

الاقتصاد المبسط

تأليف

روبرت هيلبرونر ، ليستر ثارو

ترجمة

صفوت عبد الحليم

مكتبة غريب

الاقتصاد المبسط

تأليف

روبرت هيلبرونر ، ليستر ثارو

ترجمة

صفوت عبد الحليم

الناشر

مكتبة غرب

٣١ شارع كامل صدقي (البغدادية)

تليفون : ٩٠٢١٠٧

مقدمة

كتب الاقتصاد كثيرة ومعظمها له غرضان ، اما لكى يخبروك كيف تربح مالا كثيرا فى البورصة ، سواء كانت بورصة العقارات أو بورصة الذهب ... الخ .

أو لكى يعرضوا ما يرونه الحل للمشاكل الاقتصادية المختلفة عن طريق مزيد من الادارة أو تخفيف قيود الادارة ، مزيد من القوانين أو الاقلال من القوانين ، مزيد من الرأسمالية أو الاقلال من الرأسمالية ... وهكذا .

وهناك مشكلة واحدة كبيرة حول هذه الكتب وهى أنها لا تصلح ...

فالكتب عن المال لا تجعلك تجنى مالا والا لأصبحت الولايات المتحدة تعج بالمليونيرات ، والكتب عن الحلول الاقتصادية لا تريح عقلك ولكنها تجعلك تشعر - واهما - بالاطمئنان لفترة قصيرة .

إذا ، لماذا يقبل الناس على شراء مثل هذه الكتب ، فى أعماقنا نحن نؤمن أن الناس لا تبحث عن الثراء السريع أو عن انقاذ العالم ، انهم ببساطة يريدون أن يفهموا طبيعة القوى الاقتصادية التى تكدر حياتهم ، يريدون أن يفهموا معانى المفردات الغريبة التى يسمعونها كل ليلة فى التليفزيون ، يقرءونها فى الجرائد من أمثال (ميزان المدفوعات) ، (العجز الحكومى) ، (الانتاج القومى) والتى يدركون انها مرتبطة بشكل قوى بمتاعبهم اليومية ، ليس غريباً أننا لا نفهم الكلمات التى من المفروض أنها تقال لكى تشرح لنا ببساطة ماهية المشكلة ...

وهذا هو الغرض من هذا الكتاب ، ان هذا الكتاب مبنى على اعتقادنا أن الكثيرين من الناس يريدون أن يعرفوا ما هو الاقتصاد ... وعلى هذا وبعد قراءة هذا الكتاب فإذا أراد البعض أن يعرف كيف يجنى المال فى البورصة أو يصبح ثرياً فإنه على الأقل سيفهم ما يصادفه من كلمات عندما يقرأ شيئاً .

وايماننا بوجود قراء يريدون فهم الاقتصاد مبنى على تجربة شخصية فنحن الاثنان قد ألفنا مرجعاً علمياً فى الاقتصاد طبع عدة مرات ولكنه

أوضح على الدوام أن الناس المهتمين بالاقتصاد ليسوا طلابا يريدون الانتهاء من الفصل الدراسى واجتياز الامتحان بنجاح ، ولكنهم رجالا ونساء من عامة الناس يريدون أن يسلكوا طريقهم فى الحياة بنجاح . وها نحن أولاء نقدم لهم ما يجب أن يعرفوه عن الاقتصاد ، ليس للثراء السريع ، وليس لتبنى وجهة نظر اقتصادية معينة ، ولكن ليصبحوا مستثمرين ناجحين أو رجال أعمال متعلمين أو عمالا مثقفين . . أو ببساطة مجرد مواطنين صالحين .

والآن كلمة قصيرة عن الكتاب نفسه ، وانه بالطبع قد كتب بحيث يعطى فكرة متصلة متكاملة عن الاقتصاد ، وأيضا صمم بحيث يلبي كافة الاحتياجات ، فمن يريد أن يعرف شيئا عن الاقتصاد العالمى يستطيع أن يقرأ الفصل الرابع مباشرة ، ومن هو متشوق لأن يعرف شيئا عن التضخم يستطيع أن يبدأ من الفصل الثانى عشر . وغنى عن القول أن الفصول الأخيرة ستكون أوضح لو بدأت القراءة من الفصل الأول ، ولكن الكتاب يمكن قراءته كما تهوى كما يمكن القفز فوق عدة فصول بلا اخلال . . .

وكتاب (الاقتصاديات المبسطة) مختلف تماما عن المراجع التى استلهمنا منها أفكاره ، ولكن شيئين فقط بقيا « أو هكذا نتمنى » :

الأول : أنه كتاب تعليمى وليس كتاب وعظ ، وهناك العديد من الآراء المختلفة والمتعارضة ذكرت كما هى ولم نفضل واحداً على الباقى باعتبار أنه الحق .

والثانى : أننا تعودنا أن المراجع العلمية اما أن يعيدها الطالب فى نهاية الفصل الدراسى الى مكتبة الكلية أو ن يحتفظ بها فى مكتبته لأنه ربما يحتاجها يوما ما . . . ونحن نتمنى أن يكون كتابنا هذا من النوع الثانى الذى تحتفظ به فى مكتبتك دائما .

المؤلفان

روبرت هيلبرونر

وليستر ثارو

الباب الأول

خلفية الاقتصاد

الفصل الأول

الرأسمالية :

من اين نجىء

نحن نعيش فى مجتمع رأسمالى ، يتحدث فيه السياسيون كثيرا عن الرأسمالية ، او عندما لا تعجبهم الكلمة - نعيش فى نظام تجارى حر . ونحن ندرك أن العالم منقسم بين النظامين الرأسمالى وغير الرأسمالى ، ونسمع باستمرار من يؤكد أن الرأسمالية هى نظام المستقبل ، بينما يوجد من يؤكد لنا أنها فى انحدار وأن نظامها سوف ينتهى من تلقاء نفسه كما حدث مع الامبراطورية الرومانية .

وقد نقول أنه لا يوجد فى الاقتصاد كله ما هو أهم من السؤال عن مستقبل الرأسمالية ، لأن الاجابة ستؤثر بعمق فى حياتنا الخاصة وفى مستقبل أبنائنا ، وكما سنرى فى الفصول المقبلة فان الاقتصاديين العظام فى القرون الماضية اهتموا بالاجابة على هذا السؤال بينما يتجنب الاقتصاديون المحدثون الخوض فى هذا الموضوع ، فهل هذه حكمة منهم أم لا ؟ هذا يتوقف على وجهة نظرك للموضوع . الخلاصة : نرى أنه من المستحيل أن نفهم الرأسمالية بغير فهم ولو بسيط لجذورها التاريخية ، لهذا سنبدأ دراسة نظامنا الاقتصادى كما يفعل الطبيب مع مرضاه ، بأخذ تاريخهم المرضى .

يتحدث معظم الناس عن الرأسمالية باعتبارها قديمة قدم الجبال أو القوراة وهم يهدفون بذلك الى التلميح بأن فى الطبيعة البشرية ما يتفق مع هذا النظام ، ولكن بالتدقيق والدراسة يتضح لنا أن الأمر ليس كذلك ، فلا أحد يستطيع أن يدعى أن النظام المصرى الفرعونى القديم كان رأسماليا ، وأن اليونانيين القدماء الذين كتب عنهم (هومر) لم يكونوا مجتمع أعمال على الرغم من وجود تجارة وتجار فى ذلك الوقت .

وأوربا فى العصور الوسطى لم تكن - بكل تأكيد - رأسمالية ، كما لم يستخدم أحد لفظ الرأسمالية ليصف الحضارتين الصينية والهندية القديمتين اللتين كتب عنهما (ماركو بولو) ، ولا الامبراطوريات العظمى فى أفريقيا القديمة . وكذلك ينطبق القول على المجتمعات الاسلامية القديمة .

وما جعل هذه المجتمعات غير رأسمالية ليس شيئا امتلكوه مجتمعين لأنها كانت مجتمعات مختلفة كأكثر ما يمكن أن تختلف الحضارات ، ولكنه شيء افتقدوه مجتمعين ، وادراكنا لهذا الذى افتقدوه سيعطينا فكرة واضحة عن التميز والصفات الخاصة للرأسمالية نفسها :

أولا : افتقدت كل تلك المجتمعات تقنين الملكية الخاصة . بالطبع عرف فى تلك المجتمعات أشخاص يمتلكون بعض الثروة وأحيانا ثروات طائلة ولكن واحدا من تلك المجتمعات لم يسن قانونا عن حق التملك لجميع أفرادها ، فالأرض على سبيل المثال نادرا ما كان يمتلكها الفلاح الذى يزرعها . والعبيد الذين كانوا ظاهرة مشتركة فى تلك المجتمعات التى سبقت ظهور الرأسمالية لم يسمح لهم - الا نادرا - بتملك عقار أو قطعة من الأرض لأنهم هم أنفسهم كانوا يعتبرون نوعا من العقارات المملوكة لشخص آخر . ولم يكن هناك قانون يحرم انتهاك ملكية شخص آخر ربما لأن الأشخاص أنفسهم فى ذلك الوقت لم يكونوا بمنأى عن الانتهاك . فملوك تيودور على سبيل المثال ورغم استنارتهم النسبية كحكام فى القرن السادس عشر قد جردوا بعض الأفراد من ممتلكاتهم .

ثانيا : افتقدت كل تلك المجتمعات اسهاما رئيسيا لرأس المال ونظاما للتسويق ، بكل تأكيد كانت هناك أسواق تباع فيها التوابل والذهب والعبيد والأطعمة الخ . . . ولكن عندما ننظر الى أقصى التوسعات التى حققتها تلك المجتمعات فى آسيا القديمة وأفريقيا أو ما حققه المصريون والرومان القدماء ثم نقارنه بالمعاملات التجارية الرهيبة التى تربط عالمنا اليوم نرى أنه لا وجه للتشابه بالمرّة ، فالانتاج والتوزيع فى تلك الأوقات كان يذهب فى اتجاهات محددة سلفا ، اما لنواميس الصرف أو لأوامر السيد . وعموما كانت النسبة المتبقية الضئيلة هى التى تعرف طريقها للأسواق .

والأهم من ذلك لم يكن هناك سوق منظم على الإطلاق ، لم يكن هناك تنظيم لعملية بيع وشراء الأراضى ، ولا لتأجير الأيدى العاملة ولا لاقراض الأموال ، الخ .

لم تكن الأسواق الا زينة أو زخرفا لتلك المجتمعات . كانت بحق خالية من التنظيم ، لم يكن من الممكن مثلا النظر بعين الاعتبار الى فكرة (الاقتصاد الحر) فى ظل مثل تلك الظروف فى وقت لم يكن ممكنا فيه

للعاملين فى الأرض أن يتركوها الى غيرها اذا أرادوا ، وفى وقت كان الحرفى يرتبط بحرفته وسوقها الى الأبد ، وكانت خدمة الفلاح فى حقل المالك خدمة العبد للسيد ، من كان من الممكن أن يفكر فى (حق التعاقد) أو (حق الاضراب) على سبيل المثال • ان التفرقة بين الرأسمالية وما جاء قبلها هام جدا ، ان الموظف فى النظام الرأسمالى له الحق قانونا فى أن يعمل أو لا يعمل • وعلى الرغم من أن هذا الحق قد يبدو قليل القيمة فى حالات الفقر الشديد كالتى وصفها ديكنز فى رواياته الا أننا يجب لكى نفهم قيمته أن ننظر الى النظام الأقرب للعبودية والذى كان يجبر الفلاح فى أرض الاقطاعى على أن يفعل ما يأمره به سيده ويربطه قانونا بالأرض فيمنعه من مغادرتها •

فى تلك العصور لم يكن جنى المال واكتسابه أمرا مثيرا للتقدير أو للاحترام ، وكان ذوو الطموح يسعون للشهرة والثروة عن طريق خدمة البلاط أو من خلال البطولات العسكرية أو عن طريق الهيئة الدينية الكنسية أو خلافتها •

وإذا نظرنا الى اللوحات التى رسمها فنانون أوروبا فى العصور الوسطى لاحظنا اختلافا كبيرا بين وجوه النبلاء ورجال القضاء والكنيسة والجنود وبين الوجوه الخبيثة التى رسمها نفس الفنانين للتجار الذين كانوا يعتبرون فى درجة أدنى ، وكانت التجارة فى العصر المسيحى مهنة تقترب بالفعل من الخطيئة ، وكان الربا خطيئة بل وخطيئة قاتلة •

ونتيجة لكل هذا فان ثراء المجتمع ورفاهيته لم يكن مستمدا من أغنيائه - أى من هؤلاء الذين كرسوا جهودهم لجنى المال - بل كان مستمدا من أقويائه الذين حازوا هذه القوة من خلال صراعات طويلة حول الأرض والامتيازات ، وبالطبع فان المنتصر فى تلك الصراعات كان يصبح ثريا وأحيانا فائق الثراء بشكل يفوق التصور ، ولكن هذا الثراء كان ينبع من القوة وليس العكس • فيولبيوس قيصر على سبيل المثال لم يصبح ثريا الا لأنه عين حاكما على أسبانيا ومنها جنى مالا كثيرا كما فعل قبله كل الذين جاءوا حاكما عليها •

وأخيرا وأكثر أهمية من كل ما سبق كانت الحياة الاقتصادية فى تلك العصور مستقرة ، لعلها لم تكن كذلك تماما بالنسبة للفلاحين فى الحقول وللتجار الذين أرهقتهم الحروب والمجاعات والضرائب الباهظة وقطع الطرق •• ولكن مقارنة بما يحدث فى عصرنا الحديث من تغيرات سريعة

ومتلاحقة نستطيع أن نحكم بأنها كانت عصورا مستقرة اقتصاديا الى حد كبير ، فقد كان ايقاع وتكنيك الواقع الاقتصادى ثابتا ومتكررا ، الرجال والنساء يزرعون ويحصدون ، النساجون يحلجون وينسجون ، الحدادون يطرقون ويشكلون الحديد ، وكلهم يستخدمون نفس الآلات من حقب وأجيال وربما من قرون طويلة ، الملابس والأدوات وطرق المواصلات متشابهة ، وكذلك مواد البناء وطرق المعمار ، وإذا ما نظرنا الى حجم التطور الذى حدث على مدى ألف سنة نستطيع أن نشعر بحجم التغير الذى تستطيع الرأسمالية أن تحدثه عندما تنفجر فجأة فى عصر من عصور التاريخ .

ظه-ور مجتمع السوق :

هكذا نرى أننا بدلا من تقديم صورة أبدية لـ (الطبيعة البشرية) تجيء الرأسمالية كثورة على نظم للحياة استقرت لسنين عديدة ، وبدائنا نفهم القصور الذى منع الرأسمالية من النور والظهور فى المجتمعات القديمة ، لقد وجدت موانع وحواجز اختلفت من مجتمع لآخر ، وكانت تقف فى طريق بناء أسلوب اقتصادى للحياة يقوم على مبادئ جديدة تماما لما كان سائدا ، ولعل أكثر هذه الحواجز صلابة فى وجه التطور كانت قبضة التقاليد والوصاية كوسيلة لتنظيم الحياة الاقتصادية . وكان نظام السوق هو البديل الذى يغطى هذه الحاجة . فما هو نظام السوق ؟

اساسا هو احد الأنشطة الاقتصادية التى تترك للرجال والنساء حرية الاستجابة للغرض والحوافز فى مكان السوق ، وليس لقواعد مستقرة للتقاليد ، أو لأوامر من شخص ما ، لذلك نجد فى نظام السوق أن الأشخاص ليسوا فقط أحرارا فى البحث عن العمل فى أى مكان بل أيضا يجب عليهم ذلك .

وعكس ذلك على سبيل المثال عبید الأرض والحرفيون فى النظم القديمة الذين كانوا يولدون مرتبطين بحرفهم وأعمالهم ولا يمكنهم تغييرها الا بمشقة عظيمة .

فى نظام السوق أى انسان حر فى أن يشتري أرضا أو يبيعها ، ومزرعة يمكن أن تتحول الى مركز تجارى . ومثالا ثانيا على عكس ذلك من النظم القديمة حيث كان بيع الأراضى مسألة مستحيلة كمحاولة بيع المحافظات فى الولايات المتحدة الآن .

وأخيرا فان السوق فى النظام الرأسمالى يعنى أن هناك تدفقا دائما للمال نحو الانتاج ، وسيلا منظما من الادخارات والاستثمارات من خلال بنوك أو شركات تمويل أخرى .

وهناك قروض بفوائد كمقابل لاستخدام ثروة الممول .

كل هذا لم يكن موجودا فى المجتمعات قبل ظهور الرأسمالية ، اذا استثنينا الفئة الصغيرة من أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يقرضون بالفوائد والتي كانت محتقرة من المجتمع فى ذلك الوقت .

ويمكننا تسمية المال والأرض ورأس المال التى تستخدم فى مجتمع السوق (عوامل الانتاج) وكثير من نظريات الاقتصاد تدور حول كيفية اضافة السوق لاسهامات هذه العوامل الأساسية للانتاج ، ولأنها أساسية فلا بد من الاجابة على سؤال ..

كيف كانت (عوامل الانتاج) تستخدم قبل ظهور نظام السوق ؟

وتأتى الاجابة كصدمة لنا ولكنها صدمة نخبرنا بالكثير ، لم تكن هناك (عوامل انتاج) قبل الرأسمالية !! بالطبع كانت هناك أيد عاملة تعمل ، وكانت هناك الأرض والمصادر الطبيعية للثروات والمصنوعات اليدوية ، ولكن الأيدى العاملة والأرض ورأس المال لم تكن سلعا معروضة للبيع فى تلك المجتمعات ، كان العمل يؤدي كجزء من الواجبات الاجتماعية لعبيد الأرض الذين لم يكونوا يتقاضون أى أجر على ذلك العمل ، وكان الفلاح فى أرض الاقطاعى يدفع أجر استخدامه لأدوات السيد فى فلاحة الأرض ولم ينتظر أى مقابل وهو يضع جزءا من غلته فى مخازن سيده سدادا لدينه ، لهذا كانت الأرض تعتبر الأساس للقوة العسكرية أو للسيطرة الادارية الحكومية .. تماما كما تعتبر المحافظات أو الولايات فى عصرنا الحالى ، ولم تعتبر أبدا كمقار يمكن بيعه وشراؤه . وكان ينظر لرأس المال على أنه أداة تماثل الثروة فى يد الحرفى ولم ينظر اليه أبدا على أنه جزء من الثروة له قيمة فى السوق ، وفكرة رأس المال السائل كان يمكن أن تبدو فى العصور الوسطى عجيبة .. تماما كما لو أننا تصورنا اليوم أن الأسهم والسندات والصكوك المالية متاع شخصى لا يمكن بيعه أو التصرف فيه .

إذا كيف تحولت العمالة غير مدفوعة الأجر ، والأرض غير المؤجرة والثروات الخاصة الى عوامل الانتاج ، أى الى سلع تباع وتشترى مثلها مثل الحبوب والملابس ... الخ ؟

الاجابة أن ثورة ضخمة قد قوضت دعائم نظام التقاليد والأحكام القديم ، وأفسحت المجال لنظام السوق الحديث . ويمكن تتبع بوادر هذا التغيير منذ فترات بعيدة ، ولكن البداية ترجع تقريبا الى القرن السادس عشر عندما بدأت رياح التغيير تهب قوية أحيانا أخرى ولكنها كانت دائما تكسر قيود وعادات العصور الوسطى فى أوروبا لترسى دعائم نظام السوق الذى نعرفه .

وسنحاول أن نلمس من بعيد هذه العملية الطويلة المعذبة والدائمة أحيانا . ففى انجلترا تم طرد المزارعين من أراضيهم لتحويل هذه الأراضى الى مراعى خاصة لأغنام الملاك بعد أن ارتفع سعر الصوف . وفى نهاية سنة ١٨٢٠ طردت دوقه سوزرلاند ١٥٠٠٠ مستأجر من ٧٩٤٠٠٠ أكرا (فدان انجليزى) لتفسح مكانا لـ ١٢١٠٠٠ رأس من الغنم ، وكانت النتيجة أن هاجر هؤلاء الفلاحون الى المدن عارضين خدماتهم وقدراتهم للبيع . عندئذ لأول مرة طرحت الأيدى العاملة كعامل من عوامل الانتاج .

وفى فرنسا ألقت عملية خلق الانتاج عبئا على الأراضى والعقارات المملوكة ، اذ عندما بدأ الذهب يتدفق فى القرن السادس عشر من اراضى العالم الجديد الى أوروبا بدأت الأسعار ترتفع ، ووجد الاقطاعيون أنفسهم فى ضائقة لأن الأجور والمستحقات التى كانوا يجمعونها ظلت ثابتة بينما أسعار البضائع كانت تتزايد . ورغم أن عبيد الأرض أصبحوا يدفعون نقدا بعد أن كانوا يدفعون أجورهم بالمواد العينية (بيض وحبوب ومنسوجات الخ) الا أن الارتفاع المتزايد للأسعار جعل الاقطاعيين عاجزين فى النهاية عن مواجهة متطلباتهم ، وظهرت نتيجة لذلك طبقة جديدة هى (الأروستقراطى الفقير) وفى عام ١٥٣٠ كان دخل أغنى اقطاعى فى مقاطعة جيفادان الفرنسية ٥٠٠٠ جنيه ، بينما كان دخل بعض التجار فى المدن ٦٥٠٠٠ جنيه ، وهكذا تحول ميزان القوى ضد أروستقراطية الأراضى ، وفى نفس الوقت بدأت طبقة التجار الأثرياء الجديدة فى امتلاك الأراضى وتغيرت بالتالى وجهة النظر التى تعتبر الأراضى ممتلكات أسرية متوارثة لا يجب التصرف فيها ، وأصبحت الأرض رأس مال مدخرا .

هذه اللوحة الخاطفة فى تاريخ الاقتصاد توضح لنا أن عوامل الانتاج التى لا يقوم بدونها نظام للسوق ليست اسهامات أبدية لها نظام طبيعى ولكنها نتيجة عملية تغير للتاريخ ، تغير أدى الى فصل العمل عن النظام الاجتماعى ، وحول الأراضى المتوارثة للأجداد الى عقارات تباع

وتشتري ، وحول الكنوز الى رؤوس أموال ، ان الرأسمالية هي نتاج تغير ثورى ٠٠٠ تغير فى القوانين والآراء والعلاقات الاجتماعية ، تغير عميق وبعيد مثل التغيرات الشاملة فى التاريخ . وتنبع ثورية الرأسمالية من أنها استلزمت محو النظام الاقطاعى من الوجود قبل أن يكتمل ارساء قواعد نظام السوق ، وهذا يجعلنا نفكر مرة أخرى فى عنصر الحرية الاقتصادية الذى يلعب دورا هاما فى تعريفنا للرأسمالية .

اننا نستطيع أن نرى أن الحرية الاقتصادية لم تزدهر لمجرد أن الرجال والنساء لم يقرروا حينذاك أن يحطموا قيود العادات والسيطرة ، ان هذه الحرية كانت طعنة موجهة اليهم كما لو كانت تغيرا موجعا وغير مرغوب فيه . فرغم قسوة الاقطاعيين فى أوروبا الا أنهم وفروا قدرا ولو ضئيلا من الأمان الاقتصادي ، ورغم قسوة الحياة على عبيد الأرض الا أنهم ضمنوا على الأقل الاعانة من مخازن السيد عندما تسوء الأحوال ، ومهما كانت درجة استغلال العامل الحرفى الا أنه كان يضمن عدم الطرد وهو يعمل تحت قواعد الرعاية التى يضعها سيده ، ومهما تعرض السيد لظروف ضاغطة كان أيضا يعلم أن مستحقاته من ايجارات ورسوم مضمونة بالقانون وعندما يسمح المناخ .

وفى أماكن أخرى مثل الهند والصين واليابان كانت هناك صور متعددة لتلك الضوابط من العرف والسيطرة التى وفرت نوعا من الأمان للحياة الاقتصادية .

وقد دمر نظام السوق الذى ظهر فى انجلترا وفرنسا والأراضى الواطئة هذا النظام الاجتماعى (من التقاليد والوصاية) ، لذا جاءت الحرية الاقتصادية التى وفرتها الرأسمالية كسلاح ذى حدين : فمن ناحية ، كانت هذه الحرية مكسبا ثميناً لهؤلاء الأفراد الذين كانوا محرومين من حقهم فى الدخول فى تعاقدات قانونية ، كذلك كانت هذه الحرية فى التعاقد الاقتصادي هي الفرصة للطبقة الصاعدة من التجار البورجوازيين للارتقاء فوق طبقة لم تكن هناك وسيلة فى الماضى للخروج منها ، ومن ناحية أخرى كانت هناك الحاجة الملحة للبقاء بالمجهود الفردى فى مجتمع صاخب يجاهد الكل فيه للبقاء . كثير من التجار وكثير جدا من العاطلين اخفقوا ببساطة من الصورة لأنه لم يكن لهم مكان .

وهكذا سبب نظام السوق كثيرا من القلق وعدم الأمان والمعاناة للأفراد ، كما كان السبب فى الكثير من التطور وخلق الفرص والرخاء .

وفى هذا الموضوع بين الخسائر والأرباح لنظام الحرية الاقتصادية
تبقى نقطة خلاف حتى الآن فى الرأسمالية .

اطلاق العنان للتكنولوجيا :

ان انشاء مجتمع السوق مهد لتغير آخر له أهمية كبيرة فى خلق الحياة
الاقتصادية الحديثة .

هذا التغير هو ادخال العلم والتكنولوجيا فى قلب الحياة اليومية .
التكنولوجيا ليست بالطبع ظاهرة حديثة فالأحجار العظيمة التى تكون
المنشآت الحجرية لعصور ما قبل التاريخ ودقة أهرامات المصريين وأحجار
حوائط الفاتيكان الموضوعة بدقة بالغة حتى أن المرء يعجز عن وضع فصل
السكين بين كتلتين متلاصقتين ، وسور الصين العظيم ، ومراسد المايا
كل هذا يشهد على امتلاك الانسان القدرة على نقل أثقال هائلة ، وعلى قطع
وصقل وتشكيل السطوح الصلبة ، وعلى حساب معادلات معقدة ، وبالفعل
فان كثيرا من هذه الأعمال تتحدى قدرة المهندسين فى عصرنا الحالى .

ولكن على الرغم من ذلك فان تكنولوجيا مجتمعات ما قبل الرأسمالية
كانت لها قاعدة ضيقة جدا مكرسة لخدمة رغبات طبقة الحكام من القادة
العسكريين والإقساوسة . الخ . أما استخداماتها فى خدمة عامة الناس
والبسطاء فكان مهملًا تماما ، وظلت أدوات الزراعة والحرف كما هى
لم تتغير ، على سبيل المثال لم يتم ابتكار طوق بسيط يوضع على رقبة
الحصان ليحمى قصبته الهوائية من الأذى أثناء جر العربات الا مؤخرا ،
ولم يتم مثلا فى أزهر فترات الحضارة اليونانية أو الرومانية استبدال
الحصان بالثور فى جر المحراث . لقد تم فقط فى العصور الوسطى (هذا
التغير زاد من كفاءة العمل بنسبة ٣٠٪) . كذلك تأخر تحول زراعة المحاصيل
من نظام المحصولين الى نظام الثلاثة محاصيل حتى عصر النهضة .

★ حتى العصور الوسطى كان نظام زراعة أرض السيد تقوم على زراعة نصف الحقل
بمحاصيل شتوية وترك النصف الآخر بعد حرثه بلا زراعة لراحة الأرض وفى العام التالى
يتم عكس النظام فى الأرض .

وتحت ظل نظام الثلاثة محاصيل تقسم الأرض الى ثلاثة أقسام الثلث يزرع بمحاصيل
شتوية والثلث بمحاصيل صيفية ويترك الثلث الأخير بدون زراعة ، وفى العام التالى يترك الحقل
الأول فارغا ويوزع الثمانى بمحاصيل شتوية والثلث وليس النصف فارغا كل عام .
فلو فرضنا ان الحقل ككل يسمح بانتاج ستمائة ك غلة فى النظام القديم (الحقلين) يعطى
كل عام ٣٠٠ ك ، وفى النظام الجديد ٤٠٠ ك أى زيادة بمقدار الثلث ، بل بالإضافة الى ذلك
كان النظام المتبع أن تحرث الأرض الفارغة مرتين والمزروعة مرة واحدة ، وبالاقلال من حجم
الأرض غير المزروعة من الحقل فان وقت الحرث يقل وتحسن انتاجية الفلاح .

وهناك بالطبع عدة أسباب وجيهة لاهمال تكنولوجيا الحياة اليومية ،
فالتأثير الرئيسى الذى يحدثه التغير التكنولوجى فى الحياة اليومية هو زيادة
الانتاج وتشجيع انتاجية الشخص العامل ، ولكن فى مجتمع تنظمه قواعد
(العادات والسيطرة) يقوم فيه عبید الأرض والحرفيون المرتبطون بحرفهم
بحكم التقاليد ، يقومون بالانتاج ، لا يوجد حافز يدفع لزيادة الانتاج ، فأى
زيادة فى عائد الزراعة سيعود على شكل ايجارات أعلى للمالك وليس
الفلاحين ولعبيد الأرض الذين أنتجوها ٠٠

ورغم أن السيد سيستفيد من زيادة الانتاج الا أننا لا نستطيع أن نتصور
أن يهتم أو يفهم نبيل اقطاعى تفاصيل البذر والتسميد والحصاد !!! وكذلك
إذا استطاع أى حرفى أن يطور تكتيكة فى الانتاج ويشرك اخوانه فى هذا
التطور فان أى زيادة ينتجها هؤلاء الحرفيون لن تعود عليهم بالفائدة ، فقد
اعتادوا على مر السنين أن يطرحوا فى سوق القرية كمية محدودة من
منتجاتهم ، ومع ذلك لا يجدون لها مشترين ٠ وهكذا تعرقلت تكنولوجيا
الانتاج فى مجتمعات ما قبل الرأسمالية لأنها افتقدت الحافز للتغيير ، كذلك
وقفت كل القوى الاجتماعية القادرة ضد التطور التكنولوجى الذى يمكن أن
يدخل عاملا مقللا للمجتمع ، فعالم تعتمد حياته على انتاج نماذج معدة
سلفا لا يمكن أن يتخيل عالما تتقدم فيه تكنولوجيا الانتاج بثبات وفى اندفاع
مستمر ولا تبذل فيه أى جهود لوضع حواجز أو حدود ٠ ولكن الأسواق
الجديدة التى ظهرت للعمالة وللأرض ولرأس المال اكتسحت كل تلك القوى
المعوقة ، وعبید الأرض الذين تحولوا الى عمال اضطروا الى أن يبيعوا
قدرتهم العاملة ، وأصحاب المال حديثو النعمة أزاحوا جانبا بوقاحة
الاستقراطيين ملاك الأرض ، ورؤساء النقابات والحرفيون رأوا المشروعات
التجارية تطيح بعيدا بأسلوبهم فى الحياة ٠

احساسا جديد بضرورة السرعة تغلغل فى الحياة الاقتصادية ٠
وما كان الطريقة المثلى للحياة أصبح باطراد زحفا من أجل البقاء ، والشعور
بأن أفضل طريقة لتحقيق المطالب الاقتصادية هى اتباع خطوات السابقين
توارى بعد أن اتضح أن هذا الأسلوب من الحياة الاقتصادية قد تحطم بعدم
الأمان ، وأصبح سباقا شاقا من أجل البقاء حيث يصبح على كل واحد
وواحدة أن يسعى لتدبير شئون اعاشته ٠ وقد غير النمو المتزايد للسوق
ولضغوطه الموضوعية بشكل جذرى من مكان التكنولوجيا وبالذات فى
المصانع الصغيرة والورش التى كانت الحلقة الوسطى فى ثورة الرأسمالية ،
لقد دفعت هذه الحرية الجديدة الجميع للبحث عن أسلحة جديدة فى

صراعهم من أجل البقاء • وليس هناك سلاح أفضل من التكنولوجيا لأى رأسمالى مستنير يملك قدرا ولو بسيطا من الدراية بعملية الانتاج ، لأنه يستطيع بها أن يدخل التعديلات التى تؤدى الى تكلفة أقل وتحقق ميزة لبضائعه على المنافسين •

وهكذا فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر أظهرت الرأسمالية نخبة من المستثمرين المؤمنين بالتكنولوجيا ، انها نخبة جديدة تماما من نوعها فى تاريخ الاقتصاد •

فكان هناك على سبيل المثال (جون ويلكنسون) وهو ابن صانع حديد وأصبح من أكبر القوى الدافعة لعجلة التطور فى مجال حرفته ، أصر ويلكنسون أن يصنع من الحديد كل شئ ، الأنايب والكبارى والسلندرات ، وكان أحد هذه السلندرات هو الذى أدار آلة البخار الجديدة التى اخترعها (جون وات) حتى أنه صمم سفينة من الحديد أثارت السخرية وقتها بالطبع ولكنها الآن ماثار اعجاب الجميع • وكان هناك ريتشارد أركرايت الذى حقق ثروته عن طريق استحداث (وربما سرقة) أول آلة للغزل وأصبح بعد فترة من أكبر أصحاب المصانع • وكان هناك بيبتر أونيون ملاحظ العمال الغامض الذى اخترع طريقة تصنيع الحديد المطاوع •

وبنيامين هنتسمان صانع الساعات الذى أدخل تحسينا فى طريقة صنع الحديد والصاب • وغيرهم كثيرون • وهناك قلة من أمثال سير جثروتول الرائد فى مجال تكنولوجيا الزراعة والذى كان أروستقراطيا حقيقيا ، أما الغالبية من رواد التكنولوجيا فكانوا من العامة المتواضعين ••

الثورة الصناعية :

الديناميكية الجديدة أنتجت الثورة الصناعية ، الفصل الأول من مرحلة تاريخية بدأت ولم تنته حتى الآن أدت فيها التغيرات المتتالية الى تغيير تكنيك الانتاج ، بل وغيّرت شكل الحياة اليومية •

وتخبرنا مجموعة من الأرقام بالقصة ، ففي إنجلترا ازداد استخدام القطن فى أغراض الغزل من عام ١٧٠١ حتى عام ١٨٠٢ بنسبة ٦٪ بسبب التحسن التدريجى فى تكنولوجيا الغزل والنسيج •

وزاد انتاج الحديد الخام من ٦٨٠٠٠ طن الى ١٣٤٧٠٠٠ طن فى حوالى خمسين عاما (١٧٨٨ - ١٨٣٩) وفى فرنسا خلال الثلاثين سنة التى أعقبت ١٨١٥ ، زاد انتاج الحديد ٤ أضعاف وزادت الحمولات المنقولة عشرة أضعاف •

ولكن هذه الأرقام لا تعكس لنا مدى التغير الذى حدث فى الحياة اليومية ، فالأشياء أصبحت أوفر حتى للعمامة من الناس . فى القرن السابع عشر كانت الأشياء الضرورية نادرة وكان الفلاح الموفور الحال لا يمتلك الا بعض الأدوات المنزلية ومنضدة وربما عدة أطقم من الملابس . . . فشكسبير على سبيل المثال أوصى لأن هاثواى بعد وفاته (بسريره) وكانت المسامير المعدنية من الندرة بحيث ان الرواد الأوائل فى امريكا حرقوا أكواخهم لمجرد الحصول على تلك المسامير ، وفى أكثر الأماكن برية فى سكوتلندا أيام آدم سميث استخدمت المسامير كنفود . فالتكنولوجيا خلقت نهرا أوسع وأعمق وأسرع تدفقا من المنتجات ، فالأحذية والمعاطف والأوراق وزجاج النوافذ التى كانت أشياء تحقق الراحة كامتياز خاص لقلة فى عصور ما قبل الرأسمالية أصبحت الآن مواد كل يوم .

لقد خلقت الرأسمالية بالتدريج ما نسميه الآن رفع مستوى المعيشة . ان الزيادة المتوالية بثبات وانتظام فى عدد وتنوع وجودة خامات المنتجات أصبح يتمتع بها القطاع العريض من المجتمع وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل .

تغير آخر أدت اليه التكنولوجيا وهو الزيادة المدهشة فى حجم الجهاز الصناعى للمجتمع ، هذه الزيادة بدأت بتضخيم حجم المعدات المستخدمة فى الانتاج . وهذا التضخم نبع أساسا من التطور فى تكنولوجيا انتاج الحديد وفيما بعد الصلب ، ففي سنة ١٧٧٠ كان ارتفاع الفرن المستخدم فى استخراج خام الحديد ١٠ أقدام وكانت البواتق التى يصنع فيها الصلب لا تزيد عن حجم الدورق الا قليلا ، وفى خلال مائة عام أصبح ارتفاع أفران الحديد مائة قدم ، وتحولت البواتق الى محولات فى حجم العمارات ، وكذلك الأنوال التى كان يستخدمها النساجون زاد حجمها من آلات صغيرة توضع داخل البيوت الى ماكينات عملاقة لا تزال تدهشنا بحجمها حتى الآن . وعلى نفس المستوى كان التوسع على الصعيد الاجتماعى للانتاج وتخطت التكنولوجيا الحديثة بسرعة قدرات ادارات المنشآت التجارية صغيرة الحجم ، ان بينما زاد جهاز الانتاج فى الحجم ، زاد الانتاج أيضا فى السرعة ، وتوسع فى النوعية ، وكان هناك احتياج متزايد لهيكل تنظيمى اكبر لادارة الانتاج وتنظيم عملية وصول المواد الخام الأولية بشكل منتظم ، وللإشراف على العمل ، وأيضا وبأهمية خاصة ايجاد سوق فى نهاية الانتاج .

وهكذا نرى أن حجم المشروعات التجارية الاستثمارية زاد بزيادة تعقيد الأسس التكنولوجية التى تقوم عليها ، ففي الربع الأخير للقرن الثامن عشر

كان مصنع من عشرة أشخاص يستحق أن يذكره الاقتصادى الشهير (آدم سميث) كما سنرى فى الفصل المقبل ، وفى الربع الأول من القرن التاسع عشر أصبح أى مصنع نسيج عادى يستخدم عدة مئات من الرجال والنساء ، وبعد خمسين سنة أصبحت شركات السكك الحديدية تستخدم موظفين يماثل عددهم أعداد الجنود فى جيوش الممالك العظيمة أيام (آدم سميث) ، وبعد خمسين سنة أخرى فى العشرينيات من هذا القرن ، كان عدد الموظفين فى بعض الشركات الكبرى يماثل تقريبا سكان بعض المدن الكبرى فى القرن الثامن عشر .

فشركة فورد للسيارات على سبيل المثال فى عام ١٩٢٩ كان بها ١٧٤.٠٠٠ موظف والآن عدد موظفيها أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ موظف .

كذلك لعبت التكنولوجيا دورا حاسما (مؤثرا) فى تغير طبيعة أكثر الأنشطة الانسانية عمقا وهو العمل !! لقد حدث ذلك بتفتيت الأعمال الانتاجية المعقدة الى عدة واجبات أصغر مما أدى الى مضاعفة الانتاج فى بعضها ، أو على الأقل يتم تنفيذه بمساعدة الآلات المبتكرة .

هذه العملية سميت بعد ذلك (بتقسيم العمل) وشرح (آدم سميث) بعد ذلك كيف أن هذه العملية كانت سببا فى زيادة متوسط انتاج العامل .

ولكن (تقسيم العمل) هذا أثر كذلك على الحياة الاجتماعية بطرق أخرى ، فالعمل أصبح أكثر تجزئاً ، ورتيباً ومرهقا وبعيدا عن نفس العاملين ، وهذا اقتطع كثيرا من الرضا النفسى للعمال فى المصانع ، وفى أوقات ما قبل الرأسمالية كان الناس ينتجون أرزاقهم اما بأيديهم مباشرة واما بطريق غير مباشر بتصنيع بعض المنتجات التى يمكن مقايضتها باحتياجات المعيشة المختلفة ، الزارعون ينتجون الحبوب والحرفيون ينتجون الملابس والأحذية والأدوات المنزلية ٠٠٠ الخ ، ولكن الآن ومع زيادة تقسيم العمل ، أصبح ناتج عمل الفرد أصغر فأصغر باطراد ، وأصبح كجزء من أجزاء لعبة الصور المقطعة .

فالأفراد لا ينتجون الخيوط ولا يخطون الملابس ولكنهم يحركون روافع ويطعمون الآلات الضخمة بالخيوط وهى تقوم بالعمل كله ، والعامل فى مصنع أحذية لا يصنع أحذية بل نعالا أو كعوبا ٠٠٠ الخ .

وأى من هذه المنتجات لا يساوى شيئا بمفرده ولا يمكن مقايضته بأى شيء الا من خلال الشبكة المعقدة للسوق . فالتكنولوجيا حررت الأفراد حقا من الاحتياج الزائد للمواد ، ولكنها قيدتهم بالعمل فى نظام السوق . وليس

أقل أهمية من كل ما سبق ما قامت به التكنولوجيا من تعريضها المواطنين للتغيير بشكل لم يسبق له مثيل ، وبعض هذه التغيرات كانت موضع ترحيب لأن التغيير فتح آفاقا جديدة للحياة . فالسفر على سبيل المثال كان مقصورا على الموسرين وأصبح ممكنا بالنسبة لجموع الناس كما حدث لأفواج المهاجرين الى أمريكا فى القرن التاسع عشر بعد اكتشافها .

ومع ذلك فالتغيرات التى أحدثتها التكنولوجيا لها أيضا جوانبها السيئة فالمجتمعات لدغتها قوى السوق التى تستطيع - بطريقة غامضة - أن تنضب السوق من فرص العمل التى خلقتها من قبل بنفس الطريقة ، وقد أدركت تلك المجتمعات فى ذلك الوقت أن مهنا ومهارات بأكملها توارثتها أجيال ، وأن شركات بنيت بجهد منذ زمان ، وأن صناعات قديمة . كل ذلك يتهدده ظهور التغيير التكنولوجى . لقد ظهرت الميكنة وباطراد بمظهر العدر لا الحليف للانسان ، وفى أوائل القرن التاسع عشر تجمع النساجون الذين تدهورت تجارتهم بفضل منافسة المصانع الحديثة وأسماو جماعتهم (اللويدتز) وقاموا باحراق بعض المصانع الجديدة .

كل هذه الجوانب التى شرحناها لا توضح بعد كيف أن التكنولوجيا مع نظام السوق قد غيرت حتى معنى الوجود ذاته ، ولكنها توضح كيف أن الثورة التى أحدثتها الرأسمالية كانت ضخمة وعظيمة ، وأن التكنولوجيا هى الجنى الذى أخرجته الرأسمالية ، وأنه منذ ذلك الحين يأبى الرجوع الى القمقم .

البعد السياسى :

الطبيعة المقلقة والثورية للتكنولوجيا ولنظام السوق أعدت المسرح لجانب أخير من جوانب الرأسمالية نود أن نلقى الضوء عليه ، وهو جانب تيارات التغيير السياسية التى أظهرتها الرأسمالية ونوضحه كجزء هام من تاريخ الرأسمالية ربما فى أهمية ظهور السوق وكسر الحواجز أمام التغيير التكنولوجى . وكان ظهور المؤسسات الديمقراطية أو البرلمانية أحد هذه التيارات السياسية ، ونحن نعلم أن المؤسسات السياسية البرلمانية قد سبقت الرأسمالية بكثير ، كما يظهر فى البرلمان الأيسلندى فى عصور النهضة وفى أثينا القديمة ، ولكن مع ذلك فإن صعود وارتفاع طبقة التجار كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالصراع مع الامتيازات القانونية لطبقة الاقطاعيين الأوربيين ، والحركة التاريخية التى أزاحت جانبا أيضا بنظامها السياسى ، ومع ظهور نظام السوق حدث ظهور آخر مواز له ألا وهو النظم السياسية المتحررة والجديدة .

ويجب علينا أن نقاوم اغراء ادعاء أن الديمقراطية تضمن حرية سياسية ، أو هي ضرورية لها ، فقد رأينا بعض الدول الرأسمالية كالمانيا قبل الحكم النازي وهي تتحول الى دكتاتورية شمولية ، ورأينا دولا أخرى كالسويد تتحول الى نوع من الاشتراكية بغير هدم للحريات الديمقراطية ، وزيادة على ذلك فقد كانت ممارسة الديمقراطية السياسية محدودة للغاية فى بداية الرأسمالية ، فأدم سميث على سبيل المثال على الرغم من كونه ميسور الحال الا انه لم يكن يمتلك عقارات تكفى لكى تسمح له بالالاء بصوته الانتخابى . ولكنه حقيقى الى حد ما أن الحريات السياسية لا توجد أو تكاد فى المجتمعات الشيوعية التى سعت عمدا الى ازالة نظام السوق مما يرجح - لكنه لا يؤكد - وجود علاقة من نوع ما بين الامتيازات الديمقراطية كما نعرفها وبين مجتمع مفتوح للأنشطة الاقتصادية سراء كانت رأسمالية بالمعنى المباشر لها أم لا . وبسبب الحرية الاقتصادية التى يقوم عليها نظام السوق ، فان الفلسفة الرئيسية للرأسمالية من أيام آدم سميث وحتى الآن هي (ترك الأمور وشأنها) ومع دراستنا للاقتصاد سنتعقب تطور فكرة (ترك الأمور وشأنها) وسنتفحص ما حدث لنظام السوق عندما تركت الأمور وشأنها . وعندما لم يحدث ذلك .

ولعله مبكر بعض الشيء أن نتناول هذه القضية الآن ، ولكن يكفى أن نقول انه اذا كانت الرأسمالية قد أعطت قوة دافعة لنظام (ترك أمور وشأنها) ، الا انها أعطت دفعة أخرى قوية للتدخل فى الاقتصاد ، فنفس الحريات الديمقراطية والمساواة السياسية التى شجعها ظهور ارتفاع شأن الرأسمالية قد أصبحت قوى تستخدم لكبح جماح أو تغيير حركة النظام الاقتصادى . وبالفعل وفى خلال عدة سنوات منذ أيام آدم سميث كانت فكرة ترك الأمور وشأنها قد أخذت بها حركة المصنع البريطانى عام ١٨٣٢ عندما أurst نظام المراقبين الذين يراقبون العمل بالمصانع لمنع اساءة استغلال الأطفال والنساء فى العمل . وفى وقتنا الحالى نجد نفس هذه الرغبة السياسية فى تصحيح مسار الحرية المطلقة لرأسمالية (ترك الأمور وشأنها) هى التى وضعت نظام التأمين الاجتماعى الذى يخلق أرضية اجتماعية تحت السوق ، ووضعت نظام التراخيص البيئية الذى يحد من نشاط السوق فى أماكن معينة . وهكذا فانه من البداية هناك توتر وصراع بين نظام (ترك الأمور وشأنها) ونظام التدخل فى العملية الاقتصادية .

وترك الأمور وشأنها يمثل الوجه الاقتصادى للرأسمالية ، والتدخل يمثل الوجه السياسى الديمقراطى ، وهذا التوتر مستمر الى الآن كجزء عميق من الشخصية التاريخية للنظام الرأسمالى .



الفصل الثانى

الثلاثة اقتصاديين عظام :

لعلنا الآن بعد أن ألقينا نظرة سريعة على تاريخ الاقتصاد قد تعلمنا شيئاً عن الرأسمالية ، أو عن النظم الاجتماعية التى تدور الاقتصاديات حولها ، ولكننا لم نفهم بعد ما هو الاقتصاد ، ومع ذلك نرى أن الاقتصاديات انما تدور حول الرأسمالية ، وأنها جهود لشرح كيف أن المجتمع مرتبط بالسوق أكثر منه بالتقاليد والأحكام ، وأنه مدفوع فى حركته بالتكنولوجيا لا بالقصور الذاتى ، وتحاول الاقتصاديات شرح كيف تعمل كل هذه العوامل عندما تتصل بعضها ببعض .

ولا توجد طريقة لفهم هذه الأصول أفضل من النظر فى أعمال الاقتصاديين الثلاثة العظام ، آدم سميث وكارل ماركس وجون ماينارد كينز . وغنى عن الذكر أن هذه الأسماء يمكن أن تغضب البعض ، على حسب ما اذا كانوا محافظين أو راديكاليين أو ليبراليين ، ولكننا نريد أن نوضح ما رآه سميث وماركس وكينز عندما نظروا للرأسمالية لأن نظراتهم مازالت توضح الطريق للاقتصاديين اليمينيين واليساريين على السواء .

آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) :

يعتبر آدم سميث أبا النظام الرأسمالى الحالى ورمزا عملاقا للثقافة ، وتنبع شهرته من كتابه العظيم الذى سمع به الجميع ولم يقرأه أحد غالبا (ثروة الأمم) ، والذى طبع عام ١٧٧٦ ، أى فى نفس عام اعلان الاستقلال (للولايات المتحدة) ، ومع اعتبار كل شيء فليس من السهل أن نقول أيهما أهم من الآخر تاريخيا ، فاعلان الاستقلال كان دعوة جديدة لتأسيس مجتمع مكرس للحياة والحرية وتتبع السعادة ، وكتاب ثروة الأمم أوضح كيف يعمل مثل هذا المجتمع . وبدأ سميث كتابه بسؤال خبيث وهام ، فالعاملون فى السوق هم بكل تأكيد مدفوعون برغبتهم فى جنى المال لأنفسهم لتحسين أوضاعهم - كما قال سميث - والسؤال واضح ، كيف يمكن لمجتمع السوق أن يمنع هؤلاء الأفراد المتعطشين للربح الساعين لخير أنفسهم من عرقلة المواطنين الآخرين الساعين للربح ؟

كيف يمكن لاتفاق اجتماعى مقبول أن يعقد فى وجود هذه الدوافع الفردية وغير الاجتماعية والخطرة بسبب حب المصلحة الشخصية ؟
والاجابة على هذا السؤال تدخلنا فى صلب عملية أساسية فى نظام السوق ، وهى عملية التنافس .

كل فرد من العاملين فى السوق له دوافع شخصية من الرغبة فى الربح ، ولا يفكر البتة فى الآخرين ، ويواجه بمنافس له نفس الدوافع ، وتكون النتيجة أن يضطر كل مساهم فى السوق أن يوازن فى عملية البيع أو الشراء بين أسعاره والأسعار المعروضة بواسطة منافسيه .

وفى هذه النوعية من المنافسة التى افترضها سميث فأى منتج يحاول أن يتقاضى سعرا أعلى على منتجاته لن يحدد لها أى مشترين ، وطالب الوظيفة الذى يطلب أجرا أكثر من الأجور السائدة لن يجد عملا ، وأى صاحب عمل يحاول دفع أجور لموظفيه أقل من الآخرين لن يجد موظفين بما يكفى لإدارة مؤسسته .

وبهذه الطريقة تفرض السوق نظاما على المساهمين فيها ، فالمشترون يجب أن يزايد بعضهم ضد البعض حتى لا يتحالفوا ضد البائعين ، والبائعون يجب أن يتنافسوا مع البائعين وبهذا لا يفرضون ارادتهم على المشترين .

ولكن للسوق وظيفة أخرى هامة جدا ، فسميث قد أوضح أن السوق تنظم انتاج البضائع التى يريدها المجتمع بالكميات التى يريدها المجتمع بدون أن يتقدم أحد بطلب ذلك ، لنفترض أن المستهلكين يحتاجون لأباريق أكثر مما تعرض السوق ، ويحتاجون لحلل أقل مما تعرض السوق ، ستكون النتيجة أن يقبل الجمهور على شراء ما هو موجود من الأباريق فتزداد أسعارها بينما تكسد سوق الحلل فتنخفض أسعارها .

وتتدخل الآن قوى جديدة لتعديل كفة الميزان ، فبينما تزدهر تجارة الأباريق كذلك يزدهر حال المساهمين فيها ، وبينما تتدهور تجارة الحلل كذلك يخسر المساهمون فيها . ومرة أخرى تدخل قوى المصلحة الشخصية فيتوسع المنتجون للأباريق فى تجارتهم فينشئون المصانع ويستأجرون العمال ويتوسعون فى استخدام رأس المال ويأخذون مكانا أرحب ، بينما المنتجون للحلل الكاسدة يغلقون بعض مصانعهم ويسرحون العمال ويستقطعون من رأس المال وينسحبون من السوق ، وبالتالي سيزداد المعروض فى السوق من الأباريق ويقل المعروض من الحلل . وهذا ما أراده الجمهور منذ البداية .

وهكذا تحول قوى السوق الأنشطة الانانية للأفراد الى توجيهات مفيدة للمجتمع . ويقول آدم سميث عن هذا التحول (كانه تم بيد خفية) وهكذا يعمل نظام المنافسة على تحويل المصلحة الذاتية الى مصلحة المجتمع . وعبارة (اليد الخفية) التى ذكرها سميث تفسر لنا كيف تتم هذه العملية وتحفظ للمجتمع مساره وتضمن لنا أن يستمر انتاج البضائع والخدمات التى نحتاجها .

ان شرح سميث لكيفية قيام السوق بهذا الانجاز لا يزال مشوقا ، وكثير من الاقتصاديين - كما سنرى - مهتمون بتحليل كيفية عمل هذه اليد الخفية ، ليس لأنها تعمل دائما فهناك مناطق فى الحياة الاقتصادية لا تتدخل فيها هذه اليد الخفية على الاطلاق حيث تلعب التقاليد دورا فى أساليب التعامل النقدي التى لا تخضع لنظام السوق كالبقشيش مثلا فى كل سوق ، كذلك للأحكام دور فى كل عمل تجارى ، أو فى تمثيل قوة الحكومة كالضرائب مثلا ، كما أن نظام السوق لا يمتلك القدرة على طرح بعض السلع العامة ، وهى تلك السلع التى لا يمكن بشكل خاص تسويقها مثل الدفاع القومى والنظام والقانون ، وقد علم سميث أن هذه السلع يجب عرضها من خلال الحكومة . وهكذا فان السوق لا تقابل دائما الخواص الأخلاقية للمجتمع أو قد تنتج بضائع مريحة جدا ولكن ضارة عند استهلاكها وسننظر فى هذه المشاكل فى الوقت المناسب .

ولكننا الآن فى هذه المرحلة ننظر بكثير من التوقير لبصيرة سميث النفاذة التى سبقت معاصريه لأنه قد أوضح لكل الأجيال التالية أن نظام السوق قوة يعتمد عليها فى الامداد الرئيسى للمجتمع ، وأنها تنظم نفسها بنفسها ، فهى الوصية على نفسها ، وأنه اذا زادت أسعار أجور أو أرباح أى شخص عن المستويات السائدة فان قوى المنافسة ستعيد التوازن مرة أخرى .

وهكذا يظهر تناقض مثير ، فالسوق التى هى قمة الحرية الاقتصادية تنقلب لتصبح كأشد الاقتصاديين تعنتا .

ولأن السوق هى التى تنظم نفسها فقد وقف آدم سميث ضد أى تدخل للحكومة يفسد قوى المنافسة والمصلحة الخاصة التى تعمل فى السوق ، أصبح بالتالى مبدأ (ترك الأمور وشأنها) هو فلسفته الرئيسية ، وظل هذا المبدأ هو فلسفة كل الاقتصاديين المحافظين حتى يومنا هذا .

ومع أن سميث لم يكن محافظا تقليديا الا أن التزامه تجاه (اليد الخفية) التى تحرك السوق لم يجعله كذلك لأنه لم يعارض التدخل الحكومى

بشكل مطلق ولكنه كان حريصا تجاهه فقط . والأهم من ذلك أن كتاب (ثروة الأمم) كان طليقة فى الصميم وبه الكثير من الملاحظات عن الطرق الوضيعة والخبيثة لطبقة المنتجين ، والكثير من التعاطف مع العمال ، وهو موقف لم يكن شائعا أيام سميث ، وما يجعل سميث فى النهاية محافظا - وهو فى هذه النقطة متفق مع وجهة النظر العصرية - هو ايمانه بأن نظام الحرية الكاملة القائم على أساس الحرية الاقتصادية هو فى النهاية خير للمجتمع وللشعب .

وغنى عن الذكر أننا سنعود لهذا السؤال عدة مرات بعد ذلك ، ولكننا لم ننته بعد من آدم سميث ، لأن رؤيته لنظام السوق المتكاملة داخليا كانت جديدة ومثيرة للاعجاب فى آن واحد ، فقد رأى سميث أن نظام الحرية الكاملة للسوق اذا تركت لدوافعها الخاصة سوف تنمو وينموها ستتزداد ثروة هذه الأمم .

مالذى يحدث هذا النمو ؟

انها دوافع المصلحة الشخصية والتعطش للربح والرغبة فى جنى المال . هذه الدوافع تعنى أن كل صاحب عمل يسعى دائما لزيادة رأس المال ، وأن يزيد ثروة المشروع أى أن يزيد المبيعات بغرض زيادة الربح ، ولكن كيف تزيد المبيعات فى أيام لم تكن فيها الاعلانات عن المبيعات موجودة ؟ يقول سميث أن الطريق الى ذلك هو تحسين الانتاجية وزيادة المعروض منها فى الأسواق ، والطريق الى تحسين الانتاجية كان واضحا ومعروفا ، تحسين (تقسيم العمل) .

ففى مفهوم سميث لزيادة ثروة (يمكننا أن نقول زيادة انتاج) الأمم ، يلعب تقسيم العمل دورا رئيسيا كما يوضح ذلك وصف آدم سميث نفسه لصنع دبابيس رسم .

يسحب أحد العاملين السلك ويقوم آخر بفرده ، رجل ثالث بقطعه ، ويقوم الرابع بعمل طرف مدبب والخامس يخشنه من القمة لاستقبال الرأس ، وتثبيت الرأس يحتاج لعمليتين أو ثلاث عمليات مستقلة تماما ، فوضعها فى مكانها عملية مستقلة ، وصبغها بالأبيض عملية أخرى وتعتبر مهنة مستقلة تماما أن تضع هذه المنتجات فى عليها .

لقد رأيت مصنعا صغيرا من هذا النوع كان فيه عشرة موظفين فقط ، وكان بعضهم يقوم بوظيفتين أو ثلاث بمفرده ، ورغم ذلك ورغم كونهم فقراء ورغم تأقلمهم بلا مبالاة مع الميكنة المطلوبة الا أنهم كانوا يستطيعون عندما يعملون باجتهاد أن ينتجوا ١٢ أوقية من دبابيس الرسم فى اليوم .

وفى كل اوقية أربعة الاف دبوس متوسط الحجم ، أى ان هؤلاء الأشخاص العشرة كانوا ينتجون ٤٨ ألف دبوس فى اليوم ، ولو أنهم عملوا منفردين مستقلين ما استطاعوا انتاج حتى عشرين دبوسا فى اليوم .

كيف يمكن تشجيع تقسيم العمل ؟

يضع سميث أهمية رئيسية على الوسيلة الموضحة فى المثال السابق ، فالميكنة هى المفتاح ، وتقسيم العمل ، وبالتالي انتاجية العمل ، تزداد عندما تقوم امكانيات الآلات بالمساعدة فى أو القيام بمهام الانتاج . وبهذه الطريقة فكل مصنع يسعى بالتالى الى ادخال مزيد من الميكنة كوسيلة لزيادة انتاجية العاملين . وبهذا سيصبح نظام السوق قوة هائلة لتراكم رأس المال ، أساسا على شكل ماكينات ومعدات . وفوق كل ذلك فقد اظهر سميث شيئا رائعا فى الخواص المنظمة لنفسها للسوق كمؤسسة لاحداث النمو . ونحن نذكر أن النمو حدث لأن أصحاب الأعمال قد ادخلوا الميكنة التى حسنت من تقسيم العمل . ولكن عندما يزداد أصحاب الأعمال من عدد الأيدى العاملة بمصانعهم الا يزداد هذا من الأجور - لأن كل أصحاب الأعمال يتنافسون على تأجير العمالة - مما يضغط بالتالى من حجم الأرباح ويستنفد الميزانيات التى تشتترى منها الميكنة الحديثة ؟

الاجابة تتكرر مرة أخرى ، فالسوق هى التى تضبط نفسها بنفسها ، لأن سميث أوضح أن ازدياد الطلب على الأيدى العاملة ستقابه زيادة فعلية فى الأيدى العاملة ، بحيث ان الأجور لن تزداد ، أو تزيد زيادة طفيفة . وسبب ذلك حجة كانت تبدو مقنعة ، ففى أيام سميث كانت نسبة وفيات الأطفال مرتفعة للغاية . وقد كتب سميث يقول : وفى اسكتلندا ليس غريبا لامرأة ولدت عشرين مرة الا يكون عندها أحياء ؟

وبزيادة الأجور تتحسن الأحوال المعيشية وتقل وفيات الأطفال ، وبالتالي تزداد الأيدى العاملة لأن سن العمل فى أيام سميث كان عشر سنوات ، وزيادة الأيدى العاملة سوف تمنع ارتفاع الأجور ، وبالتالي سيتراكم رأس المال . وكما أن النظام قد ضمن حيويته على المدى القصير بتنظيمه لانتاج الاباريق والحل كذلك سينظم حيويته على المدى الطويل بتنظيمه لنموه الثابت . وبالطبع فقد تحدث سميث عن عالم اختفى منذ زمان ، عالم كان فيه مصنع من عشرة أشخاص رغم صغره من الأهمية بحيث يستحق الذكر ، عالم كانت فيه بقايا من قيود تجارية بل واقطاعية تصد كمن الصبية يستطيع كل صاحب عمل أن يستأجر فى عدة حرف ، عالم كانت فيه اتحادات العمال غالبا غير قانونية ، ولم تكن هناك فى الأغلب أى ضمانات اجتماعية ، وفوق كل ذلك عالم كانت فيه الأغلبية من الشعب فقيرة .

وقد رأى سميث فى النظام الاقتصادى الذى لم يكن قد اكتمل فى ذلك الوقت اسهامين أساسيين :

الأول : أن مجتمعاً من الأفراد المتنافسين الساعين للربح سيضمن عرض مواده الرئيسية من خلال طريقته فى تنظيم ذاته •

والثانى : أن هذا المجتمع يميل الى أن يتراكم رأس المال وهو بهذا سيشجع انتاجيته ورفاهيته • وهذه الرؤى لسميث هى الكلمة الأخيرة ، فقد ذكرنا من قبل أن نظام السوق لا يعمل دائماً بنجاح • والاقتصاديان اللذان سنذكرهما بعد ذلك سيشرحان لنا كيف أن عملية النمو لا تتم بدون آثار جانبية •

ولكن تظل رؤى سميث وثيقة الصلة بعضها ببعض ومتراصة ، وما هو مدهش بعد قرنين من الزمان ليس هو كيف كان سميث مخطئاً ولكن كيف كانت رؤيته عميقة • وبعد كل ذلك الزمن فاننا كاقصاديين مازلنا تلاميذ لأدم سميث •

٢ - كارل ماركس :

بالنسبة لمعظم الأمريكيين فاسم كارل ماركس يستحضر صوراً ثورية ، وهذا صحيح لدرجة معينة ، ولكن بالنسبة لغرض الكتاب فماركس بالنسبة لنا أكثر من سياسى نشط فهو مفكر نافذ البصيرة ، ولعله ألمع من حلل ديناميكيات الرأسمالية على وجه الإطلاق ، لذا لن نضيع الوقت فى الدفاع عن أو مهاجمة فلسفته السياسية ، ان ما يهمنا هو أن ما رآه فى الرأسمالية مختلف عما رآه سميث • فأدم سميث كان مهندس نظام وتطور الرأسمالية ، وماركس كان الشخص لعيوبها ونهايتها المحتملة •

واختلافاتهما تنبع من النظرة المتعارضة لكل منهما للتاريخ ، فى رأى سميث كان التاريخ عبارة عن تتابع مراحل عبرها الجنس البشرى ارتقاء من مجتمع الصيادين البدائي الأول الى المرحلة الأخيرة ، مرحلة المجتمع التجارى • وماركس رأى التاريخ صراعاً مستمراً بين طبقات المجتمع •

الطبقات الحاكمة تدخل فى صراع مع الطبقات المحكومة فى كل حقبة • وأكثر من ذلك اعتقد سميث أن المجتمع التجارى سيأتى بالحل لمشكلة المصلحة الفردية بشكل مقبول من جميع الأطراف ، وفى صيغة اجتماعية تستمر للأبد ، أو على الأقل لفترة طويلة من الزمن ، ورأى ماركس أن التوتر

والتعارض هما نتاج الصراع الطبقي ، وأن الاستقرار لا يمكن أن يحدث للمجتمع الرأسمالى . وبكل تأكيد فالصراع الطبقي نفسه ، كتعبير عن الاحتجاج على الأجور والأرباح يمكن أن يكون القوة الرئيسية لتغيير الرأسمالية ، وربما أدى لتفككها تماما . وكثير من الاهتمام فى أعمال ماركس يتركز على ذلك الهدف والمنظور الثورى . ولكن ماركس الاقتصادى يثير اهتمامنا لسبب آخر ، فماركس أيضا رأى فى السوق وسيلة قوية لتراكم رأس المال والثروة . ولكنه انطلاقا من وجهة نظره المائلة بالصراع قد تتبع تسلسل الأحداث بشكل مختلف تماما عن سميث ، ويظهر هذا واضحا فى كتابه رأس المال الجزء الثانى ، رؤية سميث لعملية التطور كما رأينا ركزت على طبيعتها المستقلة والتميزة فى تنظيم نفسها بنفسها ، وفى طريقها الثابت الخالى من العوائق . بينما رؤية ماركس هى العكس تماما فهو يرى هذا التطور عملية مليئة بالأخطاء وتترصدها الأزمات والمساوىء فى كل مرحلة .

وقد بدأ ماركس بوجهة نظر فى عملية تراكم رأس المال تماما كإى رجل أعمال .

المشكلة هى كيف تجعل كماء من رأس المال مدخرا فى بنك أو مستثمرا فى مشروع يدر ربحا ؟ أو كما وصفها ماركس كيف تجعل (م) يتحول الى (م /) أى نجعل كماء من المال يتحول الى كم أكبر .

وتبدأ اجابة ماركس بأن الرأسماليين يستعملون أموالهم لشراء البضائع والأيدى العاملة وبهذا يعدون عملية الانتاج بالاستحواذ على المواد الخام أو المواد نصف المصنعة واستئجار الأيدى العاملة ، هنا تكمن احتمالات الأزمة فى الصعوبة التى قد يواجهها الرأسماليون فى الحصول على المواد أو الأيدى العاملة بالسعر المناسب ، فإذا حدث أن كانت الأيدى العاملة مثلا أغلى مما يجب ستظل كماء هى ولا تبدأ عملية التراكم على الإطلاق .

ولكن اذا افترضنا أن المرحلة الأولى من عملية التراكم حدثت ببساطة ويسر تكون ساعتها قد تحولت أموال رأس المال الى قوة عاملة مؤجرة مع مخزون من البضائع العينية ، هذه البضائع يجب أن تدخل بعد ذلك فى مرحلة التصنيع ، أى أن عملا حقيقيا يجب أن يتم على المواد الخام أو نصف المصنعة حتى تتحول الى مرحلتها الثانية فى الانتاج .

فهنا تماما فى أرضية المصنع رأى ماركس عملية خلق الربح ، وفى رأيه أن الربح ينبع من قدرة الرأسمالية على دفع أجور للقوة العاملة -

للقدرات العاملة من قوة العمل بمقدار أقل من القيمة الحقيقية التى يضيفها العمال على السلع التى يساعدون فى انتاجها ، وهذه النظرية ، نظرية (فائض القيمة) واعتباره مصدر الربح يجعل النظرية مهمة للغاية فى تحليل ماركس للرأسمالية ولكنها ليست رئيسية بالنسبة لغرضنا فى هذا الكتاب .

على العكس ، نحن نتوقف هنا فقط لنلاحظ ما قاله ماركس من ان عملية التصنيع هى مكان آخر يمكن ان تعترقل فيه عملية التراكم وأنه اذا حدث اضراب أو اذا تعرقل الانتاج لأى سبب فالمال (م) الذى تم استثماره على شكل بضائع وعمالة لن يتحرك الى هدفه لكى يصبح كما أكبر (م /) مرة أخرى فلنفترض أن خطوات العمل تمت كما ينبغي وتحولت الألواح المعدنية والمطاط والأخشاب والأسلاك الى عربات ، هذه العربات لم تصبح بعد مالا ، لكنها يجب أن تباع أولا ، وهنا بالطبع تتدخل الصعوبات المألوفة فى السوق من استنتاجات خاطئة لذوق الجماهير أو عدم التوافق بين المطلوب والمعروض أو الكساد الذى يقلل من حجم استهلاك المجتمع . واذا تم كل شئ على ما يرام فان البضائع سوف تباع مقابل م / الذى هو كم من المال أكبر بكل تأكيد من رأس المال وفى هذه الحالة فان دائرة التراكم ستكتمل وسيملك الرأسماليون كما جديدا من المال م / سيحاولون ادخاله فى دائرة أخرى طمعا فى كسب كم أكبر من المال م / ولكن بدلا من دائرة النمو البسيطة لآدم سميث سنرى أن مفهوم ماركس للتراكم أنه ملء بالأخطار والمساوئ ، وأن الأزمة ممكنة فى كل مرحلة ، ففى النظرية المعقدة التى نشرها ماركس فى (رأس المال) يرى أن الميل الطبيعى الموروث للنظام هو أن يخلق الأزمة لا أن يتحاشاها ، ولن نتبع نظرية ماركس فى رأس المال أكثر من ذلك الا للملاحظة أنه فى أعماقها يوجد تحليل معقد للوسيلة التى يتم بها اعتصار فائض القيمة (العمل غير المدفوع الأجر والذى هو مصدر الربح) من خلال الميكنة ، ومن يريد معرفة المزيد عن نظرية ماركس فعليه بالعودة لكتب أخرى ، وهناك الكثير منها ، واهتمامنا ينصب على ماركس باعتباره أول صاحب نظرية يؤكد عدم ثبات الرأسمالية ، ولقد ابتدع سميث فكرة أن النمو صفة أصلية فى الرأسمالية ، ولكننا ندين لماركس بفكرة أن هذا النمو نفسه غير ثابت (فى صعود وهبوط) وغير أكيد ، وأبعد ما يكون عن العملية الأكيدة المحسوبة التى وصفها سميث ، وقد أوضح ماركس أن رأس المال لكى يتراكم فعليه أن يتغلب على العوامل الموجودة فى نظام السوق والتى تجعل تراكمه غير أكيد وأن يتغلب على التوتر الذى تخلقه المطالب المتضادة بين العمالة ورأس المال . (للمؤلف) ر ل هيلبرونر (الماركسية ما لها وما عليها) فتراكم الثروة رغم أنه دائما الغرض الرئيسى للأعمال التجارية الا أنه هدف لا يمكن تحقيقه دائما .

وفى كتاب رأس المال شرح ماركس كيف أن عدم الثبات يتزايد حتى يتهاوى النظام كله فى النهاية ، ومنطقه يحمل نقطتين أخريين فى غاية الأهمية لمستقبل النظام :

الأولى : أن حجم المشروعات التجارية سيتزايد باستمرار كنتيجة للآزمات المتتالية التى تعترض الاقتصاد ، فى كل أزمة تقلس شركات صغيرة وتذهب ممتلكاتها للشركات الكبيرة التى تخطت الأزمة ، اذا فالاتجاه نحو أعمال أكبر جزء أساسى فى الرأسمالية •

الثانية : توقع ماركس تزايد حدة الصراع بين الطبقات كنتيجة حتمية لعملية تحويل كل القوى العاملة الى بروليتارية فبالترديج تتعرض الشركات الصغيرة والمستقلون من الحرفيين لضغوط وأزمات عنيفة تخلقها عملية النمو ، وينقسم المجتمع - لا محالة - الى طبقتين صغيرة حاكمة من أصحاب رأس المال ، وطبقة البروليتاريا التى تمثل جموع الشعب من العمال المقهورين •

وفى النهاية لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر • ويقول ماركس فى كتابه (رأس المال) المجلد الأول ص ٩٢٩ (نيويورك ١٩٧٧) (ومع الانخفاض فى عدد أقطاب الرأسمالية الذين يغتصبون ويحتكرون كل مميزات عملية التحول هذه ، تزداد جموع البؤساء المضطهدين من العبيد والمستغلين وتزداد أحوالهم سوءا ، ولكن أيضا تزداد ثورة هذه الطبقة العاملة التى تزداد باطراد فى العدد ، وتزداد فى التدريب ، هذه الطبقة التى تتحدد وتنظم بنفس طريقة الرأسماليين فى عملية الانتاج ، لقد أصبح احتكار رأس المال قيذا على نمط الانتاج الذى ازدهر معه وتحت لوائه ، ومركزه أدوات الانتاج ، وتأميم العمل يصل الى نقطة يصبح فيها متعارضا مع مصالح الرأسماليين ، وهذا التعارض ينفجر ممزقا كل شئ ، وتسمع أجراس انهيار الملكية الخاصة للرأسماليين ، وتنزع ملكية من سبقوا ونزعوا ملكية الآخرين •

وكثير من الجدل الاقتصادى الذى أثاره ماركس تركز حول سؤال : هل ستقوض الرأسمالية نفسها ؟ هل ستصبح توتراتها الداخلية أو تناقضاتها (كما أسماها ماركس) أكثر من أن يستطيع نظام السوق أن يحلها ؟

لا توجد اجابات بسيطة وجاهزة على هذه الأسئلة ، والنقادون للماركسية يلمحون باصرار الى أن الرأسمالية لم يصيبها الانهيار حتى الآن •

وأن الطبقة العاملة لم تصبح شيئاً فشيئاً ، أفقر أو أتعس ، وأن الكثير من
الذنوب التي قال بها ماركس - مثل أن معدل الربح سينخفض بالتدريج -
لم تحدث .

بينما مؤيدو ماركس يجادلون من الزاوية الأخرى ، فهم يصرون على
أن الرأسمالية كادت بالفعل أن تنهار في الثلاثينات من هذا القرن ، وهم
يلاحظون أن جموعاً من البشر تتزايد كل يوم في التحول إلى ما يشبه
البروليتاريا ، يعملون في شركات أو داخل أطر رأسمالية ولا يعملون
لأنفسهم . ففي سنة ١٨٠٠ كان ٨٠٪ من الأمريكيين يعملون لحساب
أنفسهم ، واليوم انخفض العدد إلى ١٠٪ ، ومؤيدو ماركس يشيرون إلى
ازدياد حجم الأعمال التجارية باطراد ، ويلمحون إلى أن ماركس كان على
صواب عندما تنبأ أن النظام الرأسمالي سيتسع مندفعاً إلى آسيا وأمريكا
الجنوبية وأفريقيا وكلها مناطق غير رأسمالية . ومن المشكوك فيه أن تتحدد
نهائياً قيمة ماركس كمحلل اجتماعي بواسطة هذه النوعية من الحجج
المتبادلة . ولكن المؤكد أن ماركس وضع عدة ملاحظات نافذة بارعة . كما أنه
من زاوية أخرى - قد أخطأ في عدة ملاحظات أخرى خاصة بتطور
الرأسمالية . ومعظم الرأسماليين يرفضون تشخيص ماركس للصراع على
أنه القوة المحركة للتغير في المجتمعات الرأسمالية وفي مجتمعات ما قبل
الرأسمالية ، كما أنهم يرفضون نبوءته الخاصة بحتمية انتصار الاشتراكية .

ولكن قيمة وشهرة ماركس الحقيقية تستند على شيء آخر . إنها تستند
على رؤيته للرأسمالية كنظام يحتوى داخله على التوتر أو صراع ، وعلى
عملية من التطور المستمر كنتيجة لهذا التوتر أو الصراع . وقليلون هم
الذين يمكن أن ينكروا صحة هذه الرؤية . وهناك ماركس أكثر من عدة
أفكار اقتصادية مختصرة في هذه الصفحات ، اننا يجب ألا ننظر إلى
ماركس على أنه اقتصادي أساساً ، ولكن على أنه رائد لنوع جديد من الفكر
النقدي الاجتماعي ، وأنه لشيء هام أن يكون العنوان لكتابه الثاني
(رأس المال) هو (دراسة نقدية في الاقتصاد السياسي) وفي متحف أعظم
مفكرى العالم ، حيث ينتمي ماركس بكل تأكيد ، فإن مكان ماركس الصحيح
بين المؤرخين وليس بين الاقتصاديين ، والأصح أن يوضع تمثاله في مكان
وسط مطلا على عدة ممرات للفكر البشري ، التحليل الاجتماعي ، والبحث
الفلسفي ، وبكل تأكيد الاقتصادية . ولقد كانت مساهمة ماركس الأخيرة في
الفكر هي اختراق لظهر نظامنا الاجتماعي ولطرق تفكيرنا في هذا النظام ،
في محاولة منه للوصول إلى الحقيقة الدفينة تحت السطح ، ولن نستطيع
تتبع هذا الجانب من فكر ماركس هنا ، ولكننا سنحتفظ به في عقلنا لأنه

يفسر لنا الجاذبية الدائمة فى فكر ماركس . وأخيرا ما علاقة ماركس بالشيوعية الحالية ؟ هذا موضوع يصلح له كتاب عن السياسة وليس عن اقتصاديات الماركسية . فماركس نفسه كان ديمقراطيا متحمسا ، ولكنه لم يكن صبورا . والأهم أن نظام أفكاره أيضا كان مطابقا له ، ولعله لهذا السبب شجع عدم الصبر فى الأحزاب الثورية التى أسست معتقداتها على أفكاره ، ولقد مات ماركس قبل ظهور الشيوعية الحالية بزمن طويل . ولا يمكننا أن نعرف ماذا كان يمكن أن يكون رأيه فيها ، لعله كان سيفزع من تطرفها وفظائنها . ولكنه كان سيظل مؤملا فى مستقبلها .

جون ماينسارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) :

كان ماركس هو النبى المثقف الذى تنبأ بأن الرأسمالية ستدمر نفسها . وكان جون كينز هو المهندس الذى صمم كيفية اصلاحها ، وفى هذه الأيام لا تمر الجملة بدون احتجاج ، فبالنسبة للبعض يعتبر كينز خطيرا ومدمرا كمذهب ماركس تماما ، ومن سخرية الأقدار أن كينز كان معارضا للماركسية تماما ومحبا لبقاء وتطوير النظام الرأسمالى . وسبب عدم الثقة فى آراء كينز أنه - أكثر من كل الاقتصاديين - أبو فكرة الاقتصاد المختلط - الذى تلعب فيه الحكومة دورا رئيسيا ، بالنسبة للكثيرين هذه الأيام فكل أنشطة الحكومة فى أحسن الفروض مثيرة للريبة وفى أسوأها خاطئة ومضرة بالاقتصاد . لهذا نجد أن اسم كينز مفقود الحظوة ومشكوك فى أمره فى بعض المحافل ، إلا أنه ورغم كل شيء يظل من أعظم المبتكرين المؤثرين فى نظامنا ، وعقلية تضاهى سميث وماركس ، وأحد أهم أصحاب الشأن الذين أنجبته مهنة الاقتصاد . أو كما قال يوما ميلتون فريدمان أحد المحافظين المشهورين : « لقد أصبحنا كلنا جون كينز هذه الأيام » ان الاقتصاديين العظام كانوا نتاج عصورهم « سميث » صوت الرأسمالية الوليدة المتفائلة ، « ماركس » المتحدث باسم ضحايا الرأسمالية فى أسوأ أوقات الصناعة « وكينز » نتاج المرحلة المتأخرة نسبيا . مرحلة الكساد الاقتصادى الرهيب . لقد هاجم الكساد أمريكا كاعصار ، واختفت ببساطة نصف قيمة كل المنتجات ، وفقدت ١/٣ القوة العاملة وظائفها . ولم تستطع أكثر من مليون عائلة من سكان المدن فك رهن ممتلكاتها لمضى الفترة المتفق عليها ، وفقدوا منازلهم تبعا لذلك ، وعندما أغلقت بعض البنوك كانت تسعة ملايين حساب اسخارى قد استنفدت تماما ، وبعضها لم يتم استعادته للأبد . وأمام هذه الحقيقة المرعبة من البطالة وانعدام الدخل لم يستطع الاقتصاديون الممثلون فى خبراء الحكومة وفى عالم المال والتجارة أن يقدموا شيئا على الإطلاق ، فقد

كانوا فى حيرة أمام الأحداث كالأمريكيين العاديين أنفسهم مما يستدعى الى
الذهن صورة الحيرة التى يشترك فيها الناس وخبراء الاقتصاد هذه الأيام
أمام مشكلة التضخم .

وفى مواجهة هذه البيئة من الفزع والهلع ظهر الكتاب العظيم لكينز
« النظرية العامة للعمل : المال والفائدة » وهو كتاب معقد ومتخصص أكثر
من (ثروة الأمم) لسميث ومن « رأس المال » لماركس . الا أن « النظرية
العامة » به رسالة رئيسية كان من السهل الوصول اليها . يقول كينز
(ونظن أن سميث وماركس كانا سيوافقان على كلامه) . أن مستوى الأنشطة
التجارية فى النظام الرأسمالى يتحدد بمدى رغبة مديرى العمليات التجارية
الدخول فى استثمارات لرأس المال .

ومن وقت لآخر فان هذه الرغبة تعترضها اعتبارات تجعل تراكم
رأس المال صعبا أو مستحيلا ، وفى النموذج الذى طرحه سميث رأينا
احتمال ارتفاع الأجور بشكل سريع بينما أوضحت نظرية ماركس الصعوبات
فى كل مراحل الانتاج .

ولكن الاقتصاديين السابقين بما فيهم ماركس - الى حد ما - قد
اعتقدوا أن الفشل فى تراكم رأس المال سيكون مؤقتا ، وأن النظام سيصلح
هذا من تلقاء ذاته ، فى نموذج سميث ستقوم الزيادة فى الأيدى العاملة
الصغيرة الصاعدة بالحد من ارتفاع الأجور ، وبالنسبة لماركس فكل أزمة
ستمد مديرى الأعمال الذين يتخطونها بفرص جديدة لاستمرار السعى نحو
الربح - (وهكذا حتى الأزمة الأخيرة التى تعقبها الثورة) .

بينما رأى كينز الأمر بشكل أكثر حدة ، فراهيه أن السوق يمكن أن يصل
الى وضع من « اتزان قلة العمالة » انها حالة من الثبات والركود على الرغم
من وجود عمال عاطلين وآلات غير مستخدمة . ان الجانب الجديد الثورى
فى نظرية كينز هو أنه لا يوجد تصحيح ذاتى للوضع ، أى أن السوق
لا يمتلك خاصية تصحيح الأوضاع بنفسه لكى يضمن نمو رأس المال .

وسنفهم طبيعة تحليل كينز أكثر كلما تعمقنا أكثر فى الاقتصاد . ولكننا
سنرى الآن ببساطة الى ماذا يقودنا هذا التحليل ، فاذا لم يكن هناك أى
شئ تلقائى فى السوق يضمن تراكم رأس المال فالاقتصاد الراكد سيظل فى
منطقة الركود هذه ما لم يوجد بديل ما لتصريف رأس المال التجارى ،
وهناك مصدر واحد فقط محتمل لهذا التنشيط ، انه الحكومة ، فعماد نظرية
كينز هو أن أوجه الانفاق الحكومى من الممكن أن تكون سياسة اقتصادية
رئيسية للرأسمالية الراكدة التى تحاول أن تستعيد حيويتها .

ويظل السؤال عما اذا كانت طريقة كينز تصلح أم لا ؟ وتبقى سياسات الانفاق الحكومي على نظام السوق موضع خلافات عديدة بين الاقتصاديين ، خلافات سنعرض لها بالتفصيل فيما بعد . ولكننا الآن نرى الدور الهام لنظرية كينز فى تغيير المفهوم السائد لنظام الاقتصادى الذى نموا فيه ، فنظرة سميث للسوق أدت الى ظهور نظرية « ترك الأمور وشأنها » وترك السوق لتتولى استعدادها الطبيعى للنمو ولتنظيم نفسها من الداخل .

وركز ماركس على وجهة نظر مختلفة تقبع فيها الأزمات وعدم الاستقرار فى كل خطوة ومرحلة ، ولكن ماركس بالتأكيد لم يكن مهتما بالرسائل التى تحمى الرأسمالية . وتبنى كينز فلسفة مستقلة عن سميث ومستقلة عن ماركس . لأنه اذا كان كينز محقا فنظرية « ترك الأمور وشأنها » ليست هى المثالية للرأسمالية - وخاصة فى أوقات الكساد - واذا كان كينز محقا فتشاؤم وسوداوية نظرية ماركس اذا هى خاطئة أيضا أو على الأقل يمكن جعلها كذلك . ولكن هل كان كينز محقا ؟ هل كان ماركس محقا ؟ ! هل كان سميث محقا ؟ !

هذه الأسئلة تحدد اطار موضوع الاقتصاد هذه الايام . لهذا فانه اذا كانت فلسفاتهم جزءا من تاريخنا فالفلاسفة العالمون هم أيضا كذلك ، وقد قال كاتب شاب مرة للشاعرت . س . اليوت : يبدو أنه لا معنى لأن ندرس مفكرى الماضى لأننا أصبحنا نعرف أكثر مما عرفوا . فاجاب اليوت : نعم انهم ما نعوفه الآن .



الفصل الثالث

نظرة عامة على الاقتصاد :

نحن الآن نكاد نكون مستعدين لكى نبدأ تعلم الاقتصاديات الحديثة ، والمشكلة فى هذه الدراسة أنك لا تستطيع أن تبدأ فيها بدون أى معرفة مسبقة عن الاقتصاد ، ولكن ما هو الاقتصاد ؟

اننا اذا فتحنا الجزء الاقتصادى فى « النيوزيك » أو التقطنا أى مجلة خاصة برجال الأعمال لقابلنا خليطاً من الأشياء ، صعود وهبوط فى البورصة ، تقارير عن ثروات الشركات وأزماتها ، بيانات عن تذبذب فى سوق العملة ، وأعمدة بقلم فطاحل رجال الأعمال ، وقصص البطالة أو التضخم . فأى هذه المواضيع له علاقة مباشرة بموضوع دراستنا عن الاقتصاد ؟ ! وكيف نلتمس طريقنا فى هذا الخضم من التقارير الى شىء نستطيع تعريفه بأنه هذا هو الاقتصاد ؟

عالمان للأعمال :

اننا نعلم بكل تأكيد من أين نبدأ . فالمشروع التجارى هو قلب أى نظام اقتصادى به ملكية فردية ونظام وعلاقات للسوق ، اذن فلنبدأ بنظرة على عالم الأعمال التجارية ، ونضع لنا الجدول التالى فى الحال ، ان هناك على الأقل نوعين للأعمال التجارية : نوع منهما يشكل عالماً خاصاً مستقلاً بذاته هو بالأساس عالم الملكية الفردية (الأعمال التجارية المملوكة لشخص واحد) والملكية المشتركة ، وهو عالم الأعمال التجارية الصغيرة أى تلك التى يكون الاجمالى لها أقل من مائة ألف دولار فى السنة ، وهناك بالطبع ملكيات فردية ومشتركة ضخمة جداً ، كما أن هناك أيضاً مؤسسات صغيرة الحجم . ولكن الشئ الرئيسى هو الصغر ، اننا نجد أن أشكال الأعمال التجارية التى تملأ صفحات دليل التليفون هى ، المطاعم ، والموتيلات ، والمغاسل ، وتجار التجزئة ، ومحلات بيع منتجات المزارع . أى باختصار حوالى ٩٥٪ من كل أشكال الأعمال التجارية فى أمريكا .

حجم الأعمال التجارية عام ١٩٧٧

المجموع الكلى لعدد الأشكال التجارية		اجمالى المبيعات (بالبلديون)	معدل المبيعات لكل عمل تجارى واحد بالدولار
ملكية فردية	١١٢٤٦٠٠٠	٣٩٤	٣٤٧٢٦
ملكية مشتركة	١٠١٥٣٠٠٠	١٨١	١٥٦٩٨٢
هيئات مؤسسات	٢٢٤١٠٠٠	٤١٠٣	١٨٣٠٨٧٩

✱ هناك احصاءات عن سنين أحدث من عام ١٩٧٧ ولكن الصورة العامة تكاد لا تتغير من عام الى آخر .

وعالم الأعمال التجارية الصغيرة هو الجانب الذى تألفه من عالم الأعمال التجارية ، فنحن نفهم كيف يدار محل للأجهزة الكهربائية مثلا ، ولكننا لا نملك الا فكرة مبهمة عن كيف تدار شركة « جنرال موتورز » ولكن عالم الأعمال التجارية الصغيرة يجتذب اهتمامنا لسببين آخرين :

الأول : أن هذه الأعمال الصغيرة توظف عندها حوالى ١/٣ القوة العاملة فى الأمة .

الثانى : لأن وجهة نظر صاحب المشروع التجارى الصغير تعكس بوضوح ومباشرة الوضع الاقتصادى الاجتماعى لحوالى رجل من كل خمسة رجال متزوجين ٥٠ أى أن عالم الأعمال التجارية الصغيرة هو مصدر الكثير من آراء الطبقة الوسطى .

وهناك عالم آخر للأعمال التجارية هو عالم الهيئات والمؤسسات الضخمة ، اذا قارنا معدل المبيعات للهيئات بمعدل المبيعات للملكيات الفردية والمشاركة فى المشروعات لوجدناها ٥٠ : ١ فى الأولى (الملكيات الفردية) و ١٠ : ١ فى الثانية (المشاركة) . ولكن هذه الأرقام تخفى الفارق الكبير غير العادى حتى بين الأعمال التجارية الضخمة ، فمنها ما هو ضخيم جدا ومنها ما هو صغير . ففى داخل عالم المؤسسات ٩٠٪ يقومون بأعمال تقدر بأقل من مليون دولار سنويا بينما الـ ١٠٪ فقط من الباقيين يقومون بأعمال تقدر

بأكثر من مليون دولار سنويا ، وتلك المؤسسات التي تشكل ١٠٪ فقط تبلغ إيراداتها ٨٨٪ من مجموع إيرادات كل الهيئات والمؤسسات الكبرى . وهكذا فى مقابلة عالم الأعمال التجارية الصغيرة العدد ، يوجد عالم المؤسسات والهيئات الضخمة التي عددها بالقطع أقل ٠٠ فما حجم هذا العالم يا ترى ؟ لو أحصينا عدد المؤسسات التجارية التي تزيد قيمة ممتلكاتها عن ٢٥٠ مليون دولار لوجدنا بالتقريب ٣ آلاف مؤسسة ، نصفها يعمل فى مجال التمويل كالبفوك وشركات التأمين بشكل خاص ، وربعها فى التصنيع ، والعدد الباقي تجده فى النقل والاتصالات والمرافق والتجارة ، ولكى نعطي فكرة عن هذا الاتساع فأكبر مشروع تجارى فى الولايات المتحدة هو شركة ٠١ ت و ت ، وممتلكاتها حوالى ١٢٦ بليون دولار ومبيعاتها عام ١٩٨٠ ، ٥١ بليون دولار ، وأكبر الهيئات الصناعية هى ايكسكون وممتلكاتها أكثر من ٥٦ بليون دولار ومبيعاتها ١٠١٣ بليون فى السنة . هاتان الشركتان معا تمتلكان ثروة وممتلكات ربما أكبر من كل العشرة ملايين مشروع صغير ممن يمتلكهم الأفراد فى كل الأمة ، والمشاريع الكبرى موجودة فى كل المجالات ولكل نشاطها الحقيقى فى قطاع الصناعة حيث يلعب انتاج البضائع القاعدة السائدة كما فى الجدول :

بالبيون	القطاع الصناعى ١٩٧٨
١٦٩٧ دولار	اجمالى مبيعات ٤٦٨٠٠٠ شركة صناعية
١٢١٩ دولار	اجمالى مبيعات أكبر ٥٠٠ اتحاد صناعى

توضح الأرقام فى الجدول مرة أخرى انقسام عالم الأعمال الى قسمين ، فالخمسائة شركة التى فى القمة - أى ١/١٠ من ١٪ من المجموع الكلى للمشروعات - تمثل ٨٠٪ من كل المبيعات ، وبالفعل لو أننا أخذنا أكبر مائة شركة لوجدنا أن مبيعاتها تمثل تقريبا نصف مبيعات كل القطاع الصناعى .

وتسيطر المؤسسات التجارية الضخمة على قطاعات كثيرة من السوق وتتحكم فيها ، وسنتناول فى فصل ١٧ بالتفصيل المشاكل التي تسببها ، ولكننا الآن مازلنا فى مجال عرض الحقائق .

وهناك سؤال : هل المؤسسات الضخمة تعنى عمالة كثيرة ؟

هذا يختلف باختلاف المجال ، ففي المشروعات الصناعية ، توظف الخمسمائة شركة التى فى القمة حوالى ٧٥٪ من كل العاملين فى مجال التصنيع ، وفى تجارة التجزئة توظف الخمسون شركة التى فى القمة ٢٠٪ من مجموع العاملين . والخلاصة أن ١٪ القوة العاملة فى الأمة موظفة فيما يمكن تسميته بالأعمال التجارية الضخمة* .

وبشكل آخر فالثمانمائة شركة التى فى القمة فى مجال الصناعة والنقل وفى مجال المرافق والتحويل وتجارة التجزئة توظف تقريبا مثل عدد الموظفين فى الـ ١٤ مليون ملكية فردية ومشاركة فى الأعمال التجارية الصغيرة .

استعراض للمؤسسات التجارية

سيكون لدينا وقت كاف فى الفصل الأخير للتقريب فى عالم المؤسسات الضخمة ولكن لعله يكون من المفيد أن ننهى هذا البحث المبدئى بتوضيح مشكلة التقريب بشكل درامى . فلنتصور أننا رصنا الـ ١٤ مليون مشروع تجارى (ما بين كبير وصغير) ، ابتداءً بالصغير فالأكبر ٠٠٠ فى صف من سان فرانسيسكو حتى نيويورك ، سيكون هناك ٥٠٠ مشروع فى الميل ، أو أقل قليلا من واحد لكل قدم . ولنتصور أكثر من ذلك أننا وضعنا علما فوق كل مشروع على أن يكون ارتفاع الصاري موازيا لحجم المبانيات ، كل ١٠٠٠٠ دولار يمثلها قدم فى الارتفاع ، أن خط الأعلام سيكون مشهدا مثيرا من سان فرانسيسكو حتى رينو - نيفادا ، فهو تقريبا لا يكاد يلاحظ فهو خط من صواري الأعلام بارتفاع قدم واحد . ومن رينو شرقا فالصواري تزداد فى الارتفاع حتى قرب كولمبس - أوهيو ٠٠ حوالى ٤/٥ الطريق عبر الأمة ترتفع الأعلام ١٠ أقدام تقريبا فى الهواء مشيرة الى مبيعات بحوالى ١٠٠٠٠٠ دولار . ولو نظرنا الى الخلف من كولمبس لوجدنا أن ١٠ ملايين من ١٢ مليون شركة لها مبيعات أقل من تلك الكمية . ولكن عندما نقرب من النهاية الشرقية ، ترتفع الصواري فجأة ، فهناك حوالى ٣٠٠٠٠ شركة

* لأنه لا يوجد تعريف أكاديمى للأعمال التجارية الضخمة ، أو للمؤسسات الضخمة فقد استعملنا قائمة مجلة «الثروة» لأكبر ٥٠٠ شركة صناعية ، وقائمتهما لأكبر ٥٠ شركة فى مجال البنوك والتأمين والتمويل والنقل وتجارة التجزئة والمرافق ، ووجدنا التجربة انه لكى تكون الشركة ضمن الخمسمائة الكبار المحظوظين أصحاب الثروة عام ١٩٨٠ فى تحتاج لمبيعات بـ ٥٠٠ مليون أو ممتلكات تقدر بحوالى ٥٠ مليونا .

بمبيعات أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ دولار ، هذه الشركات تحتل آخر ٧٥ ميلا من الطريق الذى طوله ٣.٠٠٠ ميل ٠ هناك ٢٠٠ ألف شركة بمبيعات أكثر من مليون دولار وتلك تحتل آخر ٥٠ ميلا من الطريق وصواربها بارقة ناع مائة قدم على الأقل ٠ ثم هناك ألف شركة بمبيعات ٥٠ مليون أو أكثر تحتل آخر ربع ميل قبل حدود المدينة ، والأعلام تناطح السحاب بارتفاع ٥ آلاف قدم ٠

ولكن ليست هذه هى القمة فعلى أبواب نيويورك فى آخر مائة من الميل الأخير سنجد أكبر مائة شركة صناعية بمبيعات على الأقل ١.٥ بليون دولار ، وأعلامها ترتفع عدة أميال فى الهواء فوق السحاب ، وفى آخر عشرة أقدام من الطريق هناك أكبر عشر شركات بمبيعات حوالى ١٠ بلايين دولار وأعلامها ترتفع ١٩٠ ميلا فى الهواء فى آخر طبقات الغلاف الجوى ٠

البيوت والدخل :

ان عالم الأعمال التجارية يعطينا احساسا بالتركيب الاقتصادى للأشياء ، ولكن هناك بالتأكيد ما هو أكثر من شركات الأعمال التجارية فى الاقتصاد ، يوجد عامل آخر رئيسى فى الخلفية هو البيوت وما فيها ، الستون مليون عائلة والسبعة والعشرون مليون فرد من الساكنين بمفردهم ، انهم الأشخاص الرئيسيون فى الصورة الاقتصادية ٠

ما هذا الذى يجذب اهتمام الاقتصاديين فى البيوت ؟

الشيء الأول ان البيوت هى مصدر الأيدى العاملة ، وهو أمر سننظر فيه بالتفصيل فيما بعد ، ولكن الملفت فى هذا البحث المبدئى عن الاقتصاد ان البيوت تعطينا فكرة عامة عن توزيع الدخل فى الاقتصاد ، ونظرة عامة على بانوراما الأسر والأفراد المقيمين بمفردهم فى أى دولة تعطينا فكرة رئيسية عن فقر هذه الدولة أو غناها ٠ وهناك عدة طرق لشرح توزيع الدخل ٠

وسنستعمل طريقة نقسم بها المجتمع كالكعكة الكبيرة الى خمسة مستويات متساوية ، هذه المستويات ستساعدنا فى وضع تعريفات - بالدولار والسنت - لما نعنيه عندما نتحدث عن الفقراء ، والطبقة العاملة ، والطبقة المتوسطة ٠ الخ ٠

وكما سنرى فالاختلافات ليست على الاطلاق كما يتخيلها معظمنا ٠

سنبدأ من القاع ، من الفقراء ، بحسب تعريفنا ، فهؤلاء يشملون آخر ٢٠٪ من البيوت فى الأمة ، ونحن نعلم من البيانات التى جمعها مكتب الاحصاء أن أقصى دخل للأسرة فى هذه الشريحة السفلى من الشرائح الخمس كان عام ١٩٨٠ أعلى قليلا من عشرة آلاف دولار ، وبالصدفة فهذا يقارب الرقم الذى قدره مكتب احصائيات العمل باعتباره يمثل حد « قرب الفقر » لأسرة من ٤ أشخاص . ان البرواز تحت عنوان « الفقر » فى الصفحات التالية يظهر بعض خصائص للعائلات الفقيرة ، ولكن هناك حقيقتان اضافيتان عن الفقر يجب أن نعرفهما :

الحقيقة الأولى أنه ليست كل العائلات التى تعد « فقيرة » فى تعدادها تظل كذلك فى التعداد الذى يليه ، فحوالى ١/٧ البيوت الفقيرة عبارة عن شبان صغار فى بداية حياتهم الوظيفية وبعض هؤلاء صغار الدخل المبتدئين سيهربون من دائرة الفقر .

وبالاضافة الى ذلك فحوالى ١/٥ الأشخاص فى شريحة الفقراء ، من كبار السن ، وكثيرون منهم لم يكونوا « فقراء » فى سابق حياتهم فى فترة الحركة والانتاج . وهذا يعنى فى نفس الوقت أن بعض العائلات التى ليست فقيرة فى تعداد ما ، ستدخل دائرة الفقر بعد ذلك .

والمعنى وراء كل ذلك أن الفقر ليس ساكنا تماما ، وفى كل لحظة تخرج بعض العائلات من دائرته ، ويدخل بعضها ، وما يهم بالتأكيد هو ما اذا كانت محصلة الحركة النهائية تتجه الى داخل دائرة الفقر أو تتجه الى الخروج منها . وكما نرى بعد ذلك فى الفصل المقبل أنها تتجه ببطء نحو الخروج منها .

الحقيقة الثانية التى تستحق الذكر ، هى أن ٦٠٪ من العائلات تحت خط الفقر شخص واحد على الأقل من أفرادها يكتسب راتبه كأحد أفراد القوة العاملة ، وهكذا فققر هذه العائلات يعكس كسبا كافيا ، وفى قول آخر أن قدرا كبيرا من الفقر يعكس حقيقة أن بعض الوظائف لا تعطى أجورا تكفى لرفع أصحابها فوق مستوى محدودى الدخل ، وهناك فى بعض المناطق وظائف تعطى أجورا محدودة لدرجة أن فردين يعملان فى العائلة (خصوصا اذا كان أحدهما يعمل موسميا) ليسا كفيلين ليخرجا العائلة من دائرة الفقر ، وهذا هو الوضع - على سبيل المثال - مع المهاجرين من عمال المزارع أو مع المهاجرين الذين يتلمسون أى الأعمال وأقلها شأنا .

ونحن غالبا نضع تعريفنا للطبقة العاملة بناء على الوظيفة ، ونعتبر العامل فى المصنع من الطبقة العاملة وليس كاتب الحسابات مثلا ، على الرغم من أن العامل فى المصنع قد يربح أكثر من كاتب الحسابات . ولذلك ولتسهيل شرحنا نأخذ المستويين التاليين من كعكة الدخل التى شرحناها انفا ونعتبرهما « الطبقة العاملة » وهذه الطبقة ستشمل الـ ٤٠٪ من السكان الذين فوق حد الفقر ، وقد اخترنا هذه الطريقة لنوضح مدى ضخامة الدخل الذى تستطيع أن تكسبه أسرة وتظل تعتبر من الطبقة العاملة كما وضعنا تعريفنا لها .

والاجابة هى أقل قليلا من ٢٥ ألف دولار .

وبمعنى آخر. فان ٤٠٪ من العائلات فى الأمة تربح أكثر من ١٠ آلاف دولار ، ولكن أقل من ٢٥ ألف دولار سنويا .

ففى القاع يوجد ٣٪ الأمة - ١٪ من الفقراء و ٢٪ من الطبقة العاملة .

نحن الآن مستعدون للنظر فى دخل الطبقات العليا من المجتمع .

أولا : الأغنياء . من أين يبدأ الغنى ؟

الاجابة الواقعية حوالى ١٠٠.٠٠٠ دولار سنويا ، الدخل الشامل ذو الستة أرقام الذى يتمشى مع مسئوليات ادارة الشركات الكبرى ، وفى أمريكا حوالى ١ مليون عائلة لها هذا الدخل وهم كريمة كعكة الدخل .

ولكن تحت الأغنياء هناك مجموعة أكبر سنسميها الطبقة العليا ، وهم ٥٪ فوق قمة المجتمع ، من الأطباء والطيارين والمديرين والمحامين ، وحتى بعض الاقتصاديين . حوالى ٣ ملايين عائلة تشملها هذه الـ ٥٪ .

كم من الدخل تحتاج لتدخل هذه الطبقة ؟ فى سنة ١٩٨٠ كان دخل الأسرة فى الطبقة العليا ٥٤ ألف دولار ، وهذه الأرقام لها فعل الصدمة .

الأمر يحتاج الى مال كثير لتكون غنيا ، ولكن يحتاج الى مال أقل لتكون من الطبقة العليا .

ولكنه أكثر مما نتصوره . وهكذا يتبقى لنا الطبقة الوسطى ، التى نتصور جميعا أننا ننتمى اليها وبطريقتنا فى قطع الكعكة تحتوى الطبقة الوسطى على ٣٥٪ من الأمة وهم كل من يكون دخله أكثر من ٢٥ ألف (قمة دخل الطبقة العاملة) ، وأقل من ٥٤ ألف (متوسط دخل الطبقة العليا) .

فى عام ١٩٨١ كان معدل دخل الزوجين من البيض ، اذا كان الاثنان يعملان حوالى ٢٥ ألف ، أى ما يكفى ليدخلهما الطبقة الوسطى .

فلا عجب اذا ، اذا انتشرت روح الطبقة الوسطى بين الأمريكيين ، بغض النظر عن المهنة أو الوسط الاجتماعى الذى جاءت منه العائلة ★ .

الفقر

ما هى الصفات التى تميز العائلات الفقيرة ؟ هذه هى بعضها :

- ١ - كبر السن : ١/٣ الفقراء من المتقاعدين .
- ٢ - الشيباب : البيت الذى يرأسه شخص أصغر من ٢٥ سنة ، وأقل احتمالا أن يكون ما بين ٢٥ - ٦٠ سنة .
- ٣ - اللون : حوالى ١٠٪ من العائلات الفقيرة من الزنوج ، وحوالى ١/٣ العائلات الزنجية فقيرة .
- ٤ - الجنس : العائلات الفقيرة يحتمل أن ترأسها سيدة ضعف احتمال أن يرأسها رجل .
- ٥ - الدراسة : حوالى ١/٣ العائلات الفقيرة تخطت المرحلة الأولية فقط للدراسة .
- ٦ - المهنة : ١/٣ المزارعين فقراء .

بالتأكيد فان الصفات تتداخل وتقوى بعضها بعضا ، فالعائلات الفقيرة غالبا كبيرة السن ، وزنوج ، وغير متعلمين ، ولا توجد خاصية واحدة حاسمة فى جعل العائلة فقيرة ، فعلى سبيل المثال ، بعض العائلات فقيرة ليس لأن حظها من الدراسة قليل ، ولكن حظها من الدراسة قليل لأنها فقيرة ، فالفقر يولد الفقر .

★ لعلك تتساءل كيف « لزوجين عاديين من البيض ، أن يدخلوا طبقة من الدخل عرشنا ما بأنها ليست فى واقع الامر «متوسطة» . والاجابة انه ليس بكل بيت كعكتنا القومية زوجان وليس بالضرورة من البيض أو به الزوج والزوجة يعملان .

وبالاضافة ، رجاء ملاحظة أن كل هذه الأرقام ارتفعت مع التضخم ، فاذا أردت تحديثها فعليك زيادتها بنسبة الزيادة الموجودة فى دليل الاسعار للمستهلكين بين عام ١٩٨٠ ووقتنا الحالى ، والاجابة لن تكون دقيقة ولكن قريبة من الحقيقة بدرجة كافية .

ومن الواضح أن هناك مستويين متباعدين تماما لتوزيع الدخل فى الولايات المتحدة ، وقد قال بول ساميلون أشهر الاقتصاديين الآن فى أمريكا أننا لو بنينا هرما للدخل (مستثنين أعداد الأطفال) ، وجعلنا كل مستوى فى الهرم يساوى ١٠٠٠ دولار من الدخل ، لارتفعت قمته أعلى من برج ايفل ، ولكن معظمنا سيكون فى قاعدة الهرم قرب الأرض .

وما هو ملفت أكثر من سوء توزيع الدخل ، سوء توزيع الثروة كما يوضحها الجدول . ورغم أن الأرقام قديمة ، أقدم من عشر سنوات إلا أن الشكل العام لم يتغير .

توزيع الثروة سنة ١٩٦٩ :

الثروة الكلية بالنسبة المئوية	التعداد الكلى بالنسبة المئوية
٠.٠	٢٥
٦.٦	٢٢
١٧.٢	٢٤
٥٠.٤	١٨.٥
٢٥.٨	٠.٥

وكما نرى من الجدول فإن ١/٣ البيوت الأمريكية - تقريبا فى حجم من وصفناها بالفقراء - لا يمتلكون أى ثروة على الإطلاق ، ومجموعة ثانية فى نصف حجم من وصفناها بالطبقة العاملة لا يمتلكون أكثر من قيمة منازلهم وسياراتهم الا قليلا - لعله مدخرات ضئيلة - وهذه تشمل كما هو واضح عديدا من الأسر الطيبة التى وصفناها بأنها الطبقة المتوسطة .

والأرقام الحديثة تدلنا أكثر على شكل توزيع الثروة على القمة . وفى عام ١٩٧٢ كان هناك أقل قليلا من ١٢ مليون بيت أمريكى لكل منها صافى ثروة تقدر بـ ٦٠ ألف دولار أو أكثر .

وهذا بالتقريب هو عدد البيوت فى الخمس الموجودة فى قمة المجتمع وكل الطبقة المتوسطة بالاضافة الى الطبقة العليا والأغنياء . من هؤلاء الـ ١٣ مليون من حملة الثروة ، ٥ ملايين لديهم ممتلكات بأقل من مائة ألف دولار . ولنقل ما يمثل قيمة المنزل ووثيقة تأمين متوسطة القيمة ، و ٥ ملايين آخرين لديهم ممتلكات ما بين مائة - ومائتى ألف دولار أى ما يعادل حساب ادخارى فى البنك ووثيقة تأمين على الحياة وبعض العقارات ، وربما بعض الأسهم والسندات . وهذا بالتأكيد ما يعنى يسرا ورفاهية وان لم تصل الى مستوى الثراء الفاحش .

يليها حوالى ٢ مليون عائلة لديها ممتلكات تتراوح ما بين ٢٠٠ ألف الى ٥٠٠ ألف دولار ، وهذا العدد يساوى تقريبا عدد العائلات فى الطبقة التى تمثل قمة المجتمع (٥٪ من السكان) وهى طبقة الموسرين . ولكن اذا قارناها بما سوف يأتى فهم ليسوا بعد « أثرياء » .

ففى عام ١٩٧٢ كان هناك حوالى ٤٢٥ ألف عائلة لكل منها ممتلكات تساوى أكثر من ١/٣ مليون دولار ، وأقل قليلا من ٢٢٥ ألف عائلة لكل منها ممتلكات تساوى أكثر من مليون دولار .

وتلك العائلات هى التى نطلق عليها اسم المليونيرات .
ما مقدار الثروة التى يمتلكها المليونيرات ؟ !

اننا لا نعلم على وجه الدقة ، ولكن التقديرات فى الستينيات دلت على أن عائلات المليونيرات تمتلك من نصف الى ثلاثة أرباع قيمة كل الأسهم . والسندات والعقارات العينية الخاصة ، ولكن هذه الأرقام قد تكون تغيرت نتيجة للتضخم . وطبقا للبحث الذى أجرته شركة الائتمان الأمريكية عام ١٩٧٩ فعدد العائلات التى تمتلك مليون دولار فأكثر زاد ٥٢٠ ألف ٠٠ أى أكثر من ضعف عددها عام ١٩٧٢ .

ومن الناحية الأخرى فهناك دلائل كثيرة على أن الكثير من العائلات من حملة الأسهم قد أضرروا بشدة بسبب التضخم لأن الأسهم والسندات التى هى مستودع الثروات الضخمة فشلت فى أن تجارى ارتفاع الاسعار ، وبالأرقام فمليونير عام ١٩٧٢ يكون قد فقد نصف ثروته بحلول عام ١٩٨١ .
اننا يجب أن نعلم المزيد عن ملكية الثروة فى أكثر البيوت ثراء ، فمما لا يدع مجالا للشك أن رأس المال مركز بكثافة فى قلة من السكان ، ان الطبقات الوسطى والعامة تستفيد بالملكية على شكل فائدة على حساباتهم الادخارية ، أو على شكل زيادة على المعاش .

- ولكن الكم الأكبر من العوائد والفوائد يذهب للعائلات فى القمة
- وهذه منطقة هامة للدراسة لا تزال معلوماتنا الاقتصادية قاصرة فيها

الحكومة

لقد انتهينا تقريبا من أول نظرة عامة على الاقتصاد ، ولكن تبقى مؤسسة أخيرة يجب أن نتعرف عليها وهى الحكومة .

كيف يمكن معرفة مزايا وتقدير خصائص مؤسسة ضخمة ومعقدة كالحكومة ؟ لا توجد طريقة بسيطة وحيدة لذلك ، ولكن بينما نتقدم فى البحث فى هذا الكتاب سيأتى القطاع الحكومى الى بؤرة الضوء ، ولأن علينا أن نبدأ من مكان ما ، فلنبدأ بهذه الأرقام .

القطاع العام والخاص ١٩٨٠

الأعمال التجارية	الحكومة	
٢٠٦٣٢	٨٣٤	الضرائب الكلية أو المبيعات النهائية (بالبلون)
٧٤٠٥	١٦٠٢	العدد الكلى للموظفين (بالمليون)

وتوضح هذه الأرقام أنه بالقياس الاقتصادى البسيط لحجم الدخل أو عدد الموظفين فالأعمال التجارية الخاصة أضخم بكثير من الحكومة ، ولكن هذا سيقال تقديرنا وفهمنا لحجم وثروة الحكومة .

ما هى القيمة بالدولار التى يمكن أن نضيفها لأراضى الدولة والتى نلثها بالفعل مملوك للحكومة الفيدرالية ؟

ما هى القيمة الاقتصادية لمؤسسات الدفاع القومى ؟

ما هى قيمة حق الحكومة المطلق فى طبع المال ؟

عندما نبدأ فى طرح مثل هذه الأسئلة فان فكرة مقارنة حجم الأعمال التجارية الخاصة بالحكومة تتداعى من الأساس .

ولكن هناك نقطتان يجب التركيز عليهما ، بينما نحن لا نزال فى قراءتنا المبدئية عن موقع الحكومة فى الاقتصاد :

النقطة الأولى : ان الحكومة لا تعنى فقط الحكومة الفيدرالية ،
فالحكومة الفيدرالية كما سنرى تلعب دورا أساسيا فى الاقتصاد على عدة
مستويات ، ولكن يجب ألا ننسى أن الدولة والحكومات المركزية أهم من
الحكومة كمصدر للتوظيف أو الانتاج ، والجدول التالى يستحق أن ننظر
اليه بناء على وجهة النظر هذه ، لأنه يذكرنا بالأنشطة والمجالات غير
الفيدرالية التى تشملها الحكومة . . انها مجالات أوسع بكثير من
البيروقراطية السخيفة التى تثيرها فى أنفسنا كلمة الحكومة .

الحكومة الفيدرالية مقابل الولاية والموظفين المحلية سنة ١٩٧٩

عدد الموظفين (بالآلاف)			
الموظفين المحلية	الولاية	الحكومة الفيدرالية	
—	—	٣٥٦١	الدفاع القومى
—	—	٦٦٦	البريد
٤٣٦٧	١٢٦٠	٢٠	التعليم
٣١٥	٢٩١	٥	الطرق السريعة
٥٤٩	٥٧٠	٢١٧	الصحة
٤٨٤	٦٣	٣٤	البوليس
٢٧٦	—	—	المطافى
١٩٥	—	—	الصرف الصحى
٢٠٩	١٥٩	٢٢٨	التسليه والمتنزهات
١٥٣	٩٨	١٠١	ادارة التمويل
١٣٢٥	٥٣٥	١٠٩	أنشطة أخرى
٧٨٧٣	٢٩٧٦	٤٩٤١	المجموع

النقطة الثانية : ان تنوع أنشطة القطاع العام يذكرنا بأن الحكومة
ليست مجرد عبء على الاقتصاد كما يحلو للبعض أن يصورها ، فأى فرد
تعلم فى مدرسة عامة ، أو عولج فى مستشفى عام أو سافر على طريق عام ،
أو طار فى طائرة يوجهها نظام أبراج مراقبة عام ، متلق لانتاج حكومى ،
وهو مدرك لمدى حيوية هذا الانتاج العام ، حتى هؤلاء الذين يؤكدون على
مساوئ البيروقراطية وعدم الكفاءة اللذين قد يوجدان فى أنشطة

الحكومة ، (رغم أن الحكومة لا تحتكر أيا من هاتين النقيضتين) يعلمون أن نظام المشروعات الخاصة يعتمد على بث خفى للقانون والنظام ، وعلى هذا البث يستقر الاقتصاد بكافة صوره وأشكاله .

استعراض للدخل

دعنا نتصور أننا بدلا من استعراض الأعلام الذى سبق شرحه قد رصدنا السكان بحسب دخلهم ، ولو فرضنا أن ارتفاع الأسرة المتوسطة ٦ أقدام ممثلة بذلك دخلا متوسطا يقدر بحوالى ٢٣ ألف دولار عام ١٩٨٠ . وأن هذا سيكون ارتفاعنا نحن كمراقبين فكيف سيكون شكل الاستعراض . سنبدأ بعدة أسر تحت مستوى الأرض ! ! ، لأن هناك عدة بيوت بدخل سلبي ، وهذا يعنى أنهم يخسرون بنهاية العام ، وهؤلاء فى الأساس هم من أصحاب الأعمال الذين يخسرون ، ودخلهم السلبي هذا لا يعتبر من الفقر العام . ويأتى بعدهم مباشرة خط طويل من الأقزام يمثلون ١/٢ العائلات ، الناس أقل من ٣ أقدام فى الطول وبعضهم أقصر من قدم واحد ، وبعد نصف الاستعراض نقابل أناسا فى مثل طوانا ، ثم يأتى العمالقة ، وعندما نصل الى آخر ٥٪ من الاستعراض - عند دخل يوازى ٦٥ ألف دولار - نقابل أشخاصا طولهم ١٥ قدما . وعند نهاية الاستعراض يطاول الأشخاص الأبراج بارتفاع ستمائة الى ٦ آلاف قدم ، أى من مائة ضعف الى ألف ضعف الناس العاديين .

ما هو أعلى دخل فى الأمة ؟

اننا لا نعرف . ربما واحد أو اثنان من المليونيرات لهما دخل فوق المائة مليون دولار سنويا .

آدم سميث

بورتريه لأستاذ تائه العقل

عندما أراد سميث أن يصف نفسه يوما قال « لست جذابا الا فى كتيبى » وبالفعل فالبروفيل المرسوم لسميث على ميداليته الشهيرة لا يبدو جذابا على الإطلاق وقد كان له مشية متعثرة غريبة وصفها أحد أصدقائه بأنها « دودية » وكانت تصيبه نوبات شديدة من السرحان أو زهاب العقل ، وفى مرة أثناء استغراقه فى حديث وهو يمشى وقع فى حفرة معدة للديباجة .

وهناك مغامرات أخرى صادقت سميث فى حياته المنعزلة المدرسية (المليئة بالاطلاع) لعل أشهرها وهو فى سن الرابعة عندما اختطفه جماعة من الغجر كانوا يمشون بجوار مدينته « كيركادى » فى اسكتلندا ولم يحتجزه مختطفوه الا عدة ساعات ربما لأنهم شعروا بنفس ما سجله كاتب السيرة الشخصية لسميث من أنه كان سيصبح غجريا فقيرا فاشلا . ولع سميث كتلميذ نابِه فحصل فى السادسة عشرة على منحة دراسية فى جامعة أوكسفورد ، ولم تكن أوكسفورد فى تلك الأيام مركزا للعلم والتعليم كما هى الآن . فالتدريس المنظم كان قليلا والطلبة أحرارا فى أن يعلموا أنفسهم بأنفسهم فيما عدا قراءة الكتب الخطيرة ، ولقد كاد سميث يطرد من الجامعة لحيازته على نسخة من كتاب دافيد هيوم دراسة فى طبيعة الانسان . وهو أحد الكتب التى نعتبرها الآن من أعظم المؤلفات الفلسفية فى القرن الثامن عشر . وبعد أوكسفورد عاد سميث لاسكتلندا حيث حصل على درجة الاستاذية فى فلسفة الأخلاق تغطى موضوعات شتى فى تلك الأيام . وفى محاضراته تكلم سميث عن التشريع ، والتنظيم العسكرى ، والضرائب ، وإدارة الشؤون الداخلية . أو ما نسميه السياسة الاقتصادية وفى عام ١٧٥٥ طبع سميث كتابه نظرية حول فكر الأخلاق ، وهو بحث جذاب فى الأخلاق وعلم النفس ، وأثار الكتاب الاهتمام وقتها ، وكان سبب معرفة سميث باللورد تاونسند ليصبح سميث فيما بعد مستشار الوزارة المالية فى بريطانيا ، ومسئولا عن الضرائب الباهظة التى فرضت وقتها على الشاى الأمريكى وقام تاونسند بالتزام سميث بالتدريس لابن زوجته فاستقال سميث من وظيفته الحكومية وقام بجولة كبيرة فى أوربا ، وفى فرنسا التقى بفولتير ، وروسو ، وفرانسوا كويسناى الطبيب العبقري الذى ابتدع أفكار (الفيسيوكراس) ، المحاولة الرائدة لتفسير كيف يوظف النظام الاقتصادى . وكاد سميث أن يهدى له كتاب « ثروة الأمم » لولا وفاته .

وبعد عودته الى اسكتلندا فى عام ١٧٦٦ عاش سميث بقية حياته فى عزلة للدراسة .

وكانت تلك هى السنوات التى أُنِفَ فيها كتابه عن الثروة حيث كتبه يتمل ولكن بعناية . وعند اكتماله أرسل منه نسخة الى دافيد هيوم الذى كان وقتها صديقه الحميم . وكتب اليه هيوم يقول « مرجى مرجى ، أحسنت صديقى سميث ، اننى شديد الاعجاب بأرائك » .

لقد أدرك هيوم وكذلك كل من قرأ الكتاب أن سميث قدم عملا سيغير بشكل نهائى نظرة ومفهوم المجتمع الى نفسه .

كارل ماركس بورتريه عن ثورى

كارل ماركس • ذلك الرجل العظيم • الملتقى • ذو البشرة الداكنة • كان صورة للثورى • ارتبط - قلبا وعقلا - بمحاولة الاطاحة بالراسمالية التى أنفق معظم عمره فى دراستها •

كثورى سياسى ، لم يكن ماركس على قدر كبير من التوفيق على الرغم من أنه شغل - مع صديق عمره فريدريك أنجلز - حركة عمالية أخافت حكومات محافظة كثيرة •

ولكن كمفكر ثورى كان ماركس أكثر من زعزع الأفكار على وجه الأرض • والأشخاص الوحيدون الذين جاروه فى تأثيره كانوا أولئك القادة الدينيين العظام كالمسيح ومحمد وبوذا •

وعاش ماركس حياة عنيفة نشطة بعكس سميت الذى كان منعزلا وأكاديميا •

ولد فى تربير بألمانيا لوالدين من الطبقة الوسطى • وسرعان ما عرف كطالب ذى امكانيات مدهشة ، ولكن غير قابل مزاجيا لأن يصبح أستاذا •

وما أن حصل على درجة الدكتوراه فى الفلسفة حتى أصبح ناشرا لجريدة نقدية (وان لم تكن شيوعية) وسرعان ما فقدت ثقة الحكومة البروسية الرجعية التى قامت باغلاقها •

وطبع ماركس آخر طبعة باللون الأحمر بالتحديد • وبعدها بدأ ماركس ومعه زوجته جينى (ووصيفة عائلتها لينشن التى بقيت معها بدون أجر كل حياتها) الحياة كمنفى سياسى فى باريس وبروكسل ، وفى النهاية فى لندن •

وهناك نشر مع أنجلز فى عام ١٨٤٨ الكتيب الذى أصبح أشهر أعماله وان لم يكن أهمها بالتأكيد « البيان الشيوعى » وقضى ماركس بقية حياته فى لندن •

ولفقره الشديد وكنتيجة رئيسية لعدم قدرته على تدبير مصاريف الاعاشة قضى ماركس حياته فى غرفة القراءة فى المتحف البريطانى يؤلف بجهد بالغ تلك المقموعة الموسيقية العظيمة التى لم يكتب لها أن تنتهى « رأس المال » ولا يوجد هناك اقتصادى قرأ بنفس القدر أو العمق كما فعل

ماركس وحتى قبل أن يبدأ فى « رأس المال » كان قد كتب تعقيبا عميقا فى ثلاثة أجزاء عن كل الاقتصاديين الموجودين . ونشر فى البداية « نظريات فائض القيمة » وكتب سبعا وثلاثين مذكرة فى الموضوعات التى احتواها كتاب رأس المال فيما بعد ، وهذه المذكرات التى نشرت كتأسيسات لفكرة لم تظهر فى أى طبعة حتى عام ١٩٥٣ . وكتاب رأس المال نفسه كتب منه أولا الجزء الثانى والثالث فى صورة مسودة غير منمقة ، ثم الجزء الأول وهو الجزء الوحيد من هذا العمل الفنى العظيم الذى ظهر فى حياة ماركس سنة ١٨٦٧ .

وكان ماركس بالتأكيد عبقرى . انه الرجل الذى غير كل معالم التفكير فيما يختص بالمجتمع تاريخيا « واجتماعيا » واقتصاديا بصورة قاطعة ، كما غير بلاتو قالب الأفكار الفلسفية ، وكما غير فرويد قالب علم النفس . والقليلون جدا من الاقتصاديين اليوم يشقون طريقهم من خلال عمل ماركس الضخم . ولكن بطريقة أو بأخرى ، فان تأثيره يمس معظمنا حتى ولو كنا غير واعين بذلك فنحن ندين لماركس بالفكرة المبدئية القائلة بأن الرأسمالية نظام متصاعد يأخذ من ماض تاريخى محدد ، ويتحرك ببطء بدون انتظام نحو مجتمع مختلف فى صورة معتمة . وهذه الفكرة مقبولة من العديدين من علماء الاجتماع سواء كانوا اشتراكيين أو من المتحمسين ضد الماركسية .

جون ماينارد كينز

بورترية عن رجل انجليزى متعدد الجوانب :

يعتبر كينز بالتأكيد رجلا متعدد المواهب . وبعكس سميث وماركس فاننا نستطيع القول بأن كينز فى عالم شئون الأعمال كما لو كان فى بيته . . . ثاقب الرأى عميلا وممولا .

وكان يستعرض صفحات الجرائد كل صباح وهو مازال فى فراشه ليضع قرارات يومه فيما يخص أشد الأسواق تعقيدا وهو التبادل الخارجى . وكانت تكفى ساعة واحدة أو ربما يوم حتى يصير رجلا شديد الغنى ، ولم يكن هناك غير الاقتصادى العظيم دافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) الذى استطاع أن يضاهيه فى فطنته المالية .

ومثل ريكاردو ، كان كينز يشتغل فى المضاربات التجارية بحساسية بالغة . فخلال الحرب العالمية الأولى عندما كان كينز فى مكتب الخزانة الذى يباشر عمليات النقد الأجنبى لانجلترا ، أرسل تقريرا مرحا الى رئيسه

يخبره فيه أنه جمع كمية وافرة من العملة الأسبانية (البيزيتا) • وارتاح رئيسه لهذا الخبر معتبرا أن انجلترا قد حصلت على قدر من هذه العملة يكفيها لفترة • ولكن كينز قال « كلا • كلا • اننى بعثتها جميعا • اننى بهذا سوف أكسر السوق » وبالفعل قام ببيعها •

وفيما بعد •• خلال الحرب •• عندما كان الألمان يهاجمون باريس •• ذهب كينز الى فرنسا ليتفاوض عن الحكومة الانجليزية • والى جانب ذلك أحضر للمتحف الوطنى بعض التحف الفرنسية الرائعة بثمن بخس ، كما أحضر أحد أعمال سيزان لنفسه ، والى جانب كونه اقتصاديا ومضاريا كان رياضيا متألقا ، ورجل أعمال أدار بنجاح اتحادا احتكاريا للمستثمرين ، ومحبا للباليه حيث تزوج من راقصة باليه شهيرة ، وكان كاتباً متميزاً بأسلوبه المتألق ، وناشراً من الطراز الأول ، ورجلاً شديد العطف اذا ما أراد أن يمارسه ، وذا سخرية لاذعة فى أغلب الأحيان اذا ما أراد أن يمارسها •

وفى أحد المواقف كتب رجل البنوك سيرهارى جوشين منتقدا كينز لعدم ترك الأشياء لتأخذ مسارها الطبيعى • فكتب كينز « هل من الأنسب أن نبسم أم نكشر عن أثيابنا ازاء هذه الوجدانية الساذجة ، ربما من الأفضل أن نترك سير هارى يأخذ مساره الطبيعى » • وترجع شهرته العظيمة الى ابتكاراته الاقتصادية ، وهى موهبة طبيعية بحكم نشأته كابن للاقتصادى المعروف جون نيفيل كينز • وعندما كان طالبا اجتذب اهتمام ألفريد مارشال الشخصية البارزة المسيطرة فى جامعة كامبريدج لثلاثين عاما •

وبعد تخرجه سرعان ما استرعى الانتباه بكتاب متألق عن الاقتصاد الهندى حتى أصبح مستشارا للحكومة الانجليزية فى مفاوضات نهاية الحرب العالمية الأولى • وكانت البنود المحققة لمعاهدة فرساي قد أدت الى احساس كينز بالفزع والاحباط مما حدا به الى كتابة مناظرته الجدلية الرائعة « العواقب الاقتصادية للسلام » التى اكتسب بها شهرته العالمية •

وبعد ثلاثين عاما تقريبا أصبح كينز المفاوض الأول للحكومة الانجليزية فى تأمين القروض اللازمة خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم كأحد المخططين لاتفاقية بريتون وردز التى فتحت نظاما جديدا لتعاملات النقد الدولية بعد هذه الحرب •

وعند عودته من احدى رحلاته من واشنطن تكاثر المراسلون حوله ليسألوه عما اذا كان قد تم بيع انجلترا ، وفى الانتظار أن تصبح ولاية أمريكية فى القريب ، كان رد كينز موجزا « ليس كل هذا الخط » •



الفصل الرابع

اتجاه الأشياء

فى الفصل السابق اخذنا نظرة سريعة على شكل وإبعاد الاقتصاد ، والآن نريد شيئا أكثر حيوية فيه من الحركة أكثر من الثبات ، وغرض هذا الفصل هو عرض هذه الحركة ، أن يعطى احساسا بالتيارات الرئيسية للاقتصاد فى النصف الأول من هذا القرن ، هذه التيارات التى مازالت تحملنا وتدفعنا الى المستقبل .

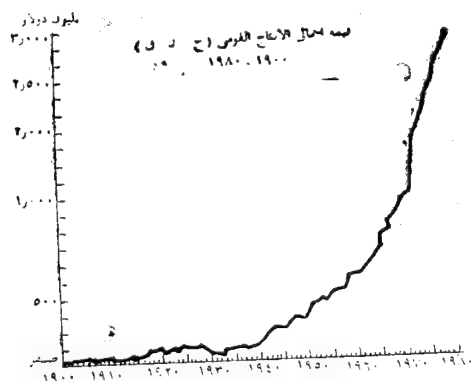
وليس هناك خلاف فى الانطباع الأول ، انه احساس عام بالنمو ، فكل شىء أصبح أكبر ، الشركات التجارية تكبر فى الحجم ، اتحادات العمال تقوى وتكبر ، هنالك عدد أكبر من البيوت ، وكل بيت على حدة أصبح أكثر ثراء ، الحكومة أصبحت أكبر بكثير ، ويؤكد كل هذا توسع نظام السوق نفسه – التدفق العظيم للأعمال والصفقات الذى أصبح يزداد بصورة منتظمة .

وليس النمو – بكل تأكيد – هو الشىء الوحيد الذى نلاحظه ، فالأعمال التجارية بالاضافة الى أنها أصبحت أكبر فقد اختلفت أيضا اذا قارنا اليوم بال عشر سنوات الأولى من القرن العشرين . لدينا الآن مؤسسات أكثر عددا بكثير مما كان فى السابق ، وتباينت وتعددت الأعمال التجارية ، أصبحت الشركات العائلية أقل عددا ، واختلف شكل ونظام البيوت لأن النصف تقريبا النساء فيه يعملن بعيدا عن المنزل ، واتحادات العمال لم تعد اتحادات مهنية محدودة بحرفة أو مهنة واحدة ، والحكومة ليست مجرد كيان أضخم ولكن أصبح لها فلسفة مختلفة .

النمو الاقتصادى

رغم كل ما سبق فالنمو هو أول ما يلفت انتباهنا ، وتلنقط الكاميرا! صورة للاقتصاد تحتاج شاشة كبيرة للعرض ، شاشة كبيرة بحيث تتسع لنهر متدفق من المنتجات ، لهذا فأول ما يجب علينا أن نفعله هو أن نتفحص هذا الارتفاع الهائل فى القيمة الدولارى لجمل الانتاج ، الممثلة فى الجدول

التالى ، ونحن نسمى هذا قيمة الانتاج وهى تشمل كل الانتاج ، كل البضائع والخدمات التى أنتجها القطاع العام والقطاع الخاص على السواء ، ونسمى ذلك « اجمالى الانتاج القومى » (ج . ن . ق) ويرمز لها بالانجليزية (G.N.P) وفى الفصل القادم سنعرف (ج . ن . ق) بشكل أدق ، ولكننا هنا سنتحدث عن ارتفاعها المستمر .



وكما نرى فى الرسم البيانى فان القيمة الدولارىة لجمال الانتاج قد زادت بعامل رياضى يساوى ١٠٠ ، ولكن بكل تأكيد هناك سؤال لابد انه طاف بخاطرك ، فاذا كنا نقيس مقدار النمو فى الانتاج بمقدار الزيادة فى القيمة الدولارىة للمنتجات فبمرور الوقت ما يبدو كأنه زيادة فى النشاط الاقتصادى قد لا يكون الا زيادة فى الأسعار !! وهذا التحفظ سليم تماما . وللتوضيح سنفترض أن اقتصادا ما لا ينتج الا القمح ، وأن طن القمح يباع بدولار فى عام ١٩٠٠ ، وبأربعة دولارات فى عام ١٩٨٠ .

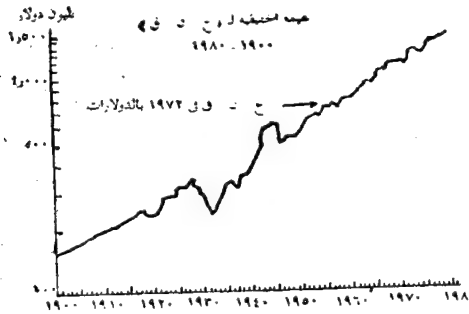
والآن فلنتصور أن الانتاج الفعلى للقمح لم يتغير ، مليون طن فى كل من السنتين ، فلو حسبنا اجمالى الانتاج القومى لعام ١٩٠٠ لوجدناه مليون دولار (مليون طن وكل طن بدولار) ، ولكن لو حسبنا اجمالى الانتاج القومى لعام ١٩٨٠ لوجدناه ٤ ملايين ، بينما الانتاج لم يتغير . لهذا يجب أن تحذف قيمة التضخم من هذه الحسابات . كيف هذا ؟ يكون ذلك بأن نستخدم نفس الأسعار عند حساب اجمالى الانتاج القومى فى السنتين . وبهذا كما هو واضح - فى المثال السابق - لن نجد زيادة فى اجمالى الانتاج القومى (ج . ن . ق) .

واذا حسبنا القيمة الدولارىة لاجمالى الانتاج القومى (ج . ن . ق) باستخدام الأسعار المختلفة للسنتين التى تم فيها الانتاج فنحن نسميها « القيمة الجارية أو القيمة الاسمية » لاجمالى الانتاج القومى (ج . ن . ق) .

ولكن اذا حسبنا قيمة (ج . ن . ق) لعدة سنوات مستخدمين أسعار سنة واحدة فقط فنحن نسمى هذا القيمة الحقيقية (ج . ن . ق) .

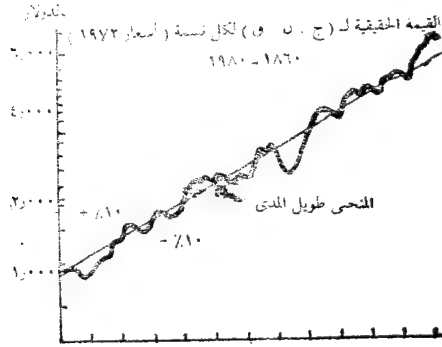
وهى حقيقية بمعنى أننا قد نجحنا فى استبعاد التغير فى القيمة الذى هو نتيجة ارتفاع أو انخفاض فى الأسعار ، وأن نتأجنا تقيس التغير الفعلى الحقيقى فى الانتاج وليس فى أسعار البيع .

وفى الرسم البيانى التالى سنوضح ما حدث للرسم البيانى الأول الذى هو للقيمة الاسمية (ج . ن . ق) من عام ١٩٠٠ حتى ١٩٨٠ وبعد ما ثبتنا الأسعار واستخدمنا فى هذا المثال أسعار عام سنة ١٩٧٢ لكى نحسب القيمة الحقيقية (ج . ن . ق) . ان النتائج مازالت مبهرة ، زيادة بمقدار عشرة أضعاف ولكنها بالتأكد تختلف عن الزيادة التى تصورنا وجودها عندما نستبعد الزيادة التى أحدثها التضخم .



ولا يزال هناك تعديل أخير ، فمع الزيادة فى الانتاج هناك الزيادة فى السكان . فى عام ١٩٠٠ كان عدد سكان الولايات المتحدة ٧٦ مليون نسمة ، وفى عام ١٩٨٠ أصبح ٢٢٧ مليون نسمة . ولكى نقرب القيمة الحقيقية لـ (ج . ن . ق) من مستوى الحياة يجب أن نقسمه على عدد السكان لكى نحصل على (ج . ن . ق) لكل نسمة ، وعندما نفعل هذا سنحصل على نتيجة مذهلة للغاية ، فبالرجوع الى الوراء ليس فقط لعام ١٩٠٠ بل الى أقدم من ذلك بكثير الى أقدم ما وجدنا من احصاءات مفيدة . وجدنا أن معدل النمو للنسمة ثابت بشكل مدهش ، بالقطع هناك انحرافات وارتفاعات وانخفاضات عن الخط الرئيسى وبعضها خطير الا أنها لا تتجاوز ١٠٪ من الخط الوسطى الرئيسى .

وتأتى الزيادة بمعدل $1\frac{1}{2}\%$ فى العام من القيمة الحقيقية لكل نسمة .
 ورغم ان $1\frac{1}{2}\%$ قد لا تبدو قيمة كبيرة ولكنها تتيح لنا أن نضاعف من
 مستويات المعيشة للفرد الواحد كل ٤٧ سنة ، وهذا نموذج آدم سميث للنمو
 قد أصبح حقيقة واقعة .



كيف نفسر هذا المنحنى الطويل المتصاعد بثبات ؟ !

أساسا لمسببين رئيسيين ، الأول لكمية الزيادة الداخلية فى العملية
 الاقتصادية ، وفى عام ١٩٠٠ كانت القوة العاملة فى الولايات المتحدة
 ٢٧ مليون شخص ، وفى عام ١٩٨٠ أصبحت ١٠٧ مليون . ومن الواضح
 أن زيادة فى العمالة تؤدي الى زيادة فى الانتاج ، كذلك زادت كمية رأس المال
 الداخل ، وعلى سبيل المثال كانت الطاقة المولدة بالمحركات الأولى للمكن
 بكافة صوره ، والسفن ، والقطارات والحيوانات . تساوى ٦٥ مليون حصان
 عام ١٩٠٠ بينما أصبحت عام ١٩٨٠ حوالى ٣٠ بليون حصان .

السبب الثانى : هو لتحسين نوعية الزيادة ، فالعاملون فى عام ١٩٨٠
 ليسوا فقط أكثر عددا ولكنهم أكثر تدريجيا وكفاءة وأفضل تعليما ، ومقياس
 ذلك هو كمية التعليم المختزنة فى القوى العاملة . فى عام ١٩٠٠ كان 64%
 فقط من القوى العاملة هم الذين تخطوا التعليم الأولى ، وكان هناك ٣٢٣
 مليون (فرد - سنين) التعليم محتواه فى تعداد السكان .

وفى عام ١٩٨٠ عندما زاد عدد الذين أنهوا الدراسة الثانوية $\frac{1}{3}$ السكان
 فان حجم رصيد التعليم المحتوى فى التعداد قد زاد الى أكثر من بليون
 (فرد - سنين) .

كذلك زادت نوعية رأس المال فى نفس الوقت مع الزيادة فى الكمية .

وكدليل على أهمية التغير فى نوعية رأس المال ، فلنعتبر المساهمات فى انتاجنا مساوية لامكانيات الطرق المعبدة . فى عام ١٩٠٠ كان يوجد ١٥٠ ألف ميل من هذه الطرق ، وفى ١٩٨٠ أصبح يوجد ٤ ملايين ميل . هذه الزيادة فى عدد الطرق تبرز على الخمسة والعشرين ضعفا ولكننا أعجز من أن نقيس الفرق فى النقل بين الاثنين لأن الأول ضعيف ، غير مرصوف ، معبد لمواصلات لا تزيد سرعتها على ٢٠ ميلا فى الساعة بينما الثانى معبد بالخرسانة والأسفلت ومتسع ويسمح بالسرعة . ولازالت هناك مصادر أخرى للنمو ، مثل التحسينات فى المهن وكفاءة العمليات الضخمة ، ولكن المصادر الرئيسية كانت ولازالت هى الزيادات فى الكمية والنوعية لكل ما يدخل فى العملية الاقتصادية .

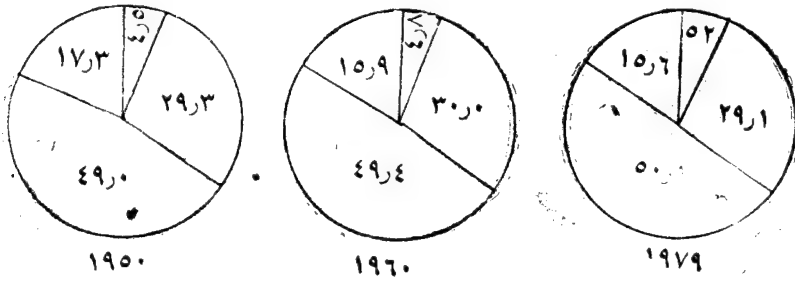
إن التحسن فى نوعية القدرات البشرية والآلات والتخطيط لرأس المال كانت أهم بكثير من أى زيادة فى الكمية . فالمهارات الأفضل والتكنولوجيا تمكنت القوى العاملة من تحسين انتاجيتها ومن زيادة كمية البضائع والخدمات التى تنتجها فى الوقت المحدد .

التغيرات فى توزيع الدخل :

لقد رأينا كيف كانت الزيادة فى الانتاج مذهلة فى القرن العشرين ، ولكن ماذا حدث لتوزيع هذا الانتاج بين الطبقات المختلفة فى المجتمع ؟ ، هل ازداد الأثرياء ثراء والمفقرى فقرى ؟ أم أن الاتجاه كان لعدالة أكثر فى التوزيع ؟ !

ليست الاجابة سهلة . تذكر أننا مهتمون بالتغيرات فى الأنصبة التى تنذهب للطبقات المختلفة وليس فقط بالكميات المطلقة .

إن هناك بالتأكيد تغيرا شاسعا فى دخول طبقات المجتمع ، ففى عام ١٩٥٠ على سبيل المثال ، كانت العائلة ترتفع الى قيمة الـ ٥٪ فى المجتمع بدخل يساوى ٨٦٦٦ دولارا ، بينما أصبحت تحتاج فى عام ١٩٨٠ الى ٥٦ ألف دولار . وهذه الزيادة الهائلة فى كمية الدولارات راجعة فى جزء منها الى الزيادة فى الدخل الفعلى وفى الجزء الآخر الى التضخم تقريبا بنسبة ٥٠٪ لكل . ولكن برغم هذه الزيادة المشتركة فى الدخول فإن نسبة العائلات فى الطبقات المختلفة ظلت ثابتة بشكل غريب كما يوضح الشكل التالى نسبة العائلات فى مختلف طبقات الدخل .



الطبقة المتوسطة (الـ ٣٥٪ التالية) الفقراء (أقل ٢٠٪)

الطبقة العليا (الـ ٥٪ فى القيمة) الطبقة العاملة (الـ ٤٠٪ التالية)

وهكذا فان توزيع الدخل الكلى على هؤلاء الذين فى القمة أو فى الوسط أو فى القاع لم يتغير الا قليلا . . .

الفقراء أصبح لهم نصيب اكبر قليلا فى كعكة الدخل ، والموسرون لهم نصيب أقل قليلا . ولكن اذا رجعنا لفترة العشرينيات لوجدنا عندئذ اختلافا كثيرا ، ففي تلك الأيام كان نصيب الـ ٥٪ فى القمة ربما ضعف ما هو عليه اليوم ، وبالإضافة الى ذلك ساعدت بعض المشروعات مثل التأمين الصحى ودعم الدولة للتعليم الجامعى فى رفع مستوى الدخل الفعلى لأفقر ٢٠٪ أكثر مما تبين الأشكال التوضيحية *

هل هذا يعنى أن الفقر سينتهى من الولايات المتحدة ؟ !

بلا جدال فان عدد الذين يقعون تحت خط الفقر الذى تحدد بصفة رسمية يتناقص بشكل مطلق . وأيضا بالقياس لعدد السكان ، وهذا صحيح مع حساب التضخم وتأثيره على القدرة الشرائية للدولار . اننا نلاحظ بوضوح التقلص فى أعداد الفقراء ويوضح ذلك الجدول التالى :

★ ان مزيدا من الدراسة المفصلة عن التغير الذى طرأ على توزيع الدخل لابد أن تأخذ فى اعتبارها بعض الحقائق التى لا يمكن ادماجها فى الاشكال الموضحة السابقة ، فالأسباب تكتيكية لم يدمج مكتب التعداد معظم أشكال دخل رأس المال (مثل الأسهم والسندات والعقارات العينية والزيادة على رأس المال) عند حسابه للدخول ، ولو فعل هذا لزاد نصيب الـ ١٪ على القمة ، كذلك لم يحسب مكتب التعداد المدفوعات النقدية وغير النقدية للفقراء مثل بونلات الطعام واعانة الخدمة الاجتماعية . وهذا سيضيف زيادة بالتأكيد لنصيب الفقراء ، أى أن أرقام مكتب التعداد مستقاة أساسا من الكسب . وليست عوائد على رأس المال أو « منقولات » لصالح الفقراء أو الأغنياء ، والنتيجة النهائية غالبا لصالح الفقراء ، ولكن يصعب تحديد كم بالضبط ولكن فى الغالب أن التغير ليس عظيما . .

اتجاه الفقر

١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٦٩	١٩٦٥	١٩٥٩	
٢٤ر٥	٢٥ر٩	٢٤ر١	٢٣ر٢	٣٩ر٥	كل الأشخاص تحت خط الفقر (بالمليون)
١١ر٤	١٢ر٣	١٢ر١	١٧ر٣	٢٢ر٤	نسبة السكان

ولكن هذه الأرقام لا تخبرنا مع ذلك هل يختفى الفقر كنتيجة للنمو أو لأننا وجهنا الجهود لمحو أنواع معينة من الفقر (على سبيل المثال ، الفقر الناتج من انخفاض الأجور) بينما تركنا أنواعا أخرى لم تمس ، فى العشرين عاما الماضية ساءت الأحوال أكثر ، وأكثر الأحياء الفقيرة بالمدن الكبرى مما يجعل من الصعب علينا أن نقول أن مشكلة الفقر لدينا أصبحت أقل ، لعلها قد أصبحت أكبر ! !

هذه الاعتبارات تجعل من الصعب علينا أن نطلق حكما على « تزايد البؤس » الذى توقعه ماركس ، فالعديد من الناس يدعون أنه لم يكن محقا فى هذا التوقع عن الرأسمالية ، بينما يقول آخرون أن « البؤس » الذى عناه ماركس ليس « الدخل بالمال » ولكن قصد نوعية الحياة ، ولعله حكم عادل أن نقول أن البؤس (اذا قسناه بالمال) قد قل بشكل كبير جدا ، ولكن البؤس اذا قيس بالتجربة فى الحياة الاجتماعية لم يختف كما توقع كثيرون ممن انتقدوا ماركس (★) .

الاتجاه نحو الكبير

لقد فحصنا الاتجاهات العامة فى الدخل الشخصى ، والآن نتحدث عن الأعمال التجارية ، فى هذا المجال يجذب اهتمامنا تغير واحد فهناك انخفاض ملحوظ فى عدد المشروعات الصغيرة المستقلة التى يديرها صاحبها أو صاحبها ، ولم تعد هى الشكل الرئيسى للمشاريع التجارية . فى عام

★ لعله يستحق التنويه أن نقول أن آدم سميث قد توقع ازدياد البؤس برغم ارتفاع الدخل لأن المجتمع التجارى (كما أسماه سميث) يعرض العاملين من أفراد له لتأثير العمل المرتبب السيئ ، لقد اعتقد سميث أن المجتمع الرأسمالى مجتمع ثرى ، ولكن طبقته العاملة من الأرجح أن تصبح مع الوقت أقل انتاجا ونكاه بتأثير العمل الذى يؤدونه .

١٩٠٠ كان هناك حوالى ٨ ملايين مشروع مستقل تشمل ٧٥ مليون مزرعة . وفى عام ١٩٨٠ ارتفع عدد المشروعات المملوكة للأفراد الى ١٠ ملايين تشتمل على ٢٨ مليون مزرعة ، وفى نفس الوقت زادت الأيدي العاملة ٣ أضعاف ، أى أنه من نسبة كل العاملين انخفضت نسبة أصحاب الأعمال الذين يديرون ممتلكاتهم من ٣٠٪ فى عام ١٩٠٠ الى ١٠٪ فى عام ١٩٨٠ . ومع انخفاض عدد الموظفين أصحاب الأعمال زادت المشروعات العملاقة ، فى عام ١٩٠٠ كانت المؤسسات العملاقة لا تكاد تظهر على مسرح الأحداث ، وفى عام ١٩٠١ خلق الممول ج . ب . مورجان أول شركة بليون دولار عندما كون مؤسسة الولايات المتحدة للحديد والصلب ، باتحاد ١٢ شركة صغيرة .

وفى تلك السنة كان مجموع رؤوس أموال الشركات التى يزيد رأس مالها على مليون دولار يساوى ٥ بلايين ، وفى عام ١٩٠٤ أصبح ٢٠ بليون ، وفى عام ١٩٨٠ زاد عن تريليون ، ولا نستطيع أن نقول أنها مفاجأة أن الاتجاه فى الثمانين عاما الأخيرة كان ناحية الشركات الضخمة ، ولكن السؤال المثير هو . هل هذه المشاريع مستمرة فى النمو ، وهذا سؤال أصعب لأنه يعتمد على مفهومنا لكلمة النمو .

يكل تأكيد فإن مكان الشركات الكبرى فى عالم التجارة والمؤسسات يتزايد ، على الأقل فى الأعوام السابقة وحتى ١٩٧٠ كما يظهر فى الجدول التالى ، وماركس كان محقا فى هذا التوقع أيضا .

أكبر الشركات نصيبا فى الممتلكات

١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٤٨	
%٤٦ر٥	%٤٨ر٥	%٤٦ر٤	%٤٠ر٢	أكبر ١٠٠ شركة
%٥٨ر٥	%٦٠ر٤	%٥٦ر٣	%٤٨ر٢	أكبر ٢٠٠ شركة

ونحن نرى الآن أن أكبر ١٠٠ شركة امتلكت عام ١٩٧٠ نصيبا من الثروة الكلية للشركات كأكبر ٢٠٠ شركة عام ١٩٤٨ .

وهذه الزيادة فى تركيز الممتلكات فى أيدي اأعنى الشركات واضخمها ليس هو نفس الشيء كالأزيادة فى نظام الاحتكار كما نعرف غالباً هذه الكلمة .

فالأحتكار يشير الى نصيب شركة ما فى سوق معين مثل نصيب شركة جنرال موتورز مثلاً فى سوق السيارات .

ومع اتساع وتعدد الأسواق فى الاقتصاد فإن نصيب الشركات العملاقة لم يزد بشكل ملحوظ ، ولكنه أحياناً انخفض على الرغم من أن الثروة الكلية للشركات كانت تتزايد وتتدفق عليها بشكل دائم ومستمر . والآن هل يمكننا أن نفسر الاتجاه المستمر ناحية تركيز الممتلكات فى أيدي الشركات الكبرى للأعمال التجارية كما فسرنا من قبل الاتجاه العام ناحية النمو « لأجمالى الانتاج القومى » ؟ سيركز الاقتصاديون الكبار على ٣ أسباب لأظهور المشروعات العملاقة . أول سبب هو أن التقدم التكنولوجى جعل الانتاج الضخم بالتكلفة القليلة ممكناً ، فالأتجاه المتصاعد نحو الكبر فى الأعمال التجارية هو نتيجة مباشرة للتقدم التكنولوجى ، فبدون آلة البخار والسكك الحديدية والمخارط الآلية لم يكن ممكناً أن نتخيل قيام أى صناعة أو عمل تجارى ضخم .

ولكن التكنولوجيا صنعت ما هو أهم من تسهيل الانتاج (الواسع النطاق) أنها صنعت ما يمكن تسميته « اقتصادية الانتاج » أى أن التكنولوجيا أيضاً جعلت الانتاج أرخص الى جانب كونه أكثر ، فتكلفة اقتاج الجزء انخفضت بينما زاد عدد الأجزاء المنتجة .

والمثال الواضح على ذلك هو الأانخفاض الضخم فى تكلفة انتاج السيارات عن طريق التجميع بدلاً من الطريقة القديمة فى التصنيع والتركيب لكل سيارة على حدة .

وأقتصادية الانتاج (تخفيض تكلفة الانتاج) أحدثت النمو فى الحجم بقوة دافعة ، وكانت الشركة الرائدة فى مجال الانتاج الضخم تضمن غالباً ميزة تتفوق بها على منافسيها ، وتمكن من النمو فى الحجم ، وبالتالى تزيد من ميزتها أكثر فأكثر ، وكانت هذه الميزة ، ميزة الانتاج الضخم غير المكلف هى السبب الرئيسى لأظهور الأول للشركات العملاقة فى العديد من الصناعات . وبالمثل كان غياب مثل هذه التكنولوجيا فى صناعات أخرى يوضح لنا لماذا لم تظهر أشكال لشركات عملاقة فى كل المجالات .

والسبب الثانى ان تركيز الأعمال هو أيضا نتيجة لاندماج الشركات .
ومنذ أن أسس ج . ب . مورجان صناعة الحديد والصلب أصبح اندماج
الشركات السبب الرئيسى فى نمو المؤسسات الضخمة . ومع نهاية القرن
التاسع عشر ظهرت أول موجة اندماج للشركات ومنها خرجت أوائل الشركات
العملاقة ، والتي تضم الحديد والصلب .

وفى عام ١٨٩٠ كانت معظم الصناعات متنافسة ولم توجد شركة
مسيطرة على السوق ، ولكن فى عام ١٩٠٤ ظهرت شركة أو شركتان من
الشركات العملاقة ، غالبا عن طريق الاندماج ، وكانت تسيطر على حوالى
نصف الانتاج فى ٨٧ صناعة مختلفة .

ومرة أخرى فيما بين ١٩٥١ و ١٩٦٠ اختفت ١/٥ الشركات الألف
الموجودة على قمة الصناعة ، ليس لأنها فشلت ولكن لأن شركات أخرى قد
اشترتها ، وبصفة عامة فالاندماج مسئول عن ٢/٥ الزيادة فى تركيز
الصناعة فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، بينما كان النمو التدريجى للشركات
مسئولا عن الباقي ، وأخيرا فان حركة الأعمال التجارية تدفع تركيز الصناعة
الى الأمام ، فالكساد والانهيار يدفع الشركات الصغيرة للأفلاس ويجعل
من الممكن للشركات الكبرى أن تشتريها بثمن بخس ، تماما كما تنبأ ماركس .

وعندما تتهدد الصناعات فان المنتجين الصغار يفشلون بينما يخرج
الأقوياء من الأزمة أقوى مما كانوا ، ولنذكر على سبيل المثال أن ثلاث
شركات أمريكية للعربات كانت فى وقت ما من أشهر الشركات وهى
ستوديبكر ، وباكارد ، وكايزر موتورز . ولكنها انهارت تحت ضغط الانهيار
التجارى فى الخمسينيات ثم فى الستينيات ، وتحت ضغط المنافسة الأجنبية .
وفى عام ١٩٨٠ كانت شركة كريزلر على وشك الإفلاس .

وتوضح الاحصاءات الموجودة فى الجدول السابق أن الاتجاه نحو
الكبر يتراجع (قارن أرقام ١٩٧٠ بأرقام ١٩٧٥) وهناك دلائل أخرى على
أن موجة الاندماج قد انكسرت فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات .
ولكننا نمتلك الدلائل الأكيدة على ذلك قبل بضع سنوات فلا نستطيع أن نثق
تماما فى هذه الظواهر لأن القوى والدوافع التى أدت الى تركيز الأعمال
التجارية فى أيدي الشركات الضخمة ، التقدم التكنولوجى والاندماج وحركة
الأعمال التجارية لا تزال موجودة وتعمل فى السوق .

وقد أظهرت اتحادات العمال اتجاها مماثلا لاتجاه الشركات الكبرى ،
فتاريخها متشابه من نواح عديدة . ففى خلال الخمسة والسبعين عاما

الأخيرة ونسبة الأيدى العاملة التابعة لاتحاد عمالى زادت من ٢٢٪ الى ٢٦٪ ، وهكذا فان القرن العشرين قد شهد ظهور العمالة الضخمة جنبا الى جنب مع الشركات الضخمة ، ولكن مع ذلك فان نسبة العمال الزراعيين المنظمين فى اتحادات قد انخفضت فى السنوات الأخيرة . كما يوضح الجدول التالى .

القوى العاملة فى اتحادات

١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٤٠	
٢٢ -	٣٠.١	٣١.٤	٣١.٩	٢٧.٢	النسبة المئوية للمنظمين فى اتحادات

ولا يعنى هذا بالطبع أن كل الاتحادات تتضاءل الآن فالعقدان الأخيران أحدثا دفعة فى اتحادات العمال من ذوى الياقات البيضاء كالمدرسين والمكتبيين ، وفى اتحادات الموظفين فى المرافق كالبوليس ورجال الاطفاء وعمال بضائع الموانئ ، وفى بعض الاتحادات المتنوعة كالاتحاد القومى لسائقى الخيول ، ولكن الانحسار قد حدث فى اتحادات الصناعات التى تتقلص مثل اتحاد عمال السكك الحديدية واتحاد القرزية . ومن المؤكد أن تظل الاتحادات العمالية قوة رئيسية فى مجالات حاسمة فى الاقتصاد .

من مصنع المسامير الى خط التجميع

هل تذكرون مصنع المسامير الذى تكلم عنه آدم سميث فى الفصل الثانى ، ها هو مثال آخر متأخر قليلا فى خط تجميع السيارات بمصنع فورد . كيف يمكن بالضبط لخطوط التجميع الرئيسية ، ولخطوط الانتاج الأخرى الفرعية أن تعمل شئ اتساق ؟ بالنسبة للشاسسيات وحدها فان خط التجميع يجب أن يزود بحوالى ٤ آلاف الى ١٠ آلاف قطعة من مختلف الأجزاء يوميا ، ويجب أن تصل جميعها فى الوقت والمكان المناسبين ، وأى خلل واحد سيؤدى الى عرقلة النظام كله ، وعلى المراقبين أن يعرفوا فى كل ساعة كم قطعة يتم انتاجها وكم قطعة توجد فى المخازن ، وفى أى وقت تلوح فيه بوادر النقص ، فان ملاحظ الاحتياجات - وهو شخصية مألوفة فى كل مصانع السيارات - يذهب بنفسه الى منطقة النقص ويتلقى التقارير من الملاحظين والمحاسبين ويحقق بنفسه فى أى أخبار سيئة ، ثم يعطى تعليماته لرئيس

العمال المسئول عن استعمال النقص ، ثم يرسل تقارير مطبوعة بالآلة الكاتبة الى غرفة الاشراف بالمصنع فى الوقت الذى يكتب فيه على لوحة ضخمة بغرفة الاشراف يداناً بالفتائج فى كل قسم انتاج وكل قسم تجميع بالمصنع لأن نافين فورد (الأوقات والرجل والشركة) • وهذا التنظيم فى حد ذاته نتج عنه زيادة هائلة فى الانتاج ، وكل عملية مقسمة ومطللة الى أجزاءها البسيطة ، وبالتدقيق المنظم فى لوحة أمام عمال ثابتين فى أماكن ، ويظروف فى التشغيل صارمة ولكنها محتملة ، أمكن تقليل الوقت اللازم لتجميع سيارة كاملة بشكل مذهل ، وفى سنة واحدة هبط الوقت اللازم لتجميع الموتور من ٦٠٠ دقيقة الى ٢٢٦ دقيقة ، والوقت اللازم لتجميع الشاسيه من ١٢ ساعة و ٢٨ دقيقة الى ساعة واحدة و ٣٣ دقيقة •

وقد قاموا بتجربة فطلبوا من ملاحظ بساعة ايقاف ان يلاحظ عملية تجميع قضبان ويساتم •• وهى عملية بسيطة ولكنهم قسموها الى ثلاث وظائف ، فوجدوا أن نصف العمال ينتجون نفس الكمية فى نفس الوقت ، وكما يظن مثال خط للتجميع هذا فان التكنولوجيا التى وراء هذا غالبا ما تحول عمل الفرد الى حركات بسيطة آلية متكررة ورتيية ، وهناك مقال رائع حول هذا الموضوع موجود فى نشرة المراجعة الشهرية (نيويورك ١٩٧٤) لهارى برافومان بعنوان « العمل واحتكار رأس المال » •

ظهور الحكومات الضخمة

والآن نأتى الى آخر أكبر اتجاه للاقتصاد ، وهو اتجاه كانت محصلته النهائية ظهور هذه الأجهزة الحكومية التى لاحظتها فى الفصل السابق •

وهناك ثلاث طرق مختلفة لقياس القطاع العام ، الأولى هى النظرة فى نسبة اجمالى الانتاج القومى تنتجه أو تشتريه الحكومة بشكل مباشر ، وهذا قد يعتبر دليلا غير دقيق على الدرجة التى أصبح بها اقتصادنا مؤمما • والطريقة الثانية السؤال عن الدرجة التى تقدر بها الحكومة التدخل فتفرض الضرائب على البعض وتقدم للبعض الآخر مساعدات على شكل ضمان اجتماعى أو اعانات للبطالة وضد الفقر ، وهذا قد يعتبر مقياسا للدرجة التى أصبحنا بها دولة رفاهية •

والطريقة الأخيرة هى قياس الدرجة التى تتدخل بها الحكومة فى مسار الاقتصاد بتنظيم بعض جوانب الحياة الاقتصادية أو بممارسة قوتها الاقتصادية فى جوانب أخرى •

وهذه الطريقة هي أصعب الطرق الثلاث في القياس بشكل دقيق ، وهذا قد يعتبر مقياسا على الدرجة التي أصبحنا نسير بها في طريقنا الى الرأسمالية المنظمة أو الى ترشيد الرأسمالية ، ولن يندهش أحد اذا قلنا أن الثلاثة مؤشرات السابقة غير دقيقة ، ولناخذ مثلا الاتجاه المباشر للحكومة نحو الشراء أو الانتاج :

في عام ١٩٢٩ اشترت الحكومة أقل من ١٠٪ من مجمل الانتاج .
وفي عام ١٩٨٠ اشترت أكثر من ٢٠٪ ومعظم هذه الزيادة يجب ملاحظة - أنها انتجت من مصدرين :

١ - زيادة ضخمة في الانفاق الحكومي (الفيدرالى) على الدفاع والتسليح .

٢ - زيادة أخرى موازية في الانفاق المحلى والقومى على التعليم والطرق ... الخ .

ولو استثنينا الانفاق على الدفاع والتسليح ، لوجدنا أن الحكومة الفيدرالية ليست مشتريا كبيرا للبضائع والخدمات . وأن الانطباع الذى اخذناه لم يكن صحيحا تماما .

ولكن المؤكد أن الحكومة الفيدرالية تعتبر منفقا جيدا للمال . وهذا يأتى بنا الى الدلالة الثانية على نمو أو تضخم الحكومة وعملها للرفاهية والرخاء .

ولو عدنا الى عام ١٩٢٩ لوجدنا أن أقل من ١٪ من اجمالى الدخل القومى كان يعاد توزيعه بواسطة الحكومة كمدفوعات منقولة ، بينما زادت هذه المدفوعات المنقولة عام ١٩٨٠ الى ١٠٪ من اجمالى الانتاج القومى . معظمها كان على شكل ضمان اجتماعى وخدمات طبية ولاغراض خدمات رعاية أخرى ، ولو أضفنا الزيادة فى المنقولات الحكومية الى الزيادة فى الشراء الحكومى لاستطعنا تفسير الزيادة الحقيقية فى الانفاق العام . فالاتجاهان متحdan يشكلا ن حوالى ١/٣ اجمالى الانتاج القومى ، وبينما نحن نتقدم فى الموضوع سنشرح عواقب هذا بالتفصيل ، ولكننا نود الآن أن نلفت النظر الى حقيقة أن هذا الاتجاه السائد فى العالم الآن ، وأن معظم الرأسماليات الأوروبية تنفق أو تنقل أجزاء من اجمالى انتاجها القومى من خلال أيدي الحكومة ربما أكثر مما نفعل نحن فى أمريكا . وأخيرا هناك المقياس الأخير لحجم الحكومة ومقدار تدخلها وحجم وجودها كمشرفة على الاقتصاد أو منظمة له .

وبحكم الطبيعة المتنوعة للحكومة ولأن أهمية التدخل الحكومى لا تتناسب دائما مع كمية المال التى تنفقها الوكالة (الجهة) الحكومية أو مع عدد المستخدمين الذين توظفهم ، كل هذا يقف فى وجه عملية القياس البسيطة . ومعظم الانفاق الذى لاحظناه ، على سبيل المثال ، يتم من خلال مؤسسات ادارية فى الجانب التنفيذى للحكومة ، وخاصة الصحة والرعاية الاجتماعية ، ومنها الضمان الاجتماعى ، وإدارة الدفاع وهى مصدر الانفاق العسكرى . ولكننا نمتلك بعض الدلائل - رغم أنها انطباعية وناقصة الى حد ما - عن الاتساع المتزايد لأنشطة الحكومة فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، والقائمة التالية تعطينا بعض الضوء على نوعية وأهمية هذه المجالات .

- هيئة الطيران المدنى : تنظم الطرق الجوية وأجرة السفر .
- وكالة حماية البيئة : تنظم القوانين ضد التلوث .
- مجلس الاحتياطى الفيدرالى : ينظم عملية التمويل .
- هيئة الانضباط الفيدرالية : تعين الموجات المختلفة للمحطات الاذاعية .
- هيئة التجارة الفيدرالية :
- ادارة التجارة الخارجية :
- المجلس القومى لعلاقات العمل : يشرف على انتخابات الاتحادات العمالية .
- المؤسسة القومية للعلوم : تشجيع الأبحاث العلمية .
- ادارة التسعيرة : تعقد جلسات حول أمور التسعيرة .
- مكتب الفرص الاقتصادية : يشرف على التوظيف فى الخارج .

وبعض هذه الوكالات التنظيمية مثل ادارة التسعيرة عمرها حوالى مائة عام ، وبعضها مثل وكالة حماية البيئة تعتبر حديثة نسبيا . ولكن كما نرى بوضوح فان مجال التدخل الحكومى فى الاقتصاد اتسع بشكل رهيب سواء عقدنا المقارنة منذ قرن من الزمان أو منذ فترة قصيرة .

والآن فى عهد ادارة ريجان ، ربما حدث توقف لهذا « التضخم الحكومى » ولكن هذه مسألة سننظر فيها كلما مضينا قدما فى الكتاب ، ولكن أولا علينا أن نسعى لفهم أسباب هذا الاتجاه التصاعدى فى كل

الجوانب ، فى حجم الشراء الحكومى ، والمنقولات الحكومية ، والتدخل الحكومى ولا توجد - بالطبع - أية اجابة بسيطة أو لا يمكن دحضها ولكن ربما أعطتنا لمحة سريعة على التاريخ هذه الأسباب .

١ - الحجم المتزايد للأعمال التجارية قد أظهر الحاجة الى التدخل الحكومى :

بتزايد حكم المؤسسات التجارية ، أصبحت القرارات الفردية مؤثرة ولها عواقب اجتماعية ، وأصبح لقرارات الشركات التجارية الضخمة أصداء واسعة .

وأصبح بناء أو عدم بناء مصنع فى مدينة معينة يمكن أن يكسبها الازدهار أو الفقر ، وهذا قد ينطبق على ولاية بأكملها ، والمنافسة الشديدة قد تدمر صناعة بأكملها ، وتلويث نهر قد يفسد مساحة شاسعة ، والجهود الحكومية المكثفة على المستوى المحلى أو على مستوى الولاية أو على المستوى الفيدرالى تمثل المحاولات المستمرة لمنع الأعمال التجارية الضخمة من خلق مشاكل اجتماعية أو اقتصادية ، أو تمثل المحاولات لحل المشاكل التى خلقت بالفعل .

٢ - خلقت التكنولوجيا الحاجة للإشراف العام :

ان جزءا كبيرا من جهود الحكومة يذهب فى تنظيم التكنولوجيا « خالقة المشاكل » ومن الأمثلة :

- شبكة الطرق السريعة المحلية والتى تربط أطراف الولايات وسلطات البوليس التى تتعامل مع السيارات .
- الوكالات المتعددة التى صممت لتلاحق التليفزيون والراديو والطاقة الذرية والعقارات الجديدة والأسلحة لأنه كلما زادت التكنولوجيا زادت قدرتها فى التأثير على مجتمعنا وبيئتنا الطبيعية ومن الطبيعى عندئذ ان يزداد الإشراف العام عليها .

٣ - التمدن خلق الحاجة الى ادارة مركزية : ان حياة المدن لها جوانبها الطيبة والسيئة كذلك ، ولا يستطيع الرجال والنساء الحياة فى مجتمعات مزدحمة بغير بوليس وادارة صحة عامة ومواصلات ومنشآت صحية وتسهيلات تعليمية ، أعقد بكثير من احتياجات المجتمعات البسيطة الريفية . والحكومة كانت ومازالت مركزة فى المدن ، وكلما زاد تمدن الأمة كلما احتاجت لجهاز حكومى أكبر وأكثر تعقيدا .

٤ - توحيد الاقتصاد أوجد مشاكل إضافية : ربط التصنيع الاقتصادي ببعضها البعض فى ما يشبه الآلة الضخمة المتشابكة ، بينما الاقتصاد المحدود غير الصناعى أشبه كومة من الرمال اذا دسست أصبعك فى أحد جوانبها فستتأثر بعض الأعمال وبعض الأشخاص بينما يظل هؤلاء على الجانب الآخر فى الاقتصاد الضخم غير متأثرين حيث يوجد اتساع المجالات وتخصصات العمليات الصناعية . أما بين أجزاء كومة الرمل هذه اذا تأثر جانب منها فان الكومة كلها تهتز ويصبح ليس سهلا حصر وتحديد المشاكل ، وتعدد الصعوبات التى تواجه الاقتصاد ويصبح هناك احتياج لبرنامج قومى للتصدى لهذه المشاكل والصعوبات ، برنامج قومى للطاقة ، وبرنامج قومى للنقل والمواصلات ، وللتعليم ولاقامة المدن . والحكومة الفيدرالية - بشكل خاص - هى الوسيلة الرئيسية التى تتم معالجة هذه الأمور بواسطتها .

٥ - سوء توظيف الاقتصاد جلب التدخل العام : منذ ٥٠ أو ٧٥ عاما مضت كان الاتجاه العام ناحية الاقتصاد هو نوع من الاحترام المشوب بالخوف . واعتقد الناس أن من الأفضل ترك الاقتصاد وشأنه وأنه من غير المجدى بل ومن الضار أن نحاول تغيير حركته الطبيعية ولكن هذا الاتجاه تغير مرة واحدة وإلى الأبد عقب الكساد العظيم وما لحقه من انهيار ، فأتسع دور الحكومة بشكل كبير لحياء الاقتصاد واعادته الى العمل مرة أخرى ، وكانت الصدمة التى سببها الكساد والتصميم على منع حدوث ذلك مرة أخرى هو الخط الفاصل فى اتجاه الانفاق الحكومى والتدخل الحكومى ، ولعبت آراء كينز دورا خطيرا فى هذا التحول نحو اقتصاد مزودج . وبينما تحاول ادارة ريجان التقليل من حجم واتساع التدخل الحكومى الا أنه لا توجد أية نية للعودة الى نظام « ترك الأمور وشأنها » لأن هذا لم يعد ممكنا بعد الآن .

٦ - حلت فلسفة « السماح » محل فلسفة « الفردية » القديمة :

نستطيع أن نقول أن « الكساد العظيم » قد غير بشكل كبير - وليس كلية - فى الاتجاه العام نحو الدور الصحيح للحكومة ، فنحن الآن فى مجتمع أصبح يعتبر أن تكاليف الحياة بعد التقاعد ومصاريف العلاج ، والدخل فى فترات البطالة ، وغيرها من المسئوليات ، هى مسئولية الحكومة وليس الأفراد المعنيين بهذا . وهذا هو الحال فى معظم المجتمعات الرأسمالية الآن - والواقع أن الولايات المتحدة تهتم بهذه المجالات أكثر من معظم

الرأسماليات الأوروبية ، وبهذا يتضح سبب رئيسى للزيادة فى حجم الدولة وفى حجم الانتاج والشراء المحلى والفيدرالى ، هذه الزيادة هى التى زادت من حجم الحكومة فى مجال الاقتصاد .

ولاشك أن هناك أسبابا أخرى يمكن اضافتها الى القائمة فليبروقراطيين أساليبيهم الخاصة فى تنمية أنفسهم ، ولكن الخلاصة واضحة ، ففى الرأسمالية الحديثة ، الحكومة عامل رئيسى فى النظام الاقتصادى .

كيف ستؤدى وظيفتها ؟ ولأى درجة ستعرف حجم الآمال التى القيت تبعثها عليها ؟ هذه أسئلة ستظل تشغلنا كلما مضينا قدما فى هذا الكتاب .

وبهذا ينتهى الفيلم ، انه ما يزال غير كامل وغير تام ، ولكنه يعطينا فكرة عن من أين نجىء ، وفى أى اتجاه نسير . ويعطينا فكرة حية ولها معنى عن هذه الكلمة - الاقتصاد - ونحن الآن نمتلك فكرة عن أبعاد الرأسمالية الأمريكية وعن دوافعنا التاريخية مما يمهد الطريق نحو قفزة فى مجال ذلك الشئ المبهم الذى يسمى « الاقتصاد » .



الباب الثانى
اقتصاديات المشاكل العامة
تحليل الرخاء والركود

الفصل الخامس

اجمالى الانتاج القومى :

تعتبر المصطلحات التى تستخدم فى شرح الاقتصاد من الأسباب التى تحيطه بالغموض ، ولا يقتصر الأمر فقط على استخدام كلمات عادية مثل الادخار والاستثمار بمعان غير تلك التى نستخدمها فى حياتنا العادية ، ولكن هناك مصطلحات أخرى جديدة وغير مألفة مثل « اقتصاديات المشاكل العامة أو « اجمالى الانتاج القومى » .

وسيكون لطيفا لو حاولنا أن نظهر الاقتصاديات من هذه الرطانة ، رغم أن هذا سيكون كما نفعل مع الطبيب عندما نطلب منه أن يذيرنا بمتاعبنا بشكل بسيط وواضح . لذلك فالأصل أن نحاول أن نتحدث بلغة أهل الاقتصاد حتى نصبح أكثر ألفة مع بعض المصطلحات الأساسية التى يستخدمها الاقتصاديون عن بعض القضايا ، وأحد هذه المصطلحات هذه الكلمة الغريبة « اقتصاديات المشاكل العامة » والكلمة الانجليزية « ماكرو ايكونوميكس » لها شقان « ماكرو » وأصلها اللاتينى يعنى كبير ، و « ايكونوميكس » أى اقتصاديات . والانطباع المبدئى نحو الكلمة انها تتعامل مع مشاكل كبيرة للغاية ، وهذا حق ، فهى تشمل مشاكل مثل التضخم ، والكساد ، والبطالة ، والنمو الاقتصادى . ولكن ليس هذا ما يغرق الاقتصاديات الخاصة بالمشاكل الكبرى عن الاقتصاديات الفردية أو الخاصة بالمشاكل الصغرى التى سنتناولها فى فصل لاحق . ذلك أن اقتصاديات المشاكل الكبرى ترمز الى منظور متميز يهدف الى حل عدة جوانب معقدة فى النظام الاقتصادى .

كيف يبدو الاقتصاد من هذا المنظور ؟

انه لا يختلف عن ذلك الذى اكتسبناه فى الفصل السابق . فنحن نطل على الاقتصاد من منظور مرتفع كما لو كنا فى طائرة لنراه مساحة شاسعة أهلة بأشكال الأعمال التجارية والديوت بكل ما تحتوى والوكالات الحكومية . الخ . وبعد عدة فصول عندما نتحدث عن منظور « اقتصاديات المشاكل الصغرى » ، سنفحص المساحة الشاسعة بكل

ما فيها ، ولكن من منظور سفلى للعلاقات التحتية مما سيغير بشكل مدهش
فى الشكل العام لكل جزئية نضعها تحت دائرة الضوء والبحث .

والغرض من الاطلاع على الاقتصاد من منظور مرتفع هو أنه يسمح
لنا أن نرى بشكل أوضح عملية هامة وحساسة ، هى عملية الانتاج الذى
لا يتوقف على المستوى القومى ، عملية الخلق واعادة الخلق للثروة التى
بها تقوم الدولة باعادة ملء وتجديد وضع الامتداد على حياتها المادية ،
وهذا السيل الرئيسى الهام الذى نعتمد عليه جميعا يسمى « اجمالى
الانتاج القومى » ، « والاختصار » « ج . ن . ق » وعندما يخبرنا المذيعون
فى نشرات الأخبار أن هناك زيادة فى ج . ن . ق ، أو أن هناك
نقصا ما فهذا يعنى أن نهر الانتاج قد زاد أو نقص ، أى أننا أصبحنا
ننتج أكثر أو أقل ، ومعرفة لماذا يتغير الانتاج هى الهدف الأول للاقتصاديات
الكبرى .

ماذا يصنع اجمالى الانتاج القومى

ونبدأ فى حل السؤال اذا ما نظرنا عن قرب للنهر نفسه ، وسيتضح
لنا شئ فى الحال ، هو أن سيل الانتاج ينبع من تعاون مصانع الانتاج –
من جهود القوة العاملة المتجمعة من بيوت الامة والتى تعمل برأس مال وفى
أرض خاصة بالأعمال التجارية للامة وتحت قواعد وقوانين وضعتها
الحكومة .

ونستطيع أن نرى تدفق الانتاج نابعا من العشرة ملايين مزرعة ومكتب
ووكالة ، تلك التى نخلق فوقها ، ومن هذه الينابيع يتكون نهر الانتاج
ويتدفق .

وبينما نحن نظر يبدو لنا للوهلة الأولى أن النهر مصنوع من منتجات
لا يمكن تنظيمها ، مئات الآلاف وربما ملايين الأنواع من البضائع
والخدمات ، وأطعمة من كل الأنواع ، وملابس متنوعة ، وكتالوجات
للآلات ، وتلال من القمامة .

ولكن بنظرة متأنية يمكننا أن نرى أن هذا الانتاج المتنوع يمكن
تقسيمه الى نوعين رئيسيين من الانتاج أحدهما يتكون من البضائع
والخدمات التى سوف تشتريها البيوت للاستخدام الشخصى مثل السيارات
والمجوهرات واللحوم . . . الخ . ونحن نسمى هذا الجانب من النهر « انتاج
الاستهلاك » ونسمى مختلف البضائع والخدمات بـ « بضائع المستهلكين » .

وفرع الاستهلاك فى عملية الانتاج مألوف لدينا ، ولكن نظرة ثانية على نهر الانتاج من موقعنا المرتفع توضح لنا نوعا آخر من البضائع والخدمات لا تنتهى الى حوزة المستهلكين ، تيارا آخر من الانتاج مثل الماكينات ، والطرق ، والمباني ، والكبارى ، وأشياء أخرى أصغر مثل أثاث المكاتب والآلات الكاتبة ٠٠ الخ . وهذه المنتجات هى أيضا جزء من اجمالى الانتاج القومى ، ولكنها ليست بضائع للمستهلكين . ونسميها اسما خاصا وهو « بضائع استثمار » أو « بضائع رأس المال » ، وكما سنرى بعد قليل فهذه البضائع تلعب دورا حيويا فى تحديد مدى سلامة اقتصادنا .

كما أن هذا المنظور يساعدنا على رؤية شىء مدهش فى فرعى الانتاج ، وهو أن كلا منهما يدعم جزءا مختلفا فى الاقتصاد ، فتدفق بضائع المستهلكين يذهب كما هو واضح لتنشيط القوة العاملة ، ولسلامة وصحة بيوت الأمة ، وبدونها سنفنى فى عدة أسابيع ، ولكن تدفق « بضائع الاستثمار » يلعب دورا منشطا ، فهو يجدد ويعيد بناء ثروة رأس مال الأمة المملوكة أساسا لشركاتها ، وبدرجة أقل للحكومة ، فتدفق انتاج الاستثمار سينتهى الى اصلاح وتوسيع شبكة الطرق والسدود وخطوط التجميع والمخازن والمخارط والمثاقب ومعدات الزراعة والعمارات السكنية .

واذا ما نضب هذا النبع فاننا لن نتعرض للفناء بنفس سرعة ما اذا نضب نبع الانتاج الاستهلاكى . ولكن قوتنا الانتاجية ستضمحل بالتدريج ، وستدفعنا الى الوراء عدة درجات الى مستوى المجتمعات النامية ثم البدائية .

إذا فمجمال الانتاج القومى من نوعين من الانتاج . بضائع استهلاك وبضائع استثمار ، وفى عام ١٩٨١ قدر اجمالى الانتاج القومى بحوالى ٣ تريليون دولار ، وهى القيمة الكلية لمبيعات نوعى الانتاج ، ومما يساعدنا على الفهم نتصور أن نهر الانتاج هذا يمر من خلال آلة حاسبة لسوبر ماركت ضخمة ، وأن ثمن كل قطعة تمر بسجل ، وأنه بعد عام من الدق على الآلة الحاسبة فان اجمالى الأثمان يؤخذ من شريط الآلة ، وهذا هو اجمالى الانتاج القومى لهذا العام .

وهناك عدة أشياء يجب ملاحظتها حول اجمالى الانتاج القومى هذا ، أولها أن تدفق المنتجات خلال الآلة الحاسبة يشتمل على البضائع والخدمات الخاصة والعامة . ولنأخذ على سبيل المثال تدفق بضائع الاستهلاك ٠٠ كما تدل الكلمة فان بضائع أو خدمات الاستهلاك نستهلكها

أو نستنفدها غالبا فى فترة زمنية قصيرة ، ومعظمها يتم شراؤها بواسطة البيوت للاستعمال الشخصى كالأطعمة والملابس ، أو خدمات مثل دخول السيذما والاستشارات القانونية . ولكن بعض بضائع الاستهلاك تشتري بواسطة الحكومة المحلية أو الفيدرالية مثل خدمات المدرسين ورجال الحريق . وخدمات هؤلاء تشبه خدمات المحامين أو رجال الاطفاء المتخصصين فى حرائق آبار البترول ، ولكن الأولين (المدرسين ورجال الاطفاء) جزء من استهلاك عام وليس استهلاكا خاصا . وعلى الرغم من أن البيوت تستفيد من النهاية من جهود هؤلاء المدرسين ورجال الاطفاء . . الا أن الذى يدفع فاتورة خدماتهم فى النهاية هى الدولة . ونفس التقسيم الى « خاص وعام » يمكن ملاحظته اذا نظرنا الى بضائع الاستثمار ، فبضائع الاستثمار تستمر لفترة طويلة ولا تستبدل الا اذا بليت كما هو حال الخزينة فى المصنع مثلا ، ولكن هذا ينطبق أيضا على الطرق أو على السدود أو على محرقة تمتلكها المدينة . كل هذه البضائع استثمار أيضا ولكنها عامة وليست خاصة .

ومن المهم أن نتذكر أن هناك جزءا استثماريا فى مجمل الانتاج القومى تشتريه الحكومة لأننا سوف نرى أن هذا الجانب الاستثمارى يلعب دورا هاما جدا فى تحديد مستوى انتاجيتنا ، ومعظم الناس يتحدثون عن القطاع العام على أنه ينتج بضائع استهلاك سوف تنفذ أكثر من كونه ينتج بضائع استثمار سوف تساهم فى الانتاج فى المستقبل ، وهذا مفهوم خاطئ . وفى نفس الوقت هام كما سوف نرى . وبينما نحن نشغل أنفسنا بالانتاج العام ، يجب أن نلاحظ شيئا آخر هو هذا التدفق الضخم الهام من الانفاق الحكومى - الفيدرالى بشكل خاص - المسمى بالمدفوعات المنقولة . وهو كما نعلم نهر من المدفوعات أساسا من أجل شبكة الحماية وأغراضها المختلفة . من مدفوعات الضمان الاجتماعى واعانات البطالة واعانات المعوقين وغير ذلك من الفثرات المتنوعة . وقد بلغت المنقولات الفيدرالية عام ١٩٨١ حوالى ٢٨٠ بليون دولار ، أى ما يقرب من ١٠٪ من اجمالى الانتاج القومى . ولكننا عندما نحسب قيمة اجمالى الانتاج القومى لا نضيف اليها هذه المدفوعات المنقولة ، لماذا ؟ ! لأنها كما يدل اسمها مدفوعة لأغراض اجتماعية وليست لأن مستحقيها قاموا بأية خدمات نافعة .

وهذا هو الفرق ، فنحن عندما ندفع فاتورة تنظيف الملابس مثلا فنحن ننقل المال (مالنا) لشخص آخر أدى لنا عملا ، وكذلك عندما ندفع الضرائب لمساعدة تمويل المدارس أو المطافىء أو حتى الجيش فنحن ندفع

لأشخاص يقومون بخدمات بالنيابة عنا ، ولكن الجزء من الضرائب الذى يذهب لتأمين دخل العاطلين أو المعوقين أو المتقاعدين ليس مكافأة نظير جهد يقومون به ، ولكنه مجرد مال منقول منا اليهم ، انه نوع من المسؤولية الاجتماعية المشتركة التى أصبحت جزءا من كل أمة متحضرة . انها فى الواقع الشكل العام للصدقات الفردية ، ولأنه لا يوجد انتاج فى مقابل هذه المدفوعات المنقولة (مثل شيكات الضمان الاجتماعى) ، والمدفوعات المنقولة تترك جانبا عندما نحسب اجمالى الانتاج القومى . ونفس هذا الكلام ينطبق على مدفوعات أخرى مثل نفقات المقامرة ، وشراء الأسهم والسندات الخ . كل هذا سيل هام وضخم من الانفاق ولكنه لا يعكس نشاط الانتاج الذى قام اجمالى الانتاج القومى بقياسه .

وعندما تم حساب اجمالى الانتاج القومى بواسطة ادارة الاحصاء التجارى فقد تصوروا أن نهر المنتجات انقسم الى أربعة فروع كل فرع يمر من خلال آلة حاسبة :

الأولى : تحسب مجموع مصاريف الاستهلاك الشخصى ، وكلها من منتجات تستهلكها البيوت .

والثانية : تحسب كل انتاج الاستثمار الخاص للبيوت فى الأمة وهى أساسا مشروعات تجارية ومعدات وبيوت جديدة للعائلات .

والثالثة : تحسب كل منتجات القطاع العام سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار ، ولا يوجد فى الحقيقة سبب قوى يمنعنا من فصل منتجات القطاع العام الى النوعين بحيث نحسب كل نوع على حدة ، بل لعل هذا أفضل لأنه يعطينا فكرة أفضل عن دور الحكومة فى الاقتصاد ، ولكننا لم نفعل لهذا فان برامج الوجبات فى المدارس وإنشاء نفق جديد ، يوضعان معا فى خانة الانتاج الحكومى . وأخيرا هناك حاسبة رابعة تحسب كل انتاج الولايات المتحدة الذى يباع فى الخارج ومنه نطرح كل الانتاج الأجنبى الذى يشتري هنا ، وعادة نحن نبيع للخارج أكثر مما نشترى ولهذا فهناك دائما « ميزان صادرات » كجزء من اجمالى الانتاج القومى ، نهر آخر صغير ينبع من شواطئنا ويحمل المنتجات الى الخارج عبر الحدود .

وهكذا فان رقم اجمالى الانتاج القومى الذى نقرأ عنه هو مجموع الأربعة أقسام السابقة ، والتى تشمل مئات من التقارير والتفاصيل الأصغر عن الانتاج القومى . وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٨٠ كان الوضع هكذا :

اجمالى الانتاج القومى ١٩٨٠	بالبيون دولار
مصاريف الاستهلاك الشخصى	١٦٧٣
نفقات الاستثمار الخاصة للبيوت	٣٩٥
الشراء الحكومى	
ميزان الصادرات	٢٣
اجمالى الانتاج القومى	٢٦٢٦

وهناك أمر أخير ، فعند حساب اجمالى الانتاج القومى لا تحسب الاحصاءات الحكومية قيمة كل سلعة تنتج فى كل مرة تباع فيها ، والا اضطررنا الى جمع قيمة مكيال القمح عند بيعه لمخزن الحبوب ، والحبوب عندما تباع للمطحنة والدقيق عند بيعه للخباز والعيش عند بيعه للسوبر ماركت ، وأخيرا الخبز عند بيعه للمستهلك . وهذا سوف يعطينا قيمة أكبر بكثير من القيمة الحقيقية لرغيف العيش النهائى ، ثم ان قيمة الرغيف من المؤكد أنها تحتوى على المصاريف التى دفعت من قبل الخباز ولصاحب المطحن والمخزن وللزارع .

ولهذا فالاحصاءات انما تحسب فقط القيمة النهائية للبضائع وتهمل الخطوات الوسطى ، وكما شرحنا فكل حاسبة تحسب نوعية واحدة من البضائع النهائية ، بضائع مستهلكين ، وبضائع استثمار ، وانتاج حكومى ، وصافى الصادرات .

ماذا يخبرنا اجمالى الانتاج القومى ؟

لابد أنه قد وضح لنا الآن مم يتكون اجمالى الانتاج القومى . ولكن ما ليس واضحا هو : ما أهميته ؟ هل حجمه يخبرنا ما اذا كنا أفضل ام أسوأ ؟ وهل من الأفضل لنا أن ترتفع قيمته ومن الأسوأ أن تنخفض ؟

الاجابة هى : نعم ولا !!

الجزء الخاص بنعم مفهوم ، عندما تزداد قيمة الانتاج ، فمن الأغلب أن يتوظف عدد أكبر من الناس وعندما تزداد القيمة الكلية للمنتجات فستزداد قيمة الدخل ، اذا هناك علاقة واضحة بين حجم اجمالى الانتاج

القومى وحجم العمالة والدخل القومى ، كذلك يدلنا حجم اجمالى الانتاج القومى على مقدار البضائع والخدمات التى نستطيع أن نشترىها كأفراد وكجماعة ، لهذا نرحب بكل زيادة فى اجمالى الانتاج القومى ، ونستاء اذا ما حدث انخفاض فى قيمته .

ومع هذا فاجمالى الانتاج القومى أيضا مقياس خاطئ وخادع على سلامة وصحة اقتصادنا ، ويجب علينا أن نفهم جوانب الضعف والقوة فى هذا المقياس الاقتصادى الوحيد والهام .

فبادئ ذى بدء يقاس اجمالى الانتاج القومى بقيمة الدولار وليس بالوحدات المنتجة . لهذا نعدل قيمته تبعا للتضخم . وكما عرفنا من الفصل السابق تحدث المشاكل اذا قارنا ج . ن . ق فى سنة ما بسنة أخرى ، لمعرفة ما اذا ما كنا أفضل أم لا ، فاذا كانت الأسعار فى السنة الثانية أعلى فسيبدو ج . ن . ق أعلى حتى لو كان حجم الانتاج لم يزد ، بل ربما لو انخفض أيضا . لهذا فان ج . ن . ق مقياس جيد للتطور فقط اذا حذفنا منه بدقة الزيادة الناتجة عن التضخم . هل نستطيع هذا ؟ !

الى حد ما ولكن ليس بدقة تامة . هناك دائما قدر من عدم الدقة اذا اردنا حساب ج . ن . ق الحقيقى وقارناه بقيمته فى الماضى .

ونقطة ضعف أخرى فى ج . ن . ق هى عدم دقته كمقياس للاتجاهات الحقيقية بمرور الوقت ، والصعوبة تكمن فى التغير فى نوعية البضائع والخدمات ، وفى المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ، تتحسن البضائع بمرور الوقت وتوجد بضائع جديدة باستمرار ، ولكن فى نفس الوقت فى مجتمع تتزايد كثافته السكانية بسرعة فان نوعية منتجات أخرى ستقل . فرحلة جوية بالطائرة اليوم أفضل بكل تأكيد عنها منذ ثلاثين عاما ، ولكن رحلة بطرق بديلة ليست كذلك .

واحصاءات الحكومة تحاول أن تصحح احصاءات اجمالى الانتاج القومى تبعا للتغير فى النوعية ، ومن المؤكد أنه يوجد قدر من عدم الدقة هنا أيضا .

وصعوبة ثالثة فى ج . ن . ق هى تجاهله للاستخدام النهائى للانتاج ، فاذا زادت قيمة ج . ن . ق فى سنة بمقدار بليون دولار كنتيجة للزيادة فى المصروفات على التعليم وفى سنة أخرى زاد ج . ن . ق بنفس المقدار ولكن بسبب الزيادة فى انتاج السجائر فالأرقام فى كل حالة تظهر نفس كمية النمو .

انتاج متساو ولكن يتضح أنه فى الحالة الثانية ضائع تماما مثل سيارة (ايدسل) الشهيرة التى لم يشترها أحد ، أو اسلحة العسكرية التى يبطل استخدامها فى الدقيقة التى تظهر فيها . كل هذا يعتبر جزءا من ج . ن . ق . ثم تضيف مشكلة تلوث البيئة صعوبة أخرى .

فبعض أنواع النمو فى اجمالى الانتاج القومى (ج . ن . ق) تساهم فى التلوث كالسيارات والورق وصناعة الحديد والصلب على سبيل المثال .

وأنواع أخرى من النمو فى ج . ن . ق ضرورية لايقاف التلوث مثل مصانع استغلال المجارى أو مشروعات انتاج ماكينات باحتراق داخلى نظيف .

بينما طرقنا التقليدية فى قياس ج . ن . ق . لا تفرق بين هذه المنتجات ، فعلى سبيل المثال فاتورة تنظيف الملابس التى ندفعها لتنظيف ملابسنا من الاتساخ الذى ألحقه بها دخان المصنع المجاور تحسب ضمن ج . ن . ق . رغم أن تنظيف الملابس لم يزد من رضائنا أو راحتنا وانما أعاد ملابسنا الى ما كانت عليه فى حالتها الاولى .

كل هذه المشكلات تزيد أيضا من غموض معنى اجمالى الانتاج القومى . .

وأخيرا فإن ج . ن . ق لا يخبرنا بأى شئ عن توزيع البضائع والخدمات على الناس .

فالمجتمعات تختلف فى كيفية توزيع البضائع والخدمات بين مواطنيها . وحاول أن تقارن مثلا بين السويد والمكسيك اللتين تتساوى فيهما تقريبا قيمة ج . ن . ق . أو قارن بين السويد والولايات المتحدة اللتين يتساوى ج . ن . ق . لكل فرد فيهما لتدرك أن معرفة حجم ج . ن . ق أو قيمة ج . ن . ق . للنسمة لا يعطيك فكرة حقيقية عن طبيعة المجتمع أو عن العواقب الاجتماعية لهذا الاجمالى للانتاج القومى . فمجتمع غنى قد يوجد به كثير من الفقر وهو لا يابه له عاجز عن تغييره ، ومجتمع فقير ينتج عدة مليونيرات ، ونحن نعرف أن بعض أمراء الهنود كانوا يتلقون وزنهم ذهباً من شعبهم فى كل سنة .

كل هذه الشكوك والتحفظات (وبعضها لم نذكره) يجب أن تحزننا من استخدام ج . ن . ق . على أنه مقياس واضح وسليم للرضا الاجتماعى والرفاهية .

والاقتصادى ادوارد دينيسون الملح مرة أنه لا شىء يتحكم فى رفاهية الاقتصاد القومى أكثر من الطقس ، وهذا لا يدخل بكل تأكيد فى حسابات ج . ن . ق . لهذا فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك ج . ن . ق . للنسمة أكثر من ٠٠ فلنقل مثلاً اليابان ، فإن هذا لا يعنى بالضرورة أن الحياة هنا أفضل ، ربما كانت أسوأ ، بل فى الواقع تدل احصاءات الرعاية الصحية والجريمة أنها غالباً أسوأ . وعلى الرغم من كل ذلك وبرغم كل عيوبه يظل ج . ن . ق . أسهل وسيلة نمتلكها لتلخيص المستوى العام للنشاط الاقتصادى ، ولكن إذا أردنا معرفة مستوى الرفاهية فعلياً التحول الى مؤشرات اجتماعية أخرى مثل متوسطات اعمار ومقاييس الصحة وأسعار العلاج ومدى تنوع ووفرة الغذاء ، وكل هذا لا يمكننا معرفته من أرقام اجمالى الانتاج القومى (ج . ن . ق .) وحدها .

ولكننا لسنا دائماً مهتمين بالرفاهية لأنها أعقد من أن نلخصها فى مقياس واحد ، وعلى سبيل المثال فإن مقاييس الصحة ومعدلات الجريمة فى اليابان أفضل من الولايات المتحدة ولكن المساحة للفرد أقل بكثير .

وهناك الكثير من المقاييس الأخرى المتعارضة ولكن ج . ن . ق . له سهل ويمكن لأى فرد معرفته ، وسواء كان سيئاً أو جيداً فهو الذى اتفقت عليه الأمم كلها فى كل مكان ، وسيظل المصطلح الرئيسى فى الموسوعة الاقتصادية لزمن طويل قادم .



الفصل السادس

الادخار والاستثمار

لماذا تتأرجح قيمة اجمالي الناتج القومى ؟ لو نحينا جانبا مفاجآت الطقس والكوارث الطبيعية وتساءلنا : لماذا يبطىء نهر الانتاج فى سنة ويسرع فى سنة أخرى ؟ عندئذ ستأخذنا الاجابة الى الغرض الحقيقى من بحث اقتصاديات المشاكل العامة .

الآن وقد عرفنا ما هو ج·ن·ق· نريد أن نعرف لماذا يتصرف بهذه الصورة التى يفعلها ؟

الطريقة المثلى للبدء هى أن ننظر مرة أخرى على نهر المنتجات ، ولكننا هذه المرة لن ننظر الى كم ونوع البضائع والخدمات تلك التى حسبتها ادارة الاحصاء التجارى ، ولكننا سننظر الى المشتريين الواقفين بجانب الآلات الحاسبة على مصبات أنهار الانتاج ليتسلموا نصيبهم من انتاج الأمة . وكما نتوقع فستقف بيوت الأمة مجتمعة عند الحاسبة الاولى على المصب الأول لانتاج الاستهلاك . وستقف الهيئات والشركات مجتمعة عند الحاسبة الثانية على المصب الثانى لانتاج الاستثمار . والوكالات الحكومية ستقوم بدور المشتري على الحاسبة الثالثة لمصب نهر الانتاج الحكومى بينما تقف المؤسسات الأجنبية والأفراد والحكومات على المصب الأخير .

وبالنظر الى ج·ن·ق· من هذا المنظور فلن نراه كتيار من البضائع ولكن كتيار من الشراء ، من الاتفاق ومن الطلبات . فكل سلعة تتحرك فى هذا النهر انما تحركها أموال المشتري لها ، فالمال يجعل السلع تتحرك أو كما قال آدم سميث « المال هو عجلة كبيرة من الدوران » وتحويل انتباهنا من الانتاج الى الشراء يقربنا من الاجابة على سؤال لماذا يتأرجح ج·ن·ق· ، فالانتاج يتأرجح لأن الطلب عليه يتأرجح فيزيد أحيانا ويقل أحيانا . ولكن هذا ليس هو السبب الوحيد ، فهناك الأعاصير والزلازل والاضرابات والصعوبات التكنيكية ، والقواعد الحكومية ، كل هذا قد يعرقل مستوى الانتاج ، وفى آخر هذا الفصل سنتحدث لأول مرة عن جانب « التمويل »

فى الاقتصاديات والذى يؤكد الآثار السلبية للضرائب على حافز الانتاج .
ولكن أكثر المتحيزين لجانب التمويل لابد أن يوافق على أن الطلب - الرغبة
والقدرة على شراء البضائع - ضرورى لنهر الانتاج حتى يستمر فى التدفق ،
ولهذا فان طريقنا لى نبداً بحثنا سيكون بفحص من أين يأتى الطلب
وما الذى يجعله يزداد أو يقل .

مدخرات العائلات والانفاق التجارى

سنتجه ناحية أول آلة حاسبة ، تلك التى تصطف أمامها العائلات
لتشتري الناتج القومى من بضائع استهلاكية وخدمات . من أين يأتى المال
المتدفق من البيوت ؟ انه يأتى أساسا من مكتسبات تلك البيوت من الأجور
والمرتبات والايجارات والأرباح والفوائد ، ومن أى مدفوعات أخرى اكتسبتها
العائلات نظير عمل ما ، كما أنها تأتى من المدفوعات المنقولة مثل شيكات
الضمان الاجتماعى ، ويمكن زيادة حجم تيار الانفاق ولو مؤقتا اذا سحبت
العائلات حساباتها الادخارية ، أو حولت الأسهم والسندات الى نقد سائل .
ولكن الناس نادرا ما يفعلون هذا لشراء بضائع الاستهلاك العادية .

وأخيرا يمكن زيادة حجم الانفاق عن طريق الاقتراض ، وبهذا تستطيع
الأسرة أن تنفق فى سنة ما أكثر من دخلها - وهذا يحدث غالبا اذا كانت
هناك مشتريات باهظة مثل عربة جديدة مثلا .

ونفس الشيء عندما ننظر الى مجموع دخول البيوت ونقارنه بمجموع
مصرفاتها على بضائع الاستهلاك فنكتشف أن البيوت ككل (كقطاع كما
يسمىها الاقتصاديون) تدخر بانتظام جزءا من دخلها * . وأن هذا الجزء
يتأرجح حول ٥٪ من عام لآخر - وهذا يعنى أنه جنى بعد الاقتراض وبعد
استخدام كروت الائتمان وحسابات البنوك ، كل ذلك وتظل البيوت تأخذ من
المال أكثر مما تنفق .

لذلك لا توجد صعوبة فى فهم من أين يأتى الطلب على الجزء من
ج.ن.ق. الخاص ببضائع المستهلكين . فكله يأتى من كسب البيوت
ومواردها من المدفوعات المنقولة مضافا اليها الاقتراض ، ولكن فى الحقيقة
أن نظرتنا الى ج.ن.ق. من منظور الاقتصاديات الكبرى تجعل السؤال الأهم

★ هذا يشمل انفاق البيوت على شراء العربات وليس انفاقها على شراء المنازل
لأن المنازل تعتبر بضائع استثمار وليس بضائع استهلاك .

ليس هو من أين تأتي طلبات المستهلكين ٠٠ ولكن ماذا يحدث لـ ٥٪ من موارد البيوت التي لا تعود الى الاقتصاد ولكنها تدخر ؟ !

السؤال يوجه اهتمامنا الى النهر الثانى ، حيث بضائع الاستثمار تشتري بواسطة الأعمال التجارية الخاصة .

وتماما كما أن قطاع العائلات يشتري احتياجاته اليومية من بضائع الاستهلاك من مكتسباته كذلك فالقطاع التجارى يشتري احتياجاته اليومية من المال الذى يأتيه بانتظام من المبيعات ، ونستطيع أن نصور القطاع التجارى للأمة كبيت ضخم يشتري احتياجاته من الخدمات والعمالة والمواد الخام والبضائع نصف المصنعة من الإيرادات التى يكتسبها من بيع انتاجية كامل التصنيع .

وهناك مع ذلك اختلاف جوهري بين القطاع التجارى وقطاع العائلات ، وهو أن القطاع التجارى لا يدخر جزءا من إيراداته بل على العكس غالبا ما يصرف أكثر مما يربح من مبيعاته .

وهذه الفكرة من الأهمية بمكان حيث انها تستحق أن نذكرها مرة أخرى ، ان السلوك الطبيعى والمنظم والصحى بل والضرورى لأى مجتمع تجارى ككل هو أن يضع من المال فى الأجور والرواتب والمواد الخام والبضائع نصف المصنعة والأرض ورأس المال أكثر من الكمية الكلية التى يحصل عليها من بيع منتجاته ! !

وعندما نقول هذا فان السلوك يبدو غير مأمون العاقبة ! !

اذ كيف يمكن حتى لأكبر الشركات أن تتحمل أن تضع من المال سنة بعد سنة - أكثر مما تحصل عليه من بيع منتجاتها ؟ والاجابة أن العمل أو المشروع التجارى لا يصرف كل ما يكتسبه فجزء منه يدخر كأرباح .

على الرغم من أن هذه الأرباح قد تنفق كلها أو جزء منها كأرباح على الأسهم أو كمصروفات على بضائع رأس المال . ولكن فوق الإيرادات العادية فالمشروعات التجارية تأخذ إيرادات اضافية تمويلية من الاقتراض من البنوك أو من بيع أسهمها وسنداتها ، وهذه المصادر الاضافية - الزيادة الجديدة فى رصيد رأس المال - يتم انفاقها أيضا ليس لسد النفقات اليومية الجارية للشركات ، ولكن من أجل تحسين رأس المال .

فشركة أ ت ، ت لا تستخدم إيرادات سنداتها فى دفع أجور عمال التليفونات بها ولكن تستخدمها فى مد خطوط تليفونات جديدة ولبناء مبان جديدة وأقمار صناعية جديدة .

وهكذا فان عملية الادخار والاستثمار تدخل مباشرة فى لب موضوع الاقتصاديات الكبرى ، فمدخرات الأسر يأخذها القطاع التجارى ليمول بها بناء بضائع رأس مال جديدة ، وفى المقابل ، تصبح هذه الطريقة رئيسية ، وبالتالى زيادة ج.ن.ق. وهذا هو أول تفسير لكيفية نمو ج.ن.ق. ولماذا تتأرجح قيمته ، والتفسير من الأهمية بحيث سنوضحه فى نقاط :

- ١ - اجمالى الناتج القومى ينمو لأن المدخرات تتحول الى معدلات .
- ٢ - مدخرات قطاع العائلات تستمر بواسطة القطاع التجارى ★ .
- ٣ - تتأرجح قيمة ج.ن.ق. لأن عملية تحويل المدخرات الى استثمار ليست دائماً سلسلة أو ثابتة .

كيف تتشابك القطاعات ؟

لعل هذه العلاقة السابقة قد أصابت البعض بخيبة أمل لأننا لم نأت بجديد ، فالكل يعلم أن الادخار والاستثمار يقعان فى قلب النمو الاقتصادى حتى لو لم تشرح العملية بوضوح ، ولكن هناك جوانب فى الادخار والاستثمار لا يعلمها كل الناس ، وسنتحول الى هذه الجوانب الآن . فلنبدأ بالادخار ، نحن نفكر فى الادخار على أنه وضع المال فى بنك أو فى أى مؤسسة تمويلية أخرى من أى نوع ، ولكن مالا نلاحظه أن للادخار معنيين مختلفين تماماً ، الأول هو ما شرحناه آنفاً : وضع المال جانبا وعدم انفاقه .

والثانى : هو عدم استهلاك الموارد .

وكما سنرى بعد ذلك فالجانبان مختلفان تماماً اذ بينما عواقب الأول سيئة فالثانى عواقبه طيبة . فوضع المال فى بنك أو فى وثيقة تأمين جديدة أو فى أسهم وسندات يخلق فجوة مفاجئة أو انخفاضاً مفاجئاً فى الطلب ، وتنشأ هذه الفجوة لأن جزء المكتسبات التى حصلت عليها الأسر من الشركات

★ الدرجة التى يعتمد فيها القطاع التجارى على مدخرات قطاع العائلات تختلف بشكل واسع من بلد لآخر ، فى اليابان وألمانيا يكون الاعتماد كبيراً . وفى الولايات المتحدة ليس الامر كذلك . والأعمال التجارية تمول نفسها بنفسها من خلال أرباحها ومكتسباتها بدرجة كبيرة .

أو من الحكومة لن يعود الى الدائرة الاقتصادية كجزء من تيار الاستهلاك ، ويقول آخر « الادخار يعنى عدم الاستهلاك » وكما رأينا فان هذا لا يعنى أن هذه المدخرات ستبقى بشكل دائم خارج الدائرة الاقتصادية . فنحن نستطيع أن نتخيل أرباب البيوت فى طابور الاستهلاك ، يقرضون أو بالأصح ينقلون مدخراتهم الى رجال الأعمال الواقفين فى طابور الاستثمار ولكن حتى يتم هذا النقل من خلال نظام البنوك أو سوق العملة أو شراء وثيقة تأمين على الحياة مثلا ، فالادخار يعنى فقط أن العائلات أخذت جزءا من مكتسباتها وقررت ألا تستخدمها فى شراء بضائع الاستهلاك .

ننتقل فورا الى السؤال الخاص بانتقال المال الى أيدي رجال الأعمال . ولكن فى الوقت الحالى يجب أن نفهم أن الادخار ليس مجرد مسألة تمويلية ولكنه عمل يحرر القوة العاملة والمال من انتاج بضائع الاستهلاك ، وبالتالي يجعلها مستعدة لانتاج أنواع أخرى من البضائع .

ولحل هذا التوضيح يساعدنا قليلا . لنفترض على سبيل المثال ان رجال الأعمال قرروا مضاعفة انفاقهم الاستثمارى لتوقعهم رواجا قريبا ، أو لنفترض أن الحكومة قررت مضاعفة انفاقها العسكرى لتوقعها حربا قريبة ، من الواضح أن هذه الزيادة فى انفاق القطاع التجارى أو العسكرى سترفع من أسعار المواد والأيدى العاملة بشكل كبير ، لتنافس الشركات التجارية أو الحكومية على احتياجاتها من المواد أو الأيدى العاملة . . . مما سيؤدى الى زيادة فى التكلفة . وهذا قد يتسبب فى بداية تضخم بسبب التضاحم .

وفى الواقع هناك طريقة واحدة فقط يمكن بها التصدى لهذه الزيادة فى الاستثمار أو فى الانفاق الحكومى بغير أن يحدث هذا التضاحم والتضخم لأنه لا بد أن تتوفر الموارد والأيدى العاملة .

طريقة واحدة تجعل ذلك ممكنا عن طريق « فرض الضرائب » . هى ببساطة أن نأخذ من العائلات قوتها الادخارية ونعطيهما الحكومة . ولكن الصناعة لا تملك سلطة فرض الضرائب . وبالنسبة لرجال الأعمال فالموسيلة الوحيدة التى يمكن بها توفير الموارد هى أن يتنازل عنها القطاع المنزلى فى المجتمع طواعية .

نحن نسمى عملية التنازل « الاختيارى » هذه « الادخار » (بكل تأكيد فهناك الكثير من الاغراءات التى تقدمها البنوك ، والمؤسسات الأخرى للأسر حتى تتنازل عن قدرتها الشرائية لهم ولكنها تظل عملية اختيارية ولا يوجد فيها أى قهر أو اجبار) .

وهكذا فإن الجانب البناء فى الادخار ليس جانبه التمويل الذى يخلق فجوة فى الانفاق فقط ولكن جانبه الحقيقى هو التخلّى عن حق فى أرض أو عمل أو رأس مال من أجل الفائدة العاجلة التى يمكنهم تحقيقها •

وهذا يقودنا للحلقة الأخيرة فى السلسلة ، فالمواد التى أطلقها أرباب البيوت المدخرون يجب أن تؤخذ وتستغل بواسطة قطاع رجال الأعمال • وإذا لم تستخدم فإن النقص فى الطلب الذى أحدثه الادخار سيضر مبيعات الاستهلاك بلا تعويض فى مبيعات البضائع الأخرى وبالتالي ستصبح الأيدى العاملة والموارد التى أطلقها أرباب البيوت المدخرون عقيمة وغير مجدية •

لهذا فإن آخر وأهم وأكثر الأجزاء نشاطا فى العملية كلها ينصب فى قرارات قطاع رجال الأعمال بتكوين رأس مال • وهى عملية – كما سنرى فى الفصل التالى – غير مضمونة وفيها مخاطرة •

إذا فالادخار والاستثمار لهما معان وتبعات غير مألوفة لنا ومختلفة عن المفهوم العام •

ان هناك عمليتين من الادخار والاستثمار تعملان معا ومتصلتان بعضهما ببعض ، وبالقطة فهناك جانب غير مألوف نراه المفتاح لفهم كيف يعمل نظام « اقتصاديات المشاكل العامة » وهو أن النمو الاقتصادى يحدث من خلال تناسق وتعاون قطاعات المجتمع المختلفة •

وكمشاركين عاديين فى الاقتصاد فاننا لا نفكر أبدا فى تنظيم أنشطتنا مع شخص آخر ، ناهيك عن قطاع كامل ، كذلك أى رجل أعمال عندما يقوم بمشاريع جديدة لتوسيع مؤسسته لا يفكر فى تنسيق ذلك مع قطاع أرباب البيوت أو مع أى قطاع آخر •

ومع ذلك فانه من خلال هذا التنسيق المستمر بين القطاعات ينمو النظام ويزدهر •

وبسبب النقص فى التفاعل بين القطاعات تحدث العثرات •

وهذا التفاعل يمكن تلخيصه كالتالى :

١ - أى فجوة فى الطلب فى أى قطاع يجب تعويضها بطلب اضافى فى قطاع آخر ، وإذا لم يحدث هذا التعاون فسيحدث انخفاض فى الطلب ، وهبوط فى ج.ن.ق. بطلالة ومتاعب •

٢ - أى زيادة فى الاستثمار أو فى الاتفاق الحكومى ، بافتراض أن هناك عمالة كافية ، تحتاج أن تتوفر الموارد المالية لهذا القطاع الذى يتوسع وهذا لا يتم الا من خلال فرض الضرائب أو الادخار التطوعى .

٣ - اذا صرف القطاع الذى يتوسع أكثر من المدخرات المتاحة له فسيكون هناك ضغط متصاعد على النظام واحتمال حدوث التضخم .

أما اذا صرف القطاع أقل من تدفق المدخرات فسيكون هناك ضغط تنازلى على النظام واحتمال حدوث ركود أو كساد .

وبالقطع هذه ليست كل قصة الزواج والافلاس ، التضخم والركود ، اننا نلمس بعض المسائل الحساسة مثل المال والانتاجية أو دور الحكومة . . ولكن مفهومنا تركييبيا أوليا عن الاقتصاد بدأ يتكون لدينا .

فأصبحنا نرى أن النمو لا يحدث هكذا تلقائيا ، ولكنه يتكون من تفاعل مشترك ومساندة من قطاعات النظام المختلفة .

كيف يحدث هذا التفاعل ؟ وكيف يمكن تصحيحه عندما يفشل فى أن يحقق النتيجة الصحيحة ؟ هذه هى المشاكل التى ستشغلنا فى الصفحات القادمة .

الحكومة تتدخل

ولكننا لم ننته بعد من الآلات الحاسبة . لقد رأينا كيف أن الطلب على ج.ن.ق. ينشأ لأن البيوت تصرف معظم مكتسباتها ، والمشاريع التجارية تصرف معظم مواردها بالإضافة الى المدخرات التى حصلت عليها من قطاع العائلات .

اننا لم نفحص بعد ما يحدث عند الطابور الخاص بالحكومة أو عند الحاسبة التى يصطف عندها طابور الأجانب .

الحكومة أولا : للوهلة الأولى هناك تشابه بين القطاع الحكومى وبين قطاع رجال الأعمال أو قطاع حسابات الأسر .

وإذا اعتبرنا الحكومة مجموعة من الوكالات الشرائية سواء كانت محلية أو تابعة للولاية أو فيدرالية ، فسنرى أن هذا القطاع يشتري بضائعه وخدماته من موارده اليومية - عوائد الضرائب - تماما كما تنفق العائلات والأعمال التجارية من مواردها الطبيعية .

ولكن موارد الحكومة تختلف بشكل هام عن موارد العائلات والمشاريع التجارية ، فالحكومة لا تباع انتاجها مهما كانت فائدته .

ورسوم الطرق السريعة والأجور على الهبوط فى المطارات تعتبر استثناءات ، ولكن القاعدة العامة أن الحكومة توزع خدماتها بلامقابل . لهذا فعليها تأمين دخلها بأسلوب آخر ، ولهذا تصدر الحكومة جزءا من دخل البيوت والمشاريع التجارية ، وكلمة تصدر قد تبدو متطرفة ولكننا يجب أن نوضح أن الضرائب ليست كتقاضى الأجر قرب المنزل أو صاحب المشروع قد يرفض شراء انتاج الشخص أو المشروع الآخر ولكنه لا يستطيع رفض شراء انتاج الحكومة ، لهذا فالضرائب مدفوعات اجبارية .

ومن جهة أخرى يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الضرائب هى أيضا التعبير عن ارادة الناخبين ، رغم أن هذا قد يبدو سخيلا .

واكثر من ذلك يجب أن نحفظ فى ذهننا أن الحكومة تمنحنا خدمة رئيسية بشكل مطلق كمقابل لضرائبها ، خدمة بدونها لا يمكن لأى رب بيت أو صاحب مشروع أن يربح مليما واحدا . . . وهى خدمة حفظ النظام والقانون وحماية الممتلكات .

يقول آدم سميث « أنه فقط تحت حماية القاضى المدنى يمكن لمالك أى عقار ثمين أن ينام الليل فى أمان » ، وهكذا فإن هناك فارقا كبيرا فى الدور السياسى بين القطاعين العام والخاص ، ولكن هناك أيضا تشابها كبيرا بين القطاعين أن نظرنا من زاوية تعاونهما الاقتصادى والتنسيق بينهما . . . فلنفترض مثلا أن قطاع البيوت قد خلق فجوة فى الطلب عن طريق مدخراته ، وأن القطاع التجارى - لأى سبب فشل فى تعويض هذه الفجوة عن طريق الاقتراض أو جمع المدخرات فى أسهم جديدة أو ما شابه ذلك . .

ألا تستطيع الحكومة أن تقترض هذه المدخرات غير المستخدمة وأن تغلق فجوة الطلب هذه عن طريق صرف المدخرات فى أى أغراض عامة كالاستثمار العام ؟ !

الاجابة بالطبع أنها تستطيع . اذا كانت هناك فجوة فى الطلب تستحق أن « تغلق » عن طريق الصرف الاستثمارى اذ ما الفرق اذا ما كان الاستثمار فى قمر اتصالات صناعى تمتلكه شركة ١ ت ، ت أو تمتلكه الحكومة ؟

أو فى خط حديدى تمتلكه « سافتانى » أو « أمتراك » ؟

ما الفرق بين مصنع خاص وسد عام ؟

لا يوجد هناك فرق ، المهم هو أن مدخرات قطاع يستهلكها قطاع آخر .
أن استثمارات قطاع هي مدخرات قطاع آخر .

وبالتأكيد فإن هذا ليس نهاية الموضوع وهناك المتسع لكثير من الجدل حول أية أنشطة يمكن للحكومة أن تخوض فيها . وأيها يجب عليها ألا تخوض فيها .

وهناك جدل حول ما اذا كانت الحكومة تستطيع بأمان أن تصرف قروضها على أغراض الاستهلاك مثل الضمان الاجتماعى مثلا . وهناك جدل حول ما اذا كانت الحكومة ستزاحم - عن غير قصد - المشروعات الخاصة عندما تتوسع فى أنشطتها . لهذا فالسؤال حول دور الحكومة لم يتم حسم اجابته . ولكن ما تم حسمه هو أن الحكومة أو القطاع الحكومى يستطيع أن يقوم بنفس الدور الاستثمارى للقطاع التجارى .

تستطيع الحكومة أن تستخدم قوتها الاقتراضية تماما : مثل المشروعات التجارية لكى تعوض نقصا فى الانفاق فى مجال آخر .

ولكنه من المهم أن نرى أن الحكومة كقطاع تستطيع - بل يجب - أن تنظم أنشطتها مع القطاعات الأخرى ، ولا يوجد أى اقتصادى ، سواء كان محافظا أم راديكاليا يمكنه أن ينكر ذلك .

وهناك مصدر آخر للمطلب يجب أن ننظر اليه بسرعة وهو الجهات الأجنبية حيث المشترون عبر البحار يمثلون الطلب على إنتاج الولايات المتحدة من الحبوب والعقول الألكترونية والطائرات النفاثة والماكينات ، وحيث البائعون الأجانب يعرضون القهوة والمعادن الخام .

والبتترول والعربات التويوتا فى انتظار المشتريين الأمريكيين . وتأثير الطلب الأجنبى على ج.ن.ق. أعقد من تأثير سائر القطاعات . لذا سنعود اليه فيما بعد فى الفصل التاسع عشر ، ولكن فى الوقت الحاضر يكفى أن نفطن لوجوده بينما نركز اهتمامنا على القطاعات الأخرى . وقطاع العائلات وقطاع رجال الأعمال والقطاع الحكومى .

ولقد وصلنا الآن الى حيث نرى عملية الاستثمار - الادخار (وقد وصلنا بينهما بشرطة لتوضيح مدى اتصالهما) نراها مفتاح النمو الاقتصادى ومفتاح فهم التآرجح الاقتصادى ، وهى مفتاح النمو لأن الاستثمار هو النشاط الذى به نضع أساس المعدات التى تجعلنا أكثر انتاجية .

انه بالاستثمار تم انشاء مصانع كالتى صنعها آدم سميث للمسامير ، وزادت كمية البضائع المنتجة فى ساعة عمل بمقدار عشرة ثم مائة ثم ألف ضعف .

وعملية الاستثمار - الادخار هى مفتاح التآرجح فى ج·ن·ق· لأن العملية لا تسير وفق معدل ثابت لا يتغير ولكن المعدل يسرع ويبطئ حسب العوامل التى تغير مسار الادخار . أو فى الأغلب التى تغير احتمالات الاستثمار ، وهذا ما سندرسه لاحقا .

وأخيرا نقطة هامة وحيوية « الطلب هو القوة المدافعة السريعة فى الاقتصاد » .

ان حجم الانفاق الكلى : انفاق البيوت على بضائع الاستهلاك ، وانفاق الشركات التجارية على بضائع رأس المال ، وانفاق الحكومة على استهلاكها ومشترياتها الاستثمارية ، وانفاق الجهات الأجنبية على الصادرات . هذا هو المصدر المنشط اليومى لاجمالى ناتجنا القومى .

وحتى الاقتصاديون المنحازون لجانب الممولين والذين يؤكدون على أهمية الحافز الداخلى للانتاج وعلى التأثير المحيط للضرائب سيوافقون معنا على أنه اذا تعثر الطلب لأى سبب ، فان ج·ن·ق· سيتعثر وبالتالي العمالة والدخل .

ولكن الاقتصاديون الموالون لجانب التمويل والممولين والاقتصاديون الموالون لجانب الطلب يختلفون فيما بينهم حول : هل سيكون الطلب الذى تخلقه الأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص عندما ترفع عنه الضرائب الباهظة والقواعد الحكومية . هل سيكون كافيا لخلق نمو اقتصادى كاف ؟ أنصار التمويل والممولين يقولون : نعم ، بينما أنصار الطلب يعتقدون أنه سيكون على الحكومة أن تلعب دورا مساندا .

وهذا بالتأكيد سؤال هام ، ولكن لا جدوى من الدخول فى مناقشات حول اقتصاديات التمويل حتى نفهم بشكل أعمق كيف تعمل قطاعات البيوت والأعمال والحكومة .

وهذه فكرة عما سوف نتحدث عنه .



الفصل السابع

الاستهلاك السلبي

الاستثمار الايجابي

من بين كل أنواع السلوك الاقتصادى فان الادخار والانفاق المنزلى هو المألوف لدينا ، ومن منا لم يفكر فى اضافة على حسابه الادخارى أو على وثيقة التأمين أو على استثماراته ، ومن منا لم يجرب لعبة شد الحبل التى تتنازعه بين رغبته فى الانفاق ، أو كما تقول الاعلانات « اشتر الآن وادفع فيما بعد » ، ورغبته فى الادخار للأيام المكفهرة أو للتعليم الجامعى أو للتقاعد أو لغير ذلك من الأسباب !

وهذه الدراما الصغيرة حول قرارات الصرف والادخار تتنازع ملايين الأسر كل يوم ، وكل منها تعتقد أن ظروفها فريدة من نوعها .

ولكن فى الواقع عندما نأخذ قطاع البيوت ككل فان هذه الدراما تتحول الى سلوك عام متوقع الى حد كبير ، فكما رأينا فى الفصل السابق تنفق البيوت كلها بشكل منتظم حوالى ٩٥٪ من كل دولار تتلقاه ، وتوفر ٥٪ مما يجعل الأسر الأمريكية مبذرة لو قورنت بالأسر فى ألمانيا الاتحادية التى توفر ١٥٪ من دخلها ، أو الأسر اليابانية التى توفر حوالى ٢٠٪ وبعد ذلك عندما ندرس سؤال الانتاج سنعود الى هذه الفروق فى معدلات الادخار القومية .

الاستعداد الفطرى للاستهلاك

الآن وبينما نحن ندرس ديناميكية ج.ن.ق. علينا أن نتذكر أن هناك معدلات ادخار قومية ، وأن هناك ميلا فطريا للاستهلاك ، وأن الاقتصاديين وجدوا أن معدلات الادخار القومية ثابتة بشكل مدهش ويمكن الاعتماد عليها . ومن بين الأشياء التى يستطيع الاقتصادى أن يتنبأ بها بدرجة كبيرة من الصحة هى كمية الاستهلاك (أو عكسها أى كمية الادخار) التى ستصاحب كل مستوى من مستويات الدخل فى قطاع البيوت .

وبشكل عام فإن حجم الانفاق الاستهلاكي يمثل حوالى $\frac{1}{3}$ قيمة ج.ن.ق. •
أى أن عملية الشراء التى يقوم بها قطاع البيوت تصنع الطلب الذى
يخلق $\frac{1}{3}$ انتاجنا القومى ، وحوالى ٤٠٪ من هذا الشراء يذهب لبضائع
قصيرة العمر سريعة التلف مثل الملابس والغذاء وما شابههما •

وحجم أكبر قليلا من عملية الشراء يذهب لنوعية من الخدمات
الاستهلاكية تتراوح بين رحلات الطائرات والمطاعم ، بينما تذهب البقية الى
نوعيات طويلة العمر مثل العربات أو الأدوات المنزلية ، وتسمى هذه
النوعيات ، الاستهلاكية المتينة ، ويمكننا أن ندرك بالقطع أن الطلب على
الاستهلاكيات المتينة هذه أقل من النوعيات الأخرى ، فالناس يلزمها أن
تأكل ولكنها تستطيع تأجيل شراء جهاز تليفزيون • لهذا فانه حتى داخل
التيار العريق لقطاع البيوت هناك تيارات أخرى أصغر بعضها ثابت جدا
والبعض الآخر سريع التغير •

وبالمثل فإن الخاصية الرئيسية للانفاق الاستهلاكي ككل هى طبيعته
السلبية المتوقعة والتى يمكن حسابها والاعتماد عليها ، ويمكنك أن تخبر أى
اقتصادي مثلا أن ج.ن.ق. • للعام المقبل سيكون كذا وكذا من الدولارات وفى
استطاعته أن يخبرك بشكل لا يخلو من دقة كم سيكون الانفاق الاستهلاكي •

وعلى هذه الأسس سيسمح بعض الاقتصاديين لرجال الأعمال بعمل
بعض التنبؤات والاتجاهات العامة للسوق ★ •

وهناك ٣ حالات لا يلتزم فيها الانفاق الاستهلاكي بهذا السلوك
السلبى المتوقع :

الأولى حالة الحرب • وكما هو متوقع ففى أوقات الحروب يتراجع
الانفاق الاستهلاكي اما عمدا أو من خلال الضرائب الباهظة لكى يفسح المجال
للانفاق العسكرى المتزايد •

وعلى سبيل المثال أثناء الحرب العالمية الثانية تم ضغط الاستهلاك
بواسطة الضرائب الى نصف ج.ن.ق. • تقريبا • ورغم أن مصروفات
الاستهلاك بالدولار ارتفعت أثناء الحرب إلا أن ج.ن.ق. • نفسه زاد بشكل كبير
بحيث أن نصيب الاستهلاك نقص بشكل كبير ، ويمكننا أن نشبه ذلك بأن نقول
أن نصيب المستهلكين قد نقص مع أن الكعكة زادت فى الحجم •

★ من المؤكد أن التنبؤ بحجم الانفاق الاستهلاكي وانه سيكون كذا وكذا من ملايين
الدولارات شيء والتنبؤ بالمسارات والدوامات الصغيرة التى سيدور فيها انتاجك هو
شيء آخر •

ومن الأسباب التى جعلت حرب فيتنام تصبح هى الشرارة التى أشعلت التضخم أن المصروفات العسكرية لم يتم تعويضها بضرائب تحد من حجم الاستهلاك .

والحالة الثانية التى يتخلل فيها الاستهلاك عن سلوكه المعتاد هى أوقات الكساد الشديدة ، لأن هناك احتياجات يجب الحصول عليها لكى نظل نحيا ، وعندما تهبط الدخول بسبب البطالة فالعائلات التى أضيرت قد تستجدى أو حتى تسرق كى تحفظ لنفسها حياة الجسد والروح . وبالقطع ففى تلك الأوقات فإن مدخرات البيوت تنفد بسرعة ، وبذلك يشغل الاستهلاك حيزا أكبر فى ج . ن . ق . رغم أن القيمة الحقيقية للاستهلاك تكون قد قلت وذلك لأن حجم ج . ن . ق . نفسه قد قل . أى بقول آخر أن نصيب الاستهلاك زاد رغم أن الكعكة صغرت فى الحجم .

وأخيرا فإن علاقة الميل الطبيعى للاستهلاك تختلف فى أوقات التضخم ، وتصاب العائلات بما نسميه « حكة التضخم » وتتخذ القرارات بشراء أكثر من الاحتياجات للحصول على الأشياء قبل أن تصبح أغلى ، ولهذا فإن التضخم يمكن أن يتسبب فى مد من الشراء على حساب المدخرات ، وفى السنوات الأخيرة الماضية على سبيل المثال انخفضت مدخرات البيوت فى الولايات المتحدة الى مستوى ضعيف جدا ، والسبب فى ذلك ليس معروفا غير أن كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون أن هذا أحد أغراض التضخم .

وقد أمضى الاقتصاديون الكثير من الوقت فى فحص ودراسة الميل الفطرى للاستهلاك . ولكن بالنسبة لغرضنا فى الكتاب فإن هذا السلوك المتوقع للاستهلاك العادى له تبعة واحدة رئيسية ، وهى أن الانفاق الاستهلاكى - التتبع العريض من انفاق البيوت الذى يشتريه إجمالى الناتج القومى ليس قوة دافعة فى اقتصادنا ، ولكنه قوة مدفوعة ، وبرغم كل حجمه فإنه ليس المحرك لاجمالى الناتج القومى .

ولكى نكون متأكدين يجب أن نكون أكثر حرصا حول هذا التأكيد ، فقد لاحظنا بالفعل أن انفاق المستهلكين على البضائع طويلة العمر كالعربات يكون سهل التغيير أكثر بكثير من انفاقهم على البضائع قصيرة العمر الذى يتميز بقدر من الثبات . والتغيرات فى الانفاق على البضائع طويلة العمر تستطيع أن تكيل لكمة عنيفة للاقتصاد .

ففى عام ١٩٧٤ وفى عام ١٩٧٩ على سبيل المثال أحجم المستهلكون عن شراء السيارات خوفا من نقص البنزين . وفى كل مرة كان التأثير على مبيعات السيارات وحدها يؤثر بشكل ملحوظ على ج.ن.ق . ولكن تماما هذه استثناءات من القاعدة . فالقاعدة أنه مهما كانت رغبات المستهلكين حادة فانهم غالبا يفتقدون السيولة النقدية ليحولوا رغباتهم الى أفعال ، ان لديهم رغبات ولكن الطلب يستلزم أكثر من مجرد الرغبة ، انه يجب أن يستند على سيولة نقدية .

وهذا يضىء لنا نقطة هامة جدا وهى أن الرغبات والشهية وحدها لا تدفع الاقتصاد الى الأمام والا زادت حدة الطلب فى أوقات الكساد أو الركود والناس جياع عنها فى أوقات الرواج والناس فى دعة ، وهكذا يبدو لنا عبث هؤلاء الذين يستحثون علاج الكساد بأن يقترحوا على المستهلكين أن يشتروا أكثر ! ! لأنه ليس هناك ما يريده المستهلكون أكثر من أن يشتروا أكثر . . . فقط اذا استطاعوا . وعلينا ألا ننسى أن المستهلكين فى كل الأوقات يتعرضون لضغوط من المداينة والتشجيع على الشراء ، ضغوط من الاعلانات تكلف مئات البلايين من الدولارات .

والمشكلة مع ذلك هى أن المستهلك لا يستطيع أن يشتري أكثر ما لم يكن لديه دخل أكبر يشتري به . وبالتأكيد فانهم لفترة قصيرة يستطيعون أن يقرضوا أى ينقصوا بشكل مفاجيء من معدل مدخراتهم ، ولكن طاقة كل منزل فى الاقتراض محدودة ، وكذلك كمية المدخرات . لهذا فانه فور انتهاء هذه النوبات الشرائية فان الطريقة الثابتة المعتادة فى الادخار والانفاق تستعيد نفسها من جديد .

وهكذا فمن الواضح بعد دراسة قطاع المستهلكين أننا ندرس جزءا من الاقتصاد ، رغم أهميته الا أنه فى حد ذاته ليس مصدر التغيرات العظمى فى النشاط ، ان مرايا الاستهلاك تتغير فى الاقتصاد ، ولكنها لا تحدد الجزء الأعظم من ثروتنا أو عدم ثروتنا على المدى الطويل .

الطلب على الاستثمار

يعطى شراء المستهلكين - كما رأينا - القوة الدافعة لحوالى $\frac{1}{3}$ ج.ن.ق . فمن أين يأتى الباقى ؟ ! أننا نعرف أنه ينبع من طواوير الشراء الأخرى والتي سبق أن تحدثنا عنها .

- رجال الأعمال يسعون لبناء مزيد من رأس المال .
- الحكومة تشتري منتجات عامة مختلفة .

• الجهات الأجنبية تشتري البضائع والخدمات الأمريكية •

وسنحتاج الآن لفحص طابور الاستثمار ، ولكن الاستثمار ليس نشاطا مألوفاً كالاستهلاك • لهذا سنحتاج الى دققة نشرح فيها مصطلحاتنا الاقتصادية •

ما يعنيه معظم الناس بالاستثمار هو شراء الأسهم والسندات •

ولكن هذا ليس بالضبط ما يعنيه الاقتصاديون عند حديثهم عن الاستثمار ، انهم يعنون الفعل المناظر لفعل الادخار الحقيقي •

فالفعل الحقيقي للادخار - كما نذكر - كان تحرير الثروات من الاستهلاك ، بينما الفعل الحقيقي للاستثمار هو استخدام هذه الثروات في العمل لخلق بضائع رأس المال •

وهذا الجانب الحقيقي في الاستثمار قد يستلزم وقد لا يستلزم شراء أسهم وسندات ، فنحن عندما نشترى أسهما أو سندات من البورصة غالباً نشترىها من شخص اقتناها من قبل • لذا فان عملنا الاستثمارى - من وجهة نظر اقتصادية ليس الا نقل ملكية وليس له أى علاقة مباشرة بخلق ثروة جديدة •

نفترض أن (س) اشترى سندات جنرال موتورز من (ص) وأعطاه مالا واستغل (ص) هذا المال فى شراء أسهم أخرى من (ع) ولكن هذه العمليات بين س ، ص ، ع لم تغير بأى شكل من الأشكال الكمية الحقيقية لرأس المال فى الاقتصاد •

انه فقط فى حالة شرائنا لأرضية جديدة من الأسهم والسندات ، وفقط عندما تذهب قيمتها لشراء معدات أو مصانع عندما يضيف استثمار أموالنا الشخصى الى ثروة المجتمع ، وفى هذه الحالة يشتري (س) السندات مباشرة (أو من خلال بنك استثمارى) من شركة جنرال موتورز • وتذهب أموال (س) الى حيث يمكن انفاقها فى شراء بضائع ومعدات ورؤوس أموال جديدة - كما هو المفترض - لهذا فان كثيراً من الاستثمار - كما يراه الاقتصاديون - هو شكل غير معروف من أشكال النشاط بالنسبة للأغلبية من الناس ، وليس ذلك لمجرد أن الاستثمار الحقيقى ليس هو نفس النشاط الاستثمارى الفردى ، ولكن لأن المستثمرين الحقيقيين للأمة يعملون غالباً نيابة عن مؤسسة على عكس النشاط الفردى المألوف •

وتقرر مجالس الادارات والمديرون المنفذون وأصحاب المشاريع التجارية الصغيرة أين يضعون المال السائل ٠٠ هل يكون فى بناء تسهيلات جديدة أم فى قائمة الممتلكات ٠

وهذا القرار مختلف تماما فى طبيعته ، وفى الحافز الذى وراءه عن القرارات المألوفة لدينا فى قطاع البيوت ، فقطاع البيوت يشترى البضائع ليرضى احتياجاته ورغباته ، ورأينا كم هو ثابت هذا الميل الطبيعى للاستهلاك ٠

ولكن الاستثمار لا يتقرر بالاعتبارات الشخصية ٠ الاعتبار الوحيد الذى يجب النظر اليه هو هل ينتظر من شراء بضائع رأس المال أن تنتج عائدا مجزيا ! ! وعلى عكس قطاع البيوت فان المحك وراء القطاع التجارى هو الربح ٠ وهناك مثل شهير يقول « لست أعمل فى مجال التجارة من أجل صحتى » ! ! وبلاشك فان خاصية الربح تعتبر رئيسية فى النظام الرأسمالى وهى مصدر دوافعه وحركاته ، وكذلك الأصل فى الكثير من مشاكله المزمنة ٠

ولكن من وجهة نظر اجمالى الانتاج القومى فان المهم فى الربح هو توجهه المستمر نحو المستقبل ، فشركة تتمتع بأرباح جيدة من مشروعاتها ومعداتنا الحالية اذا لم تتوقع أى أرباح جديدة من استثمارات اضافية فانها لن تضيف أى زيادات على رأس المال ، بينما شركة أخرى تعاني من خسائر حالية قد تتحمل أعباء ومصروفات على رأس المال لأنها تتوقع أرباحا من وراء ذلك فى المستقبل ، فالتطلع دائما الى الأمام ولا توجد نظرة الى الخلف ، وهناك سبب وجيه وراء هذه الخاصية التوقعية فى قرارات الاستثمار ، فبشكل عام ينتظر من بضائع رأس المال أن تستمر سنوات وأن تدر أرباحها ببطء ٠ بالاضافة الى أنها غالبا عالية التخصص ، ولو أمكن تعويض المصاريف على رأس المال فى عدة أسابيع أو شهور أو حتى سنة ، أو لو أمكن تحويل بضائع رأس المال من استعمال لآخر ٠٠ لما اتسمت الاستثمارات بالمخاطرة ، ولكن الواقع أنها تأخذ تقريبا من ٢ الى ٥ سنوات لكى تتحول من خطط على الورق الى انتاج فعلى مما يعنى ضرورة عمل توقعات على طبيعة العرض والطلب فى المستقبل ، بالاضافة الى أنه من خاصية بضائع رأس المال أنها طويلة العمر ٠٠ وأعمارها الافتراضية تصل الى عشر سنوات وأكثر ، وأنها محدودة فى استخداماتها الأخرى ، هذا اذا كان لها على الاطلاق ، فنحن لا نستطيع غزل النسيج فى فرن للحديد والصلب أو صنع الحديد على آلة نسيج ، وهكذا فان قرار الاستثمار ينظر دائما الى المستقبل ، وحتى لو كان الحافز للاستثمار موجودا فى الوقت الحالى ، فان الحسابات التى تحدد اذا كنا سنخوض تجربة الاستثمار هذه

أم لا تضع فى اعتبارها لا مصالحة تذوق العائد على الشركة فى المستقبل ، وهذه التوقعات بالضرورة أقل ثباتا من الدوافع والرغبات التى توجه المستهلكين . فالتوقعات سواء بنيت على التخمينات أم التنبؤات هى عرضة للتغيرات العكسية المفاجئة بسبب سلوك مفاجئ وغير متوقع فى الانفاق الاستهلاكى ، وهناك نتيجة هامة جدا لكل هذا على فهمنا لاجمالى الناتج القومى . وهى أن الاستثمار بطبعه هش على عكس الاستهلاك . وعلى المدى القصير فان هذه الخاصية الهشة تظهر على شكل تأرجحات حادة فى بيع المخزون السلعى . ونحن غالبا لا ننظر للمخزونات السلعية على أنها جزء من ثروة رأس المال الذى نملكه مع أنها كذلك بالفعل . وهذا ما نكتشفه مثلا عندما يفقد ما لدينا من أسهم الفحم فى حالة اضراب لعمال الفحم أن تقلب بيع المخزون السلعى يحدث لأن الأعمال التجارية قد تزيد أو تنخفض من شراء المخزون السلعى بسرعة . وعندما تزيد من الشراء فان هذا ينتج عنه ارتفاع سريع فى الطلب على السلع ، وعندما تحجم عن الشراء فان هذا ينتج عنه هبوط سريع فى الطلب على السلع . وكمثال على ذلك فان الأعمال التجارية كانت تؤدى لتراكم مخزونات سلعية بمعدل ٧ بلايين دولار فى السنة فى خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٠ ، وبعد شهور عندما واجهتنا مبيعات ضعيفة فان الأعمال التجارية كانت تخفض من المخزونات السلعية بمعدل ١٦ بليون دولار فى السنة ، ومثل هذا هبوطا قدره مبلغ ٢٢ بليون دولار فى الطلب على اجمالى الناتج القومى . والشكل الثانى من أشكال عدم الثبات الاستثمارى مرتبط بالدائرة الأطول للنشاط التجارى وبالدوال والجزر غير المنتظم فيها . فاذا كان شكل المستقبل لعدة سنوات قادمة مظلم ، فان الانفاق على الاستثمار قد يهبط بشكل شديد ، وفى أثناء الكساد العظيم فى الثلاثينات ، توقفت كل المشاريع عن التوسع ، وبالكاد كانت تغير الآلات والمعدات عندما تبلى . ومن عام ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٣ عندما انخفض الاستهلاك لقطاع المنازل بحوالى ٤١٪ انخفض الاستثمار بمقدار ٩١٪ ، وفى الواقع فى فترات الكساد قيل أن البطالة فى الأمة كانت بسبب كارثة التقلص فى حجم الطلب على بضائع رأس المال ، وعلى العكس عندما انتهى الكساد حوالى سنة ١٩٣٣ ، ارتفع الاستهلاك بأكثر قليلا من النصف على مدى السنوات السابعة اللاحقة ، بينما اتسع الاستثمار ٩ أضعاف .

وهناك جانب آخر فى مشكلة الاستثمار يستحق الملاحظة . فالاستثمار ليس فقط قوة محركة ومؤثرة فى الاقتصاد ولكن تبعاته كبرت بسبب ما يسميه الاقتصاديون « علاقة المضاعف » . وفكرة المضاعف هى البساطة بعينها ان عندما يحدث تغير فى الانفاق مثل مشروع استثمارى جديد مثلا فان المال

المدفوع لعمال البناء وفى الأجور وفى شراء المواد الأولية ٠٠٠ لا يقف عند هذا الحد ، بل أن الذين يتلقونه سيبدأون فى إنفاقه هم أيضا ، وتبدأ دورة مالية جديدة ، أى أن دفعات الانفاق الأولية تخلق دفعات أخرى ثانية وثالثة حتى يتوزع التأثير فى النهاية . وقد قدر كبار الاقتصاديين قيمة المضاعف على مدى سنة بأنها تساوى ٢ . ولهذا فإن التقلص فى الانفاق فى الثالث الأخير من عام ١٩٨٠ والذى قدرت قيمته بحوالى ٢٣ بليون دولار ، أحدث انكماشاً مضاعفاً على الدخل توزع فى كل الأمة ، مما هبط بالطلب على ج.ن.ق. بما قيمته ٤٦ بليون دولار (٢٣ × ٢) ، وبالقطع بالمثل عندما تزداد الاستثمارات بحوالى ١٠ بلايين دولار فستحظى الأمة بزيادة فى الدخل قيمتها تساوى هذه العشرة بلايين دولار بالإضافة الى عشرة بلايين أخرى بفعل تأثير المضاعف . وخلاصة الموضوع شيئان هامان :

الأول : أن الاستثمار قوة دافعة للاقتصاد وليس قوة مدفوعة به . وكما هو الحال مع الاستهلاك فإن الانفاق الاستثمارى أيضا يتأثر بالدخل التى يحصل عليها رجال الأعمال وبعض الاستثمارات تتبع اتجاه شراء المستهلكين . ولكن الخاصية المميزة للاستثمار والمأخوذة على أنها النشاط الحساس للقطاع التجارى أنه هو الآلة التى تحرك الاقتصاد وهى التى تقوده .

والشئ الثانى : أن هذه القوة المحركة والمستقلة وهى قوة الانفاق الاستثمارى تعطينا جزءاً من الإجابة على لماذا يختلف الاقتصاديون وخصوصاً فيما يتعلق بالمستقبل ؟

والإجابة : لأنه لا أحد يدرى بالضبط ما الذى ستكون عليه حال الاستثمارات فى المستقبل .

إن ستة اقتصاديين مختلفين فى معتقداتهم السياسية ، سيتفقون جميعاً على حجم الانفاق الاستهلاكى إذا أخبرتهم أن ج.ن.ق. هو كذا . ولكن لا توجد قاعدة ثابتة لكل هؤلاء تخبرهم بما سيكون عليه حجم الاستثمارات ، وهنا يختلف المراقبون كل بحسب توجهاته السياسية ووجهة نظره فيما يستقرئه من أحداث .

ولا يعنى هذا أنه لا توجد طريقة على الإطلاق لمعرفة حجم الاستثمارات فى العام القادم ، إذ أنه باستثناء أوقات الأزمات فالاستثمار لن يختلف كثيراً ، وفوق ذلك فقرارات الاستثمار تتأثر كثيراً بتكلفة الاقتراض . إذا فمعدلات الفائدة فى البنوك يمكن أن تعطى الاقتصاديين بعض المؤشرات

التي تساعد على التنبؤ بالسلوك الاستثماري . وكذلك تعطى أسواق البورصة بعض الاشارات ، وكل هذا قد يساعد ، ولكن تظل حقيقة أن الاستثمار هو الجوكر فى أوراق الاقتصاد * .

الاستثمار وسوق البورصة

كيف تؤثر سوق العملة فى الاستثمار التجارى ؟

هناك ٣ تأثيرات مباشرة .

الأول أن السوق ظلت دائما المقياس التقليدى لتوقعات المجتمع ذى العقل - أو الاتجاه - التجارى بصلة عامة ، وقد قلنا المجتمع ذو العقل - أو الاتجاه - التجارى ولم نقل المجتمع التجارى لأن الطلب على ، والامداد بالسندات المالية يأتى بشكل أساسى من حملة السندات وسماسرة الأسهم ، ومن القطاع المستمر من الناس أكثر مما يأتى من المشاريع التجارية غير المالية نفسها ، وعندما تكون الأسعار فى البورصة فى ارتفاع فان هذه اشارة الى أن المناخ التجارى مناسب ، وهذا يؤثر على ما أسماه « كينز » الروح الحيوانية للمنفذين فتشجعهم على المضى قدما فى خطط التوسع . اما اذا كانت الأسعار فى انخفاض فهذه الروح تهبط ويفكر المنفذون مرتين قبل الاقدام على أى برنامج للتوسع فى مواجهة هذا التشاؤم العام .

ولكن هذه العلاقة التقليدية قد تأثرت كثيرا بالقوة المتزايدة للحكومة والتي تستطيع التأثير على اتجاه الأحداث الاقتصادية ، وقد نظر المجتمع التجارى يوما الى السوق على أنها مفتاح المستقبل ، أما اليوم فهو ينظر الى واشنطن . لهذا نرى أنه فى العقد الأخير حدثت تغيرات وتأرجحات كثيرة فى البورصة ، ولكن الاستثمار التجارى فى المصانع والمعدات ظل ثابتا بشكل كبير مما يعكس الاحساس العام لمديرى الشركات والمؤسسات بأن سياسة الحكومة ستحفظ للاقتصاد نموه المظرد رغم أنف تغيرات السوق .

والتأثير الثانى للبورصة على الاستثمار له علاقة بسهولة طرح سندات جديدة ، فأحد الطرق التى يتم بها تمويل الاستثمار يكون عن طريق طرح أسهم وسندات جديدة واستخدام عائدها فى شراء مصانع ومعدات جديدة ،

* ليس الاستثمار هو الجوكر الوحيد فالانفاق الحكومى ايضا قادر على أحداث

تغيرات غير متوقعة .

فإذا ما كانت السوق فى ارتفاع فإنه من السهل طرح هذه السندات
عما إذا كان السوق فى انحدار ، وهذا صحيح تماما فى مشاريع معينة ،
وشركة آت ، ت تعتبر مثالا حيا على ذلك فهى تعتمد فى رأس المال الجديد
على طرح الأسهم والسندات وليس على المكتسبات المخزونة •

وأخيرا عندما تسوء حال السوق جدا فإن الشركات الضخمة صاحبة
المكاسب المخزونة تستخدم دخولها فى شراء الشركات الأخرى بدلا من صرفها
على رأس المال •

أى فى قول آخر أن يحل الاستثمار المالى محل الاستثمار الحقيقى ،
وهذا قد يساعد فى نمو الشركات الناجحة وتضخمها ولكنه لا يؤدى الى
نمو الاقتصاد ككل •



الفصل الثامن

اقتصاديات القطاع العام

ان اقتصاديات البيوت والمشاريع التجارية لا تشكل أى مشكلة فى فهمها ، ولكن اقتصاديات القطاع العام ، فهذا أمر آخر .

وحتى قبل القراءة فى هذا الموضوع سنجد أناسا يعرفون أنهم يكرهون القطاع العام أو يحبونه ، وبعضهم يرى فى الحكومة سبب تدهورنا وعذابنا ، والبعض الآخر يرى فيها مصدر الخلاص والنجاة . وسنحاول مجازاة هذه الحالة العقلية المسبقة بأن نتناول المشكلة على مرحلتين :

الأولى : أن نتعلم بعض الأشياء المتعلقة باقتصاديات القطاع العام ، وهى أشياء يؤمن بها كل الاقتصاديين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، ورغم أنها ليست موضع الخلاف إلا أنها هامة وربما مدهشة ، انها جوانب المشكلة التى سنتناولها فى هذا الفصل .

ثم هناك المواضيع التى يختلف فيها الليبراليون والمحافظون ، وهى تتعلق أساسا بتأثير الحكومة فى الأمور الاقتصادية أكثر مما تتعلق بالطريقة التى يندمج بها القطاع العام فى ج.ن.ق. وهنا يظهر اختلاف بين أنصار التمويل من الاقتصاديين مع أنصار الطلب ، وسوف نعرض لكلا الجانبين فى الفصل التالى ولكن أولا علينا توضيح بعض النقاط الرئيسية .

معنى الحكومة

وأول خطوة نبدأ بها هى تذكير أنفسنا بالثلاثة أشياء التى لاحظناها بالفعل ؟ الشيء الأول أننا يجب أن نفرق بين دور الحكومة فى الاقتصاد كمشتتر للانتاج وبين دورها كقطاع منفق ، والفرق كما قد نذكر يقع فى تلك المصروفات الهامة التى نسميها (المدفوعات المنقولة) كشيكات الضمان الاجتماعى .. الخ .

ومعظم الخلاف حول مدى حجم الحكومة أو حول مدى سرعة نموها
يعتمد على : هل الذى يتحدث ينظر للحكومة باعتبارها مشتريا أو منفقا ؟

ففى سنة ١٩٨١ على سبيل المثال اشترت الحكومة ٢٠٪ من ج.ن.ق
ولكن كمية المال الذى صرفته الحكومة كان أكثر بمقدار ٥٠٪ أى حوالى
٢٣٪ من ج.ن.ق ، وسبب الفرق هو المدفوعات المنقولة ٠ أى مقياس هو
الأصح ؟ تعتمد الاجابة بشكل رئيسى على كل ما نريد معرفته . الحكومة
كمشتر لاجمالى الناتج القومى ، ومقنن لوسائل الدفاع والخدمات البريدية ،
وللنقل ٠٠ الخ . مما يعطينا بعض الأفكار عن أهمية الانتاج العام كاحد
مكونات ج.ن.ق ٠

بينما تخبرنا المدفوعات المنقولة بشئ مختلف تماما ، لانه مهما بلغت
قيمة هذه المدفوعات من بلايين الدولارات فهى لا تضيف مليما لاجمالى
الناتج القومى (ج.ن.ق) اذا فهذه المدفوعات تعطينا فكرة عن مدى اتساع
دور الحكومة كوكالة لاعادة توزيع الدخل أكثر مما تعطينا فكرة عن* الحكومة
كوكالة للانتاج ربما كان مجمل مشتريات الحكومة بالاضافة الى المنقولات
هو ما يعطينا أفيد مقياس يدلنا على حجم تأثير الحكومة على الاقتصاد ٠

والفرق الثانى حاولنا تأكيده دوما وهو الفرق بين الحكومة الفيدرالية
والحكومة المحلية وحكومة الولاية ، اذ أن معظم شراء ج.ن.ق يحدث على
مستوى حكومة الولاية والحكومة المحلية وليس على المستوى الفيدرالى ،
بينما معظم المدفوعات المنقولة تتبع الحكومة الفيدرالية وليس حكومة الولاية
أى الحكومة المحلية ، والأرقام فى الجدول توضح هذا ٠

* من المفيد أن نتذكر أننا عندما نتحدث عن الحكومة فنحن نرمز الى كل الوكالات
العامة فى الاقتصاد وهى حوالى ٢٨ ألف وكالة ٠

كم يبلغ كبر حجم القطاع العام ؟

هذه بعض الأرقام التى تدرج تحت عدة فئات فى القطاع العام :

بالبليون عام ١٩٨٠

٥٧٧ دولار	مجموع المشتريات الحكومية
٤٨	للحكومة الفيدرالية
٧١	مصرفات الدفاع
٣٥٨	الحكومة الولاية والمحلية
٣٧٧	مجموع المنقولات
٣٣٨	للحكومة الفيدرالية
٨٨	للولايات والمحليات
٧٩٥	(المشتريات والمنقولات)
٤٨٦	للحكومة الفيدرالية
٣٠٩	الحكومة الولاية والمحليات

وأحد الأسباب التى من أجلها يجب أن نضع فى اعتبارنا هذا الفرق أن الحكومة الفيدرالية تعطى قدرا كبيرا من المال لحكومة الولاية والحكومة المحلية ومنح المساعدة . هذه بالطبع مدفوعات منقولة واحدى نتائجها أن الولايات والمحليات تستطيع أن تقوم بمشاريع لم تكن لتقدر على تحمل تبعاتها بمفردها .

والشئ الثانى أن الحكومة الفيدرالية تجلب على نفسها عجزا لأنها تساند الأنشطة المحلية وأنشطة الولايات ، ولو رفعنا المنقولات من الحكومة الفيدرالية للمدن والولايات لوجدنا أننا نرفع نهائيا كل العجز الفيدرالى .

ولكننا بذلك للأسف سنضع المحليات والولايات فى ضائقة رهيبية وأكثر من ذلك أيضا .

والشئ الثالث أنه لا يمكن أن نتحدث عن الحكومة بدون أن نضع فى اعتبارنا الفرق بين شئون الحياة وشئون الحرب ، هنا أيضا التفرقة بين المشتريات والمنقولات تساعدنا فى توضيح الأمور .

فمعظم الشراء الحكومى من ج·ن·ق له علاقة بشئون الحرب · ففى عام ١٩٨٠ على سبيل المثال كان ٣٠ اسهامات الفيدرالية لاجمالى الناتج القومى لأغراض عسكرية ، ورغم الصياح والجدل حول توسع الحكومة الفيدرالية فى عام ١٩٨٠ اشترت نفس النسبة من البضائع والخدمات التى اشترتها عام ١٩٤٠ ، ولكنها الولايات والمحليات هى التى اتسع وتضخم شرائها ، مع تضخم واتساع برامج الصحة والتعليم والنقل ·

اذن لماذا الصياح حول الحكومة الفيدرالية ؟

انه بسبب النمو المتزايد لبرامج الاعانة أو المدفوعات المنقولة ، هنا يكمن السبب فى المصروفات الباهظة للحكومة الفيدرالية ، فكما رأينا لقد زاد نصيب المدفوعات المنقولة فى ج·ن·ق عشرة أضعاف منذ عام ١٩٢٩ ·

وهو مستوى عال جدا ، ولكن مما لاشك فيه أن هناك شعورا عاما الآن ضد الانفاق الحكومى فى أجزاء كثيرة من البلاد وكثير من هذا الشعور — من الأمانة أن نقول ذلك — بدافع من المصلحة الشخصية ، فساكن المدن لا يعتقدون أن الحكومة تصرف كثيرا على مشكلات المدن ، ولكن ساكن الريف يعتقدون ذلك ، كما أن ساكن الريف لا يعتقدون أن الحكومة تصرف الكثير على مشكلات الزراعة ولكن أهل المدن يعتقدون ذلك · والآباء والأمهات لا يريدون تخفيض مصروفات الحكومة على المدارس بينما الأزواج الذين ليس لهم أطفال يريدون تخفيض الانفاق الحكومى على المدارس ، وكبار السن يريدون عائدا أعلى للضمان الاجتماعى وصغار السن لا يريدون ذلك ·

ولا يمتلك رجل الاقتصاد الخبرة السياسية الكافية التى تمكنه من حل هذه المشاكل ، الاقتصادى يستطيع أن يتحدث بقدر من المعرفة عن التأثيرات التى تحدثها الأنواع المختلفة للانفاق الحكومى على مشاريع الرعاية ، أو تأثير التأمينات ضد البطالة فى جعل المسألة أقل تكلفة لشخص ما يريد أن يستقيل من عمله ، ولكن رجل الاقتصاد لا يستطيع أن يقول اذا ما كان هذا التأثير سيئا أم حسنا ، إذ أن هذه المسألة تتدخل فيها القيم والاحكام العامة ·

الحكومة كقطاع

ومهما كان شعور الفرد حول ما يجب على الحكومة أن تفعله فانه من الحيوى أن تفهم ما تفعله الحكومة بالفعل · والاقتصاديون الذين يختلفون بشدة حول أفضل خطة حكومية للدولة يتفقون فى فهمهم لكيفية عمل القطاع العام ·

وربما كان من المناسب هنا أن نبدأ بتوضيح الفرق في الدوافع التي تقود الانفاق العام مقارنة بتلك التي تقود الانفاق الخاص ، فدوافع القطاع التجارى وقطاع البيوت متركزة في القرارات الحرة لوحدهم المختلفة ، فأرباب البيوت لهم مطلق الحرية في أن يدخروا أو ينفقوا كما يشاؤون ، وبالمثل تمارس الشركات المختلفة قراراتها فيما يختص بانفاق رأس المال •

ولكننا عندما نتحول الى مصروفات القطاع العام فسنجد دوافع جديدة تماما •• هنا لم تعد العادة أو الربح هي التي تحدد معدل الانفاق •• ولكنها قرارات سياسية تمثل رغبة الجماهير بشكل عام كما تم صياغتها والتعبير عنها من خلال المشرعين والمنفذين للحكومة بأقسامها الفيدرالية والمحلية وحكومة الولاية •

وهكذا فان وجود ارادة سياسية واضحة يعطى القطاع العام أهمية خاصة • فهذا هو القطاع الوحيد الذى تفتح مصروفاته وإيراداته للتحكم المتعمد ، فنحن نستطيع من خلال أنشطة القطاع العام أحداث تأثيرات هامة على سلوك الشركات وقطاع البيوت التي لا تستطيع أن تغير نشاطها الاقتصادى بشكل مباشر كما هو متاح في القطاع العام •

والفكرة العامة وراء السياسة الحديثة للقطاع العام بسيطة للغاية ، فقد رأينا أن الكساد الاقتصادى أساسه أن القطاع التجارى قد فشل في استغلال المدخرات في استثمارات كافية •

وقد تساءلنا ، اذا ما كان الهبوط في ج•ن•ق سببه عدم كفاية الانفاق من أحد القطاعات (القطاع التجارى أساسا) وما اذا كان من الممكن تعويض ذلك بزيادة في الانفاق في قطاع آخر (القطاع العام أساسا) ؟ ألا يمكن للقطاع العام أن يخدم كطريق جانبى بديل لينقل المدخرات الى طريق الانفاق والاستغلال* ونحن نعرف الاجابة بالفعل ، ففجوة في الطلب يمكن فعلا اغلقها عن طريق نقل المدخرات للقطاع العام لانفاقها •

وقد رأينا بالفعل أنه فيما يتعلق بميكانيكية الخطوات يوجد فرق بين أن تأخذ المدخرات شركة (أ ، ت ، ت) وتنفقها في شراء قمر صناعى خاص أو أن تقترضها خزانة الولايات المتحدة وتنفقها في شراء قمر صناعى عام •

★ بالطبع فان هناك طريقة أخرى لتنشيط ج•ن•ق وذلك من خلال تخفيض الضرائب على أمل اطلاق الاستثمار ، وهذا ما ينادى به أنصار التمويل ، ونحن هنا لا نقف الى جانب الانفاق العام ضد تخفيض الضرائب ولكننا فقط نحاول توضيح أن هناك تقاربا بين الانفاق العام والاستثمار الخاص اكبر بكثير مما يظن الكثيرون •

ان الأمر يختلف سياسيا ، والتأثير على الرأى العام التجارى والتوقعات العامة والثقة يختلف بشكل كبير . ولكن من مطلق كيفية عمل القطاعات المختلفة وكيف نتعاون فلا يوجد أى فرق ، ورغم أن الاقتصاديين يختلفون بضراوة حول تبعات وأثار الانفاق الحكومى الا أن أحدا منهم لن يعترض على أن الأنشطة الاقتصادية للحكومة يجب أن تتم دراستها وتحليلها كقطاع مقارنة بقطاع البيوت والقطاع التجارى .

وهذا يعنى أنه عندما تزيد الحكومة من انفاقها فى الشراء فهى تضيف لاجمالى الناتج القومى تماما كما يفعل القطاع التجارى وقطاع البيوت . (عندما تزيد الحكومة من انفاقها على المدفوعات المنقولة فان هذا قد ينشط ج.ن.ق وقد لا ينشطه وهذا يتوقف على : لمن تأخذ الحكومة المال ولمن تعطيه) .

وبالعكس عندما تخفض الحكومة من انفاقها فان مستوى النشاط الاقتصادى ينخفض تماما كما هو الحال مع القطاعين الآخرين .

وأخيرا ، اذا ادخرت الحكومة المال عن طريق أخذ ضرائب أكثر مما تنفق ، أى تراكم عندها فائض فى الميزانية فانها تخلق فجوة فى الطلب ، تماما مثل ما يحدث اذا ادخرت البيوت دخولها ، وفى تلك الحالة على الأعمال التجارية أن تستثمر ما يكفى أن يوازى مدخرات قطاع البيوت والقطاع العام حتى لا يهبط مستوى ج.ن.ق .

العجز فى الانفاق

اذا فهناك فرق عندما نرى أنشطة الحكومة على أنها لقطاع متعارف لا على أنها شركة أو بيت ، ويصبح الفرق حادا عندما ننظر الى أكثر أنشطتها غموضا وهو العجز فى الانفاق .

والعجز فى الانفاق يعنى أن الحكومة تنفق أكثر مما تحصل عليه من الضرائب وأنها تقترض الباقى ، والجزء المقترض يصبح جزءا من ديون الحكومة .

ونحن غالبا ما نسمع لوما على هذه الديون الحكومية ، وهو تأنيب ينبع من النظر الى الحكومة على أنها منزل أو شركة ، وقد قيل لنا أن الحكومة لا تستطيع أن تقترض الى ما لا نهاية ، مثلها مثل أى بيت أو شركة ، وأن الحكومة التى تخلق عجزا فى الانفاق فانها ببساطة تحيا بأكثر من مواردها .

فهل هذا صحيح ؟ انه يبدو كذلك .

ولكن مع ذلك فان أكثر الاقتصاديين الذين يعارضون العجز فى الانفاق لأسباب أخرى ، يعترفون بأن معادلة الحكومة بأسرة أو شركة ليست صحيحة ، فلنأخذ مسألة العجز ، هل تستطيع الحكومة أن تخلق عجزا ، أى تقتضى كما تفرض ضرائب ، فى الفصل الخامس عندما شرحنا للمرة الأولى كيف تشتترى الطوابير المختلفة ج.ن.ق ، لاحظنا كيف أن القطاع التجارى ككل يصرف باستمرار أكثر مما يتلقى من المبيعات ، والفرق يقع فى مدخرات قطاع البيوت التى يعترضها القطاع التجارى ليمول تكاليف رأس ماله .

وهذا الانفاق الزائد لا تسميه أى شركة بكل تأكيد عجزا ، وعندما تستخدم الشركة الأمريكية للتليفون والتلغراف أو شركة ايكسكون مدخرات الجماهير فى بناء مصنع جديد أو معدات جديدة ، فهى لا تظهر خسائر فى تقريرها السنوى للمساهمين ، على الرغم من أن مصروفاتها على معدات رأس المال والتكاليف الجارية قد تكون أكثر من المبيعات .

ولكن النفقات تقسم الى نوعين . نوع يربط بين النفقات الجارية والدخل الجارى ، ونوع آخر يحيل المصروفات على بضائع رأس المال الى حساب رأس المال المنفصل ، وبدلا من تسمية هذه النفقات الزائدة « عجزا » يسمونها « استثمارا » .

هل تستطيع أ ت ، ت أو ايكسكون أن تمضى قدما مع هذا « العجز » الى ما لا نهاية ؟ الاجابة نعم ، ولكى نكون متأكدين ، فبعد عدد معين من السنين تصبح بعض مستندات أ ت ، ت أو ايكسكون واجبة الأداء ويجب أن تدفع ، وربما كانت الشركات تستطيع أن تفعل هذا من مكتسباتها المتراكمة ، ولكن ما يحدث غالبا هو أن هذه الشركات تطرح فى الأسواق سندات جديدة قيمتها توازى قيمة السندات القديمة ، ومن ثمن هذه السندات الجديدة تسدد مستحققاتها لحملة السندات القديمة . وكثير من الشركات الكبيرة مثل أ ت ، ت وايكسكون تعيد بشكل منتظم دعم سنداتها المطروحة لتدفع بالسندات الجديدة مستحققات السندات القديمة ولا تدفع أبدا دينها ككل ، وشركة أ ت ، ت على سبيل المثال ، وأدت مقدار ديونها الفعلية حوالى عشر مرات ، وشركة ايكسكون رفعت ديونها من ١٧٠ مليون دولار سنة ١٩٢٩ الى أكثر من ٤ بلايين عام سنة ١٩٨٠ . ومازال التصنيف الائتمانى لكلتا الشركتين الآن فى مثل جودته وربما أفضل مما كان عليه عام ١٩٢٩ .

وما هو أهم أن قطاع الأعمال ككل يزداد باطراد من مجموعة ديونها .
ففى عام ١٩٧٥ بلغت الديون طويلة الأجل* - مستحقة السداد بعد أكثر من
عام - ٤٥٢ بليون دولار .

وفى عام ١٩٨٠ بلغت ٩١٢ بليون ، هل هذا مأمون ؟ ولم لا فإن
الديون طويلة الأمد المتراكمة هى ببساطة الوجه الآخر لنمو أسهمها
الحقيقية ، الأصول والممتلكات والآلات والمعدات وما شابه .

والقطاع الحكومى يستطيع تماما مثل القطاع التجارى أن يبرر ارتفاع
ديونه عن طريق زيادة أسهم الحكومة من الممتلكات الحقيقية مثل السدود
والطرق ومشاريع الاسكان وما شابه .

ولكن هناك تفسير أهم لقدرة الحكومة كقطاع على أن توازن عجزها
بأمان . ذلك أن دخل القطاع العام يأتى من الضرائب والضرائب تعكس
الدخل العام للأمة ٠٠٠ أى أن كل المال وأى مال تنفقه الحكومة يدخل فى
تيار ج٠ن٠ حيث من الممكن تحصيله من جديد عن طريق الضرائب ،
اذ القدرة « التحصيلية » للحكومة أكبر بكثير من أى شركة بمفردها ، انها
تقارن فقط بالربح الهائل لكل الأعمال التجارية .

وهذه المسببات تساعدنا على فهم لماذا تختلف الموارد الفيدرالية
عن موارد حكومة الولاية أو الحكومة المحلية ، فالانفاق بواسطة مدينة
نيويورك أو ولاية نيويورك عرضة لأن يتوزع ويعاد انفاقه من جديد فى عدة
مناطق من البلاد ، لهذا فالدخل الذى تؤخذ عليها الضرائب فى نيويورك
لا يمكن بكل المقاييس أن ترتفع لتوازى الانفاق المحلى .

وكنتيجة لهذا ، فإن حكومة الولاية والحكومة المحلية تشبهان فى
مواردهما الشركات المتفرقة ، لأن القوة على التحصيل المالى الكلى
لا تمتلكها الا الحكومة الفيدرالية .

والفرق بين قرة التمويل المحدودة للشركات والقوة غير المحدودة
« نسبيا » للحكومة القومية يقع فى قلب الاختلاف الأساسى بين عجز الانفاق
لقطاع الأعمال والحكومة .

★ الديون المستحقة بعد سنة .

وهو أيضا يساعدنا على فهم لماذا تملك الحكومة القدرة على تمويل عمليات تفوق بشكل كبير جدا قدرة المشروعات التجارية . والشركات التجارية تكون مدينة لهيئة أو لشخص ما منفصل عنها - ولا تملك عليه أى سيطرة - سواء كان هذا من حملة السندات أو البنك الذى اقترضت منه . وبالطالى لأداء أو لدفع هذه الديون فعلى المشروع التجارى أن ينقل ممتلكات أو مالا من حوزته الى حوزة خارجية ، وإذا لم يحدث هذا الانتقال وإذا لم يملك المشروع ما يكفى للدفع لحملة السندات أو للبنك فان المشروع يشهر إفلاسه .

ولكن الحكومة فى موقع مختلف بشكل جذرى ، فحملة أسهمها والبنوك والأفراد أو المؤسسات التى تكون الحكومة مدينة لهم ينتمون الى نفس المجتمع الذى تستخلص منه مستحقاتها .

وبمعنى آخر ، فالحكومة غير مضطرة أن تنقل مواردها لمجموعة خارجية لكى تدفع التزاماتها ، سنداتها ، ولكنها تنقلها من بعض أعضاء المجتمع القومى التى لها عليهم حقوق قانونية (دافعى الضرائب) الى أعضاء آخرين فى نفس المجتمع (حملة السندات) . والتناقص فى الحالتين يشبه وضع الأسرة المدينة لأسرة أخرى ، والأسرة التى اقترضت فيها الزوج يعهد المال من زوجته . أو بين وضع الشركة المدينة لشركة أخرى وتلك الشركة التى اقترضت فرع فيها بعض المال من فرع آخر فى مقر الشركة . فالديون الداخلية لا تستنزف موارد مجتمع الى مجتمع آخر . ولكنها ببساطة تعيد توزيع الحقوق بين الأعضاء فى نفس المجتمع * .

وبالمثل ستظل هناك بعض الشكوك من زاوية أن ديننا القومى قد بلغ اليوم ٣٥٠٠ دولار لكل رجل وامرأة وطفل ، وليس بدعا أننا نسمع من حين لآخر دعوات للتفعل تخبرنا كيف سنكون أفضل بدون هذا الدين وتحذرنا من : كيف سيكبر أحفادنا تحت ثقله .

هل هذا صحيح ؟ لنفترض أننا قررنا أن ندفع كل الديون . . هذا يعنى أن كل سندات الحكومة ستبدل بها المال ، ولكى نحصل على المال لابد من فرض الضرائب على أنفسنا (ما لم نود أن ندير عملية طباعة المال

* من المهم أن نوضح أن هذه المناقشة تفترض أن سندات الحكومة يستهلكها نفس مواطنيها ، وهذا حقيقى الى حد ما فى حالة الولايات المتحدة إذ أن ٨٠٪ من ديون الحكومة بين أيدي أمريكيين . ولكن ليس فى حالة دولة كاسرائيل حيث معظم ديونها فى أيدي غير اسرائيليين ، فديون اسرائيل مثل ديون مدينة نيويورك خارجية أكثر منها داخلية .

بلا توقف) اذا فان ما نفعله حقيقة ليس الا نقل المال من دافعى الضرائب الى حملة السندات .

وهل سيكون فى محصلة هذا فائدة للأمة ؟ فلنعتبر أحد الحاملين لسندات الحكومة عائلة مثلا أو بنكا أو مؤسسة تمتلك الآن أكثر ورقة ملكية مأمونة فى العالم واستهلكتها فى البيع ومنها تحصل على دخل ثابت ، لو تم دفع الديون فهذه العائلة والبنوك والشركات . . الخ ستجد أمامها أحد خيارين :

١ - أن تحتفظ بالمال ولا تحصل على أى دخل .

٢ - أن تستثمر هذا المال وتشتري أسهما وسندات أخرى ستكون بكل تأكيد أقل أمانا ولو بدرجة قليلة ، فهل هذه الاستثمارات أفضل ؟ بالنسبة لأحفادنا فان من الحقيقى أننا لو دفعنا الديون فانهم لن يتحملوا ثقلها ، ولكن تبعا لذلك فانهم لن يتمتعوا بسندات الحكومة التى كانوا سيرثونها .

انهم سيتم اعفاؤهم من الضرائب التى وضعت لمواجهة فوائد الدين ، ولكنهم للأسف سيحرمون من متعة ابداء شيكات الخزانة الخضراء لتحصيل الفائدة التى تصرف كمرتب سنويا .

بهذا نختتم النظرة الأولى على اقتصاديات القطاع العام ، الجزء الذى يتفق عليه كل الاقتصاديين ، وللتكرار فان الحكومة تعتبر قطاعا ، ولكنها ليست أسرة أو شركة .

وكقطاع فعليها التنسيق والتعاون مع قطاع البيوت وقطاع الأعمال . ان أنشطة الاقتراض لمواجهة العجز - مختلفة بالنسبة للحكومة الفيدرالية عن الحكومات المحلية ، وحتى عن الشركات الكبرى ، وهناك اجماع فى كل هذا .

ولكن لا يوجد اجماع على الاطلاق فيما يختص بما يجب أن يكون عليه الدور الصحيح للحكومة ، وقبل أن ننقل الى هذا الجدل من المهم أن نتأمل محتويات هذا الفصل .

اننا يجب أن نلاحظ فى القطاع العام أنه قطاع كامل وليس مجرد حساب منزلى كبير ، وأنه يمتلك قدرات اقتصادية مختلفة عن باقى القطاعات ، وكما سنرى عندما نقلب الصفحة فهناك الكثير مما سنختلف فيه متعلقا باقتصاديات القطاع العام ، ولكن من المهم أن نفرق بين الاختلاف وبين عدم الفهم المطلق .

سلطة طبع المال

وفى النهاية تمتلك الحكومة الفيدرالية القدرة على خلق عجز غير محدود لأنها تمتلك سلطة طبع المال .

وإذا أوجدت حكومة محلية كمدينة نيويورك دينا كبيرا فسيفقد المستثمرون الثقة فى قدرة المدينة على دفع سنداتها عندما يأتى ميعاد استحقاقها .

لهذا يرفضون شراء سندات المدينة وتفلس البلدية . ولكن هذا لا يحدث للحكومة الفيدرالية لأنها تمتلك بوساطة الدستور السلطة على طبع المال وتستطيع ببساطة أن تطبع المال اللازم لدفع التزاماتها .

ولا حاجة للقول بأن هذا علاج أسوأ من المرض . ونحن نسمع عن ممارسة عملية الطبع « كأسوأ أعراض التضخم » . وإذا بدأت الحكومة فى طبع المال بالجملة لكى تشتري سنداتها فسيكون هناك هروب من العملية . وربما فى البدء ... وسيصبح شبح التضخم الهارب حقيقة واقعة . وسنناقش طبع المال مرة أخرى فى فصل (١٠) ولكننا يجب أن نلاحظ أن السلطة غير المستخدمة لطبع المال ستظل تؤمن المستثمرين بأنهم لن يواجهوا أبدا قصورا فى السندات الفيدرالية ، وهذا غريب !! أليس كذلك ؟ أن سلطة طبع المال هى أهم عوامل الأمان بالنسبة لسندات الحكومة - مادامت لا تستخدم !!



1944

[illegible]

الفصل التاسع

الجدل حول الحكومة

سؤالان كبيران يحددان أطر الجدل حول الحكومة فى الاقتصاد :

- هل هى مسببة للتضخم ؟
- هل تضيف الحكومة الى نمو اجمالى الناتج القومى ؟

ويجب معظم المحافظين فى مجتمع التجارة والمال بنعم على السؤال الأول وبـ لا على السؤال الثانى . فى حين يجيب (المتحررون) « بـ لا ، أو « برىما » على السؤال الأول « وبنعم » على السؤال الثانى . ونحن نميل الى جانب المتحررين ولكن ليس تماما اذ أنه لا يزال هناك ما يمكن أن يقال من الجانبين ، وهذا ما سوف نحاول أن نقوله .

أولا - التضخم : هل يسبب الانفاق الحكومى تضخما ؟

كما نرى ، هذا سؤال بعدة علامات استفهام .

ولا توجد له اجابة قاطعة ولكننا سنحاول أن نضيق نقاط الخلاف بأن نبدأ بالنقاط التى يوجد عليها اجماع .

يتفق الجميع على أن الانفاق الحكومى يكون مسببا للتضخم تحت ظروف خاصة ، وهذه الظروف توصف فى كلمتين « عمالة كاملة » وتعنى اقتصادا يكون متاحا فيه عدد قليل من العمال بالنسبة للأجور الجارية ، وتستخدم فيه المصانع والمعدات بطاقتها الطبيعية . اذا وجدت ظروف كهذه فان الانفاق الحكومى الزائد سيرفع الأسعار ، اما لأن الطلب الزائد على العمالة سيرفع الأجور أو لأن محاولة انتاج بضائع أكثر من قدرة المصنع سترفع التكاليف ، وهكذا فانه لا يوجد عقل سليم يمكن أن يؤيد زيادة الانفاق الحكومى عندما يكون الاقتصاد بالفعل فى رواج كامل . ومع ذلك فانه يجب طرح بعض التعليقات حتى حول هذه الحالة الواضحة التى ليس فيها لبس .

أول تعليق أن « العمالة الكاملة » وضع سيسبب التضخم عند أى انفاق زائد من أى نوع ، فالانفاق من قطاع البيوت أو من قطاع الأعمال سوف يرفع الأجور أو يرفع النفقات بنفس طريقة الانفاق الحكومى الزائد تماما . إذا فالهم ليس أن الانفاق الزائد جاء من الحكومة ولكن أى نوع من زيادة الشراء من أى قطاع ستسبب مشاكل إذا كنا فى حالة « عمالة كاملة » فإذا ما كنا فى حالة كهذه وأردنا أن نزيد من الانفاق الحكومى ، فننقل مثلا من أجل الاستعداد العسكرى أو لاقامة برنامج للتجديد العمرانى ، فإن الوسيلة الوحيدة لتجنب التضخم هى تخفيض الانفاق فى بعض القطاعات الأخرى ، ففى فترات « العمالة الكاملة » لا يمكنك أن تحظى بزيادة فى الاستعداد العسكرى أو فى برامج الرعاية الاجتماعية بغير عواقب « تضخمية » ما لم تفسح المجال لجزء حكومى أكبر فى ج.ن.ق عن طريق تخفيض الشراء اما من قطاع الأعمال أو من قطاع البيوت أو من كليهما معا .

وحالة أخرى أقل حسما تشمل الوضع على الكفة الأخرى من الميزان الاقتصادى عندما يعانى الاقتصاد من مستويات عالية للبطالة وانخفاض فى توظيف العمالة .

هل يمكن زيادة الانفاق الحكومى فى هذه الحالة بدون احداث زيادة فى الأسعار ؟ كانت الحكمة التقليدية السائدة فى الفترات السابقة أن ذلك ممكن ، فان وجود ملايين من العمال العاطلين والماكينات المكسدة ، يجعل انفاق المزيد من المال - لآى سبب - بغير احداث زيادة فى الأسعار أمرا يبدو معقولا ، وربما كان اصدق مثال على ذلك تجربة الولايات المتحدة من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٤٠ عندما زاد ج.ن.ق بمقدار ٥٠٪ ، بسبب زيادة فى الانفاق الحكومى بينما لم ترتفع الأسعار الا بمقدار ٥٪ .

ولكن هذا اليقين لا يقف ثابتا اليوم لأن تلك كانت أيام كساد .

أما اليوم فان ظهور اتحادات عمال أقوى ومؤسسات أكثر نفوذا جعل من الممكن لزيادة الطلب الحكومى أن ترفع الأسعار والأجور - على الرغم من انتشار البطالة - على سبيل المثال فى الصناعات العسكرية وفى البلدية فى المواقع الاستراتيجية ، أى بتعبير آخر فالالاقتصاد اليوم أكثر عرضة للتضخم عنه فى الماضى ، وهذا موضوع سنتناوله بالتفصيل فى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر ، لذلك لم يعد من السهل اليوم التأكيد من أن زيادة الانفاق الحكومى حتى فى أوقات انتشار البطالة وتوقف المصانع لن ينتج عنه ارتفاع فى الأسعار جنبا الى جنب مع زيادة العمالة والانتاج ، ومن

الناحية الأخرى فإن نفس هذه المحصلة السيئة تنطبق أيضا على الانفاق الزائد بواسطة الشركات أو من نوبة شراء للمستهلكين ، وإذا كنا نحيا في نظام معرض للتضخم فإن أى زيادة فى الطلب - ليست بالضرورة حكومية - قد تعطى التضخم دفعة للأمام .

وهنا ينقسم الخلاف بين الأحرار والمحافظين الى قسمين . الأول : إذا ما كانت زيادة الانتاج الإضافية وتشغيل العمالة التى يتسبب فيها الانفاق الحكومى تستحق ذلك التضخم الإضافى الذى قد يحدثه . معظم الأحرار يقولون « نعم » ، ينما يقول المحافظون « لا » وسنفحص هذه الأسئلة أيضا فى فصل عن البطالة .

والقسم الثانى : يدور حول الفاعلية النسبية للانفاق الحكومى فى عواجة الانفاق الخاص لاعطائنا انتاجا أكثر .

هنا يدعى المحافظون أن الانفاق الخاص على المصانع والآلات يزيد من قدرتنا على الانتاج ، لذا يؤدى فى النهاية الى الحد من التضخم لانه سيكون هناك بضائع أكثر تشتري ، على العكس من الانفاق العام الذى - كما يدعون - يضيف القليل أو لا يضيف على الاطلاق للانتاج المباع مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى الأسعار .

ولا يزال هناك الكثير مما يمكن أن يقال حول هذه النقطة ، ولكن ليس بالطريقة التقليدية ، اذ انه عندما يتم اضافة الموضوع باعتباره شروطا للانفاق العام فى مراجعة الانفاق الخاص فاننا غالبا ما نحصل على حماسة أيديولوجية وليس على نظرة تحليلية للأمور . وقبل كل شيء فالانفاق العام قد يكون من أجل قاذفات القنابل التى - بكل تأكيد - لن تزيد من الانتاج المباع ، أو من أجل التعليم الذى سوف يزيد من حجم قوتنا العاملة ، والانفاق الخاص قد يكون متركزا فى التكنولوجيا الحديثة المعقدة أو فى الفساد الضخم المرفهة ، بل ان بعض أنواع الانفاق الخاص لا يمكن موالاتها الا اذا صاحبها أو أعد لها قدر من الانفاق العام ، فلابد من انشاء طرق سريعة قبل بناء صناعة للسيارات ، ولابد من انشاء ميناء قومى للفحم قبل التوسع فى انتاج فحم التصدير . وهكذا ، فإن نظرتنا للأمور تتلخص فى أن بعض أنواع الانفاق بالفعل مسببة للتضخم أكثر من غيرها ، ولكن هذه الأنواع ليست بالضرورة متركزة فى القطاع العام ، والجدل يجب أن يفحص فى كل خصوصياته . لا أن يستخدم كهواة .

وهناك وجه آخر للسؤال وهو : كيف يكون الانفاق الحكومي مسبباً للتضخم ؟ يتركز هذا الوجه حول الطريقة التي يتم بها تمويل الانفاق الحكومي .

والمحافظون لا يوجد لديهم اعتراض على اقتراض الحكومة من القطاع الخاص - على سبيل المثال عن طريق طرح سندات المدارس للتداول - أو ببساطة إصدار سندات ادخار ، قد يعترض المحافظون على الغرض الذي يتم انفاق المال عليه ، ولكنهم لا يدعون أن الاقتراض من حسابات البيوت أو من مدخرات الأعمال يسبب التضخم . فكيف يكون اقتراض مدينة نيويورك للمال لتجديد طرق مترو الأنفاق بها مسبباً للتضخم بأكثر من اقتراض شركة اديون لتجديد محطات الكهرباء بها !

ويتركز الجدل حول التضخم على اقتراض الحكومة الفيدرالية مباشرة من بنوك الادخار الفيدرالية عن طريق بيعها لهذه البنوك (سندات) الخزنة وهذا يسمى Monetizing the debt (تنقييد الدين) و (تنقييد الدين) هذا يزيد من قدرة البنوك على اقراض المال . وهذا - كما سنرى - يساوى تماماً لو أننا زدنا كمية المال في النظام ، وكل الاقتصاديين يتفقون على أن زيادة المال تسبب التضخم غالباً . ومثار النزاع هو ما اذا كان المال هو السبب الرئيسى أو السبب الوحيد !!

واعتقادنا الشخصى أن بيع سندات الحكومة لتمويل الانفاق العام قد يساعد فى تدعيم التضخم . وذلك عن طريق جعل الائتمان ميسراً بشكل أكثر سهولة (كما نرى بعد ذلك) ، ولكن هذا بكل تأكيد ليس كمثل قولنا أن هذا هو السبب الرئيسى للتضخم ، وسنقنع الآن بهذه الاجابة غير المفهومة حتى نصل الى مشكلة المال والتضخم فى الفصول المقبلة من الكتاب .

ادارة المطلب :

سننتقل الآن الى ثانية نقاط النزاع الرئيسية ، وهى ما اذا كان الانفاق الحكومي يتسبب فى زيادة حقيقية فى ج.ن.ق. ؟ الأحرار يقولون « نعم » بينما يقول المحافظون « لا » وسنعرض وجهتى النظر كما نراها .

وجهة نظر الأحرار مألوفة لدينا لأنها « أدمجت » فى الكتاب ، وهى تعتمد على أمرين يجب أن يكونا الآن معروفين لدينا . الأمر الأول أن الحكومة - دائماً تعنى الحكومة المحلية وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية - تنتج منتجات واسعة النطاق . وأن هذه المنتجات يجب فحصها واحداً تلو الآخر

قبل أى إعلان عام عنها - وإذا ما نظرنا الى الحكومة فسنجد اتفاقا على انشاء السدود ونظام الصرف الصحى ودعم البحوث العلمية وخلق برامج تعرية التربة ، تماما كما نرى المدفوعات على شبكات الرعاية والاعانة ، وعلى استفحال البيروقراطيات ، وعلى التكاليف الباهظة للغواصات النووية ، ولهذا فاننا بالطبع نؤمن بأن الاتفاق الحكومى يمكن أن يزيد ج·ن·ق لأنه جزء من ج·ن·ق ونؤمن بالطبع بأن الاتفاق الحكومى يمكن أن يزيد من انتاجيتنا مادام الاتفاق على استثمار عام منتقى بعناية .

والموضوع الثانى وهو أيضا تمت مناقشته من قبل أن الحكومة تستطيع سد الفجوات فى الطلب على ج·ن·ق بمثل كفاءة الأعمال عن طريق اقتراض المدخرات وانقاصها .

وتعتبر أحد المنجزات النظرية العامة للاقتصاديات الكبرى تمييزها للدور الذى تقوم به الحكومة فى الموازنة بين باقى القطاعات - تقترض وتنفق اذا فشل قطاع الأعمال فى هذا ، وتحجب انفاقها (أى تحدث فائضا فى الميزانية) اذا فشل القطاع الخاص فى ادخار ما فيه الكفاية .

وهكذا فان الجانب المتحرر من النقاش يركز على دور الحكومة « كمدير للطلب » يأخذ على عاتقه مسئولية خلق حجم الطلب الذى تحتاجه لكى تصل الى مستوى مرض فى الأداء .

وليس إدارة الطلب بالهدف السهل ، وقد مر علينا وقت ليس بالبعيد تحدث فيه الاقتصاديون الأحرار عن « الضبط الدقيق » للاقتصاد كأنهم يستطيعون تنظيم مستوى العمالة والانتاج بنفس الدقة التى يضبطون بها جهاز تسجيل ، وقد اختفى هذا التفاؤل الساذج منذ زمان ، وأدركنا الآن أنه من الصعب توصيل الاقتصاد الى مستويات عالية من الأداء بغير احداث درجة غير مقبولة من التضخم .

وأدركنا أننا لا نستطيع زيادة أو خفض الضرائب أو النفقات على أنها مجرد أرقام فى معدلات . فحقائق الرأى العام والتحالفات السياسية أو المقاولات داخل البناء الهيكلى للاقتصاد يجعل من الوهم أن نتخيل أن الحكومة تستطيع أن تقود الاقتصاد لهدف ما كما لو أنها تقود سفينة فى مياه هادئة ، انما الواقع يشبه محاولة التقدم بسفينة صغيرة فى عواصف وأمواج عالية وتيارات مضادة .

وحتى أن الأمر فى حقيقته أسوأ مما شرحنا فادارة الطلب لا تتطلب فقط التقدم فى بحار عالية ، ولكنها أيضا السبب فى معظم دوائر الأعمال الحديثة .

ولم نعد نستطيع اليوم أن نحمل تلكؤ خطوات الاستثمار الخاص مسئولية الكساد .

فبدرجة ما كل كساد منذ الحرب العالمية الثانية يمكن ارجاعه الى سياسات فيدرالية خاصة بالميزانية . ففى أعوام ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ اقتطعت الحكومة من انفاقها العسكرى بدون تعويض هذا الاقتطاع عن طريق تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق المدنى ، وفى أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ تعمدت الحكومة خلق هبوط اقتصادى عن طريق سياسات استهدفت الحد من التضخم ، ولم يتأثر التضخم كثيرا ولكن الاقتصاد تأثر .

وهكذا فان علينا أن نفهم أن ادارة الطلب ليست ترياقا يشفى من كل الأمراض وانه من خلال الجهود المبذولة لتخطى المشاكل والعقبات قد تظهر مشكلات جديدة ربما بنفس الخطورة والأهمية . ولكن مع ذلك ومن خلال وجهة النظر التى نؤيدها ، تظل ادارة الطلب سلاحا لا غنى عنه ، وهذا لأننا نرى الاقتصاد على أنه موضوع معرض بحكم طبيعته لنوبات للرواج والكساد تنبع من عدم ثبات استثمار الأعمال ، ومن موجات من التفاؤل أو التشاؤم تؤثر على شراء المستهلكين ، ومن تغيرات فى سياسات الحكومة نفسها - على سبيل المثال فى حجم الانفاق العسكرى .

وإذا أردنا تجنب التأثيرات الكاملة لرياح وتيارات التغيير هذه ، علينا استخدام القطاع العام ، نزيد من انفاقه اذا خفضه القطاع الخاص ونخفضه اذا زاده القطاع الخاص ، وبالتالي نستطيع تنظيم الطلب عن طريق زيادة وخفض الضرائب ، بينما نترك الانفاق العام ثابتا ، وحقيقة أننا وجهنا الأمر خطأ وأحيانا بشكل معاكس ، وهذا يجب ألا يجعلنا نهجر دفة الادارة الفيدرالية . ان التحدى هو أن نتعلم كيف نديرها بشكل أفضل .

الاقتصاديات من جانب العرض

هذه هى الطريقة التى يرى بها الاقتصاديون الأحرار الموضوع ، وهى غير طريقة المحافظين . ان مصطلحا جديدا ظهر فى قاموس الاقتصاد فى هذه الأيام هو « اقتصاديات العرض » ويمثل وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظرنا تماما .

ان الحكومة لا تستطيع زيادة الانتاج ، أو على الأقل لا تستطيع بشكل كبير . والحكومة لا تستطيع أن تقوم بدور الموازنة الذى شرحناه آنفا .

وكما توضح كلمات (اقتصاديات العرض) فهى تهتم أساسا بالعرض - بالانتاج - أكثر مما تهتم بالطلب أو بالشراء .

وأنصار العرض ليسوا ضد تنظيم الشراء أو الطلب ، فهم على سبيل المثال يريدون زيادة الشراء الخاص عن طريق تخفيض الضرائب ، والشئ الرئيسى والهام هو إيمانهم بأن حجم الطلب من القطاع الخاص . اذا تم سحب القطاع العام - سيكون من الضخامة بحيث يمدنا بعمالة كثيرة ونمو مطرد - أنهم يقولون « انتخبوا البضائع » وسوف يتم خلق قوة الشراء لاتباع هذه البضائع مع عملية الانتاج نفسها .

ويتساءل أنصار الطلب : وهل سيكون هناك انتاج كاف ؟

ويجيب أنصار العرض : نعم ، بشرط أن تعطى الحافز للانتاج ومتطلباته .

ويرى أنصار العرض الاقتصادى على أنه زنبرك (يائى) ضخم ، مضغوط بثقل الضرائب الباهظة على الأرباح والانفاق الزائد ، ولو نزعنا الضرائب التى تقلل من الاقدام على المخاطرة ومن التوسع ، وقللنا من الانفاق الحكومى الذى يمتص العمالة والموارد التى من المفترض أنها متاحة للقطاع العام ، فسنرى عندئذ الديناميكية الطبيعية للنظام وهى تعمل من تلقاء نفسها .

وهكذا يضع أنصار العرض الأمور فى منظور آخر ، فالزيادة فى الانتاج التى تقوم بها الحكومة تبدو وكأنها تدخل فى أو تحل محل الزيادات فى الانتاج التى كاد القطاع الخاص أن يقوم بها لو لم يكن مثقلا بالضرائب الباهظة ، ومحاصرا بالتنظيمات .

ويقلل أنصار العرض من دور التوازن الذى يقوم به القطاع الحكومى ، لأنهم يرون أن الحاجة اليه ستكون ضئيلة للغاية اذا أعطى القطاع الخاص حريته كاملة .

هل أنصار العرض على حق ؟ هل الحكومة فقط تزاحم جهود القطاع الخاص ؟ هل جزء الحكومة من المشكلة ، ليس جزءا من الحل ؟

كما نرى فلا توجد حقائق لا تنقض فى صالح أى جانب على الآخر ، فالرأسمالية بطبيعتها نظام توسعى ، ربما أثبت أنصار العرض أنهم على

صواب وبرنامجهم لخفض الضرائب على الأرباح ورفع القواعد المعوقة والحد من الشراء ومن النقولات الحكومية ربما صاحبه دفعات استثمار انتاجية قوية ، من يدري ؟ فلا توجد قوانين ثابتة فى الاقتصاد ، علينا أن ننتظر ونرى بأنفسنا .

وعلىنا أن نتفحص بشكل خاص ثلاثة تأثيرات لسياسات أنصار العرض :

الأول : علينا أن نكتشف . . هل سيخلق خفضه مستوى الانفاق الفيدرالى مشاكل اجتماعية كما سيخفف من الأعباء الاقتصادية . لأن تخفيض الانفاق الفيدرالى سيؤثر بشكل أساسى على تلك الفئة من العاملين الفقراء . نحن لا نعنى أفقر طبقة من العاطلين لأن دخلهم من « شبكة الاعانة » لن يتأثر - ولكننا نعنى الطبقة التالية لهم مباشرة من أصحاب الدخول القليلة والذين يدعمون دخولهم بطوابع الغذاء ومنازل الاعانة وما شابه . فهل سيخلق تقليل برامج الاعانة ضغوطا خطيرة على المجتمع الأكبر ؟

هل وقف برنامج التدريب المدنى سينتج عنه زيادة فى معدل الجريمة ؟
هل وقف طوابع الغذاء سيجر البورتوريكيين على الهجرة الى فلوريدا ونيويورك بحثا عن عمل ؟ هل تخصيص النقولات الفيدرالية الى البلديات سيؤدى الى الافلاس ؟ !

لا أحد على وجه التحديد يعرف الاجابة على هذه الأسئلة . الأحرار يميلون الى تضخيم مخاطر تخفيض الانفاق الحكومى . بينما يميل المحافظون الى التقليل من شأنها .

سيكون هنا بالتأكيد ثمن لابد أن يدفع وسيكون علينا أن نعرف مقدار هذا الثمن .

الثانى : سيكون علينا أن نعرف التأثير العاجل لخفض الضرائب . يأمل أنصار العرض أن حصيللة خفض الضرائب سوف تدخر وتستخدم فى زيادة الاستثمار ، بينما أنصار الطلب يبدون تحفظا ، ويشيرون الى الـ ٩٥٪ استهلاك ، ويرون أن تأثير تخفيض الضرائب هو اطلاق فيضان من الشراء الاستهلاكى قبل أن يتحول هذا الى انتاج ، اذا فهم يرون أن مزيدا من

التضخم هو النتيجة العاجلة لسياسات أنصار العرض* . وأخيرا علينا أن ننتظر نتيجة المغريات التي يقدمها أنصار العرض على الاستثمار وجهود العمل ، لا أحد ينكر أنه ستكون هناك استجابة ، ولكن السؤال هو : الى أى مدى ؟ ! يضع أنصار العرض ايمانهم فى عامل الحافز الذى يحدثه التغير فى السياسات ، والتوقعات جديدة ، وحلول منافذ جديدة واتجاه جديد . كل هذا يمكن أن يشحن الاقتصاد لافاق جديدة من الانتاج والاستثمار ، ان أنصار العرض يؤمنون بأن تغييراً عميقاً مفاجئاً يغير من وجهة نظر مؤسسات الأعمال وقطاع البيوت ويغير من المسلك الاقتصادى بين يوم وليلة .

ولكن هل ستتحقق آمالهم ، هناك بالقطع بعض الاشياء يجب ان يقال لوجهة نظر العرض .

ففى بداية السبعينيات وحتى منتصفها تم خلق عمالة كبيرة عن طريق ظهور دفعات من المشاريع الصغيرة ومحلات الغذاء السريعة ، وبعض المشروعات الصحية والخدمات الخاصة من أنواع لا تنتهى .

وهذه الأنواع من الأنشطة يمكن تنشيطها بالدوافع التى يراها أنصار العرض وخاصة خفض المعدلات على ضرائب الأرباح . ولكن فى نفس الوقت فإننا نرى أنه من الوهم أن نتصور أن هذه المشروعات الصغيرة تستطيع أن تولد قوة الدفع اللازمة لرفع ج.ن.ق لمعدلاته القصوى ، لأن النمو يحتاج لنواة من الصناعات قادرة على الوقوف بمفردها فى السوق العالمى . وهذا هو سبب ايماننا أن العروض المقدمة من جانب أنصار العرض لا تذهب بعيدا بالقدر الكافى ، لأن هذا العرض (النمو) يتطلب إجراءات أكثر حسما وتأثيرا ، وهى إجراءات سينظر اليها أنصار العرض باستياء .

فالأعمال التجارية قد تحتاج لداخل جديدة للالتئمان الحكومى تماثل (مؤسسة إعادة تكوين التمويل) التى قادت الانتعاش فى اوقات الصعقات الجديدة .

★ اننا لم ننظر لجهة أخرى من مسألة الضرائب وهى نوع الضرائب التى نضعها أكثر من حجمها - فنظام الضرائب فى الولايات المتحدة عبارة عن خليط يغير نظام وغالبا هناك فرق ضخم فى الضرائب على شخصين لهما نفس قدر الدخل ولكن من مصدرين مختلفين ، وقد شرحنا هذه المسألة فى كتاب « خمسة تحديات اقتصادية » (برنيس مال ١٩٨١) لذا أهملنا هذا الجانب فى هذا الكتاب .

وقد نضطر لوضع ميزانيات البيوت تحت وطأة ضرائب باهظة على الاستهلاك مثل ضرائب عالية على كل الشراء بكميات كبيرة الائتمان الحكومي - أو مثل - ضرائب القيمة الزائدة « على استهلاك الكماليات » - إجراءات كهذه يمكن بالفعل أن تدفع الاستثمار للأمام وتظهر تيارا جديدا من الادخار ، ولكن هذه ليست هي الإجراءات المقترحة بواسطة أنصار العرض .

وكما هو الحال مع معظم نقاط الخلاف في الاقتصاد . لن يتم سماع الحكم عن طريق لجنة من الاقتصاديين ولكنه يحسم في محكمة التاريخ .
ولسوء الحظ ففي هذه المحكمة لا توجد قواعد كادماج الأدلة ، أو إثبات صحة الشهود ، لهذا فحتى بعد النطق بالحكم هناك مجال للجدل ، ومازال هناك حتى اليوم من الاقتصاديين من يشك في أن « تعاملنا جديدا » قد حسم القضية لصالح سياسات أنصار الطلب أثناء فترات الكساد ، ويقولون أنه بدون تدخل الحكومة كان الاقتصاد سينهض على أى حال وربما أسرع .
ولذلك فإن تأثير سياسات أنصار العرض والمدي الذي يمكن أن تطبق فيه لن يعطى هو أيضا الدليل الذي لا يقبل الشك على مدى صحة تشخيصهم لاقتصاديات العرض .

وتتوقف أشياء كثيرة على الرؤية النهائية للرأسمالية ومسارها التاريخي .

وعلى مفهوم دور الحكومة في مساعدة أو عرقلة هذا المسار على الايمان بقدرة النظام الداخلى على حل مشكلاته أو الاستسلام لهما . ان آراء آدم سميث ، وكارل ماركس ، وجون كينز تؤثر بقوة على التفسيرات التي نضعها للتاريخ وعلى توقعاتنا للمستقبل ، ان رؤيتنا السياسية للرأسمالية هي التي تحدد الاقتصاديات التي نؤمن بها .

ان هناك حدودا لما يمكن للاقتصاديين أن يثبتوه ، وهذه حقيقة هامة جدا ومفيدة لنا عندما نستمع الى جدل الاقتصاديين حول ما يمكن وما لا يمكن للحكومة أن تفعله .



الفصل العاشر

ماهية المال

يحب معظم الاقتصاديين أن يشكوا من أن هناك مفهوما وحيدا خاطئاً يحاربون من أجل تصحيحه بإصرار ، وهو تصور الناس للبنوك على أنها مخازن محشوة بالمال ! بماذا هي محشوة اذا ؟ !

هذه هي المسألة التي سنأخذ في شرحها في هذا الفصل بأكمله . ولكن أولا لابد من كلمة تحذير ، فالمال موضوع معقد غامض ، وفي هذا الفصل حاولنا رفع الغموض ، ولكننا لم نقرب بعد من التعقيد ، وبالنسبة لمن يريد حقا معرفة كيف تعمل البنوك أضفنا ملحقا ورجونا أن ينجح في إزالة كل غموض موضوع المال الى الأبد . وبالنسبة لغير المهتمين بالموضوع فإن هذا الفصل سيرقع على الأقل الحيرة اذا لم يزل الغموض .

والحديث عن المال والبنوك والذهب يمكننا من تعلم المزيد عن نظريات التضخم المالي في الفصل التالي .

النقد والشيكات

فلنبداً بأن نسأل ، ما هو المال ؟ العملة والنقد يعتبران بالتأكيد مالا . ولكن هل الشيكات مال ؟ هل الودائع التي نسحب منها أموال الشيكات مال ؟ هل حسابات الادخار مال ؟ وكذلك سندات الحكومة ؟

الاجابة عشوائية الى حد ما . المال أساسا هو أى شيء نستطيع استخدامه في الشراء ، ولكن هناك عدة أدوات تمويلية تستطيع أن تخدم هذا الغرض وتختلف في السيولة أو في السهولة التي تستخدم بها في الشراء ، ويعتبر القانون العملة والنقد مالا ، وتعريفهما القانوني أنهما العملة القانونية . ويجب على البائع أن يقبلهما عند الدفع . ولكن يمكن رفض الشيكات . وقد رأينا كثيرا في المطاعم لافتات تقول « لا نقبل الشيكات » ، على الرغم من أن الشيكات تفوق أكثر الوسائل انتشارا في الدفع . في بعض الولايات يمكن كتابة الشيكات على الحسابات الادخارية وأيضا على الحسابات الجارية وفي

بعض الأحيان تقبل السندات الحكومية كطريقة للدفع ، وهكذا فإن عدة أشياء يمكن اعتبارها مالا ، ولكن أهم تعريف على الإطلاق الذى يعتبر أن المال هو مجموع النقد فى أيدي الناس بالإضافة الى كل الحسابات الجارية التى نطلق عليها اسم ودائع الطلب .

ومن هذين النوعين من المال يعتبر النقد مألوفاً لنا بشكل أقرب ، ومع ذلك فهناك الكثير من الغموض حتى حول العملة ، فمن يحدد حجم العملة الموجودة ؟ وكيف ينتظم عرض (طرح) العملات وفوارق النقد ؟ نحن نفترض غالباً أن طرح العملة يتم بواسطة الحكومة التى تصدرها ، ولكن مع ذلك عندما نفكر فى الأمر نجد أن الحكومة لا تقوم بتسليم مال أو عملات أو أوراق نقدية ، وأن الحكومة عندما تدفع للناس فإن هذا غالباً يتم بواسطة شيكات . إذاً من يقوم بتثبيت كمية العملة فى التداول ؟ تستطيع أنت أن تجيب على هذا الاستفسار بأن تسأل نفسك كيف تحدد كمية العملة التى ستحملها .

الاجابة أنك تصرف شيكا إذا احتجت مالا كثيراً مما فى حوزتك وإنك تضع المال مرة أخرى فى حسابك الجارى إذا كان معك أكثر مما تحتاج . وما تفعله يفعله الجميع ، وكمية النقد السائل التى يحملها الناس فى أى وقت ليست أكثر ولا أقل من الكمية التى يريدون أن يحملوها ؟ وإذا ما احتاجوا للمزيد - فى الكريسماس على سبيل المثال - فالناس تسحب النقد من حساباتهم الجارية بالشيكات وعند ما يمر عيد الميلاد ، يقوم أصحاب المحلات - الذين يتلقون عملات الناس بايادها فى حساباتهم الجارية .

وهكذا فإن كمية العملة التى معنا لها علاقة هامة وواضحة بحجم حساباتنا فى البنك ، لأننا لا نستطيع كتابة شيك بقيمة أكثر مما يستطيع حسابنا فى البنك أن يغطيها . فهل يعنى هذا أن البنوك بها فى خزائنها كم من العملة مثل مجموع حساباتنا الجارية ؟ لا . ليس هذا صحيحاً . ولكن لكى نفهم هذا فلننتبع مسيرة بعض المال الذى أودعناه فى البنك الخاص بنا فى حساباتنا .

عندما نضع مالا فى بنك تجارى فإن البنك لا يحفظ لك المال على شكل كومة من الأوراق النقدية بعلامة خاصة تميزها أو على شكل شيكات لك من دائنين ، ولكن البنك يأخذ ملحوظة بايادك مطبوعة على شريط كومبيوتر يسجل وضعك المالى الحالى وبعد تسجيل كمية المال أو الشيكات لك ، يوضع المال بعيداً مع المخزون النقدى العام للبنك وترسل الشيكات الى البنوك التى أرسلت منها لتضخم قيمتها من حسابات المدينين الذين حرروها .

وهكذا فانك تستطيع أن تبحث ما شاء لك البحث فى البنك الخاص بك ولكنك لن تجد مالا خاصا بك أكثر من حساب باسمك على الورق . وهذا يبدو شكلا غير حقيقى من المال بالمره ، ولكن الحقيقة أنك تستطيع أن تقف على الشباك وتظهر شيكا لتحول حسابك الى نقد مما يثبت لك أن هذا الحساب حقيقى بالفعل .

ولكن فلنتصور انك وكل المودعين حاولتم أن تحولوا حساباتكم الى نقد فى نفس اليوم ، ستفاجأ عندئذ أنه لا يكون هناك مال فى البنك ليغطى مجموع المسحوبات ، ففى عام ١٩٨٠ على سبيل المثال ، كان مجموع الحسابات الجارية أو (ودائع الطلب) فى الولايات المتحدة حوالى ٣٦٥ بليون دولار . ٠٠ بينما كان المجموع الكلى للعملاء والنقد المحفوظ فى البنوك ١٠ بلايين دولار فقط !!!!

وللهولة الأولى يبدو لنا أن الوضع سيئ وخطير ، ولكن النظرة الثانية مطمئنة أكثر ، فأولا وقبل كل شيء معظمنا يضع المال فى البنك لأنه لا يحتاجه بشكل عاجل أو لأن الدفع الفورى يزعجهم بأكثر من كتابة شيك . ومع ذلك فهناك دائما الفرصة أو بأكثر من ذلك - اليقين أن بعض المودعين سيحتاجون لودائعهم نقدا ؟ اذا ما هو حجم النقد الذى يحتاجه البنك ؟ وما هو المدخر المناسب الذى يحتفظ به البنك ؟

نظام الاحتياطى الفيدرالى

لقد قررت البنوك نفسها منذ عدة سنين أن نسبة الاحتياطى يجب أن تشمل على نسبة مأمونة من النقد كى تصمد أمام ودائع الطلب بالبنك ، واليرم مع ذلك فمعظم البنوك الكبرى أعضاء فى الاحتياطى الفيدرالى ، وهو نظام مصرفى مركزى تأسس عام ١٩١٣ لتقوية الأنشطة المصرفية فى الأمة ، وفى نظام الاحتياطى الفيدرالى هذا تنقسم الأمة الى ١٢ قطاعا (منطقة) ، كل قطاع له بنك فيدرالى للاحتياطى تمتلكه البنوك الأعضاء فى المنطقة ، وفى المقابل يتم تنسيق عمل هذه البنوك الاثنى عشر عن طريق مجلس فيدرالى ادخارى من سبعة أعضاء فى واشنطن .

ولأن رئيس الجمهورية بعد اقتراح وموافقة مجلس الشيوخ يعين أعضاء المجلس الدائمين لمدة ١٤ عاما فهم يشكلون جسرا أنشئ خصيصا ليكون سلطة مالية مستقلة .

واحدى أهم وظائف المجلس الفيدرالى للاحتياطى هى أن يحدد نسبة الاحتياطى تبعاً لأنواع البنوك المختلفة داخل إطار عام يحدده الكونجرس .

وقد تراوحت هذه النسب تاريخياً بين ١٣ - ٢٦٪ من قيمة ودائع الطلب وذلك للبنوك فى المدن ، وأقل قليلاً للبنوك فى الريف ، واليوم يتم تحديد هذه النسبة عن طريق حجم البنوك ونوعية الودائع ، وتتراوح غالباً بين ١٨٪ لأكبر البنوك و ٨٪ لأصغرها ، والمجلس الفيدرالى للاحتياطى يحدد أيضاً متطلبات الادخار للودائع الحالية (التعبير النقدي لودائع الادخار) وهى تتراوح غالباً بين ١ - ٦٪ على حسب سهولة السحب .

والوظيفة الحيوية الثانية التى تقوم بها البنوك الفيدرالية الادخارية هى أنها تخدم أعضاءها تماماً ، ونفس الطريقة التى تخدم بها البنوك الأعضاء الجمهور . فالبنوك الأعضاء (فى النظام الفيدرالى الاحتياطى) تضع فى حساباتها الفيدرالية الاحتياطية كل الشيكات التى تحصل عليها من البنوك الأخرى . ونتيجة لهذا فالبنوك تؤمن شيكاتها بانتظام الواحد تلو الآخر من خلال النظام الاحتياطى الفيدرالى لأن المودعين يكتبون الشيكات باستمرار مدفوعة لأشخاص يودعون فى بنوك أخرى - وفى نفس الوقت فإن التوازن الذى يحفظه كل بنك من البنوك الأعضاء فى النظام الاحتياطى الفيدرالى ، وحسابه الجارى هناك - يعمل كجزء من احتياطيه فى مقابل الودائع تماماً مثل النقود فى الخزنة .

وهكذا نرى أن بنوكنا تعمل بما نسميه « نظاماً احتياطياً جزئياً أو استقطاعياً » أى أن جزءاً معيناً من كل ودائع الطلب يجب أن يحفظ فى متناول اليد فى كل وقت على شكل نقد أو فى « الفيد » نسبة الى الفيدرالى (وهو المصطلح الذى يطلقه الاقتصاديون ورجال البنوك على الاحتياطى الفيدرالى) وحجم الحد الأدنى من المستقطعات يحدده الاحتياطى الفيدرالى لأسباب تتعلق بالسيطرة كما سنوضح بعد قليل ، ولا يتم تصديدها - كما يود البعض أن يظهر - لكى تكون سندا لودائعنا فى البنوك ، فتحت أى نظام استقطاعى اذا قرر المدعون سحب كل حساباتهم من كل البنوك فى نفس الوقت فلن تستطيع البنوك مواجهة الطلب على المال وستعلق أبوابها ونحن نسمى هذا اندفاعاً أو هجوماً على النظام المصرفى ، ولقد ظلت هذه الاندفاعات ظواهر اقتصادية مفزعة ومدمرة ، ولكنها اليوم لم تعد تشكل خطراً لأن النظام الاحتياطى الفيدرالى المصرفى يستطيع أن يمد أعضاءه بكميات لا حصر لها من السيولة النقدية كما سوف نرى .

ولكن لماذا نتحمل المخاطرة باحتمال حدوث الهجوم أو الاندفاع مهما كانت احتمالاته ضئيلة ؟ وما هي الفائدة من النظام المصرفى الاستقطاعى ؟ لكى نجيب على هذا لننظر فى البنك الخاص بك مرة أخرى .

لنفترض أن زبائن البنك أودعوا فيه ما قيمته مليون دولار ، وأن متطلبات مجلس الاحتياطى الفيدرالى ٢٠٪ ، وهو رقم أبسط فى العمل به من الرقم الحقيقى . إذا فقد علمنا أن البنك يجب فى كل الأوقات أن يحتفظ بحوالى ٢٠٠ ألف دولار اما على شكل نقود فى الخزنة أو فى ودائع الطلب الخاصة به فى البنك الاحتياطى الفيدرالى ، ولكن بعد الحفاظ على هذه المتطلبات ماذا يفعل البنك بالباقي من الودائع ؟ إذا تركها هكذا ببساطة كى تظل كغطاء نقدى أو كودائع فى الاحتياطى الفيدرالى فان البنك سيكون فى غاية السيولة أى أنه سيحتوى على كم كبير من النقد السريع ولكنه لا يملك أى وسيلة لخلق دخل خاص به ، وما لم يكن يتقاضى أتعابا مرتفعة للغاية على خدماته المصرفية فسيضطر بعد فترة أن يتوقف عن العمل .

ومع ذلك فهناك طريقة واضحة يصنع بها البنك دخلا بينما يؤدى خدمة قيمة ، فالبنك يستطيع أن يستخدم كل النقد وقيمة الشيكات التى لا يحتاجها للاحتياطى الخاص به ، فى اعطاء قروض للأعمال الجارية وللأسر أو فى صنع استثمارات فى أسهم الشركات أو الحكومة . وبهذا لن ترجع دخلا ولكنها ستساعد عملية الاستثمار والاقتراض الحكومى .

وهكذا فان الاحتياطى المستقطع يسمح للبنوك أن تقترض أو تستثمر جزءا من الأموال التى أودعت فيها . ولكن هذا ليس فائدته الوحيدة وكما سنرى فى الفصل التالى فالاحتياطى المستقطع يعطى الفيد أيضا الوسيلة التى تنظم بها كما يستطيع النظام المصرفى أن يقرض أو يستثمر ، وبطريقة أخرى فالاحتياطى المستقطع هو الرافعة التى بها تستطيع سلطات الاحتياطى الفيدرالى أن تتحكم فى كمية المال فى النظام ، أى كمية الودائع التى تستطيع البنوك قبولها * .

★ هنا تستطيع أن تقفز فوق تعقيد نظام المال ، والقارئ المهتم بتعلم كيف تخلق البنوك الودائع الجديدة بحق يستطيع أن يقرأ آخر الكتاب تحت عنوان « تدويل : كيف يعمل نظام البنوك » .

العملات الورقية والنهب

سأخذنا الفصل التالى الى سؤال هو : كيف يتعامل « الفيد » مع أموالنا ؟ ولكن قبل ترك سؤال ماهية المال علينا أن نكشف الغطاء عن آخر غموض يكتنف الموضوع وهو الغموض الخاص بمن أين تأتى النقود (العملات وأوراق النقدية) وإلى أين تذهب ؟ لو تفحصنا معظم أوراقنا النقدية لوجدنا مكتوبا عليها « بنكنوت الاحتياطى الفيدرالى » أى أنها أوراق مالية طرحها نظام الاحتياطى الفيدرالى . ونحن نفهم الآن من أين أتت الجماهير بهذه الأوراق ، انهم ببساطة سحبوها من « الحسابات الجارية » وعندما يفعلون هذا فان البنوك التجارية عندما تجد أن مواردها من الغطاء النقدى تقل فانها تطلب من بنوك الاحتياطى الفيدرالى بالمنطقة أن تشحن اليها قدر ما تحتاجه من المال . وماذا تفعل بنوك الاحتياطى الفيدرالى ؟ انها تأخذ رزما من الأوراق النقدية (من فئة الدولار أو الخمسة أو العشرة دولارات) من خزائنها ، حيث ان هذه الاكوام المكدسة من الأوراق المطبوعة ليست لها أى قيمة نقدية على الاطلاق ، وتقيد الكمية المطلوبة على ميزانيات البنوك الأعضاء ثم تشحن المال المطلوب فى عربات مسلحة . ومادام هذا المال الجديد موجودا فى حوزة البنوك الأعضاء فهو بعد ليس مالا ! ولكن بعد قليل سيتم توزيعه على الجمهور عندئذ يصبح مالا . ولا ننسى بالطبع أنه كنتيجة لذلك فان المال الموجود فى أرصدة الجماهير سيكون أقل .

هل يمكن أن تستمر عملية طرح النقود هذه الى الأبد ؟

هل يمكن للاحتياطى الفيدرالى أن يطبع من المال قدر ما يريد ؟

فلنفترض أن المسؤولين عن الاحتياطى الفيدرالى قرروا طبع ما قيمته تريليون دولار من أوراق النقد المختلفة فى مطابع وزارة الخزانة . ماذا سيحدث عندما تصل هذه الأوراق لبنوك الاحتياطى الفيدرالى ؟

الاجابة أنها ببساطة سيتراكم عليها التراب فى خزائن تلك البنوك . فليس هناك وسيلة يملكها الاحتياطى الفيدرالى لطرح هذا المال ما لم ترد الجماهير نقدا ، وكمية النقد الذى يمكن أن تطلبه الجماهير مقيدة دائما بكمية المال فى حساباتها الجارية .

لهذا فان مفهوم « ادارة عجلة عملية الطبع » يجب أن ننظر اليه بحذر . وفى دولة مثل ألمانيا فى فترة ما قبل هتلر ، حيث كان الناس يتقاضون أجورهم نقدا وليس عن طريق الشيكات فان ادخال المال فى دائرة الاقتصاد

كان أسهل منه فى نظام شيكات معقدة مثل الذى نتبعه فى أمريكا ، ان الطرق المؤدية للتضخم كثيرة ولكن طبع المال ليس واحدا منها *

ألا يوجد هناك حد لعملية طرح المال هذه ، فمن الأصل هناك قيود وضعها الكونجرس ، تتطلب من الاحتياطي الفيدرالى أن يحتفظ بشهادات ذهبية تساوى قيمتها على الأقل ٢٥٪ من قيمة العملات المعلقة (الشهادات الذهبية هى نوع خاص من أوراق النقد تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية ومغطاة ١٠٠٪ بسبائك ذهبية فى فورت نوكس) .

ان الارتفاع التدريجى فى معدلات التضخم ، والهبوط الدولى فى قيمة الدولار (المشروح فى الفصل التاسع عشر) . تسببا فى أن مخزون الذهب ، لم يعد يكفى القيمة القانونية المطلوبة لدعم النقد . وهناك طريقتان للخروج من هذا المأزق بشكل رئيسى : الأول ، أن نغير الغطاء الذهبى المطلوب من ٢٥٪ الى ١٠٪ مثلا . والثانية أبسط بكثير : أن ننزع الغطاء الذهبى تماما ، وهذا ما فعله الكونجرس بلا جلبة عام ١٩٦٧ .

هل هناك أى فرق بين وجود أو غياب الغطاء الذهبى ؟ !

من الوجهة الاقتصادية ، لا يوجد أى فرق .

فالذهب معدن له تاريخ طويل وغنى بالتأثير الذى يشبه التسميم المغناطيسى ، لهذا فهناك تأثير نفسى لا يمكن إنكاره لوجود غطاء ذهبى خلف النقد ، ولكن ما لم يكن هذا النقد يمكن تحويله بنسبة ١٠٠٪ الى ذهب فان التعامل بهذا المال يتطلب ثقة فيه من جانب المتعاملين به ، وإذا تم تدمير هذه الثقة فان المال يصبح لا قيمة له ، ومادامت هذه الثقة لم تهتز فان المال يصبح « فى جودة الذهب » كما يقولون .

★ لقد رأينا جميعا صورا للعمال الالمان وهم يتقاضون أجورهم فى عربات يد ذات عجلة واحدة محملة بالماركات . والسؤال الآن هو : لماذا لم تطبع السلطات الالمانية أوراقا مالية ذات قيمة أكبر بحيث يمكن للشخص الذى يقبض بليون مارك فى الأسبوع أن يتقاضى عشرة أوراق فئة الواحدة مائة مليون مارك بدلا من ألف ورقة فئة الواحدة مليون مارك . الاجابة أن الوقت المطلوب للمرور خلال الخطوات البيروقراطية لطلب أوراق نقد بفئات أعلى كان طويلا . ولنتصور اقتصاديا شابا فى وزارة المالية آنذاك يقترح على رئيسه طبع أوراق نقد من فئة البليون مارك لطرحها بعد ٦ أشهر فيعترض رئيسه بشدة ، وعندما يسأله الشاب لماذا ؟ يجيب رئيسه لأن الطلب على أوراق فئة البليون مارك سيكون مسببا للتضخم !! ..

وهكذا فان وجود أو غياب الغطاء الذهبى للنقد مشكلة نفسية بحتة
مادامت قيمة النقد اليومى محفوظة .

ولكن الأمر يحتاج لمزيد من البحث . فلننصّر أن نقودنا يمكن تحويلها
بنسبة ١٠٠٪ الى ذهب واننا بالفعل نتعامل بعملات ذهبية . فهل كان هذا
سيحسن من اقتصادنا ؟ !

لقد ظهرت حديثا هبة من الاهتمام بنوع من القيمة الذهبية - رغم أنها
بالطبع ليس اعتمادا على العملات الذهبية - ولكن دقيقة من التركيز ستكشف
لنا أن قيمة ذهبية ستقيدنا بمشكلة صعبة يتعامل معها نظامنا المالى الحالى
بشكل أسهل ، وهى مشكلة كيف نزيد من امدادنا من المال أو نقلله مع تغير
احتياجات الاقتصاد . إذ أنه بالعملات الذهبية سنمتلك رصيذاً ثابتاً من
المال ، أو أن امدادنا بالمال سيكون تحت رحمة حفظنا فى العثور على مناجم
ذهب أو تحت رحمة تيارات التجارة الدولية التى تقذف بالذهب فى أيدينا أو
تأخذه منها .

وسننظر فى هذا مرة أخرى فى **المفصل التاسع عشر** ، وبهذه المناسبة
فان العملات الذهبية لن تتفادى التضخم كما اكتشفت ذلك كثير من الدول
عندما زادت فرص التجارة الدولية أو عندما وفرت الصدف السعيدة للمتبعدين
بها مما تملكه من الذهب بأسرع من انتاجها الحقيقى .

إذا كيف نفسر الاندفاع العالى على شراء الذهب ؟

الاندفاع الذى رفع سعر الشراء للذهب بالدولار من ٣٥ دولارا للأوقية
عام ١٩٧١ الى أكثر من ٨٠٠ دولار للأوقية عام ١٩٧٩ قبل أن يهبط مرة أخرى
الى نصف هذه القيمة .

ومرة أخرى يعجز الاقتصاديون عن تقديم تفسير مقنع لهذه الظاهرة
فلا يوجد فى الذهب نفسه شيء أقيم من الفضة مثلاً أو اليورانيوم أو الأرض
أو الأيدى العاملة .

بل انه بالفعل اذا قيس من زاوية القيمة الاستخدامية فان الذهب فقير
من ناحية الاستخدامات الانسانية .

والسبب الوحيد ان الناس تريد الذهب ، الأغنياء والفقراء . . الجهلة
والمتففقون على السواء ، ان الذهب ظل منذ قديم الأزل قادرا على الاستحواذ
على خيالنا واعجابنا . وفى الأيام الصعبة . . فمن الطبيعى أن نلجأ الى
هذا الرمز الخالد للثروة . شيء ضمن رهان على بقاء قدرتنا الشرائية فى
المستقبل .

وسواء كان ذلك صواباً أو خطأ فقد ظل الذهب على مر القرون يعتبر
أضمن « مخزن للقيمة » عرفه الانسان .

هل سيظل الذهب بالفعل قيما الى الأبد ؟ !

وإذا كان الأمر هكذا فالى أى درجة ؟ !

بالأكيد لا توجد وسيلة للإجابة على هذا السؤال . فالمال ابتكار
معقد ومثير للفضول . ومن وقت لآخر فان كل ما يمكن تخيله تقريبا قد
استخدم كرمز للمال ، أسنان الحيتان والأصداف والريش ، وقراء الحيوانات
والتبغ والزبد والملاءات والجلد والفضة والذهب (وفى البلاد المتقدمة)
أوراق عليها بعض الصور أو بعض أرقام على كارت كمبيوتر . ففى الواقع
كل شئ استخدم على أنه مال مادامت هناك ندرة طبيعية أو مفروضة على
اقتنائه بحيث ان الانسان لا يستطيع الحصول عليه الا من خلال طرق خاصة
منظمة ، وخلف كل هذه الرموز تستقر السمة الرئيسية « الثقة » . فالمال
يؤدى أغراضه المختلفة مادامنا نؤمن به ، ويفقد قيمته متى فقدنا هذه الثقة .
وقد سمى المال يوما « الوعود التى يؤمن بها الناس » .



الفصل الحادى عشر

كيفية عمل المال

تمتلك الدول الرأسمالية نظاما اقتصادية شبيهة من حيث الأساس بنظامنا ، ونتيجة لهذا أنشأت جميعها بنوكا مركزية تشبه فى وظائفها ووظيفة الاحتياطى الفيدرالى وهى مباشرة السيطرة على اتجاه وحجم التغيرات فى عرض المال .

وكذلك يتشابه الهدف للبنوك المركزية وهو امداد الاقتصاد بالكمية المناسبة من المال . فاذا ما كان المال المقترض قليلا فان الاقتصاد سيعانى كما لو كان فى ملابس ضيقة ، وسيحاول الأفراد والأعمال التجارية على السواء الحصول على قروض من البنوك بلا جدوى ، وسيقل الأفراد ورجال الأعمال على السواء من حجم أنشطتهم الاقتصادية ، واذا ما كان المال المعروض كثيراً فان الأفراد ورجال الأعمال على السواء سيجدون حساباتهم فى البنوك أكبر من المعتاد ، وستغريهم هذه السيولة أو ستغريهم معدلات الفائدة المنخفضة على زيادة الانفاق .

وهذا يجعل وظيفة الاحتياطى الفيدرالى سهلة للغاية ، فكل واجبه هو أن يقيس حرارة الاقتصاد ، وأن يضبط كمية المال بالتالى ، فاذا ما كان الاقتصاد ساخنا أكثر من اللازم مع تضخم ضار فهذا هو وقت الحد من تداول المال ، اذا ما كان الاقتصاد فى ضائقة مع زيادة فى البطالة فان العكس هو الحل . وهذا يبدو كما لو أن وظيفة البنك المركزى سهلة للغاية ولكنها كما سوف نرى ليست كذلك .

كيفية عمل « الفيد » :

كيف يزيد أو ينقص البنك المركزى عرض المال ؟ المفتاح كما رأينا فى الفصل السابق يقع فى نظام الادخار الاستقطاعى والذي به تستطيع البنوك أن تعطى قروضا واستثمارات عن طريق المدخرات « الزائدة » وهى ببساطة النقد والودائع فى « الفيد » التى تزيد عن الكمية المطلوبة للملاحقة ودائع المودعين .

وقد صمم نظام الاحتياطي الفيدرالى أساسا كى يرفع أو يخفض من قدر الاحتياطي المطلوب والمأمون بالنسبة لكل بنك من أعضائه ، فإذا رفع قيمة الاحتياطي فهذا يضغط على البنوك التى تجد لديها القليل من الفائض الذى تستطيع استغلاله فى الاقتراض أو الاستثمار ، وعندما يخفض الفيد من قيمة الاحتياطي فالعكس تماما يحدث اذ تجد البنوك الأعضاء لديها فائضا كثيرا تستطيع به أن تقرض وتستثمر وتزيد بالتالى من أرباحها .

والواقع أن هناك ٣ طرق يعمل بها « الفيد » :

الأولى : هى أن يغير مباشرة من قيمة الاحتياطي المطلوب . ولأن هذه القيم الجديدة تؤثر على كل البنوك فان تغيير سنة الاحتياطي وسيلة فعالة للغاية فى اطلاق أو تقييد أنشطة البنوك على نطاق واسع ، ولكنها وسيلة يمتد تأثيرها عبر النظام المصرفى بأكمله بلا تمييز . لهذا فهى تستخدم نادرا فقط عندما يشعر أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالى أن الامداد بالمال ضئيل بشكل يهدد بالخطر . أو كثير بأزيد مما ينبغى ، وأن الأمر يحتاج لسياسة تشمل كل الأمة .

الثانية : هى استخدام معدلات الفائدة كوسيلة للسيطرة على المال . والبنوك الأعضاء التى بها عجز فى الاحتياطي المدخر لها ميزة خاصة اذا شاءت أن تستخدمها فانها تستطيع الاقتراض عن ميزانيات الاحتياطي ببنك الاحتياطي الفيدرالى نفسه ، ثم تضيف ما اقترضته الى حساب الاحتياطي الدائم بالبنك ، وبنك الاحتياطي الفيدرالى بالطبع يتقاضى فوائد على هذا الاقتراض ، وهذه الفائدة تسمى « سعر الخصم » وعن طريق رفع أو خفض قيمة هذه الفائدة يستطيع الاحتياطي الفيدرالى أن يجعل الاقتراض وزيادة الاحتياطي بالنسبة للبنوك الأعضاء اما جذابا أو منفرا ، وهكذا على العكس من تغيير معدلات الاحتياطي المدخر نفسه ، فان تغيير « سعر الخصم » يعتبر وسيلة معتدلة تسمح لكل بنك أن يقرر لنفسه ما اذا كان يرغب فى زيادة مدخراته . بالاضافة الى أن التغيير فى سعر الخصم يؤثر على هيكل الفائدة بأكمله اما بالتضييق واما باطلاق المال . اذ عندما تزيد معدلات الفائدة ، فاننا نسمى هذا تضييق المال ، وهذا يعنى ليس فقط ان المقترضين سيدفعون فوائد أعلى ، ولكن أيضا أن البنوك ستكون أصعب وأدق فى اختيار عروض الأعمال التجارية التى تستحق قروضا . وعلى العكس عندما ينخفض سعر الفائدة فالمال يصبح سهلا ، أى ليس فقط أرخص ولكن أسهل فى الاقتراض . ورغم أن تغيير سعر الخصم يمكن استخدامه كوسيلة هامة للتحكم فى عرض المال ، ويستخدم هذا بالفعل

فى بعض البلاد الا أنه لا يستخدم لهذا الغرض فى الولايات المتحدة ، فمجلس الاحتياطى الفيدرالى لا يسمح للبنوك أن تقترض ما شاءت بسعر الخصم الجارى ، فنافذة الخصم هذه مفتوحة فقط لاقتراض كميات بسيطة من المال لتغطية عجز ضئيل فى الاحتياطى ، ولكنها ليست مكانا لاقتراض كميات طائلة من المال بغرض التوسع فى أنشطة الاقتراض والاستثمار ، وكنتيجة لهذا فسعر الخصم انما يخدم كعلامة للاحتياطى الفيدرالى يسرى بها ما يحدث أكثر منه كقوة فعالة فى تحديد حجم اقتراض البنوك . وغالبا ما يستخدم طريقة ثالثة تسمى ، عمليات السوق الحرة ، وهذه الطريقة تسمح لبنوك الاحتياطى الفيدرالى أن تغير من عرض المدخرات عن طريق بيع أو شراء سندات الحكومة الأمريكية فى السوق الحرة .

كيف يتم ذلك ؟ لنفترض أن سلطات الاحتياطى الفيدرالى أرادت أن تزيد من احتياطى البنوك الأعضاء فانها ستبدأ بشراء سندات الحكومة من السماسرة والموزعين فى سوق الأسهم وستدفع لهؤلاء الموزعين بشيكات على الاحتياطى الفيدرالى .

ولاحظ أن هذه الشيكات ليست مسحوبة على أى بنك تجارى انها مسحوبة على بنك الاحتياطى الفيدرالى نفسه . سيودع الموزعون هذه الشيكات كما لو كانت مثل أى شيكات أخرى فى البنك التجارى الخاص بهم ، وسيقوم هذا البنك بإرسال هذه الشيكات الفيدرالية لاضافة قيمتها على حسابه الخاص . وكنتيجة لهذا فان هذا البنك سيكتسب احتياطات اضافية بينما لم يخسر أى بنك تجارى آخر أى أرصدة . وفى المقابل فان النظام سيكتسب قدرات استثمارية واقتراضية من ذى قبل . وهكذا فانه بشراء سندات الحكومة فان الاحتياطى الفيدرالى فى الواقع قد أودع فى حسابات البنوك الأعضاء مالا ، وهكذا أعطاهم الأرصدة الاضافية التى أزمع خلقها منذ البداية .

وهذا هو المقصود بتعويم الدين . وبالعكس اذا قررت سلطات المال أن احتياطى البنوك أكثر مما يجب فانها سوف تبيع سندات وزارة الخزانة الأمريكية التى تشكل جزءا من أنصبة بنوك الاحتياطى الفيدرالى .

الآن يعمل الأمر بطريقة عكسية ، فالموزعون أو المشترون للسندات سوف يرسلون شيكاتهم من خلال بنوكهم الخاصة الى الاحتياطى الفيدرالى مقابل السندات التى اشتروها . وهذه المرة سيأخذ الفيد الشيكات من البنوك الأعضاء ويخصم قيمتها من حساباتهم . وبالتالي يخفض من

احتياطهم . ولأن هذه الشيكات لن تذهب الى أى بنك تجارى آخر فإن النظام ككل سيعانى من انخفاض فى حجم الاحتياطى عن طريق بيع السندات الحكومية . وبقول آخر فإن سلطات الاحتياطى الفيدرالى تخفض من الحسابات الفيدرالية الاحتياطية للبنوك الأعضاء وبالتالي تخفض من الاحتياطى المدخر بها .

وهكذا فإن هناك ٣ طرق يستطيع بها الرصيد الاحتياطى الفيدرالى أن يزيد أو ينقص المعروض من المال :

- خفض أو زيادة احتياطى البنوك .
- خفض أو زيادة سعر الخصم .
- شراء أو بيع سندات الحكومة .

ما مدى دقة هذه الأساليب ؟ وهل يستطيع « الفيد » أن يوازى بين عرض المال واحتياجات الأمة له ؟

ومثل كثير من مواضيع الاقتصاد فالاجابة ليست واضحة ، من المؤكد أن الفيد - ومثله (البنك المركزى) فى بعض الدول فى الخارج - يستطيع أن يتحكم فى المال المعروض ، أما اذا كان يفعل هذا بشكل صحيح أم لا فهذا سؤال آخر ، ويواجه الفيد أساسا نوعين من المشاكل :

١ - أنه قد لا يعرف ماذا يفعل ، وليس المقصود بهذا الطبع الطعن فى نكاه أو كفاءة هيئة الحكام لنظام الاحتياطى الفيدرالى بأعضائه المتنازين فنيا . ولكن لكى نوضح الوضع السئ الذى أصبح يميز اقتصاد معظم الدول الغربية فى العقد الأخير ، هذا الوضع هو مزيج من الركود والتضخم . فالأسعار تزداد فى معظم الصناعات بينما أعداد كبيرة من الرجال والنساء لا يجدون عملا . وهذا يضع السلطات الاقتصادية فى متاهة قاسية لأنها اذا قررت أن جانب الركود فى الاقتصاد أخطر من جانب التضخم يصبح عليها أن تزيد من عرض المال . ولكن النتيجة قد تكون زيادة مفاجئة فى تكاليف المعيشة بلا تحسن مساو فى وضع العمالة . وعلى العكس اذا اهتم الفيد بجانب التضخم على حساب جانب الركود (كما هو الحال منذ سنين) فسوف يخفض من المتاح من المدخرات مما قد يسبب هبوطا مفاجئا فى العمالة وخاصة فى الصناعات التى تعتمد أساسا على تمويل البنك مثل صناعة البناء ، هذا بدون حدوث أى انفراج سريع لمشكلة الأسعار .

وستحدث عن هذه المشكلة مرة أخرى فى الفصول التالية ، ولكننا نرى الآن أن المشكلة التى يواجهها أى بنك مركزى أنه مهما كانت السياسة التى ينتهجها - ضد التضخم أم ضد الركود - فإنها ستكون مؤلمة ، وكذلك لن تحدث أى علاج فورى . الخطر إذاً أن سلطات البنك المركزى سيتأرجح تطلق المال تارة وتضيقه تارة أخرى ثم تطلقه من جديد وهكذا وليس مدهشاً بعد ذلك أن نلاحظ أن الاقتصاد لا يستجيب لهذا العلاج بنجاح .

٢ - أنه قد لا يكون فعالاً فيما يريد عمله . . . حتى عندما يعرف الفيد بوضوح ماذا يجب عمله فإنه لا يتمكن دائماً من تحقيق ذلك ، فقدرة الفيد على التحكم فى عرض المال معلقة غالباً بقدرتنا على تحريك الخيوط ، وسن السهل أن نجذب عن طريق الخيط ولكن من الصعب أن ندفع شيئاً به ، وكذلك الأمر مع الفيد من السهل أن تضيق المال عن طريق الاستقطاع من احتياطي البنوك الأعضاء بمختلف الطرق . ولكن عملية زيادة المال ليست بمثل هذه السهولة ، فالفيد يستطيع أن يخفض من قيمة الاحتياطي أو يعوم الدين (شراء سندات الحكومة فى السوق الحرة) وبهذا يدفع الاحتياطي الى النظام المصرفى ، ولكنه لا يستطيع اجبار البنوك على تقديم قروض إذا لم ترد البنوك ذلك .

وفى العادة تود البنوك أن تمنح قروضا ولكن فى الأوقات العسيرة كما كانت أيام الكساد فى أمريكا قد تفضل البنوك أن تكون احتياطيات غير مستعملة على أن تخاطر بالاقراض فى سوق غير مضمون . وإذا ما كانت هذه هى الحالة فلا يوجد شيء يستطيع الفيد أن يفعله لكى ينقل أرصدة البنوك الى أيدي الجماهير .

بالإضافة الى أن مهمة الفيد معقدة لأن زيادة أو نقصان المعروض من المال لا تستخدم دائماً فى تمويل أو تقليل الانفاق على البضائع والخدمات ، إذ قد تستخدم أيضاً فى زيادة أو تخفيض كمية النقد لدى الجماهير - سيولة النقد - لنفرض مثلاً أن المسؤولين توقعوا زيادة فى التضخم ، وقرروا بالتالى أن يضيقوا الخناق على المال حتى يجعلوا من الصعب على البنوك أن تقدم

قروضا . فاذا سارت الأمور بهذه الطريقة فسيكون هناك اقتراض أقل وبالتالي انفاق أقل ، ومن ثم ضغط أقل على الأسعار وعلى السوق . ولكن اذا أحس الأفراد نحو المستقبل بنفس شعور « الفيد » ربما قرروا أن يحتفظوا بسيولة أقل ، أى أن ينفقوا أموالهم بينما لا تزال قوية وفى هذه الحالة فالاجراءات المتشددة التى يتخذها « الفيد » يمكن افسادها بهذه الظاهرة من الانفاق . ونفس المشكلة يمكن أن تفسد فاعلية اجراءات الفيد اذا قرر زيادة المعروض من المال لكى يزيد الاقتراض من البنوك لأنه يتوقع كسادا قريبا .

مرة أخرى اذا أحس الأفراد بالقلق من المستقبل فقد يقررون هم ورجال الأعمال أن ينقصوا من الانفاق ويحتفظوا بالنقد . وكل المال الذى يوفره « الفيد » لتمويل المصاريف وانفاقات جديدة يمكن أن يختفى ببساطة مليبا طلبا أعلى وأهم من السيولة النقدية .

النظام المصرفى

ليست هذه بكل تأكيد قائمة كاملة بكل المتاعب التى تواجه الفيد ولكنها كافية لكى توضح صعوبة ادارة النظام المصرفى .

وبالطبع لأن هذه الادارة صعبة ولأن نتائج سياساتها ليست دائما متوقعة فقد توجهت الأنظار مؤخرا الى هذا النظام « تزايد التمويل التدريجى » وقد اقترح الاقتصادى البارز ميلتون فريدمان الحاصل على جائزة نوبل وصاحب الاتجاه المحافظ نوعا جديدا من ادارة النظام المصرفى ، واقتراح فريدمان يمثل البساطة نفسها . فهو يؤمن أنه لا يوجد فى النظام أهم من كمية المال . وبالتالي فهو يعتقد أن تنظيم عرض المال يجب ألا يترك لتقدير سلطات الاحتياطى الفيدرالى ، ويقول أنه حتى بأحسن الفروض والنوايا لن يستطيعوا ضبط المال المعروض كما يجب أولا بسبب أنهم لا يعرفون - ولا غيرهم يعرف - بدقة الحالة الحقيقية للاقتصاد فى لحظة ما فالأمر يحتاج لأسابيع وشهور من جمع المعلومات وتحليلها .

ثانيا : لأن السلطات تفرض فى نتائج قرارات سياساتها السابقة وتحتاج لوقت طويل حتى تغير من آرائها ، وأيضا لأن المعلومات قد تكون مبهمه وتسمح بتبرير أكثر من اتجاه للادارة .

والنتيجة فى رأى فريدمان أن السلطات المالية فى كل الأمم تزيد من متاعب دورها بأنها تزيد من المال المعروض فى الوقت الذى يجب أن

نحجبه فيه ٠٠ والعكس صحيح ٠ ان العلاج الصحيح فى الوقت الخاطىء لا يشفى المرض ولكنه يزيده ٠ والحل واضح أن يزيد المال المعروض بنسبة ثابتة لا تتغير متوافقة مع النمو طويل المدى لانتاج الأمم* ٠

ويؤكد فريدمان أنه بهذه الطريقة فإن المال المعروض لن يتوافق فقط مع الاحتياجات المتنامية لرواتب أعلى ، والمقتنيات وقروض أكبر ولكن هذا الثبات لنمو عرض المال سيحفظ الاقتصاد على طريق النمو ، فاذا وجدنا أنفسنا نقترب نحو فترة كساد ، فلنقل مثلاً بسبب التطور العالمى فإن الزيادة الثابتة فى المعروض من المال ستضيف الى احتياطي البنوك وتشجعهم على التوسع فى تقديم القروض وبهذا نتخطى الكساد ٠

ومن جهة أخرى اذا واجهنا موجة من التضخم فإن نفس الزيادة فى مقدرات البنك الاقراضية لأنها ثابتة ولا تتغير فستعمل كلجاء تلقائى ، يحد من قدرة البنوك على تمويل طلبات العملاء الزائدة بفعل التضخم وتعمل بالتالى على تجاوز ضغوط التضخم ٠

وفكرة فريدمان تجد قبولا بكل تأكيد ، ولكنها أيضا لها مشاكلها ، واحدة من هذه المشاكل اقتصادية وهى تحديد ما هو معدل النمو الطبيعى المنتظم ٠ إذ أن خطة فريدمان تعتمد على افتراض أن قدرتنا على انتاج البضائع والخدمات ستتبع خطها التاريخى معبرة بشكل رئيسى عن الزيادة فى الانتاجية على المدى الطويل ٠ ولكن السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن الزيادة فى الانتاجية ليست أوتوماتيكية بالشكل الذى كنا نظنه ، بالإضافة الى أنه حتى لو علمنا أن القوى الطبيعية دفعت الاقتصاد قدما بنسبة ٣٪ سنويا فى الماضى ٠٠ هل يمكن أن نكون واثقين أن هذه النسبة المثالية ستتوفر للمستقبل ؟ اليس من الممكن أن تتطلب منا قيود البيئة أن نقلله قليلا ، أو أن البطالة تضطرننا لأن نسرع قليلا ٠ بمعنى آخر لا يمكننا التأكد من أننا نريد معدلا ثابتا للنمو بأكثر من آخر فهذا الأمر لا يمكن تغييره بحسب الظروف ٠

★ لاحظ أن هذا ليس نفس وجهة نظر انصار العرض فأنصار العرض يريدون أن يزدوا النمو عن طريق تخفيض الضرائب وإزالة اللوائح والقوانين ، بينما المصرفيون يريدون تشجيع النمو عن طريق زيادة ثابتة مطردة فى المال ، وقد تتعارض السياستان بحدة اذا أرادت الادارة أن تتبع نظاما توسعيا عن طريق تخفيض الضرائب ، ولكنها غير مستعدة لان تخفف من حدة قيودها المصرفية على عرض المال ٠ وهذا بالضبط ما أوقع ادارة ريجان فى أزمة فى منتصف عام ١٩٨١ ٠

والمشكلة الثانية سياسية أكثر منها اقتصادية ، ففريدمان يطلب منا أن نكف عن العبث بالنظام ، وأن نترك ديناميكياته الطبيعية تعدل نفسها بنفسها ، ولكن ماذا يحدث لو أن هذه الديناميكيات غابت لبضع سنين • هل يجب علينا أن نمنع أنفسنا من دفع عجلة الاقتصاد حتى لو كانت المؤشرات تدل على هبوط حاد ؟ إذا اتبعنا رأى فريدمان فهذا بالضبط ما يجب علينا فعله ، أن نطمئن الركاب أن ديناميكيات الهواء الطبيعية لنظامنا سوف تعطينا رحلة أفضل وأكثر أمنا مما لو سمحنا للغيار باستخدام أجهزة التحكم الآلى ! !

وربما كان هذا هو الاتجاه القاتل فى نظرية فريدمان ، من وجهة نظرنا •

لأنها تعكس حذرنا من اقتصاديات العرض ، وسواء كان هذا صوابا أم خطأ فالاتجاه فى القرن الأخير كان ناحية مزيد من التدخل فى عمل النظام الاقتصادى ، ليس فقط لأن كثيرين من الاقتصاديين كانوا يعتقدون أنه بإمكاننا أن نتدخل بنجاح برغم كل المشاكل التى طرحها فريدمان وأنصاره من المصرفيين ، ولكن أيضا لأنه كان هناك ضغط سياسى متزايد أن « نفعل » شيئا أمام تدهور الاقتصاد • وفكرة أن نقف ونسمح للنظام أن يغير من نفسه بنفسه أصبحت قديمة الآن • فلسفة آدم سميث أزاحتها جانبا أفكار جون كنز •

اننا قد نعجز أحيانا عن التدخل بنجاح ، وقد نأتى بنتائج غير التى أردناها • وبمعنى آخر قد يكون تحذير فريدمان لنا صحيحا ، ولكنه من غير الواقعى أن نرضى أنفسنا دائما بموقف سلبي تجاه النظام الاقتصادى ، أن « فعل اللا شيء » قد يبدو سياسة صالحة ••• ولكن الواقع أنها ليست كذلك •



الفصل الثانى عشر

التضخم

المشكلة الأولى

لا يجهل أحد أن التضخم هو مشكلتنا الأولى . ولكن ما يحتاج الناس معرفته هو ماذا يفعلون حيالها ..

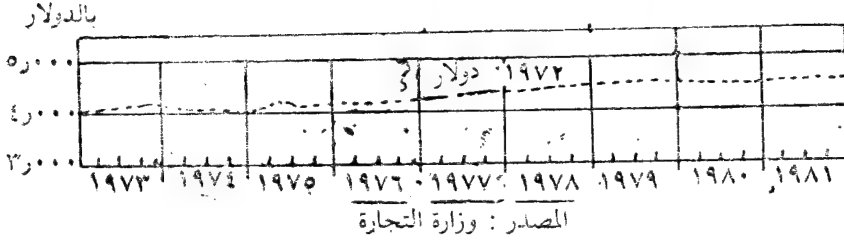
يقترح الاقتصاديون حلولاً كثيرة ، فماذا نفعل فى ذلك ؟ !
أول شيء أن نفرق بأقصى ما نستطيع بين الأوجه المختلفة للتضخم تكاليفه وأخطاره وجذوره والخطط المختلفة للسيطرة عليه . إذا تفحصنا الأمر خطوة خطوة بهذه الطريقة ، فإننا على الأقل سنوضح الكثير من التشوش وسنفهم ببساطة أكثر ما هى مشكلة السيطرة على التضخم .

ولعله من المناسب أن نبدأ فنسأل : ما الذى يفزعنا فى التضخم ؟ !
سنجد الكثير من الخلاف هنا ، فنحن نسمع باستمرار - مثلاً - أن التضخم يحد من مستوى المعيشة ، أن دخولنا بالدولار تزداد بينما تقل كمية الطعام التى نضعها على الموائد والملابس التى نضعها فى خزائن الملابس والمفروشات فى البيوت .

ولكن هذا غير صحيح . وهذه صورة قد تحتاج الى عشرة آلاف كلمة شرح وفى الجدول التالى نوضح الدخل الحقيقى المستخدم للفرد من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨١ ، وبكلمة « الحقيقى » نعنى أننا قد رفعنا تأثير التضخم وأن الدخل فى كل عام مسحوب بالقوة الشرائية للدولار عام ١٩٧٣ ، وبكلمة « المستخدم » نعنى بعد الضرائب الفردية ، وبمعنى آخر فالجدول يوضح قوة الانفاق الحقيقية والتى هى أقرب ما نستطيع الوصول اليه لقياس كم يستطيع الفرد أن يشتري * .

* أن أى بيت عادى يحتوى تقريباً على ٤ أفراد . لذا فإن القوة الشرائية للطعام البيوت ٤ أضعاف الكمية الموضحة بالجدول تقريباً .

الدخل الفردى الحقيقى المستخدم



وهناك ارتفاعات وانخفاضات بالخط البيانى ، ولكن الاتجاه واضح ،
 بالدخل الفردى عام ١٩٨١ على ١٠٪ عن عام ١٩٧٢ برغم التضخم الرهيب
 فى بعض الاعوام ، واذا رجعنا حتى عام ١٩٦٩ لوجدنا الزيادة فى القوة
 الشرائية الحقيقية لافته أكثر للنظر ، انها حوالى ٣٠٪ وابتداء من منتصف
 ١٩٧٩ فقط نرى تدهورا فى الخط الذى يمثل رخاءنا الحقيقى ولكننا مع ذلك
 نرى أنه تدهور يمكن اهماله وهذا الهبوط البسيط يعكس اساسا هبوطا فى
 الانتاجية أخذ نسبا خطيرة فى منتصف ١٩٧٦ وصاحبه بعد ذلك كساد فى
 اوائل ١٩٨٠ وهاتان المشكلتان سنوجه لهما اهتماما خاصا فى الفصل
 القادم ولكنهما ليستا بسبب التضخم على كل حال .

ومهما كانت المشاكل التى سببها التضخم فان التدهور فى القوة
 الشرائية الحقيقية ليس احدى هذه المشاكل .

وهم المال

اذن لماذا نشعر جميعا أن مستوى معيشتنا قد تأثر بفعل التضخم ؟
 يلقي الاقتصاديون اليوم على ما يسمونه « وهم المال » . وهو يعنى
 أننا نميل الى تقدير رخائنا الاقتصادى بعدد الدولارات التى نمتلكها وليس
 بتقدير قوتها الشرائية . وبهذا عندما يزداد عدد الدولارات فى المظروف
 الذى يحوى رواتبنا نظهر أننا أصبحنا أغنى مما نحن فى الحقيقة .

ولنأخذ مرة أخرى الأعوام من ١٩٦٩ الى ١٩٧٩ قبل حدوث الهبوط
الآخر .

خلال هذه الفترة زاد متوسط الراتب من حوالى ١٢٥ دولارا الى
حوالى ٢٢٥ دولارا . ولكن الزيادة فى القوة الشرائية للدولار فى الواقع
اقل من الزيادة فى عدد الدولارات ، فالمبلغ عام ١٩٧٩ يشتري بمقدار ٢٨٪
فقط أكثر من سنة ١٩٧٣ . وهكذا نحن نحيا فى وهم أن دخولنا تضاعفت
تقريبا بينما فى الواقع أنها ازدادت (فى القيمة) بما لا يزيد كثيرا عن
الربع .

والتفاوت بين الاحساس بالزيادة الضخمة فى الدخل وواقع الزيادة
المتواضعة فى القوة الشرائية يتحول الى خيبة أمل مريرة بل والأسوأ من ذلك
الى احساس حقيقى بفقد الدخل .

فلنفترض أن شخصا ما قد وافق على اعطائك هدية قدرها مائة دولار
مع صحف الغد ، وأنت عندما فتحت الظرف لم تجد الا ٢٥ دولارا . الواقع
أنك الآن أفضل بمقدار ٢٥ دولارا عما كنت ، ولكنك تشعر أنه قد سرق منك
٧٥ دولارا التى كنت تتوقعها ، هذه هى الحالة فى العالم الحقيقى ، فلا أحد
يحسب أو حتى يلاحظ الزيادة البسيطة الثابتة فى القوة الشرائية من عام
لآخر . لأننا مسلط علينا مرارة العجز عن استخدام دخولنا المتزايدة بشكل
كبير لشراء الكماليات الهائلة التى يفرضها علينا وهم المال الذى نعيش فيه .

وسبب آخر للاحساس العالمى السائد بأن التضخم خدعنا .. وهو أن
التضخم يحول المشاكل الخاصة الى مشاكل اجتماعية عامة !

ففى السوق الاقتصادية هناك دائما المتقدمون والمتأخرون ، وفى
الأوقات العادية فهذا يعتبر جزءا من اللعبة الاقتصادية وجزءا من الحياة
نفسها ، وفى أوقات التضخم - مع ذلك - فالكل يمتلك دخولا مالية أكبر ،
والخاسرون فى هذه اللعبة هم الذين تزداد دخولهم بسرعة أقل من سرعة
معدل التضخم ، وفى عالم بلا تضخم يلوم الخاسرون الحظ السيئ أو سوء
التقدير أو أشياء أخرى ، ولكن فى فترات التضخم عندما يخسر البعض رغم
الدخول المرتفعة فهم يلقون التبعة على النظام . لذا فهم يهتمون التضخم
بالتسبب فى خسارة فردية قد لا يكون للتضخم أى علاقة بها .

أساتذة الجامعات يلومون التضخم على دخولهم المتجمدة بينما المشكلة الحقيقية هي أننا نمتلك عددا كبيرا من درجات الدكتوراه • وعمال المصانع يلومون التضخم بينما المذنب هو الزيادة في توظيف النساء وعماله - جزء الوقت - التي اقتطعت من الأجور الأسبوعية رغم أن معدلات العمل قد زادت •

ولهذا يمتلك التضخم القدرة على تسوية قدرتنا على القياس الصحيح لرخائنا وهذا مهم للغاية إذا قارنا في عقولنا بين تأثير التضخم والكساد •

ففي الكساد يهبط دخل الفرد •• وفي الواقع يهبط دخل الكثيرين بل وأكثر من ذلك لا يوجد أى مكسب اجتماعى يقابل هذه الخسارة المادية •

والقوة الشرائية الغائبة عن جيوب العمال العاطلين - مثلا - لا تنتقل الى جيب شخص آخر •

بينما التضخم يختلف - فالهبوط في القوة الشرائية للأفراد أو المجموعات من سيئى الحظ تظهر دائما كقوة شرائية اضافية لبعض الأشخاص أو المجموعات الأخرى - وهذا لأن أى زيادة في الأسعار تضاف الى دخل البعض • على سبيل الافتراض الرباحون هم مجموعة من العاملين في بعض المواقع الاستراتيجية من الذين أجورهم العالية هي الوجه الآخر للأسعار المرتفعة ، أو أنهم مجموعة من رجال الأعمال الذين تمثل الأسعار المرتفعة بالنسبة لهم أرباحا أكثر • النقطة هي أن الأسعار العالية لا محالة تخلق دخولا أعلى لبعض الناس • ان التضخم قد يكون يقتلنا ببطء ، ولكن هناك من يشتري هذه الأحذية المرتفعة الأسعار من جوتشى أو تلك الرولز روس الجديدة ذات المائة ألف دولار •

وهذا يعنى أنه عندما نحلل التضخم يجب البحث عن الفائزين كما نبحث عن الخاسرين ، خذ الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ على سبيل المثال ، عندما زاد اجمالى الناتج القومى أكثر من ٣٠٠ بليون دولار ، بمقياس قيمة دولارات عام ١٩٧٢ يجب أن يكون هناك مستفيدون من هذا الدخل الزائد ، هل هم الأغنياء جدا ؟ شركات البترول ؟ الاتصادات ؟ الاجابة انه كلنا • ونستطيع أن نرى هذا اذا تأملنا ما حدث لتوزيع الدخل فاذا كانت مجموعة واحدة - الأغنياء مثلا أو الطبقة العاملة - قد ربحت أكثر من غيرها فسيبدو هذا كتحويل في توزيع دخولنا ، ولكن نظرة على الجدول التالى ستوضح لنا انه لا يوجد أى تحول على الاطلاق •

نصيب العائلة من الدخل فى عام ١٩٧٠ وفى عام ١٩٨٠
١٩٧٠ فى المائة ١٩٨٠ فى المائة

٥ر١	٥ر٤	الفقراء (الـ ٢٠٪ فى الأسفل)
٢٩ر١	٢٩ر٨	الطبقة العاملة (الـ ٤٠٪ التالية)
٥٠ر٦	٤٩ر٢	الطبقة الوسطى (الـ ٣٥٪ التالية)
١٥ر٣	١٥ر٦	الطبقة العليا (٥٪ العليا)

وبالطبع لم يظل الجميع كل فى مكانه على السلم الاجتماعى للأمة .
ولكن التحولات ليست تلك التى نتوقعها فى عصر التضخم هذا ، والتقاليد
المساندة أن أسوأ الخاسرين فى التضخم هم اليتامى والأرامل الذين يحيون
على دخل ثابت ، وهذا صحيح لو لم يكن دخلهم الثابت من الضمان
الاجتماعى بشكل أساسى ، ولو لم يكن الكونجرس يزيد بشكل متكرر فوائد
الضمان الاجتماعى حتى لتزيد أحيانا عن معدلات الزيادة فى تكاليف المعيشة ،
ثم يربطها بعد ذلك بهذا المعدل بحكم القانون ، وكننتيجة لذلك فمتوسط الأسرة
الكبيرة فى السن والتى عمادها الرئيسى من الأرامل والأيتام قد حسنت من
قدرتها الشرائية بأفضل قليلا من متوسط الأسرة العادية فى الأمة .

بل وأكثر من ذلك اثارة للدهشة أن أحد أكثر الخاسرين خلال
العشر سنوات الماضية كانوا حملة الأسهم ، ومعظمهم من أعلى الطبقات
دخلا ، وكما أن الحكمة التقليدية جعلتنا نعتقد أن معظم أصحاب المعاشات
سوف يعانون ، وكذلك اعتقدنا أن جملة الأسهم سيستفيدون لأن الأسهم تمثل
حاجزا ضد التضخم ، ولكن الأمور انقلبت عكس ما ظننا .

اذ فى العشر سنين الماضية بينما تضاعفت تكاليف المعيشة ظلت
أسعار الأسهم ثابتة وهذا يعنى أن القوة الشرائية لمجموعة من الأسهم
المتوسطة القيمة قد نقصت قيمتها بمقدار النصف ، وهذا يماثل الهبوط أيام
الكساد الكبير فى أمريكا فى الثلاثينات . لماذا إذن لم تصبح الأسهم حاجزا ؟
هناك كما يبدو سببان :

الأول : تزايدت معدلات الفوائد فى البنوك بشكل ضخم كنتيجة
للتضخم الى حد جعل المستثمرين يفضلون أن يضعوا أموالهم فى سندات
أو اعتمادات بسوق المال على أن يضعوها فى أسهم .

الثاني : تشاؤم المستثمرين من المستقبل بسبب التضخم أساسا ، وهم يعتقدون - صوابا أو خطأ - أن سبيكة ذهبية تعتبر مخزنا للقيمة ضمن من نصيب في شركة أى بى أم - مثلا .

وهناك كثير من الحديث يدور حول وطأة التضخم على عائلات الطبقة الوسطى ، ومن الصعب معرفة كيف يمكن بدقة تقدير هذا .

فالكثير من عائلات الطبقة الوسطى أضررت بسبب الكساد أو بسبب الكوارث مثل تدهور شركة كرايزلر فى عام ١٩٨٠ . ولكن هذا ليس سببا مباشرا للتضخم - والأدق أن نقول أن التضخم كان واضحا فى بعض أنواع البضائع التى تشكل جانبا كبيرا من ميزانية الطبقة العاملة . الطعام والطاقة والخدمات الطبية والاسكان . والمشكلة أننا لا ندرك بالتحديد كمية التكاليف الزائدة فى هذه النوعيات . فالغذاء مثلا ارتفع بحدّة لأن أسعار المطاعم زادت أكثر من أسعار البضائع فى المحال والبقالات . والاسكان ارتفعت أسعاره لأن أسعار الفائدة على العقارات الجديدة زادت جدا . ولكن معظم عائلات الطبقة العاملة لا تأكل فى المطاعم أغلب الوقت ، ولا يأخذ معظمهم عقارات جديدة ، ويوضح جوزيف ميناريك بمعهد بوكينج أن أسعار الأساسيات إذا صححناها من هذه الإضافات فسنجد أنها قد ارتفعت أقل من تكاليف المعيشة ككل .

ان الاحصاءات الاقتصادية مأكرة (مراوغة) ويجب التعامل معها بحذر . وليس من المؤكد على الإطلاق أن التضخم قد أثر فى عائلات الطبقة العاملة أكثر مما أثر فى عائلات الطبقة الوسطى ككل . والنتائج المستخلصة من هذا غالبا ما تكون مفاجئة :

فاولا : علينا أن نتعلم أن ننظر بحذر شديد للادعاءات التى تلقى جزافا بأن هذه المجموعة أو تلك هى ضحية خاصة للتضخم .

وثانيا : يجب أن نضع فى اعتبارنا أنه لا يوجد تدهور فى مستويات المعيشة للأمة ككل حتى مع احساس كل فرد بأنه قد خدع أو غبن حقه .

تهديدات التضخم وعواقبه

لا يعنى هذا بكل تأكيد أن القلق من التضخم لا مبرر له ، إذ انه على الرغم من وهم المال الا أن هناك العديد من الأسباب كى نضع التضخم على رأس قائمة المشاكل الاقتصادية ، ولكنه يعنى أن علينا أن نفرق بين التهديدات التى يمثلها التضخم والعواقب الفعلية التى يسببها والتهديد

الرئيسى للتضخم أنه قد يزداد ضمن أخطر جوانبه هذه القدرة على التزايد ،
ومن عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٥ مثلا كان معدل التضخم فى الولايات المتحدة
٢٪ تقريبا * .

وخلال النصف الثانى من الستينيات قفز الى ٤٪ وفى خلال السنوات
الخمس الأولى فى السبعينيات قفز الى ٦٪ ومن عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٠
هبط قليلا ثم ارتفع الى ٩٪ . وبعد ١٩٨٠ سكن قليلا ثم ما لبث ان دخل
مرحلة الرقمين .

وهذه الخاصية يمكن أن نجدها فى سائر أنحاء العالم . وفى الدول
العشر الصناعية الرائدة فى العالم ارتفع مستوى الأسعار حوالى ٢٥٪ فى
العالم فى الخمسينيات وبحوالى ٣٥٪ فى العالم فى الستينيات ، وبأكثر من
٩٪ فى السبعينيات .

وهناك أسباب داخلية لتزايد التضخم . ان معدل التضخم يعتبر دائما
عاملا هاما فى المناقشات التى تدور حول الأجور (ما شابهما) . ولنفترض
أن معدلات العام الماضى للتضخم كانت ٧٪ عندما يذهب زعماء العمال الى
مائدة المفاوضات يبدأون بزيادة الأجور بنسبة ٧٪ لتتماشى مع نسبة الزيادة
فى الأسعار ثم يضيفون على ذلك مطالبهم « الحقيقية » ولنقل مثلا أنهم
يطلبون ٧٪ زيادة أخرى . هذا يجعل الزيادة الكلية فى الأجور ١٤٪
وبافتراض أن أصحاب الأعمال قبلوا ذلك فهذا يعنى أن معدلات التضخم
القومية من المؤكد أن تزداد عن العام السابق فلنفترض مثلا الى ١٠٪ إذا فى
العام القادم عندما تبدأ المفاوضات سيبدأ زعماء العمال المناقشات بـ ١٠٪
زيادة لتتماشى مع الزيادة فى تكاليف المعيشة ثم يضيفون طلباتهم الحقيقية
بعد ذلك . ويمكنك أن ترى كيف تدفع هذه العملية بمعدلات التضخم الى
زيادة مستمرة .

أى أن احتمالات زيادة معدلات التضخم كافية للتهديد بأن نصل الى
تضخم - زائد - يسبب انهيارا لكل نظامنا الاقتصادى والاجتماعى . مثلما
حدث فى الولايات الكونفيدرالية عقب الحرب الأهلية أو فى ألمانيا بعد
الحرب العالمية الأولى ، وفى الواقع أن التاريخ أوضح لنا أن هذه الفترات

* هذا القياس طبقا لمعدلات ج.ن.ق وهو مؤشر لكل البضائع والخدمات فى ج.ن.ق
وأسعار الاستهلاك قيست عن طريق • دليل أسعار المستهلكين ، وغالبا ارتفع بأسرع من
معدلات ج.ن.ق .

من التضخم - الزائد - هى نتاج كوارث عسكرية أو اجتماعية ولكن مع ذلك فليست تلك قاعدة ثابتة ، والتضخم يرفع من درجات القلق النفسى ، وهو سبب كاف لأن نخشاه ، والوجه الآخر من عملية ارتفاع مستوى الأسعار هو اختفاء قيمة الممتلكات المالية ، فالتضخم يأخذ من قيمة الحسابات الادخارية وبوالص التأمين وغيرها من الأموال الثابتة .

وهذا يؤكد التهديد بأن التضخم قد يمحو الطبقة المتوسطة كما فعل فى ألمانيا بكل ما قد يسببه ذلك من اضطرابات سياسية واجتماعية - وحتى الآن لم يحدث شيء كهذا فى الولايات المتحدة ، ونجحت معظم العائلات فى الوقوف فى وجه التضخم فيزيدون من التأمينات اذا هبطت قيمة البوالص القديمة ، ويضيفون الى حساباتهم الادخارية فى البنوك ثم يتحولون الى سندات ذات فائدة مرتفعة فى سوق المال .

وبالمثل فالمناخ التضخمى يجعل الاستثمار المنطقى مما يخضع الكثير من العائلات لحمل اقتناء المجموعات من العملات الذهبية الى الفنون والتحف الى العقارات .

وأحيانا ينجح هذا النوع من الاستثمار وأحيانا لا ينجح ، فالأرض التى تشتريها قد تكون فى المكان الخطأ ، واللوحة قد تكون للفنان الخطأ وقيمة الذهب - هذا المعدن السحري - دائما مثار خلاف ، وإذا كنت قد اشتريت ذهباً بسعر مائة دولار للأوقية عام ١٩٧٣ وبعته عام ١٩٨٠ بـ ٨٠٠ دولار للأوقية فلابد أنك الآن تهنىء نفسك ولكن هناك بالتأكيد من اشترى منك عام ١٩٨٠ ان هذا الشخص الآن قد فقد على الأقل نصف استثماره .

ومشكلة أخرى تسبب القلق ، وهى ما يفعله التضخم فى الاقتراض ، ففي أوقات التضخم يعتبر مكسباً كبيراً أن تقترض ، اذا وجدت اعتمادات رخيصة بشكل مناسب ، لذا يحاول الجميع الاقتراض . ولنفس هذا السبب فان البنوك لا تقدم قروضا الا بأسعار فائدة مرتفعة للغاية . ويستتبع ذلك نتيجتان :

الأولى : ترتفع قيمة الفائدة أعلى فاعلى فى الزحف من أجل الحصول على المال ، وهذا يصبح عقبة أمام كثير من الاستثمارات وبالذات البناء ، ومن عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ بينما تزايدت قيمة الفائدة بالنسبة لأفضل العملاء بمقدار الضعف هبط عدد المباني الاسكانية الجديدة الى النصف .

الثانية : تثقل الديون كاهل الاقتصاد ، ويستدين المستهلكون بشكل يصعب احتماله ، ونفس الأمر مع رجال الأعمال • كل هذا يقلل من مرونة • احتمال أسواق الدين للأمة • وهناك الخطر من أن أى قصور ضخم – مثل الافلاس الذى كان يتهدد شركة كريسزلر مثلاً أو نيويورك سيتى – يمكن أن يحدث أصداء خطيرة فى عالم البنوك – فالتضخم يزيد فى احتمالات عدم الاستقرار المالى على المستوى القومى •

كل هذه المشاكل ، الأسعار المتزايدة فى ارتفاعها ، واختفاء قيمة الممتلكات الثابتة والأزمات الاقتصادية ، كلها أخطار تصاحب أى تضخم مزمن وهى تساعد فى تفهم سبب الاحساس المتسلط بالأعباء الذى يسببه التضخم ، الاحساس المبهم بالخطر أو الشر ، والاحساس بأننا ضحايا لموقف لا نملك عليه أى سيطرة •

ولكن كل هذه المشاكل ليست هى تبعات التضخم ، فما هى هذه التبعات ؟ لقد علمنا أنها ليست ما ندعى دائماً من هبوط فى مستوى معيشتنا •

فالسباب الحقيقية لهبوط مستوى المعيشة هى هبوط الانتاجية والكساد ، وهما موضوعا الفصل التالى •

ولكن التبعة الحقيقية للتضخم مرتبطة بالكساد ، انها البطالة التى يسببها التضخم •

وهذه البطالة تسببها – جهود للحد من التضخم ، فعلى سبيل المثال سياسات تضيق المال التى نتبعها بهدف الحد من التضخم تسبب بشكل مباشر بطالة فى الصناعات التى تعتمد على المال المقترض فى دفع أجور العاملين بها •

وصناعة البناء هى الضحية الأولى هنا • بل وأكثر من ذلك ، فالتضخم يمنعنا من القيام بسياسات تخلق عمالة لأننا نخشى أن تسبب هذه السياسات نى اضافة مزيد من الوقود الى نار التضخم •

وهذا التأثير المشل للتضخم يستحق كلمة أخيرة ، فكما رأينا أن التبعات الحقيقية للتضخم حدثت مبالغت فيها بسبب وهم المال • ولو تجاهلنا القلق النفسى ، فالتضخم لم يلق تبعات مباشرة ضارة على المجموع •

ولكن تبعات الكساد ليست وهما ، وفقد الوظائف والدخل حقيقى جدا
لمن يعانى منهما ، ولكن هذه التبعات لا تحدث فيها مبالغات ، بل تقلل من
قيمتها من المنظور السياسى لأن نسبة قليلة من الناس تعانى منها ، وكذا يبدو
فى كل مكان أن الحاجة لوقف التضخم أهم من محاربة البطالة .

وتتراجع البطالة فى وقت متأخر نسبيا رغم أثرها المدمر بينما كل
جهود الحكومة تتجه نحو الحد من التضخم . لهذا فإن الشلل فى سياسة
الاصلاح الاجتماعى هو التحدى الأكبر الذى يواجه عصر التضخم هذا .



الفصل الثالث عشر

التضخم

المشكلة الثانية

ما هو لب هذا الوضع المستعصى الذى نعانى منه جميعا ؟ اذا سألت دسقة من الاقتصاديين لحصلت على دسقة اجابات . سيزع بعضهم اللوم على المال ، وسيوضح أن الحكومة من خلال نظام الاحتياطى الفيدرالى تخلق بشكل دائم ديونا بأجل أكثر مما يجب مما يسمح لرجال الأعمال وللأفراد أن ينفقوا الكثير من المال . وهذا التفسير المالى يقودنا الى الحكمة القديمة عن المال الكثير الذى يطارد البضائع القليلة . وسناقش هذه المسألة بعد قليل .

وفى أثناء ذلك سيلقى اقتصادى آخر باللوم على القوة الاقتصادية الخاصة المتركة فى قلة ، أو بالأصح لو كان هذا الاقتصادى من المتحررين فسيتجه بأصبع الاتهام الى قوة الشركات الضخمة التى رفعت التكاليف ، بينما لو كان هذا الاقتصادى من المحافظين فسوف يتهم اتحادات العمال التى سعت للحصول على زيادات فى الأجور بأكثر من الزيادة الانتاجية فى المقابل .

واقتصادى ثالث يعتقد فى القوة كسبب رئيسى للتضخم ، ومن المحتمل أن يعتبر الحكومة المسئول الأوحد . ومرة أخرى يعتمد الأمر على الاتجاهات السياسية للفرد . فاقتصادى محافظ - من أنصار العرض - يجد أن من أسباب التضخم الرئيسية التكاليف الملقاة على عاتق الأعمال وذلك بالقرارات الزائدة (مثل المتطلبات المكلفة المضادة للتلوث) . وبالأحباط الذى يصيب الأعمال عموما نتيجة للضرائب الباهظة . بينما لا يهتم اقتصادى متحرر كثيرا بهذه الجوانب للحكومة كمسبب للتضخم ، كما يهتم بالقطاع العسكرى الذى يمتص الموارد والمهارات والذى يتزايد بسرعة . وبكل تأكيد سيتفق الاثنان على ادانة أنشطة شركات البترول وسادة الأوبك باعتبارها مساعدة على التضخم .

وكل هذا لا يمثل جميع الاحتمالات ، فهناك مجال للصاق الاتهام بالانتاج الثابت كسبب رئيسى فى دراما التضخم . وقد يضع خبير آخر اللوم على مؤسسة وضع الفهارس والنقى - كما رأينا - تجعل المدفوعات الداخلية مثل التأمينات الاجتماعية أو أجور الاتحادات مرتبطة بشكل مباشر بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة .

وأخيرا قد يقول البعض أن التضخم يعكس ببساطة حالتنا العقلية رغبتنا القومية أن نحيا حياة مرفهة دون أن ندفع ثمن ذلك . مثل هذا الجدل يصادفنا كلما استمعنا للمحللين فى الراديو أو التلفزيون ، أى هذه التحليلات هو الصائب ؟ المشكلة أن كل هذه الأقوال بها جوانب صحيحة وهامة عن التضخم . والذى نعتقده هو اطار جامع نضع فيه هذه التفسيرات بحيث تتشابه ويقوى بعضها بعضا بدلا من أن تتقاتل وتتصارع بحيث تربكنا وتحيرنا .

جنود التضخم

هل توجد طريقة لتوحيد مفهومنا عن التضخم ؟ نحن نظن ذلك ، لو أننا بدأنا من حقيقة المسايسة ولكنها غالبا تهمل عن الحياة الاقتصادية وهى أن الاقتصاديين الرأسماليين دائما فى حالة توتر عصبى ، فى حالة حركة فعلية أو داخلية ، وعدم اتزان الحروب وتغير النظم السياسية والمصادر والموارد. والتكنولوجيا الحديثة والتغيرات فى أذواق المستهلكين . كل هذا يسبب اضطرابا فى تيار الحياة العملية ولك أن تسأل أى رجل أعمال اذا كان يحيا فى بحيرة هادئة أم فى بحر هائج مضطرب ، قد لا يبدو مهما أن تبدأ بالتركيز على هذه الصفة العميقة فى النظام الرأسمالى . ولكن متى وضعناها فى مكان الصدارة فسيواجهنا فورا سؤال هام : كيف أن هذه الصفة أنتجت تضخما وليس كسادا مثلا أو أى شكل آخر من أشكال الخلل ؟ لأننا عندما نفكر فى الأمر نجد أن التضخم لم يكن مشكلة الرأسمالية فى السابق ولكنها أشكال أخرى من الخلل .

ولنذكر ركود عام ١٨٩٣ وكيف عانىنا ٦ سنوات من بطالة تتراوح بين ١٢ الى ١٦٪ من الأيدى العاملة ، أو فى انهيار الثلاثينيات . وفى انبلاج عصر الشركات الصناعية العملاقة وما سببه من مشاكل - فى نهاية القرن التاسع عشر - خروجها كجبل جليدى عملاق وسط طبقة جليد رقيقة تمثل الشركات الصغرى فى ذلك الوقت .

من هذا المنظور يمكننا القول بأن التضخم يمثل الطريقة التي بها يستجيب النظام الرأسمالي للصدمات والتفكك المذك أصاب النظام فى نهاية القرن العشرين ، ولتأخذ على سبيل المثال الدفعة التي أعطاهما للتضخم ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ ولنتصور أن صدمة مماثلة تماما قد حدثت فى القرن الماضى . ولنقل مثلا أن شركات بنسلفانيا للفحم قد اجتمعت معا فى اتحاد وأعلنت فجأة زيادة قدرها أربعة أضعاف فى سعر الفحم . هل كان يمكن لاتحاد الفحم هذا أن يسبب تضخما ؟ انه سؤال ساذج لأن هذه الزيادة كانت ستسبب كسادا هائلا . وكانت مناجم الفحم ستغلق أبوابها ومصانع الحديد والصلب كذلك ، الخ . . . هذا السيناريو التخيلي غير المشكوك فيه مع ذلك - يضع لنا السؤال الصحيح ، ما الذى تغير منذ ١٨٧٣ حتى ١٩٧٣ بحيث ان نفس الصدمة - ارتفاع فى سعر الطاقة - تسبب كسادا فى عصر وتضخما فى عصر آخر ؟ ولبس السؤال عسيرا على الاجابة ، فأشياء كثيرة جدا قد تغيرت فى البناء الاقتصادى والاجتماعى للرأسمالية فى كل أنحاء العالم ومن أهمها بلا جدال كان ظهور القطاع العام القومى الضخم ، وفى كل الرأسماليات الغربية يتتبع العام من ٣٠ الى ٥٠٪ من النفقات وأحيانا أكثر . وهذه النفقات العامة تمهد الأرضية للأنشطة الاقتصادية ، وهذا لم يكن موجودا من قبل . وهذا فى حد ذاته كفيلا بتحويل العالم من احتمالات الكساد الى احتمالات التضخم . ولقد علمتنا التجارب أن أرضية من الانفاق العام لا تمنع حدوث الكساد ولكن الفرض أن نظاما للسوق له قلب من الانفاق العام لا يتحول بسهولة من ركود الى كساد شامل وأعمق .

والهبوط فى الخط البياني للانتاج والعمالة محدود بدعم من الانفاق الحكومى مثل التأمينات الاجتماعية واعانة البطالة وما شابه . واحتمالات الكساد المتراكم الشامل تحولت الى ركود محدود رغم كونه دائما ومزمنا . بالإضافة الى أن وجود القطاع العام الجديد الضخم زاد من المسئولية انسياسية للحكومة لأداء اقتصادياتها ، ولهذا تجد البنوك المركزية مثل « الفيد » تعاني مشاكل الاضطلاع بالسياسات المالية التشفيفية التي - اذا نفذت بشكل صحيح - قد تحد من التضخم ، فالبنوك المركزية تجذب الخيوط التي تحد من الاقراض بأجل ولكن من الصعب الاستمرار فى هذه السياسة لفترات طويلة . كما أظهرت تجربة تاتشر القاسية فى انجلترا . فاذا جذبت الخيوط بشدة أو لفترات طويلة فان موجة من الاحتجاج تنصب على الحكومة من رجال الأعمال الصغار ، وأعضاء الاتحادات العمالية من العاطلين ومن المشترين المحيطين ومن ممثلى الشعب الذين يشعرون اليوم

كما لم يشعروا فى القرن الماضى أو حتى فى عشرينات هذا القرن أن الحكومة مسئولة عن منع الكساد أو منع ازدياده ومن الصعب جدا مقاومة هذه الضغوط ، حتى لو كانت المقارنة عنيدة وملحة كما فى حالة مسز تاتشر فان الثمن السياسى يكون غالبا . وهكذا أجلا أو عاجلا فان سلطات النقد تخضع فى هذه الحملة ضد التضخم وترخى الحبال المالية . وتنفس مرة أخرى وتستمر الأسعار فى ارتفاعها التدريجى * . والوجه الآخر من مجرى التغير الذى طرأ على الرأسمالية فى القرن الأخير هو الزيادة فى قوة القطاع الخاص ونحن نرى ذلك فى المؤسسات العملاقة - جبال الجليد - التى تطفو على مياه الأعمال التجارية والعمالة على السواء ، وقد ساهم ظهور المؤسسات الخاصة العملاقة مساهمة هامة فى استعدادنا للتضخم ، وفرق هام بين اليوم والأمس أن أوقات التضخم فى الماضى كانت تعقبها أوقات هبوط طويلة ، فالنخنى الديانى للأسعار يوضح هبوطا غير منتظم على مدار النصف الآخر من القرن التاسع عشر ، لماذا ؟ أحد الأسباب أن الاقتصاد كان زراعيا بشكل أكثر منه الآن ، وأسعار منتجات الزراعة دائما غير مستقرة وغالبا فى هبوط . على عكس المنتجات الصناعية ، وهكذا فان أى اقتصاد صناعى بحكم سيطرة المصنوعات عليه لا يحتمل أن يصادف هبوطا فى الأسعار مثل الاقتصاد الزراعى بشكل عام .

وسبب آخر هو أن خواص القطاع الصناعى نفسها قد تغيرت ، ففى السنين الأولى من القرن العشرين لم يكن من المستغرب أن تعلن الشركات الكبرى عن خفض الأجور اذا ما كانت الأحوال سيئة . هذا بالإضافة الى أن الأسعار فى تلك الأوقات كانت تهبط بفعل التقدم التكنولوجى وكنتيجة للمنافسة التى كانت مستقرة بين الشركات الصناعية للسيطرة على السوق .

وهذا كله فصل فى التاريخ الاقتصادى كتبت نهايته بالفعل . فالزراعة تشكل الآن جزءا صغيرا من ج . ن . ق والتكنولوجيا هازالت تخفض

★ وهناك سبب آخر غير الضغوط السياسية يجعل من الصعب على السلطات النقدية أن تضيق على القروض بأجل . وهو أن الشركات الكبرى لها مداخلها الخاصة للحصول على المال بغض النظر عما تفعله الحكومة ففى انجلترا على سبيل المثال فى فترة تضيق على القروض وضعتها حكومة تاتشر ، طرحت الشركات الكبرى ببساطة كمبيالات مسحوبة من المبالغ على المشترى والسماة (أنا مدين لك) . من يستطيع أن يقاوم شراء كمبيالة (أنا مدين لك) لشركات البترول البريطانية ؟ من الصعب جدا أن ننكر مداخل الشركات الكبرى للحصول على المال .

من التكاليف - أحيانا بشكل أكثر من العادى - وانظر ماذا حدث للكمبيوتر فى خلال العشر سنوات الأخيرة !

ولكن هذه التكلفة الصناعية المنخفضة حجبتها هذه النزعة الصمامية للأجور والأسعار منذ الحرب العالمية الثانية . والنزعة الصمامية تعنى أن الأجور والأسعار اكتسبت خاصية الصمام الذى يسمح بالمرور فى اتجاه واحد تصاعدى نحو الزيادة ، ولكنه لا يسمح لها بالانخفاض الا فى حالات الثورات التكنولوجية ونكبات السوق مثل الفوضى التى حدثت فى صناعة السيارات الأمريكية .

فى الأوقات العادية وفى الأعمال التجارية العادية نرى عمل « الصمام » فقرى الاتحادات والأعمال المركزة فى أيدى بضع شركات مع الرعب العام من تكتيكات المنافسة المستعرة تعنى أن الأجور والأسعار تتحرك فى اتجاه واحد فقط الى أعلى ولا تستطيع أى شركة كبيرة أن تخفض من الأجور الا فى حالات المحن . وتستمر الزيادة فى الأجور بمقدار ١٠٪ وهذه النزعات أيضا تضيف الى موجة التضخم .

وهناك تغيرات صناعية أخرى ساهمت فى جعل نظامنا اليوم عرضة للتضخم أكثر مما كان منذ مائة أو حتى منذ خمسين عاما مضت . فنحن نحيا فى نظام اقتصادى مبرمج على الخدمة ، بينما الانتاجية ترتفع فى مجال الخدمة بأقل سرعة مما فى مجال البضائع ، فنحن أصبحنا أكثر رفاهية ، وبالتالي أقل استعدادا لأن نحتمل بخضوع النظام الطبقي التقليدى ، أن عامل النظافة البسيط أو عامل الأسانسير أو عسكري الدرك مثلا لا يشعرون بأنهم فى ذيل السلم الاجتماعى اليوم ، وهم يوجهون نقاباتهم والمفاوضين باسمهم فى الاتحادات الى ذلك ، وهذه المواقف المتشددة تميل أيضا بالنظام لاتجاه التضخم . هذه التغيرات تساعدنا على فهم لماذا نحيا فى عالم مناقض لعالم آبائنا انه أصبح تضخميا . لقد التقطنا التضخم كما التقطت الرأسمالية الانكماش فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

والاستعداد للتضخم شيء بينما حله الفعلى شيء آخر ، وتجربتنا فى التضخم لها أصولها فى حوادث خاصة هى التى بدأت الامر ، مثلما حدث مع الكساد فى العصور الماضية . فى حالتنا هذه ربما تلقى التضخم الدفعة الأولى التى بدأت من الاتجاه نحو الانفاق الذى حدث عقب حرب فيتنام . ثم حدث تحفيز قوى للتضخم فى دول أخرى بواسطة الهيمنة التى

استخدمتها الولايات المتحدة لاجبار هذه الدول على قبول دولاراتها بدلا من الذهب ، مما خلق امتدادات تضخمية من الذين فى الخارج واثرت تلك فى النهاية على مستوى أسعارنا ٠ ثم جاءت صدمة البترول الشهيرة عام ١٩٧٣ عندما رفعت الأوليك أسعارها من ٣ الى ١١ دولارا للبرميل ، ثم مرة أخرى عام ١٩٧٩ عقب ثورة ايران عندما ارتفعت الأسعار مرة أخرى من ١٢ دولارا الى ٢٨ دولارا للبرميل ٠

وقد أوضحنا بالفعل الفرق بين التأثيرات المسببة للتضخم المصاحبة لصدمة البترول هذه وبين التأثيرات المسببة للكساد المصاحبة لصدمة مشابهة تخيلنا انها قد تحدث فى مجال الفحم عام ١٨٧٣ ٠ والآن علينا أن نلقى بالا الى مؤسسة فى غاية الأهمية جعلت ارتفاع الأسعار المصاحب لازمة البترول معدا بهذه الدرجة ٠٠ وهو وجود مؤسسات الفهرسة التى لفتنا النظر اليها آنفا ٠ فعمل الفهارس قد غير من الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد ٠ فالأسعار المرتفعة لم تعد تعمل كمانع من الشراء كما كانت الحال عام ١٨٧٣ ٠ اذ انه تحت نظام الفهرسة فان الدخل الزائد اللازم لتغطية التكاليف الزائدة يتم توفيره تلقائيا عن طريق الكولاس (مؤسسات تكاليف المعيشة) أو عن طريق الضمانات الاجتماعية وغيرها من المدفوعات القياسية (الفهرسة) :

وعندما ترتفع الأجور فجأة كنتيجة لصدمة بترولية أو كنتيجة لآى زيادة فى تكاليف الانتاج ، فان الاقتصاد يتقلص لفترة فتتوقف المبيعات وتقل العمالة ولكن بعد ذلك تظهر أسعار البترول أو الأجور أو التكاليف كزيادة فى الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ، وبارتفاع هذا الرقم القياسى كذلك تزداد الشيكات الخضراء التى تذهب لمستحقى التأمينات الاجتماعية ، أو تعديل الأجور المدفوعة للمتقاعدين ، وكل هذا يخدم هدف ملاحقة الكساد باقتدار ولكنه يمهّد السبيل للتضخم ٠ ومع هذا التغير نحو التضخم فى المؤسسات يأتى تغير آخر أخطر منه هو التغير نحو التضخم فى العقول وفى طريقة التفكير ٠

ففى السابق كانت وجهة النظر السائدة فى الحياة الاقتصادية تتلخص فى العبارة الشهيرة « ما طار طير وارتفع الا كما طار وقع ، حتى أن الرواج والانعاش وارتفاع الأسعار كان يخلق غالبا - وليس دائما - درجة نافعة من الحذر - بينما اليوم تغير الاتجاه وعندما نسمع أن سلعة ما ارتفعت أسعارها فان انطباعنا الأول هو أنه غالبا ما ستواصل هذه الأسعار الارتفاع ربما أسرع ، وأنه قد يكون من الأفضل أن نحصل عليها الآن قبل أن يتعذر الحصول عليها ٠

وهكذا أصبح مجرد توقع ارتفاع الأسعار طريقة لتثبيت دعائم التضخم مثلما حدث أيام الكساد عندما طالت فترة الركود لأن رجال الأعمال توقعوا لها أن تستمر ، ان التوقعات عملية بها قوة دفع ذاتية ، وفى التضخم فإن الاعتقاد السائد غير المدحوض أن أسعار العام القادم ستكون ١٠٪ أعلى يؤدي الى السلوك السائد « اشتر الآن وادفع بعد ذلك » وهو السلوك الذى يضمن وحده ان العام القادم سيكون ١٠٪ أعلى .

كل هذا يساعدنا أن نرى أن كثيرا من التفسيرات المعطاة للتضخم تلعب دورا فى الحفاظ على الخلل المزمع فى اقتصادنا . فالحكومة مسئولة بالفعل عن التضخم من حيث انها ادخلت قاعدة على الاقتصاد ، وأنشأت الفهارس للمدفوعات الهامة ودعمت الضمانات الاجتماعية بحيث جعلت توقعاتنا ومواقفنا أكثر عدوانية عن ذى قبل ، وتكتل قوة الاتحادات والأعمال ساهمت أيضا فى التضخم بطريقة نزع « الصمام » فى الأجور والأسعار ونستطيع أن نرى عوامل أخرى كثيرة فى الخلفية أو فى مقدمة الصورة ، والفرق فى ادراكنا أننا الآن نرى هذه التفسيرات المتعددة فى أماكنها المختلفة داخل اطار عام من التناقض والفهم .

فالتضخم - نوعنا الخاص من التضخم المزمع المصاحب بتيار من الكساد - ظهر لأن الرأسمالية تمارس طاقاتها العصبية التوسعية الدافعة فى بيئة اجتماعية تغيرت . فالرأسمالية الآن مدعومة حكوميا . وهى تمثل كتلة قوة ، انها رأسمالية التوقعات الجماهيرية الضخمة .

وهذه الخواص فى البنية لن تتغير ، برغم جهود ادارة ريجان ، فلا يمكن للحكومة أن تنسحب من بنائنا الاقتصادى لأنها ليست محشورة فيه كالجسد الغريب ، ولكنها دخلت فى نسيج الاقتصاد والمجتمع بكل طبقاته . ونفس الشيء يمكن أن نقوله عن الشركات الضخمة والعمالة الضخمة لا يمكن أن ننزع أيهما من البنية بغير تمزيق النسيج الاجتماعى بنتائجه الرهيبة . ولا يحتاج الأمر أن نوضح أنه لن يكون هناك توقف فى عمليات التوقع عند الجماهير ولا عودة عن فلسفة الشمول الى المنطقة الوعرة للفردية .

وستبقى الرأسمالية بنفس خواصها الضخمة المعقدة التى نعرضها بها ، معتمدة على درجة عالية من التدخل والدعم والتنظيم من القطاع العام (مما لا يعنى بأى حال أن بعض البرامج لا يمكن تنقيحها أو حتى إلغاؤها) . وكنتيجة لهذا فتستمر الرأسمالية فى استجابتها للصدمات الخارجية مثل زيادة أسعار البترول ٠٠ أو الداخلية مثل معدلات الأجور العالية بطرق ترفع

من مستوى الأسعار ولا تهبط بها . فالملل للتضخم هو الوسيلة التي تستجيب بها الرأسمالية الحديثة لضغوطها وقيودها تماما كما كان الكساد هو وسيلتها في الماضي .

مكافحة التضخم

ما هي أفضل طريقة لاحتواء التضخم ؟ من الصعب تحديد الاجابة اذا تحدثنا من وجهة نظر هندسية ، ولكن المشكلة أن الاقتصاد ليس آلة وأجزائه ليست تروسا وصواميل ، انه أفراد وطبقات ومناطق ، ولا يضير الآلة أن تتغير أجزاؤها أو تعدل ، ولكن الاقتصاد يضار بشدة لو تبدلت أو أعيد تصميم أجزائه - البشرية - والمشكلة في مكافحة التضخم أن تطبق وسائل ليست فعالة اقتصاديا ولكنها مقبولة سياسيا . وهذا كما سترى عسير بكل تأكيد .

موازنة الميزانية الفيدرالية

ولنبدأ بواحدة من أكثر الطرق المقترحة لمكافحة التضخم ، موازنة التضخم الفيدرالية . هل يمنع هذا التضخم ؟

وكما يحب الاقتصاديون أن يقولوا ، مع تساوى الأشياء الأخرى فموازنة الميزانية ستساعد على خفض التضخم ، وإجراء فائض في الميزانية سيساعد بشكل أفضل ، ولكن الأمر لا ينتهى هنا لأن هناك أكثر من طريقة لموازنة الميزانية الفيدرالية . واحدة من هذه الطرق وإن كانت غير محبوبة في هذه اللحظة إلا أنها قد تكون فعالة للغاية في الحد من التضخم ، وهي أن نثبت النفقات على ما هي عليه في الوقت الحالى وأن نرفع الضرائب حتى نغطيها . ففي عام ١٩٨١ لو أننا رفعنا الضرائب على الدخل بنسبة ٢٠٪ لأمكننا موازنة الميزانية الفيدرالية ولأعطينا التضخم درسا في المقابل ، ولكن السؤال السياسى هو من كان سيصوت من أجل الضرائب المرتفعة ؟

أو نستطيع أن نوازن الميزانية عن طريق خفض الضرائب ثم التقليل من النفقات بحيث نجعل النفقات تكافئ الدخل ، وهذه تقريبا هي خطة حكومة ريجان ، ونحن نعلم بالفعل المشكلات هنا ، إذ عندما يستقبل المواطنون خفض الضرائب فهل سيضعون الزائد من الدخل في البنك أم سينفقونه ؟ إذا أنفقوه فسوف يكون هناك دفعة للتضخم ورغم موازنة الميزانية . وسؤال آخر ، هل ستساعد موازنة الميزانية في تهدئة الاقتصاد الأمريكى ؟ إن إدارة ريجان تعتزم أن تخفض الانفاق المدنى ، والمواصلات والتعليم وطوابع الطمام ، واعانات البطالة ، وأن تنفق المزيد على الصواريخ وحاملات الطائرات والزوارق ، فهل هذا التحول يمكن أن يخفف من الأسعار ؟ !

وأخيراً من الضروري أن نفكر فى الميزانية الكلية العامة ، وليس فقط فى الميزانية الفيدرالية عندما نقترح موازنة الميزانية كعلاج للتضخم ، وهذا لأن جزءاً أساسياً من العجز الفيدرالى يأتى كنتيجة للمنح الفيدرالية من مختلف الأنواع للولايات والبلديات . وفى عام ١٩٧٩ على سبيل المثال كان هناك ١٤ بليون دولار عجز فى الميزانية الفيدرالية ولكن لم يكن هناك عجز فى القطاع العام ككل ، والعجز الذى ظهر فى واشنطن وتمت معادلاته وأكثر بزيادات فى هيوستون وفينكس وسكرامنتو ، زيادات سببها معونات فيدرالية للولايات ، ومنذ عدة سنوات تقدم وفد من مشرعى الولايات - المهتمين بوقف التضخم عن طريق موازنة الميزانية الفيدرالية الى تيب أونيل المتحدث الرسمى للبيت الأبيض ، وقد استمع أونيل بعطف الى رجائهم لوضع نهاية لهذا العجز الفيدرالى ، وقد أوضح أونيل الصعوبات فى خفض الانفاق العسكرى والضمان الاجتماعى وما شابه ، ولكنه فى النهاية أشار الى عنصر هام يشكل حوالى ٢٠٪ من الانفاق الفيدرالى . وخصمه ليتمكن أن يؤدى الى موازنة الميزانية فى واشنطن ، وهو يلمح الى المنح للولايات والمدن ، وفجأة فقد الوفد حماسه لدعواه ، وهكذا معظم الناس الذين يدرسون حقيقة الميزانية الفيدرالية .

تقييد المال

ربما كان تقييد المال هو أكثر الأسلحة المضادة للتضخم استخداماً بواسطة الاقتصاد الرأسمالى فى كل أنحاء العالم .

ونحن لا نغنى بعبارة تقييد المال تجميداً تاماً للمال المعروض ، وإنما نعنى تقييد قدرة البنوك على تقديم المزيد من القروض حتى أن قطاعى البيوت ورجال الأعمال من المقترضين ليجدون أنه صعب جداً - وأكثر تكلفة بكثير - أن يأخذوا قرضاً . وتقييد المال يقلل بكل تأكيد من مساحة الشراء والانتاج الاقتصادى وبدرجة أقل يحد من التضخم . ورغم أنه لا توجد قاعدة حديدية تقول أن الأسعار يجب أن تهبط لمجرد أن الانتاج قل أو الشراء هبط ، فالنتيجة غالباً لتقييد المال هى زيادة المنافسة فى مجال تجارى ضحل وهذا قد يهبط بالأسعار أو يمنعها من الارتفاع . والانخفاض فى أسعار الرحلات الجوية خير مثال على ذلك .

وقد أوضحنا من قبل الصعوبات عند تضيق المال ، احداها أن تبعه التضيق على القروض غير متساوية وأنها تؤثر بعنف ، وقد تترك تأثيرات قاتلة على المشروعات الصغيرة ، فى حين لا تتأثر الشركات الكبرى لما تملكه من مصادر أخرى للاقتراض ؟

ومشكلة أخرى هي حفظ سياسة نقدية ثابتة ضد المعارضة الرهيبة التي يقيمها التقييد على القروض . فأصحاب الشركات الصغرى والاتحادات العمالية ، والمشردون العاديون لا يقفون بسلبية بينما أسعار الفائدة المرتفعة ونوافذ القروض المقفولة تدفعهم بعيدا عن السوق ، فهم يشعرون ممثليهم السياسيين بأمهم وشكواهم ، هؤلاء بالتالى يرسلونها الى واشنطنون . وهكذا واجهت سياسة تضيق المال فى الماضى أسلوب المنع - الإباحة ، الاطلاق - التقييد .

فأولا : صرخات من التضخم . فتوضع سياسة لتقييد المال ويقل التضخم - وربما - يبدأ احتجاج رجال الأعمال والبيوت ، يعلو الاحتجاج وتعلو الأصوات الغاضبة ، فترتضى القبضة على القروض ويتلاشى الاحتجاج ولكن الأسعار ترتفع من جديد . وتبدأ مرة أخرى دورة جديدة .

الكساد الضخم

كلما حاولنا سياسات ضعيفة مترددة من الاطلاق - التقييد ، أو من تخفيض الميزانية ، بغير أن نحد من معدل التضخم بسرعة ، كلما سمعنا أن ما تحتاجه الأمة حقا هو سياسة مالية حازمة متقشفة حتى ولو أدت الى كساد . بل ان المرء ليسمع دعوة الى وضع اطار مالى حديدى حول النظام - لا زيادة فى القروض - ولو استطعنا أن نوقف بثبات كل الزيادة فى عرض المال فسنستطيع وضع نهاية سريعة للتضخم .

ويجب أن يكون واضحا ما هي المشاكل فى هذه الحلول الهندسية . فالعواقب الانسانية ستكون فادحة ربما بشكل غير مقبول بالمرة ، ويمكننا أن نتعلم من تجارب ألمانيا الغربية وسويسرا ، فكلتاهما وضعت نظاما نقديا صارما كى يمكنها كبح جماح اقتصادها ، وبمعنى آخر كلتا الدولتين خططتا بشكل هندسى ويعمد لاحداث كساد ، ففي عام ١٩٧٨ على سبيل المثال كانت العمالة الصناعية فى ألمانيا الغربية أقل منها عام ١٩٧٢ بنسبة ١٢٪ وفى سويسرا كانت أقل بنسبة ١٠٪ ولهذا السبب كانت معدلات التضخم فى هاتين الدولتين فى السبعينيات أقل المعدلات فى العالم كله .

لماذا لا نحتذى حذوهم ؟ الاجابة أن البطالة فى ألمانيا وسويسرا وقعت بالكامل تقريبا على كاهل العمال الأجانب - المسمين العمال الضيوف - والذين تم ترحيلهم الى يوغوسلافيا وإيطاليا وأسبانيا وتركيا . ولك أن تقارن ذلك على اقتصاد مثل اقتصادنا ، أن سويسرا وحدها قد رحلت عشرة

ملايين عامل الى بلادهم فالى أين نذهب نحن بعشرة ملايين عامل أمريكى ؟
واقع أن استقطاعات تماثل المستوى ليست كافية لأن تخلق بطالة فى
الولايات المتحدة تقرب من ٣٠٪ ، ولو تركنا جانبا المشاكل الاجتماعية التى
قد تخلقها سياسات كهذه فإن البطالة وسيلة غير منصفة لمحاربة التضخم ،
فلنفترض أننا نملك نسبة بطالة ٨٪ ، ان هذا لا يعنى أن كل عامل يركن
جانبا ٨٪ من السنة ، ولكن هذا يعنى أن بعض العمال عاطلون لفترات
أطول من الزمن ، ان أكثر من ٥٠٪ من الأسابيع الكلية للبطالة ، يتحملها
أفراد عاطلون لأكثر من ١ عام ، وحوالى ١٠ هؤلاء الذين يعانون من فترات
طويلة فى البطالة لا ينتهى بهم الأمر بأن يجدوا عملا ، ولكن بأن ينسحبوا
من القوة العاملة .

وهكذا فإن كانت البطالة هى وسيلتنا فى محاربة التضخم ، فيجب أن
نميز أن العناصر التى تخرج ليست تلك التى سيكون خروجها مؤثرا فى
الهبوط بمعدلات الأجور ، ونعنى بهم المتقدمين نسبيا فى السن من الذكور
البيض ، ولكن على العكس فالبطالة تكون من نصيب العمال الصغار السن
من ١٦ - ٢٤ عاما والنساء والزواج والأسبان .

وهؤلاء يشتركون فى صفتين ، فهم يفتقدون المهارة غالبا وهم يفتقدون
القوة السياسية .

وهكذا فإن حجم استقطاعاتهم من معدلات الأجور قليل ، وعلى ذلك
فإن الاختيار ليس فقط مجحفا ولكنه أيضا غير مؤثر ، بهذا نجد أن معدلات
البطالة تزيد بينما لا تهبط فى المقابل معدلات التضخم .

التحكم الاختيارى

والكلمة التى تظل تظهر كلما تحدثنا عن وقف التضخم هى التحكم ،
والتحكم نعمة بالنسبة لبعض الاقتصاديين ونعمة للبعض الآخر ، ونظرتنا
الخاصة أنه لا يوجد مجموعة واحدة من الاجراءات اسمها التحكم وانما
هناك مجموعة من الاحتمالات وأن هناك الكثير مما يمكن أن يقال مع البعض
وضد البعض الآخر .

ومن أسهل وأقل أنواع التحكم تدخلا هو أن نقترح حدودا للأجور
وللزيادة فى الأسعار ، والفكرة خلف هذه السياسة الارشادية واضحة
وسليمة ، وإذا وافق الجميع على وضع حد للزيادة فى دخله بمقدار فلنقل
مثلا ٥٪ ، فسوف يهبط بالتاكيد معدل التضخم ولن يكون هناك أحد فى حال
أسوأ ، ان قرارا جماعيا مثل هذا يمكن أن يبطىء الصعود على السلم
الاجتماعى ولكنه لن يغير من مواضعنا المختلفة عليه .

ولكن المشكلة هي أن نضمن استمرار سياسة التحكم الاختيارى فى الدخل ، ولكن لسوء الحظ ما لم يتعاون كل فرد قلن يصلح النظام ، واجراءات التهرب هائلة ، فانه من الممكن أن يرى الجميع ملعب كرة القدم اذا ظلوا جالسين ولن يكسب أحد شيئاً اذا وقف الجميع . ولكن اذا ظل الجميع جالسين فان القلة المتهربة التى تختلس الوقوف تحصل عندئذ على افضل رؤية للملعب ، بينما اذا وقف الجميع يحصل قصار القامة سيئو الحظ على أسوأ منظر للملعب . ولنفس السبب تقريبا يفشل التحكم الاختيارى ، ولهذا فان العديد من الاجراءات تتخذ بحيث تجعل الالتزام بهذه البرامج ممكناً (ليس اجبارياً) ، ووطنياً فى نفس الوقت . من ضمن هذا ما يسمى « كيب » وهى الحروف الأولى بالانجليزية لكلمة (خطط الضرائب الشعبية) الذى يفرض عقوبات ضريبية على الشركات التى تضع تسويات للأجور أعلى من المعدلات الارشادية . واذا شجع هذا الكيب العاملين على الالتزام بأجورهم فسيظل معدل الأجور فى مكانه ولن يستفيد أو يضار اتحاد عمالى على حساب الآخر ، لهذا توجد درجة من الاهتمام بهذه الخطط ، ولكن صعوباتها ادارية أكثر منها اقتصادية ، فهى تتطلب درجة من الاشراف والتدخل من الجانب الحكومى الذى من المؤكد أن يخلق بيروقراطية ويولد الاحتكاك ، ولكن قد يستحق هذه الصعوبة ، اذا فشلت الوسائل الأخرى .

التحكم الاجبارى

وأخيراً فى النهاية ، هناك التحكم الاجبارى مثل وضع حد أقصى للأسعار وللأجور ولكن هذه الاجراءات تتطلب شيئين لكى تكون فعالة :

١ - يجب أن تكون دائمة أو على الأقل احتياطية بحيث لا تتعرض للإطلاق والتقييد .

٢ - يجب أن تدعم بضرائب عالية فالتحكم وحده ليس الا أكياساً رملية نحاول أن نمنع بها فيضان نهر ، يجب أن نفرض ضرائب اذا شئنا أن نسيطر على النهر .

واذا اندلعت حرب فاننا نستطيع بلاشك أن نطبق هذه الاجراءات الاجبارية ونفرض الضرائب بنتائج طيبة - فقد طبقنا ذلك بنجاح فى اثناء فترة الحرب الكورية على سبيل المثال ، وهذا لأن الحرب تعطينا الروح المناسبة لتحمل ذلك ، كما أنها تعطى الحكومة سلطة اتخاذ ما تراه مناسباً من الاجراءات . واذا أدى التحكم الى عجز فى الاستثمارات على سبيل المثال فالحكومة تستطيع فى وقت الحرب أن تبني المصانع أو تمددها بالمال

والمعدات ، ولكن كل هذا صعب أو مستحيل فى أوقات السلم فالاتجاه الفنى لن يكون الاذعان الارادى ولكنه سيكون الطاعة اللامبالية أو التهرب الفورى . بالاضافة الى أن التحكم مسئولية فادحة ، وقد أفلح النظام فى وقت كوريا ولكنه تطلب ١٨ ألف ملاحظ ، وحتى مع وجود الكمبيوتر الحديث فلا بد من جيش مشابه من الملاحظين اذا أردنا تطبيق مثل هذا النظام الاجبارى الآن . وهكذا فان الاعتراض على التحكم الاجبارى له شقان :

فمن المؤكد أن هذه الاجراءات ستسبب الكثير من الانزعاج للجماهير ، ويمكننا جميعا أن نتخيل ما ستحويه مانشيتات الجرائد عندئذ ، وستطرح هذه الاجراءات أسئلة لا نهاية لها عن تقرير كيف يمكن ضبط هذا السعر أو ذلك الأجر مع نمو الاقتصاد وتغيره وتغير التحديات التى تواجهه .

ولكن من الزاوية الأخرى فالتحكم له فائدة رئيسية ، وهى انه سيوقف دائرة التضخم ، ورغم أن هذا الايقاف قد يكون مؤقتا الا أنه سيعطينا مساحة من الوقت للتفكير لوضع سياسة ضريبية مقاومة للتضخم وفعالة ، وفى هذه الفترة فان اجراءات الفهرسة الخطيرة وتركيبات « الكولاس » يمكن انهاءها ، ولو فشلت الاجراءات الأخرى واستمر التضخم فى تهديده لسلامتنا النفسى فاننا قد نضطر الى اللجوء الى هذا الحل الأخير .

وهذا تقريبا كل ما يمكن لأى اقتصادى أن يغامر بقوله ، المشكلة الأساسية أنه لا يمكننا أن نحد من التضخم بغير أن نخفض من دخول البعض ، من هم هؤلاء البعض الفقراء ؟ الأغنياء ؟ العسكريون ؟ الاتحادات ؟ بعض الاقتصاديين قد يريد مساعدة المزارعين وليس العمال الصناعيين عندئذ سيدعو الى برنامج يشجع السوق الحرة فى القمح ولكن فى الأجور . واقتصادى آخر قد يطالب بالتحكم فى أسعار الغذاء ولكن ليس فى الأجور . وهكذا الأمر ، بحسب ميل الاقتصاديين الى المؤسسات أو المستهلكين أو الشركات الصغيرة والعمال ... الخ .

أى هؤلاء الاقتصاديين هو المصيب ، لا يوجد صواب فالحد من التضخم يمكن بطرق كثيرة كل منها يفيد البعض ويضر البعض الآخر ، والمزايا والعيوب فى رأى البعض ليست كذلك فى رأى البعض الآخر .

لهذا فالحل ليس فى ايجاد صيغة سحرية ولكن فى ايجاد برنامج سياسى تراه الأمة بمجموعها منصفاً وعادلاً ، يضع قيوداً كافية على المواقف الحساسة بحيث يبطئ من حدة الاضرار الدائر بشكل يمكن قبوله والتعامل

معه . ويجب أن يكون واضحا مما سبق أن مثل هذا البرنامج من المستبعد اكتشافه قريبا ، لأن الهدف السياسى عسير للغاية . فالأمة غير مستعدة لأن تضع عبء الحل بلا رحمة على بعض القطاعات ، مثل الشركات الصغيرة ، والعمال غير المنظمين ، أو على الشركات الكبرى والعمال المنظمين ، أو أن توافق على تحديد عام للدخول قد يكون بلا عواقب باعتبار مواقفنا فى الاقتصاد ، ولكنه أسلوب بيروقراطى اشتراكى * !! ٠٠ وبواقعية فقد رأينا الآن التضخم بشكل واضح سواء بدا هذا أفضل أم أسوأ - وكذلك لفترة طويلة مقبلة .



* لكى نوفر على قرائنا الحيرة فسوف نحيلهم الى ملحوظة لما يمكن أن يسببه برنامج كهذا ، فأننا يمكن بلاشك أن نحد من التضخم اذا منعنا الناس من انفاق المزيد كل عام ، واذا استطعنا أن نفرض ضريبة تضخم على كل الدخول ، فنأخذ مثلا ٩٥٪ من الزيادة فى كل عام ، وهذا مساو لأن نجعل الجميع يوافقون على زيادة سنوية لا تتعدى ٥٪ من الدخل ، نفس النصيحة التى نسمعها دائما موجهة للاتحادات الكبرى ، وبلاشك سيكون هناك تعويضات مقبولة للأفراد الذين يغيرون وظائفهم الخ ٠٠٠ ، ولكن من المؤكد أن هذا الاجراء سيضع حاجزا ضخما أمام التضخم ، ولكن السؤال هو : ما مقدار الخوف الذى يجب أن تكون فيه كى نقدم على مثل هذا الاجراء ؟

الفصل الرابع عشر

التدهور

مشكلة الانتاجية

كان من أكثر الصدمات التى هزت وجداننا القومى معرفتنا انه فيما يختص بمستويات المعيشة فأمريكا لم تعد - رقم واحد - فى العالم ، وبالفعل فى التقسيم العالمى لمستويات المعيشة فنحن رقم ١٠ ، ولو استمرت اليابان فى ملاحظتنا كما يحدث الآن فقريبا سَنصبح رقم ١١ ، وفى بعض الحالات مثل السعودية وأبو ظبى فان التصنيف ليس الا خطأ احصائيا ناتجا من أخذ متوسط الدخل الخرافى لقلة حاكمة رغم المستوى المعيشى المنخفض والمتخلف لمجموع السكان . ولكن الوضع ليس كذلك فى الأمم الصناعية مثل ألمانيا الغربية وسويسرا والدانمرك ، ولن يكون كذلك مع اليابان عندما تسبقنا ، والسبب الرئيسى الذى يسبب لنا القلق هو أن الانتاجية الأمريكية هبطت اليوم عن سائر البلدان المتقدمة ، فنحن ببساطة ننتج أقل بالنسبة للفرد مما ينتجون .

فكيف حدث أن أصبحت الولايات المتحدة التى كانت محط اعجاب وحسد العالم فى هذا الوضع المزعزع ؟

هناك طريقتان للإجابة على هذا السؤال ، طريقة ايجابية ، وطريقة سلبية :

الطريقة الايجابية تؤكد أن اختفاء الزيادة الأمريكية يمكن النظر اليه بشكل أفضل على أنه المحصلة أو النتاج المستحق لقوة وقدرة الاقتصاد الأوروبى واليابانى ، إذ أنه بعد كل شئ فانتاجية الدولة انما تعكس مخزونها من المهارات والمواهب والارادة ، ورصيدها من الميكنة ونصيبها من الموارد ، والأمم التى على قمة العالم الآن من حيث الدخل لم تصبح هناك الا لان مصادرها ومعداتها ورأس مالها الانسانى قد صعدت بها الى هناك . فالهندسة الألمانية أو السويدية مثلا كانت دائما مشهودا لها بالكفاءة .

وأسلوب اليابان فى التعليم تحفة فنية فى تطبيقه ونظامه ، وحتى السعوديين المنتفعين من بترولهم انما يستمتعون بادعاء الثروة واستمتعنا به نحن أيضا عندما أعطتنا الطبيعة السهول الفسيحة ومراعى ميسانى ولا تزال تعطينا ، وهى ميزة الهية على كل من سوانا •

إذا فالجانب الايجابى من قصة الانتاجية يقول أن أوروبا استطاعت أخيرا أن تتغلب على آثار حربين عالميتين مروعتين ، وأن اليابان أصبحت قوية وحدها مرة أخرى ، وحيث أن العالم يكون أكثر أمنا وأفضل كمجتمع متكافئ لذلك فنحن لا نستطيع الا أن نبارك صعوده نحو الثراء حتى لو كان هذا يعنى أن عصر السياحة الرخيصة والمتفوق الأمريكى الساحق قد ولى الى الأبد •

ولكن موضوع الانتاجية له أيضا جانب سلبى ، فالأثرياء الجدد لم يطالبوا فقط بمكانهم المستحق تحت الشمس ، ونحن الأمريكيين قد خسرنا مكاننا لأننا عانينا من هبوط فى الانتاجية مقارنة بحلفائنا الغربيين . ففي الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ زادت الانتاجية فى ألمانيا الغربية بمقدار ٤٪ فى العام ، وفى اليابان زادت بمقدار ٥٪ فى العام ، بينما لم ترتفع فى أمريكا الا بمقدار ١٪ فى العام • وفى عام ١٩٧٩ لم نفقد فقط المقارنة بمناقسينا ولكننا بالفعل تراجعنا الى الخلف !! فلفترة قصيرة فى تلك السنة هبط الانتاج فى ساعة العمل بمقدار ٢٣٪ فى السنة ، ولو كان هذا الانخفاض قد استمر لعانت أمريكا من انخفاض حاد فى مستوى المعيشة كما أعلنت اللجنة الاقتصادية بالكونجرس • وفى عام ١٩٨٠ استمر هبوط الانتاج فى ساعة العمل فى قطاع الأعمال رغم أن معدل الهبوط كان أقل ، وفى عام ١٩٨١ يبدو أننا تخطينا مأزقا لأننا على الأقل لم نعد ننتج فى نهاية العام مقداراً من البضائع للفرد أقل من بداية العام •• ولكننا نجحنا مرة أخرى فى أن نجعله أكثر قليلا •

ماذا حدث للانتاجية؟

ما سبب ظاهرة التدهور هذه ؟

ان الارتفاعات والانخفاضات فى الخط البيانى للانتاجية توضح لنا أن هناك عملية قصيرة المدى تأخذ مجراها وأن هناك عملية أخرى طويلة الامد أيضا •

والعملية قصيرة الأمد ليست بالضرورة خطيرة ، فهي تحدث لأن الانتاجية المقاسة عدد السيارات ، اطنان الحديد ٠٠ الخ ٠ ترتفع وتنخفض بحسب ما اذا كنا فى رواج أو فى كساد ٠ وفى اوقات الكساد رغم أن أصحاب الأعمال قد يضطرون الى التخلي عن جزء من العمالة الا أنهم يحاولون الا يتخلوا عن الموظفين المهرة حتى لو كان العمل لا يحتاجهم فى ذلك الوقت لأنهم يعلمون أنه عند تغير الحال فليس من السهل تعيين كاتب حسابات ماهر أو مندوب مبيعات يعرف اصول عمله ، وهكذا فان الانتاج القليل يتوزع على القوة العاملة التى هى أكبر من المفروض ، والنتيجة الحتمية هى أن معدل الانتاجية للفرد يقل ، وهذا هو السبب نفسه فى أن الانتاجية تنفجر فور انتهاء الأزمة ، لأن الانتاج يزداد بغير الحاجة الى تعيين موظفين جدد ٠

وهكذا فانه فى اوقات الرواج تبدو الانتاجية جيدة ، وهذه الأسباب قصيرة المدى تستوجب العذر من المانشيتات الرئيسية فى الصحف التى تحذر من الانحدار السريع فى الانتاجية ، ولكنها لا تشير الى التدهور البطيء المستمر من عام لآخر فى الأداء الأمريكى ٠ فعلى سبيل المثال التدهور عام ١٩٧٩ فى الانتاجية أخذ مكانه قبل حدوث الكساد ٠ لابد أن شيئاً آخر يعتبر رئيسياً هو الذى يحدث ٠ فما هو هذا الشيء ؟ يقفز الى الذهن حالياً شيئان رئيسيان ، الحديد وصناعة السيارات ، فالجميع يعرفون أن الصناعتين عانتا من فترات صعبة لكى تواجه المنافسة الأجنبية ، وخاصة من ألمانيا الغربية واليابان ، وكلتاها قامتا بإجراءات تحميها من أن تكتسحهما الواردات ٠ ولكن المدهش أننا عندما نتفحص بانوراما الاقتصاد الأمريكى لكن نعين الأماكن التى هبطت فيها الانتاجية بشكل خطير نجد أن هاتين الصناعتين ليستا هما أول ما يلفت نظرنا ، فلنتركهما جانبا بعض الوقت لكى ننظر فى مكان آخر ٠

وأول مكان يجب أن نوجه اليه اهتمامنا هو التحول الذى حدث فى تقسيم الجهد الانتاجى الأمريكى ٠ واذا قارنا الثمانينيات بالخمسينيات أو بقرن سابق على ذلك نستطيع أن نرى تحولا ثابتا ومستمر فى العمالة وفى رأس المال الخاص بالزراعة الى القطاع الصناعى ثم الى قطاع الخدمات ٠ وفى قول آخر ، فالعامل التقليدى عام ١٩٠٠ كان هو المزارع ، وفى عام ١٩٤٠ كان هو العامل فى المصنع ، وفى عام ١٩٨٠ أصبح البائع فى المتجر ٠

ولو وضعنا ذلك فى تغييرات اقتصادية لوجدنا أن هذا رفع من الانتاجية الأمريكية فى السنين الأولى عندما كان القطاع الصناعى ينمو ، وخفض من الانتاجية فى السنين الأخيرة عندما تضخم قطاع الخدمات ٠ واليوم يعمل ٧٠٪ من كل الموظفين فى نوع من أنواع صناعات الخدمات ٠ سواء كانت

محلات ماكدونالد أو النظام المدرسى المحلى ، وهذه نسبة أعلى بكثير منها فى أى بلد صناعى آخر . وتعبير « الخدمات » يغطى مساحة كبيرة من الأعمال والمهن . والتعريف التقنى يشمل أعمالا مثل الاتصالات والمواصلات ، حيث الانتاجية عالية جدا . كما أنه يشمل أيضا مجال التجزئة الواسع حيث الانتاجية ٥٠٪ فقط من المستوى فى التصنيع وما يهمنى هو توضيح أن عدة أماكن فى قطاع الخدمات المتسع والتي تتميز بانتاجيتها المنخفضة بشكل ملحوظ هى الأماكن التي زادت فيها العمالة فى العقد الأخير ويتفوق فى هذا قطاع الخدمات الشخصية ، مثل المحامين والمحاسبين والصحة وخدمات المستشفيات والتعليم ، وفى هذين المجالين الأخيرين بالذات فإن الانتاجية للعامل فى الساعة أقل بكثير من أى مجال آخر ، وتنمو أيضا ببطء أوضح بكثير من أى مجال آخر .

وكذلك فإن الخمسة عشر ألفا من الأشخاص الذين تمت اضافتهم الى قوات الأمن الخاصة فى العقد الأخير كان لهم تأثير سلبي تماما على الانتاجية لأنهم أضافوا الى التكاليف بلا أى اضافة انتاجية على الاطلاق . ولا يعنى هذا أن حراس الأمن أو البوليس ليس لهم ضرورة ، ولا أن بيوت التمريض مضيعة للمال ، بل على العكس ان يبدو أن لدينا عددا أقل مما نحتاجه من الحراس رجال البوليس ، كما أن امكانيات التمريض غير كافية ، ولكن هذا لمجرد توضيح أننا يجب أن ندفع ثمن الانتاجية المنخفضة للبعض لكى نحقق مجتمعا يمدنا بالرفاهية والأمان والحكومة القومية ، وبنفس الشكل فهذا سبب . لماذا هبطت انتاجيتنا ! وسبب آخر . يوجد عدد من الصناعات الهامة واجهت مشكلات انتاجية خاصة ، احدى هذه الصناعات هى التعدين ، حيث الهبوط كان واضحا . ولكن هنا يمكن لقاء اللوم على عاملين مختلفين تماما . فى حالة استخراج البترول (وهو يعتبر نوعا من التعدين) فالمشكلة فى الطبيعة فلقد دخلنا فى مرحلة الجفاف الجيولوجى فى أمريكا ، الأبار الجديدة تستخرج من أعماق أكبر وتنتج أقل ، وهى مشكلة من المتوقع أن تزداد حتى لو تعلمنا كيف نستخرج البترول من الصخر الرسوبى ومن الأحجار القديمة .

والجزء الثانى من مشكلة التعدين يقع فى صناعة الفحم حيث المشكلة ليست جيولوجية ولكن اجتماعية ، فالاجراءات البيئية والأمنية الصارمة تضع تكاليف أكثر على تعدين الفحم وخاصة لاصلاح الضرر الحادث من جراء عمليات تعرية المناجم ، وهذه الاجراءات أضافت الى كمية العمالة اللازمة لانتاج كل طن من الفحم مما يهبط بانتاجيتنا بالتالى ، ونفس الشئ مع تعدين النحاس ، وكما هو الحال مع رجال البوليس وهيئة التمريض فنحن بحاجة ماسة لهذه الاجراءات ، ولكننا يجب أيضا أن نفهم أن هناك ثمنا يجب أن ندفعه على هيئة انتاج أقل للفرد العامل .

وليس التعدين هو الصناعة الوحيدة التى هبطت ٠٠ كذلك تأثرت الصناعة الخاصة بالمرافق العامة جزئيا بسبب التكاليف الباهظة للطاقة ٠ ولكن المثير « أننا لا نعرف بالفعل لماذا هبطت الانتاجية » فى حالة صناعة البناء ، فالمعلومات تشير الى هبوط ثابت فى الانتاج بالنسبة للفرد العامل فى هذه المنطقة الواسعة من النشاط ٠٠ لماذا ؟

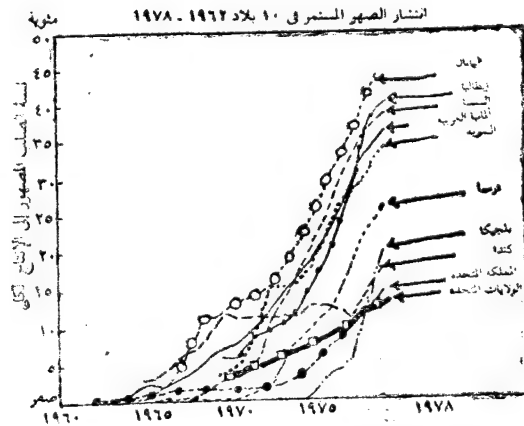
ربما لأن كثيرا من مشروعات الانشاء الضخمة الهامة الخاصة بالطاقة الذرية قد أوقفت ٠ ربما لأن الانشاء أصبح أكثر تعقيدا عن ذى قبل ، ربما لأن تقاليد العمل القديمة قد ضاعت ٠

الحقيقة أننا لا نعرف الاجابة ولكننا نعرف أن الانتاجية تهبط فى مجال الانشاء وأن هذا يهبط بالمتوسط القومى للانتاجية ٠

تحدى الانتاجية

نأخذ معا التحول الى الخدمات ، والهبوط فى انتاج التعدين ، والهبوط فى صناعة البناء والانشاءات ، ان الهبوط فيها يشكل حوالى ثلث الهبوط الكلى فى انتاجيتنا فى السنوات الأخيرة ، اذا لابد أن هناك أسبابا أخرى وصناعات أخرى وراء هذا الهبوط فى الانتاجيات ٠ وهنا سنتحدث عن واحد فقط من هذه التفسيرات الاضافية ، وهو فشل الصناعة الأمريكية فى استثمار معدات رأس مال حديثة كافية لأن تظل ملاحة لمنافسيها الغربيين ٠ ومعدات رأس المال وحدها ليست هى مفتاح الانتاجية بكل تأكيد ، ولكنها جزء هام جدا من المشكلة كما سنرى ، وهذا يعود بنا الى الصلب والسيارات ، لماذا فشلت هذه الصناعات فى مواجهة منافسيها الدوليين ؟ أحد الأسباب هو فشل الادارة الأمريكية فى اتخاذ القرارات المناسبة ، فصناعة الصلب قررت ألا تدخل فى مجال استخدامات الأوكسجين والسيك المستمر ، وصناعة السيارات قررت ألا تترك السيارات الكبيرة ٠ وكلا القرارين خاطئ جدا ، وخصوصا لأن منافسينا قرروا شيئا آخر ، والنتيجة أنه فى عام ١٩٨٠ ولأول مرة أنتجت اليابان بالفعل سيارات أكثر من الولايات المتحدة (٥٥ مليون سيارة لليابان مقابل ٥٤ مليون للولايات المتحدة) وحلت التويوتا ونيسان محل فورد كمنافس أول لجنرال موتورز ، والرسم البيانى التالى يوضح لنا أن الولايات المتحدة تذيأت العالم فى تحويل مصانع الصلب بها الى السيك المستمر ، والسبب أن مصانع الصلب عندنا تستخدم أرباحها فى تشغيل أعمال فى جهات أخرى ، بينما توجه الشركات المنافسة أرباحها الى صناعة الصلب مرة أخرى ، وليس هذا نهاية التحليل إذ لماذا اتخذ المديرون الأمريكيون القرارات الخاطئة ؟

يبدو أن السبب هو الاختلاف فى الامتداد الزمنى الذى تدرب الأمريكيون والأجانب على التفكير فيه . فالأمريكيون يركزون اليوم على الخط السفلى ٠٠ مصانع الحديد الخردة وخطوط تجميع السيارات التى كانت تدر المال فى السبعينيات كانت بحاجة لقرار كى تقبل خطوطا سفلية فقيرة انتاجيا وقتها ، وفى مقابل توقعات لنمو سريع ومرض بعد خمس سنوات ، والأوروبيون واليابانيون تدربوا على التفكير طويل المدى بينما يفكر الأمريكيون فى الربح السريع والنتيجة كانت باهظة التكاليف علينا .



المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والنمو .

ولكن حتى مع ذلك فهذا ليس هو التفسير الكامل للفشل فى تحديث صناعة السيارات والصلب ، فالتحول من المعدات الموجودة الى مصانع ومعدات جديدة يتطلب ليس فقط الهرب من عقلية الخطوط السفلية سريعة الربح ولكن أيضا سهولة الحصول على رأس المال ، فقرار تحديث الصلب تماما مثل قرار تصغير السيارات كلاهما يحتاج للبلايين من الدولارات توضع فى الاستثمار ، وشركة جنرال موتورز وحدها اضطرت الى انفاق ٢٠ بليون دولار فيما بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٠ ، وفى أوروبا واليابان كان رأس المال هذا موجودا وأسهل فى استخدامه من الولايات المتحدة ، وتلك هى الحالة فى جزء منها لأن استعداد هذه الأمم للإدخار أكثر من أمريكا ، وقد سبق أن أوضحنا أن العائلات فى ألمانيا الغربية توفر ١٥٪ من دخلها ، وفى

اليابان ٢٠٪ من دخلها بينما فى أمريكا لا تتجاوز النسبة ٥٪ من الدخل السنوى .

وحتى لو أضفنا مدخرات الهيئات العامة الى المجموع ، فان $\frac{1}{v}$ الدخل فقط هو المتاح لاستبدال رأس المال الجديد بالقديم ، بينما فى ألمانيا واليابان فان المتاح يعادل من مرة ونصف الى مرتين من المتاح عندنا . كذلك كان رأس المال متاحا فى الخارج لأن كثيرا من الدول الصناعية الأجنبية استخدمت قوة الحكومة فى دعم - بل حتى فى تمويل - تجارتهم الضخمة الدولية ، وهذه هى الحالة فى اليابان بالذات ، وحيث أدت الأنشطة المتصلة بالحكومة اليابانية ، بنوكها الكبرى ومؤسساتها الضخمة الى الجهود المتضافرة للحكومة والأعمال ، أو ما نسميه اليابان المتضافرة . فالحكومة اليابانية التى تعمل بجانب بنوكها وقياداتها الصناعية تختار شركة أو شركتين لتخدمهما باعتبارهما القادرة فى صناعة ما . وتؤمن قروضا هائلة طويلة المدى لهذه الشركات ، وبهذا تمهد السبيل لها لكى تدخل المجال العالمى مسلحة بأحدث تكنولوجيا ، ونفس هذه الطريقة من التعاون الحكومى - الخاص ، استخدمتها الدول الغربية حتى ألمانيا الغربية التى بها أقل سيطرة حكومية . ف هناك جهد موحد لجعل رأس المال متاحا عند اللزوم ، وإثناء كساد عام ١٩٧٤ على سبيل المثال منحت البنوك تأجيلا جبريا للدفع - لم يعلن عنه قط - لشركة فولكس فاجن حتى يمكنها القيام باستثمار مكلف جدا لكى تخرج عن اطار تصميم السيارة التقليدى - وهذا سبب آخر لفشل صناعة السيارات والصلب الأمريكية فى مواجهة المنافسة ، انها لم تتنافس بشروط متكافئة ، ولقد اعترف الجميع أن الأمريكيين ارتكبوا أخطاء فادحة فى الحكم على السوق وفى اعطاء أهمية كبيرة للربح السريع ، ولكن هذه الأخطاء قد عكست غياب كيان خاص - عام كان من الممكن أن يلفت الأنظار ويمدنا بالروح اللازمة لنحاول برامج طموحة . وفى قول آخر أن المشروعات الأمريكية لم تتعلم كيف تنظم جهودها وفقا لمفاهيم جديدة عالمية المنظور ، حيث تهتز القروض التقليدية بين الحكومة والمشروعات الخاصة . لعلنا لا نحب هذه الطريقة فى الحياة الاقتصادية ، ولكنها موجودة ويجب اعتبارها عندما نتساءل لماذا تدهورنا ؟

وليس هذا بكل تأكيد تحليلًا شاملا لمشكلة الانتاجية فعلى سبيل المثال ذكرنا سابقا هدفا مفضلا لأنصار العرض - القواعد الحكومية التى تثقل الصناعة بأساليب مكلفة ، وربما بلا طائل لحماية البيئة ، كما لم نعط اهتماما كافيا لتحذيرات هؤلاء الذين يلقون التبعة على التسليح كسبب لتدهور الانتاجية مدعين أن كثيرا من الجهد الهندسى والعلمى والمهنية والكثير من

القوة البشرية المدربة تذهب الى تسليح غير انتاجى لا طائل من ورائه - وأخيراً
ففى كل العالم المتطور يتحول الانتباه من التركيز المطلق على ما يسميه
اليابانيون الانتاجية الصعبة - وهى الناتجة من التكنولوجيا المتقدمة
ورأس المال الضخم - الى - الانتاجية البسيطة - هو الزيادة فى الانتاج
الناتجة عن المعنويات الأقوى والاحساس الأصيل بروح الفريق • ما مدى قدرة
هذا التقدير المتأخر لكرامة العمل على مواجهة ضغوط الربح وحكمة الكفاءة
التقليدية ؟ هذا سؤال قد يثبت المستقبل أهميته المصرية •

ولكن بدلاً من الاستمرار فى قائمة طويلة من العوامل المساهمة نفضل
أن ننتهى بنقطتين هامتين الأولى واضحة بالفعل وستصبح أوضح لو استمررنا
فقط فى التحليل ، وهى أنه لا يوجد حل سريع للمشكلة •

فلا توجد طريقة سريعة لوقف التوجه نحو قطاع الخدمات ، ولا يوجد
طريقة لجعل الطبيعة أكثر عطاء ، وقد نستطيع أن نخفف من همومنا البيئية ••
ولكننا لم نعد نستطيع تجاهلها • كما أن العقلية الأمريكية لن تتغير ما بين
عشية وضحاها ، ومعدلات الادخار للعائلات الأمريكية لن تتضاعف غدا ،
والشك التقليدى المتبادل بين الحكومة وقطاع الأعمال يجعل من الصعب أن
نجد طرقاً للالتقاء لمواجهة تحدى الحكومة - القطاع الخاص الآتى عبر
الحدود ، وفى قول آخر أن مشكلة الانتاجية لن تحل سريعاً •

ثانياً : ان تحسين الانتاجية سيكون مؤلماً وغير مقبول ! فقد يعنى هذا
على سبيل المثال ، تصفية الصناعات أو الشركات التى لا تستطيع الصمود
فى المعركة الدولية من أجل العرض • فبأى حماس ستوافق هيئة التجارة
الأمريكية على ذلك ؟ تحت حجة مساعدة الانتاجية الأمريكية •

وكيف يمكن للقوى العاملة غير الكفاء لشركة كريسزلر أن تترك أعمالها
وتخرج للشوارع حيث قد يوجد أو لا يوجد لها مكان لعمل جديد ؟

وحتى زيادة الاستثمار - آخر الوسائل الافتراضية - سوف تأتى
بعواقب ، فزيادة الاستثمار تتطلب زيادة المدخرات وزيادة المدخرات تتطلب أن
يستقطع من رغبتنا فى الانفاق • فشعار « اشتر الآن وادفع بعد ذلك »
لا يتمشى مع « استثمر الآن واربح بعد ذلك » •

وإذا كنا جادين فى رفع الاستثمار فعلىنا أن نكون جادين فى عدم تشجيع أسلوب الحياة بكروت القروض والأقساط ، وعدم تشجيع تخفيض الضرائب على الكماليات (مثل البيوت الإضافية التى تستطيع خصم قيمة فائدة الرهن وضريبة الملكية لها من ضريبة الدخل) . وفى عدم تشجيع النداء القومى « استمتع الآن » هل يمكن لرجال الأعمال الذين يسبحون بمجد الانتاجية الأعلى أن يساندوا الاجراءات التى ستقلل من مبيعات الاستهلاك ؟ هل يوافق الكونجرس على فرض ضرائب استهلاك - حتى على استهلاك الكماليات - لكى يشجع الادخار ؟ لهذا لن يكون سهلا أو لطيفا أن نعكس اتجاه الانتاجية الأمريكى ، وإذا أردنا تشخيص حالة الاقتصاد الأمريكى اليوم ، فهو يعاني من آلاف الجروح واللدغات والكدمات ، ولا يوجد داء عضال واحد يمكن توجيه جهد واحد عظيم للقضاء عليه ، فالعلاج يحتاج لآلف رباط شاش ، واحد لكل جرح ، وكل قطعة شاش سوف تؤلم وستقابل بمقاومة .

كل فرد يريد للانتاجية أن تزيد اذا بدأنا بالآخرين ، ولكن اذا أردنا المنافسة على السوق العالمية مع اليابانيين والألمان الغربيين فيجب علينا أن نزيد الانتاجية وأن نزيدها كثيرا جدا ، وإذا لم نجد العزيمة السياسية لكى نتحمل تبعات ذلك بطريقة عادلة ، فأننا ببساطة لن نحل المشكلة ، وإذا ما تدهورنا الى الخلف فأننا سنظل فى الخلف .



الباب الثالث

اقتصاديات المشاكل الصغيرة

تشريع نظام السوق

الفصل الخامس عشر

كيفية عمل السوق*

لعله يبدو من الجنون أن تنقسم الاقتصاديات الى جزأين : الكبرى ، والصغرى ، وذلك الى حد ما لأن هناك اقتصادا واحدا فقط ، ومع ذلك فالواقع أن هناك أنواعا من المشاكل ، كتلك التى كنا نتفحصها ، وهى تتضح بجلاء من خلال هذا المنظور القومى الذى يركز على التدفق الكبير للمدخرات والاستثمارات والانفاق الحكومى ، ولكن نفس هذا المنظور يلقى القليل من الضوء على أنواع أخرى من النشاط الاقتصادى ، وخاصة تلك التى تتعلق بنوعية المنتجات التى تنتجها .

لهذا فان الأسئلة التى نسألها عن الاختبارات التى نقدمها كمنتجين أو مستهلكين - أسئلة لها تبعات جسام على حياتنا الاقتصادية - تتطلب وجهة نظر مختلفة ، تضى لنا أنشطة البائعين والمشتريين والمستهلكين ورجال الأعمال ، هذه هى وجهة نظر السوق ، محل البقالة ، مخزن القمح ، مكتب الشراء ، حيث التعامل بين البائعين والمشتريين يعطينا الصورة الحية للعلاقات التى نخفل عنها عند دراستنا لاجمالى الناتج القومى (ج . ن . ق) .

نظام الأسعار

وهذا المنظور الصغير يأتى بنا فوراً الى نتأمل مشكلة الأسعار ، وهو سؤال أهمناه تماماً الا فى مجمل حديثنا عن كل الأسعار ونحن نتحدث عن التضخم ، ولكن فى الاقتصاديات الصغرى نريد أن نوضح كيف يتحدد سعر كل منتج فى السوق ، لهذا تبدأ الاقتصاديات الصغرى بدراسة « العرض والطلب » وهى الكلمات التى نسمعها ونردها دائماً بغير فهم واضح لما تعنيه . وغالبا ما نتحدث عن العرض والطلب كما لو كانت الجملة تعنى قانونا ما فى الحياة الاقتصادية ، انه القانون الذى يقول أن كل ما ارتفع لابد يوما أن ينخفض ، ولكن الحقيقة أنه لا يوجد مثل هذا

★ استخدمنا بعض الرسوم البيانية هنا لتوضيح نقاطه ، بالنسبة لبعض الناس توضح ان رسوم البيانية المفهوم فوراً لهذا يستخدمها الاقتصاديون كثيراً وبالنسبة للبعض الآخر فان الرسوم البيانية تربكهم فاذا كنت من الطراز الأخير فاقفز فوق هذه الرسوم لأنها لن تؤثر على فهمك للموضوع .

القانون ، ولو كان يوجد لما كان هذا هو قانون العرض والطلب ، ولكن العرض والطلب عبارة عن طريقة لفهم كيف يؤدي الصدام بين البائعين والمشتريين الى وجود أسعار تعمل على وجود تسوية فى السوق - وهى كلمة سنحاول توضيحها فورا - أو لماذا يفشل هذا الصدام أحيانا فى الاتيان بهذه الأسعار ، فالعرض والطلب اذا - بمعنى آخر - يخبرنا عن الطريقة التى تولد بها السوق نوعا من الترتيب فى نظامه ، ودمج الاقتصاد بعضه ببعض بطرق أخذنا منها لمحة فى الفصل الثانى عندما تحدثنا عن مفهوم آدم سميث فى الحياة الاقتصادية .

لهذا سنبدأ بتوضيح ما نعنيه عندما نتحدث عن الطلب . معظم الناس يعتقدون أن الكلمة تعنى قدرا معيناً من الانفاق ، كما هو الحال عندما نقول أن الطلب على السيارات قد هبط ، أو أن الطلب على الذهب يرتفع ، ولكن ليس هذا ما يكون فى ذهن الاقتصادى عندما يتحدث عن الطلب كجزء من تفسيره للسوق ، فالطلب لا يعنى فقط كم ننفق من أجل سلعة معينة ، ولكن كم ننفق على هذه السلعة بسعرها الحالى ، وكم سننفق عليها لو تغير هذا السعر .

وأكثر من ذلك فالاقتصاديون يطلقون تعميماً هاماً على سلوكنا فى مواجهة تغير الأسعار ، وهو أننا نميل الى أن نشترى أقل عند ارتفاع الأسعار ونشترى أكثر عند هبوطها ، وهو ما يبدو تعميماً بسيطاً للغاية ، ولكن كما سنرى يمكن أن نستنبط منه الشيء الكثير ، ويؤمن الاقتصاديون بصحة ذلك لسببين :

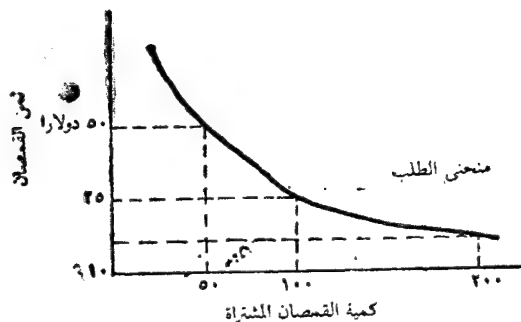
الأول : مع انخفاض الأسعار فإن قدرتنا على الشراء تزداد ، لأن دخولنا تتسع .

الثانى : مع انخفاض الأسعار فإن رغبتنا فى الشراء تزداد لأن المنتجات بأسعارها الرخيصة تبدو أكثر جاذبية مقارنة بالمنتجات الأخرى * .

★ نستطيع أن نفهم ببساطة كيف تزداد قدرتنا على الشراء مع هبوط الأسعار . ولكن لماذا تزداد رغبتنا ؟ ! الاجابة تقع فيما يطلق عليه الاقتصاديون الفائدة أو المتعة التى نحصل عليها من السلعة ، وبشكل عام كلما أضفنا وأضفنا وحدات من سلعة معينة فى فترة من الزمن فإن متعتنا تقل . وعشاء من اللحم المشوى مرة فى الأسبوع رائع ومرتين جميل - وثلاث مرات لا بأس به أما سبع مرات فملل . وهذا الانخفاض فى المتعة يسمى انخفاض القيمة الهامشية . وبسبب هذا التتابع فى المتعة من وراء عشاء اللحم المشوى فإننا لا نشترى الا عند انخفاض سعره ، وقد نكون مستعدين لأن ندفع الكثير فى العشاء الأول ولكننا بكل تأكيد لن ندفع كثيراً فى العشاء السابع غير المطلوب .

وبهذا المنطق المقنع يبني الاقتصاديون فكرة واضحة جدا ونافعة عن سلوك السوق ويسمونها بمنحنى الطلب ، وهو ما يوضحه الشكل التالى . ولنفتراض أنه مصمم لتوضيح كم قميص تم شراؤه من المتجر فى خلال اسبوع بعدة أسعار .

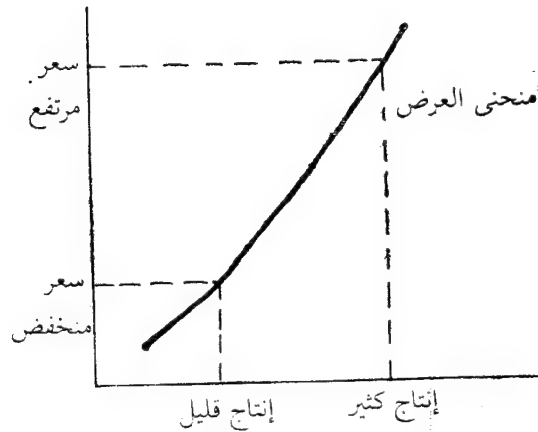
ولو نظرنا للخطوط المنقطعة فى الرسم للاحظنا أنه اذا كان ثمن القميص ٥٠ دولارا فان عدد القطع المباعة هو ٥٠ ولو كان ثمن القميص ٢٥ دولارا فان عدد القطع المباعة سيصبح ١٠٠ ولو خفضنا السعر الى ١٠ دولارات فان عدد القطع المباعة سيرتفع الى مائتين . والآن ماذا عن العرض ؟ كما يمكن أن نتوقع فالبائعون يتفاعلون مع التغير فى الأسعار ولكن فى الاتجاه المعاكس تماما لاتجاه المشترين ، فكلما ارتفع السعر كلما زادت قدرة ورغبة البائعين فى طرح المنتج فى السوق ، والعكس صحيح .



ونحن لا نتحدث عما اذا كانت جهة الانتاج لا تستطيع أن تنتج أكثر بتكاليف أقل ولكن السؤال هو . هل تملك شركة جنرال موتورز أو يملك صاحب مزرعة محلى الرغبة والامكانية لأن يمد المشترين بانتاج أكثر فى الحال لنفس المعدات وبنفس الأرض اذا ما كانت الأسعار أكثر ارتفاعا مما هى عليه الآن . الاجابة كما هو واضح . نعم .

وهكذا يمكن استنباط أن منحنى العرض الطبيعي سيكون الى ارتفاع بدلا من هبوط كحالة منحنى الطلب ، ومدى الانحناء انما يعتمد على السرعة التى يستطيع بها المنتجون أن يمولوا السوق بالمنتجات مع ارتفاع الأسعار ، فالمزارع قد يكون محاصرا بكمية انتاج محدودة .

بينما جنرال موتورز قد تستطيع أن تنتج دفعة سيارات جديدة عن طريق تشغيل ثلاث ورديات يوميا .



شكل منحنى العرض التقليدى

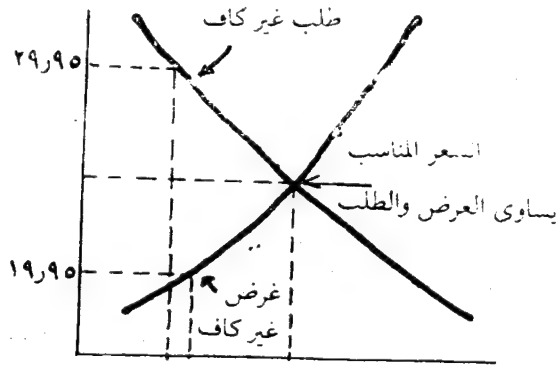
موازنة العرض والطلب

نحن الآن مستعدون لأن نرى كيف يعمل نظام السوق ، وبلاشك فقد رأينا الهدف . حقيقة أن سلوك العرض والطلب مختلف ومتعارض من ناحية الباعة والمشتريين بما يسمح للنظام أن يجد السعر الذى يوازن السوق .

وأحسن طريقة لفهم عمل العرض والطلب هى أن نتصور مثالا فى عقولنا ، لنتخيل أن متجرا يبيع البلوزات بسعر ٢٩ر٩٥ دولارا للبلوزة وأنه يمتلك مخزونا قدره مائة دسطة من البلوزات وأنه يتوقع أن يبيعها فى غضون شهر ، ولكن التقارير تصل بأن البلوزات « لا تتحرك » أى أن الطلب على البلوزات بسعر ٢٩ر٩٥ دولار ليس كافيا لأن ينقل البضاعة بأكمها

الأيدي الزبائن • ويخفض المحل السعر الى ١٩٩٥ دولار ، وفى هذه الحالة يبدأ البيع ، بل الواقع أن الاقبال كان شديداً لدرجة أن البائع حاول طلب المزيد • ولكنه طلبه من المنتجين بنفس الأسعار الرخيصة حتى يمكنه أن يستمر فى البيع بسعر ١٩٩٥ دولار ويظل يحقق أرباحاً ، ولكن البائع يجد أن المنتج لا يستطيع أن يلبي الطلب بالسعر المعروض • هناك إذن طلب على البلوزات الرخيصة ولا عرض •

والسؤال الآن : هل يوجد سعر يجعل كلا من العارض والمستهلك راضيين ؟ الإجابة نعم ، أنه السعر الذى يساوى كمية البلوزات المطلوبة بالكمية المعروضة ، ونستطيع أن نرى ذلك فى الرسم التوضيحي التالى :

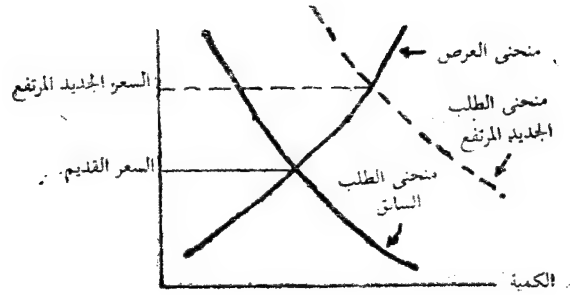


وما رأيناه حتى الآن هو أن السوق ، اذا تركت وشأنها ستصل الى سعر مناسب تتوازن به ، ولكن السوق نادرا - أو ابدا - لا تترك وشأنها ، فالباعة والمشترون يغيرون دائما من أذواقهم أو يتعرضون لتغيرات فى دخلهم وتكاليفهم • وكنتيجة لذلك يزدون من البضائع بالسعر القديم ، أو يفقدون الرغبة فى شراء نفس الكمية السابقة ، والبائعون أيضا يجدون أنفسهم راغبين وقادرين على عرض كميات أقل أو أكثر فى السوق تبعا لكل سعر •

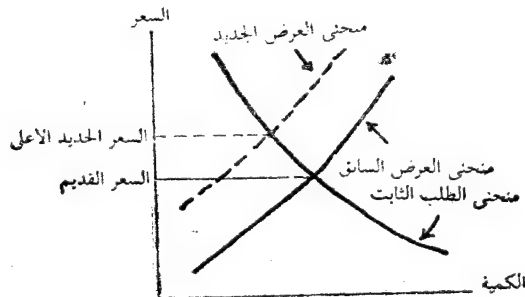
ثم ماذا بعد ؟

الإجابة بالطبع أن السعر يتغير •

عندما نريد ونستطيع أن نشترى المزيد فنحن نقول أن الطلب يزداد ، والكل يعلم أن نتيجة ازدياد الطلب هى ارتفاع الأسعار • ونستطيع أن نرى هذا فى الرسم التالى :



الخطوط السوداء توضح العرض والطلب وسعر التوازن قبل أن يزداد الطلب لفعل تغير ما - مثلاً : بزيادة في الدخل - والخطوط المنقطعة توضح ماذا حدث للطلب عندما ازداد الدخل ، وبالتالي ماذا حدث للأسعار ، إنها ترتفع - وبالتبع فالخطوات يمكن عكسها ، إذا هبط الدخل ، يقل الطلب ، وتنخفض الأسعار ، ولكي ندير الأشياء في ذهننا سنرى رسماً يوضح ماذا يحدث عندما لا يريد البائعون أن يعرضوا بضائع بنفس الكمية ، ربما كنتيجة لزيادة التكاليف ، وعندما يقل العرض ترتفع الأسعار كما يوضح الرسم ، وإذا زاد العرض تهبط الأسعار كما يوضح الرسم أيضاً ، وبالقطع يمكن تغيير العرض والطلب في نفس الوقت ، وهذا يحدث غالباً - والنتائج إما زيادة أو انخفاض في الأسعار أو حتى ثبات الأسعار بحسب محصلة القوى المتصارعة في السوق .



توزيع الحصص

أسعار السوق تهمنا لأسباب كثيرة ، ولكن لعله لا يوجد أهم من وظيفة توزيع الحصص التي تقوم بها الأسعار ، وهذا دائما ما يعتبر مفاجأة لأدنا دائما ننصوّر توزيع الحصص على أنه وسيلة رسمية غير مرئية للمشاركة في المنتجات ، كارت واحد يعنى رغيفا واحدا من الخبز وهو ما يبدو على العكس تماما من النظام الحر والتدفق غير المحدود للسوق ، وبطريقة ما هما بالفعل متناقضان ، ولكنهما متفقان في أن نظام الأسعار يقوم بمهمة توزيع الحصص كما تفعل بطاقات التموين تماما .
ولا توجد بحق نقطة يلزم ملاحظتها أهم من هذه النقطة الرئيسية التي تقوم بها السوق .

فلننصوّر سوقا بها عشرة مشترين ، كل منهم قادر ومستعد لشراء وحدة واحدة من السلع ٠٠ ولكن لكل حد أقصى في السعر لا يستطيع تجاوزه ، ولنتخيل وجود عشرة موردين ، كل أيضا مستعد وقادر على أن يضع وحدة واحدة من المواد في السوق وكل بسعر مختلف . مثل هذه السوق قد تبدو كالجدول التالي :

هكذا تعمل السوق

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
										السعر بالدولار العدد الراغب والمقادير أن يشترى وحدة واحدة بالسعر العلوى صفر
١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
										×
صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	بيع وحدة واحدة ١٠

كما نرى فإن سعر التوازن يتوقف عند ٦ دولارات لأنه عند هذا السعر سيوجد خمسة موردين لكل مورد وحدة واحدة وخمسة مشترين لكل مشتر واحدة .

ولكن انظر الى معنى ذلك ، كل المشترين الذين يقدرّون ويريدون دفع سعر التوازن (أو أكثر) سيحصلون على السلع التي يريدونها ، بينما الذين لا يستطيعون لن يحصلوا على شيء ثم أيضا كل البائعين الذين يريدون ويقدرّون

على الحصول على السلع بسعر التوازن أو أقل سيحققون مبيعات ، بينما الذين لا يستطيعون لن يحققوا شيئا .

وهكذا فإن السوق من محاولتها وضع سعر توازن تسحب البضائع من أيدي بعض المشترين وتضعها في أيدي البعض الآخر ، وتسمح لبعض البائعين أن يقوموا بالعمل وتحرم البعض الآخر ، لاحظ أن السوق بهذه الطريقة وسيلة لاستبعاد بعض الناس من الحياة الاقتصادية وهم المستهلكون الذين يمتلكون القليل من المال و الذين رغبتهم ضعيفة أو الموردون غير القادرين أو غير المستعدين لأن يعملوا تبعا لسعر معين .

ورؤيتنا لنظام الأسعار كوسيلة لتوزيع الحصص تساعدنا على توضيح معنى كلمتين نسمعهما كثيرا كنتيجة للتدخل في عملية توزيع الحصص للسوق وهما النقص والفائض .

عندما نقول أن هناك نقصا في المنازل لأصحاب الدخول المحدودة ، فإن المعنى اليومي الدارج لهذا القول أن الناس لا يجدون منازل كافية . ولكن في كل سوق هناك بعض المشترين لم تلّب حاجاتهم ، وقد رأينا في مثالنا الصغير للسوق أن كل من لم يستطع دفع ٦ دولارات للقطعة من السلع سيرجع بدون شراء . فهل هذا يعنى أن هناك نقصا ؟ !

لم يستخدم أحد هذه الكلمة لكى يصف ناتج السوق الطبيعي ، رغم أن هناك دائما من يخرج منه بغير استيفاء حاجاته ، إذا ماذا يعنى النقص ؟ !

نحن نرى الآن أن النقص غالبا ما يشير الى الوضع الذى تخلقه بعض الوكالات من خارج السوق ، مثل الحكومة عندما تثبت السعر تحت سعر التوازن . وكنتيجة لذلك فإن بعض المشترين الذين كان يجب اقضاؤهم من السوق ، ظلوا فيها برغم عدم وجود بضائع كافية لتلبية حاجاتهم جميعا ، والنتيجة هي غالبا طوابير فى المتاجر لشراء الأشياء قبل نفادها ، وتعاملات فى الخفاء ليحصل أناس معينون على البضائع ، أو سوق سوداء أو رمادية تباع البضائع بأعلى من تلك الأسعار المحددة قانونا .

والعكس تماما يحدث مع الفائض . فلنفترض أن الحكومة وضعت أرضية للسعر أعلى من سعر التوازن ، على سبيل المثال ، عندما تدعم الحكومة محصولا فوق سعر السوق الحرة . فى هذه الحالة تكون الكمية المعروضة أكبر من المطلوبة ، وفى السوق الحرة سينخفض السعر حتى يصل الى سعر التوازن ، ولكن إذا استمرت الحكومة فى دعم سعر السلعة عندئذ

تكون الكمية المشتراة من قبل الصناعات الخاصة أقل من القيمة التي يعرضها المزارعون ، والكمية غير المباعة - الفائض - تشتريه الحكومة ، إذا فالكلمات الفائض والنقص انما تعنى موافق يظل فيها البائعون والمشترون نشيطين وغير راضين ، لأن نظام الأسعار لم يستثنهم وهذا مختلف تماما عن السوق الحرة ، حيث البائعون والمشترون الذين لا يستطيعون مواجهة السعر القائم لا يؤخذون فى الاعتبار .

فمعظم الناس الذين ليس لهم طلب على الكافيار بسعر ٨ دولارات للأوقية لا يشتكون من نقص الكافيار . ولكن اذا حددت الحكومة سعر أوقية الكافيار بدولار فسرعان ما يوجد النقص .

وماذا عن الوضع فى حالة المنازل قليلة التكلفة ؟

وما نعنيه أساسا عندما نتحدث عن نقص فى المنازل الرخيصة (قليلة التكلفة) هو أننا ننظر لمحصلة هذا الوضع الخاص للسوق من وجهة نظر غير اقتصادية ، وتكون النتيجة المعلنة ممقوتة . وبمعايير السوق فان الفقراء الذين لا يستطيعون شراء المنازل هم مجرد مثال آخر لعملية توزيع الحصص التى تحدث فى كل سوق .

وعندما نحدد بعض السلع أو الخدمات (مثل الرعاية الطبية) على أنها (ناقصة فى العرض) فنحن نشير الى اننا لا نقبل نظام الأسعار الحر كوسيلة مناسبة لتوزيع هذه الموارد النادرة فى هذه الأوقات وعدم موافقتنا لا تشير الى أن السوق ليست موزعا كفؤا - كعادته - ولكن مالا نحبه هو نتائج عملية توزيع الحصص هذه لأن التوزيع (أو سوء التوزيع) للدخول يصطدم مع قيم أخرى نرى من الصالح العام أنها أهم بكثير من أى كفاءة . وهذه الكلمة - الكفاءة - تقودنا الى جانب آخر ، وربما يكون أهم جانب من عمل السوق ، وهو قدرة السوق على توزيع السلع والخدمات بكفا من أى نظام لتوزيع الحصص مهما كانت الخطة التى وضع عليها . ولا يوجد شك فى أن السوق هى من أبرز المبتكرات الاجتماعية فى التاريخ الإنسانى ، وإذا ما تذكرنا صفات المجتمعات القديمة فيما قبل ظهور السوق ، فسنذكر أنها كانت تعاني غالبا فى صعوبتين . فإذا ما كانت تحكم بواسطة التقاليد وهو الأغلب كانت تميل لأن تصير خاملة وسلبية وغير متغيرة فمن الصعوبة بمكان أن يتم أى شئ فى اقتصاد تحكمه التقاليد ، اذا كان يجب أن يتم بشكل جديد .

ونظام موجه - حديث أم قديم - له مشاكله الموروثة الخاصة . فهو يستطيع أن يتم الأشياء التي يريدها ولكنه يحصل على قدرته فى حل المشاكل بثمن ، وهذا الثمن هو وجود قوة سياسية فى النظام الاقتصادى اما على شكل بيروقراطية ضخمة أو على شكل سلطة قادرة على دس أنفها فى الحياة اليومية ، وفى مواجهة هاتين الصعوبتين فان نظام الأسعار الحر له ميزتان : له ميزة الديناميكية العالية . ويقوى نفسه بنفسه ، أى أنه من ناحية يعطى فرصة سهلة للتغيرات لكى تدخل النظام ، ومن ناحية أخرى فهو يسمح للأنشطة الاقتصادية أن تعمل بغير سيطرة من أحد على النظام .

والميزة الثانية للسوق (قوتها الدافعة الداخلية) مفيدة بشكل خاص من جهة وظيفتها فى توزيع الحصص بدلا من بطاقات التموين ، وما تخلفه من سوق سوداء (لا محالة) ، ومناطق التفتيش المتعبة ، وطوابير الزبائن الذين يحاولون أن يكونوا الأوائل فى الصف . فنظام الأسعار الحرة يعمل بلا أى هيئة ادارية ظاهرية أو مشاكل جانبية ، وكل الطاقات التى تذهب للتخطيط أو الاحتكاكات الناتجة مع توزيع الحصص تصبح غير ضرورية عن طريق نظام السوق الحرة (انظر نهاية هذا الفصل تحت عنوان توزيع حصص البنزين) . ومن جهة أخرى فالنظام يفتقد للفضائل ، فاذا ما كان ديناميكيا وكفؤا فهو أيضا يخلو من القيم . انه لا يعترف بأى حق فى البضائع والخدمات الا من خلال الدخل والثروة ، هؤلاء الذين يملكون دخلا وثروة لهم حق فى البضائع والخدمات التى ينتجها الاقتصاد ، وأولئك الذين بلا دخل ولا ثروة لا يتلقون أى شئ .

وهذا التجاهل من قبل السوق لأى حق فى منتجات المجتمع الا بالداخل والثروة يخلق مشاكل عديدة ، فهو يعنى أن هؤلاء الوارثين لثروات طائلة يمتلكون الحق فى سلعة وخدمات هائلة رغم أنهم أنفسهم لم ينتجوا أو يبذلوا شيئا وهو يعنى أن الأشخاص الذين لا يملكون ثروة والذين لا ينتجون ربما لأنهم مرضى أو لأنهم لا يجدون عملا - لن يجدوا طريقة للحصول على دخل من خلال النظام الاقتصادى الحر . والاكتفاء بنظام السوق فقط فى التوزيع يعنى أننا يجب أن نكون مستعدين لتحمل رؤية أفراد يتضورون جوعا فى الطرقات .

لهذا فكل مجتمع للسوق يتدخل بدرجة أو بأخرى فى نتاج نظام الأسعار وتوزيع الحصص وفى أوقات الطوارئ يتم طرح رخص خاصة تأخذ الأسبقية على المال وبهذا نمنع الأغنى من شراء كل المواد الأغلى والأندر من السوق وفى الأماكن الفقيرة قد يتم توزيع الغذاء والملابس على

من لا يملك مالا للشراء . وتاريخيا استخدمت الحكومة الضرائب والمنقولات بطريقة متزايدة لاعادة توزيع جريات المال لما تقتضيه العدالة باكثر مما تقتضيه مقاييس الكفاءة ، وفى الواقع أن التوتر بين ادعاءات الكفاءة وادعاءات العدالة يقع معظم الخلاف فيه بين وجهات نظر المحافظين والاحرار .

توزيع حصص البنزين

بدموع ويغير دموع

على الرغم من أننا الآن نفهم أن نظام الأسعار هو نظام توزيع للحصص فإننا عندما نقول « توزيع الحصص » فإننا عادة نعنى نظام كوبونات أو أوليات جماهيرية خاصة ، فإذا ما كان هناك نقص دائم فى البنزين ٠٠ أى أنه بالأسعار القائمة قليل فإن كمية البنزين المطلوبة ستكون أكبر من الكمية المعروضة وقد تضع حصصا بحيث تسمح لكل مالك سيارة بكمية متساوية لغيره ، أو بحيث تضمن أن عربات معينة كالاسعاف تحصل دائما على الدور الأول من المعروض ، وفور أن نبدا التفكير فى توزيع الحصص عن طريق الكوبونات ، نبدا فى ادراك التعقيد فى المشكلة ، من الواضح أن الغرض من توزيع الحصص هو أن تمنع الأغنياء من ركوب الكادىلاك بينما لا يستطيع الفقراء الذهاب الى أعمالهم فى سياراتهم الهوندا لأنهم لا يتحملون ثمن البنزين ، وتصور أنك مسئول عن توزيع الحصص وأن كمية الجالونات المتوقع الحصول عليها مائة بلون ، فهل سأنقذ الآن على تقسيم الحصص القومية لهذا العدد على السكان فتعطى كل فرد كمية متساوية ؟ ان هذا يفيد جدا أسرة عندها سيارة واحدة وعدد كبير من الأطفال ، ويضر شخصا واحدا يعتمد بشكل مطلق على سيارته ، وماذا تفعل أسرة اذا حصلت على نصيبها بينما لا تملك سيارة ؟ ربما اذا ترى أن توزع الحصص المعروضة على كل مالك سيارة بدلا من كل فرد ؟ هنا المشكلة بالطبع أنك ستعطى نفس الحصص لكل مالك سيارة بغير أن تعرف احتياجاتهم النسبية ، فبعض المالكين يعتمدون على سياراتهم فى حين أن البعض الآخر قد لا يستعمل كل نصيبه من الكوبونات .

والآن افترض أنك طرحت لكل فرد دفقرا من الكوبونات به نصيبه من حصص البنزين ، وأنت سمحت للأفراد أن يشتروا أو يبيعوا هذه الكوبونات . من المؤكد أن الأغنياء سيكونون فى موقع يسمح لهم بشراء دفاتر الكوبونات ، ولكن الفقراء لن يبيعوا كوپوناتهم الا اذا لم يحتاجوها . عندئذ يمكنهم رفع دخلهم عن طريق بيع الكوبونات ، والنقطة فى هذه الخطة هى استخدام

السوق كوسيلة يحدد بها الأفراد انشطتهم الاقتصادية بحسب فوائدهم
الهامشية ، وادماج هذا الاستخدام بالعدل العام الذى قد لا تحققه السوق •
ان دفاتر الكوبونات قد تضمن مقاسمة ديمقراطية لجزء من ثروة الأمة ،
كما انها تسمح للأفراد بأن يزيدوا من استخداماتهم للحد الأقصى بطريقة
لا يسمح بها توزيع الحصص وحده •



الفصل السادس عشر

حيث تفشل الأسواق

حتى هذه اللحظة ونحن مهتمون بكيفية عمل السوق ، والآن يجب أن ننظر فى حالتين لا تعمل فيهما السوق .

الحالة الأولى لها علاقة بالآوقات التى لا يمتلك فيها رجال السوق القدرة على صنع القرارات الذكية ، وحيث بالتالى تعكس النتائج الجهل أو الحظ أو الحوادث أكثر مما يعكس سلوكا مدروسا . والحالة الثانية تشمل قطاعا ضخما من الانتاج نسميه البضائع العامة - البضائع التى تهرب من خدمات السوق تماما .

انتشار الجهل

كل نظام مبنى على افتراض أن الأفراد منطقيون وطماعون وأن رجال السوق عندهم على الأقل معلومات صحيحة الى حد ما عن السوق . ومثال جيد على أهمية المعلومات هو الموقف الذى يواجهه السائح فى بازار باى بلد لا يعلم أى كلمة من لغته . مثل هذا المشتري لا يمتلك أى طريقة لمعرفة ما يجب عليه أن تكون أسعار أى سلعة لهذا يرجع السائحون بتحفظهم الأثرية من البازار ليكتشفوا أنها معروضة فى فنادقهم بنصف الثمن .

وبغير معلومات صحيحة وكافية لا يستطيع رجال السوق أن يتخذوا القرارات المناسبة ، ولكن رجال السوق التقليديين لا يمتلكون معلومات كافية ، والمستهلكون يرشدون أنفسهم عن طريق الأقوال المتناثرة والمعلومات العشوائية المجموعة تلقائيا أو من خلال حساسيتهم للإعلان ، من هذا الذى عنده الوقت ليتحرى أى نوع من أنواع معاجين الأسنان أفضل أو حتى طعمه اللطيف ؟ حتى المشترون المحترفون مثل الوكالات الصناعية للشراء لا يستطيعون أن تعرف سعر كل منتج شاملة كل البدائل .

ونقص المعلومات يمكن علاجه على الأقل الى درجة ما ، ولكن العلاج يكلف مالا أو ما يقابله : الوقت . والقليل منا يملك الوسائل والصبر لعمل بحث كامل على كل شيء نشتره ، ولكن يكون من المنطقى أو الضرورى أن

نفعل ذلك ، لهذا تظل هناك دائما درجة من الجهل فى كل الأسواق تجعل الاسعار والكميات تختلف عما كان يمكن أن تكون عليه لو اننا حصلنا على معلومات كاملة ، وهذا الاختلاف قد يكون عظيما جدا ، لأن كل فرد يعرف من الذى اكتشف بحرارة أنه قد اشترى سلعة بأكثر مما ينبغي ، أو باع أخرى بأحسن مما تستحق ، وسبب آخر لفشل السوق يكمن فى تأثير التوقعات السيئة الملقى ، فلنفترض أن ارتفاعا فى الأسعار أثار شائعات بأن الأسعار سترتفع أكثر ، وهذه تجربة شهيرة فى أوقات التضخم ، عندما يتسبب ارتفاع الأسعار فى احساسنا بأنها سترتفع أكثر ، وفى هذه الحالة لا نتصرف كأصحاب حاجات طبيعيين فنقلل من الشراء عند ارتفاع الأسعار . . بل على العكس نندفع فى الشراء بشكل يجعل الاسعار ترتفع بالفعل أكثر وأكثر ، وفى نفس الوقت قد لا يقرر البائعون وقد رأوا ارتفاع الأسعار إلا ينتهزوا فرصة الأوقات المريحة هذه بأن يزيدوا من المعروض . . ولكنهم قرروا أن يقلصوا فى العرض انتظارا للغد ، وهكذا يزداد الطلب ويقل العرض ، وهذا هو السبيل الى أسواق بأسعار متصاعدة سريعة . وحركة أسعار كهذه يمكن أن تؤدى لعواقب خطيرة جدا ، فهى تلعب دورا أساسيا فى العملية التراكمية التى تؤدى للتضخم أو الانهيار ، ويمكن أن تجعل السلع ترتفع الى أسعار خيالية أو تهبط الى القاع . وفى أسوأ الحالات فإن السلوك التشاؤمى هذا يهدد الاقتصاد بأكمله بالتهاون والسقوط فى حالات « التضخم الزائد » أو الفزع . . وفى أحسن الحالات فهو يربك الأسواق الهائشة المنظمة ويجلب الصدمات والأزمات للاقتصاد . هل يمكن علاج أسباب فشل السوق هذه ؟ ! بعضها يمكن علاجه والبعض الآخر لا ، فالجهل بكل تأكيد يمكن تقليله عن طريق التقارير الاقتصادية الأفضل أو بالصدق فى تقاليد الاعلان ، والسلوك التشاؤمى يمكن تقليله عن طريق التصريحات المقنعة من الشخصيات المسئولة الهامة .

ويجب أن نعرف أن هناك بقايا من العشوائية حتى فى أفضل طرق العلاج وأصدقها فيه ولنأخذ مسألة معلومات المستهلكين فنحن نبلغ المستهلك من خلال ورقة على علبه السجائر أن التدخين ضار ولكننا لا نمنع اعلانات السجائر .

نحن ننشر معلومات السوق بأن نجعل المعلومات غير المفهومة عن الدواء مطبوعة على العبوة ولكننا نسمح بتضليل المستهلك من خلال الاعلان وايهامه بتفوق نوع من الاسبرين على الآخر !!

لماذا ؟ لا يوجد منطق معقول واضح فى هذه الحالات ، بالاساس نحن نحاول أن نصلح السقطات فى نظام السوق ، - تحشد المعلومات بحيث يستطيع المستهلكون الاختيار بشكل أفضل - بغير وصاية عليه ، ربما لأننا نظن أنه من الأفضل أن نسمح للمستهلك أن يخطئ بدلا من السماح للحكومة بأن تخطئ بدلا عنه ، أو على الأقل هذا ما يجب أن يكون ، ولكن النتيجة تكون أن السوق ستظل تنتج أقل من المطلوب كلية لأن بقايا من الجهل أو المعلومات الخاطئة سيسمح لها بالبقاء - أو ستبقى برغم كل جهودنا .

سبب آخر لاختلاف الاقتصاديين

تعمل موازنة الأسواق على مساواة العرض والطلب ، بغير المشاكل البيروقراطية للتحديدات الخارجة من اطار السوق ، ولا أحد يختلف على هذا ، ولكن كم من الوقت يستهلك هذا ؟ وما مقدار « الشوشرة » السياسية والاجتماعية ستخلطه عملية الموازنة هذه ؟ هناك مجال كبير للاختلاف حول هذا ، وهذا فى الواقع أحد الأسباب التى تجعل الاقتصاديين لا يتفقون فى الرأى حول الكثير من الأشياء ، فمعظم المحافظين ، يؤكدون على سرعة تسوية السوق ويقللون من المشاكل الجانبية التى تخلقها ديناميكيات السوق ، ولهذا السبب - مثلا - يريد الاقتصاديون المحافظون أن يرفعوا المراقبة على الاجارات ، وهم يرون نهاية سريعة لنقص المساكن ودرجة ضئيلة من الخطر الاجتماعى من جراء المكف عن وضع حد أقصى للأسعار . بينما يرى الاقتصاديون الأحرار الأمور على العكس تماما ، فهم يرون أن السوق تأخذ وقتا طويلا - ربما عدة سنوات - قبل أن توازن بين العرض والطلب .

وفى نفس الوقت فهم يلاحظون مشاكل عدم الاستقرار للفقر والأرباح « المجحفة » للفئة المحظوظة من أصحاب العقارات .

أى جانب هو الصواب ؟ ، ان الإجابة ليست بأن نضع - اذا كنا نستطيع - جدولا زمنيا لحركات السوق أو حسابها للأشخاص المتأثرين بهذه الحركات ، ولكن بأن نعطي أهمية على أرباح هؤلاء الناس الذين تساعدهم السوق الحرة لمواجهة الفوائد السيئة على هؤلاء الذين أزيحوا جانبا . ولا توجد اجابة « صواب » لهذه الأسئلة ، ولهذا السبب نسيظل الاقتصاديون يختلفون حول هذه الأشياء ومثال ذلك نزاع المراقبة على الاجارات .

البضائع العامة

والآن علينا أن نتحول الى مجموعة المشاكل النابعة من حقيقة أن بعض أنواع الانتاج فى نظامنا لا تملك صفات البضائع العادية أو الخدمات ، لأنها لا تباع ، وهذا لأنها لا تدخل فى نظام السوق فى المقام الأول ، لهذا ليس مدهشاً أن السوق لا تستطيع تصنيعها ، ونحن نسمى هذا الانتاج البضائع العامة ، ولأنه ليس من السهل تعريف البضائع العامة فسنبدأ باستعراض خواص بضائع مثل الدفاع وخدمات الطقس القومية والفنارات .. هذه البضائع لها ثلاث صفات خاصة :

الأولى : أن استهلاك هذه البضائع بواسطة فرد ما لا يتعارض مع استهلاك فرد آخر ، فالفانار يخدم عشرة سفن بنفس الكفاءة التى يخدم بها سفينة واحدة ، وخدمات الطقس تفيد عشرة ملايين مشاهد للتليفزيون كما تفيد مائة فقط ، بينما على العكس لا يمكن استهلاك البضائع الخاصة بنفس الطريقة ، فالطعام والملابس وخدمات الطبيب التى استخدمها أنا لا يمكنك استهلاكها معى .

والثانية : لا يمكن استثناء أحد من استخدام البضائع العامة ، فأننا يمكن أن أمنعك من استخدام سيارتى ولكنى لا يمكن أن أمنعك من استخدام « نظامى » القومى للدفاع .

والصفة الثالثة والأخيرة وأهم من كل ما مضى : فالبضائع العامة تطرح فقط بناء على قرارات كلية ، فاستهلاكى الخاص يعتمد على قرارى الفردى أن أنفق دخلى أولاً أنفق ، ولكن لا توجد وسيلة أستطيع بها وحدى أن أشتري خدمات طقس أو دفاع أو خدمات فانارى ، فنحن لا نوافق فقط على شراء البضائع والخدمات العامة ولكن نوافق على حجم الشراء .

ولست كل البضائع العامة « خالصة » تماماً ، فالطرق السريعة والتعليم والمحاكم والخدمات الصحية ليست متاحة للجميع مثل الدفاع وكهرباء المنازل ، فكمية التعليم ومساحة الطريق ووقت المحكمة وخدمات القمامة التى أستهلكها تؤثر على الكمية المتبقية لك ، ومن الممكن استبعاد

★ حتى لو كنت فاحش الثراء أو ملكاً مطلقاً فى هذه الحالة لن نحتاج الى نظام للسوق ولكن اقتصاداً موجهاً يملكه شخص واحد .

عندئذ حقا لن يكون هناك فرق بين بضائع خاصة وعامة .

بعض المواطنين من المدارس أو الفئسرات ، ولكن حتى هذه الأمثلة غير المتامة تشترك فى الصفة الثالثة الرئيسية للبضائع العامة بأن يجب أن تنتج جميعها بقرارات « كلية » ، غالبا من خلال نظام الاقتراع للمجتمع ، وبسبب خواصها فكل البضائع العامة تشترك فى صعوبة مشتركة وهى أن اعدادها لا يمكن أن تعهد به الى ميكانيكية اتخاذ القرار للسوق .

وفى حالة استخدام البضائع العادية لا يستهلك أى شخص الا ما يستطيع شراؤه ، وفى هذه الحالة يعمل السوق بنجاح ، وعلى العكس فى حالة استخدام البضائع العامة هنا لن يشتري أى شخص الكمية التى يحتاجها حقيقة لأن الكل يستطيع الاستمتاع بالبضائع التى يشتريها شخص آخر ، لا تدس أنه لا توجد طريقة لاستثناء البعض من استخدام البضائع العامة غير الخالصة تماما ، لهذا سيحاول كل منا الحصول على فائدة مجانية اذا حاولنا أن نستخدم السوق فى تحديد مستوى الانتاج . ولنضرب لذلك مثلا ، الفئارات ، خدمات تعتبر بضائع عامة خالصة لماذا لا نجعلها بضائع خاصة ؟ الاجابة أنه لن يوجد مالك لسفينة مستعد لأن يدفع القيمة الحقيقية لضوء الفئار بالنسبة له ، ولماذا يفعل ذلك . مادام شخص ما قد بنى الفئار وهو يستطيع أن يستمتع بخدماته مجانا ؟ ..

كيف اذا يمكننا أن نحدد كمية الامداد بهذه البضائع ؟ بأن نهمل نظام السوق غير المجدى وننتفع بطريقة أخرى من طرق اتخاذ القرار : الاقتراع ، فنحن نقترح على كمية البضائع العامة التى نريدها ولأن الاقتراع عملية مثيرة للتساؤل فاحيانا نمد أنفسنا بأكثر مما نحتاج من هذه البضائع ، وأحيانا بأقل مما نحتاج ، ومن الأسباب التى تجعل الاقتراع بهذه الصورة أنه لا توجد وسيلة لتوزيعه على أجزاء كما نفعل مع الدخل ، فاقترعنا اما نعم أو لا . وكنتيجة لذلك فنحن نغرق حتى أذنينا فى مجال الدفاع بينما نفتقر الى الاتفاق على اصلاح السجون لأن الدفاع له أصدقاء فى الكونجرس بينما السجون لا تملك أحدا .

هل هناك علاج لهذه المشكلة ؟ اقترح بعض الاقتصاديين أننا يجب أن نأتى بأكثر ما نستطيع من البضائع العامة الى مجال السوق عن طريق تجريفها من صفاتها العامة . فنحن نستطيع تقاضى أجور على الدخول فى حدائق المدن بحيث نشئ خدمات « حدائقية » فقط بقدر استعداد الناس على أن يدفعوا . ويمكننا أن نتقاضى ضرائب على الطرق وحتى على الشوارع ، وأن نحد من بناء واصلاح السريعة الى كمية الطلب الخاص على خدمات الطرق ، وقد نقصر استخدام الحاكم على هؤلاء الذين يؤجرون القاضى والمحلفين ، أو أن نطلب من البوليس أن يتدخل فقط لصالح هؤلاء الذين يرتدون شارة توضح مساهمتهم فى ميزانية الشرطة .

ومثل هذا التخصيص للبضائع العامة حقا قد يرفع من انتاجها أو قد يخفضه الى المستوى الذى كنا سنستهلكه لو أنها كانت بضائع خاصة بحت مثل السيارات وتذاكر السينما ، ولكن المشكلة مزدوجة أولا هناك مصاعب تقنية لا حصر لها فى محاولة جعل البضائع العامة خاصة ، تخيل مشاكل تقاضى ضريبة على كل شوارع المدينة !!

ثانيا : والأهم أن الفكرة تسيء الى احساسنا بالعدالة ، فلنفترض أننا استطعنا تحويل الدفاع الى بضاعة خاصة ، فالنظام الدفاعى سيدافع فقط عن هؤلاء الذين اشتروا خدماته ، وبافتراض أنه كلما دفعت أكثر كلما تمت حمايتك أكثر ، ان القليل من المؤمنين بالديمقراطية سيسعدهم رؤية دفاعنا القومى يتحول الى قلعة تحوى الأغنياء ، ولسنا نستطيع كذلك نزع المحاكم والمدارس والبوليس وما الى ذلك من الاستخدام العام .

وعلى عكس البضائع الخاصة التى لنا ميزة شرائها من دخلنا فالبضائع العامة نعتبرها حقا لنا .

وهناك بعض الحجج الصحيحة والسبل الذكية لارجاع بعض البضائع العامة لنظام السوق ، ولكن النقطة الرئيسية التى يجب وضعها فى الاعتبار هى أنه لا يمكن تحويل كل البضائع العامة الى خاصة ، وبالنسبة لتلك التى تظل عامة فالسوق لا يمكنها أن تستخدم لتحديد مستوى مطلوب من الانتاج ، هنا يجب على نظام السوق أن يفسح الطريق للطرق السياسية فى صنع القرار الاقتصادى .

العوادم

وملاحظتنا الأخيرة على فشل السوق شديدة الاتصال بصفات البضائع العامة ، انها لمشكلة أن نأخذ فى الاعتبار ما يسميه الاقتصاديون عوادم الانتاج وهى تأثيرات انتاج البضائع والخدمات الخاصة على الأشخاص بخلاف هؤلاء الذين يشترونها أو يبيعونها أو يستخدمونها . والمثال التقليدى للعوادم هو دخان أحد المصانع فى منطقة ما ، ان هذا الدخان يتسبب فى تكاليف طبية ونظافة تقع على عاتق الأهالى السكان المجاورين الذين قد لا يستخدمون انتاج المصنع ، أوخذ مثلا الضوضاء فى مطار قريب ، وهى تؤذى طلبة الأذن وتقلل من القيمة الحقيقية لممتلكات الافراد الذين قد لا يستفيدون من وجود المطار لأنهم لا يسافرون بالطائرة أبدا .

والعوادم تأتي بنا الى واحدة من اصعب وأحيانا أخطر المشاكل فى نظامنا الاقتصادى - مراقبة التلوث - ما هو التلوث من وجهة نظر اقتصادية ؟

انه انتاج النفايات القاذورات والضوضاء والازدحام وغيرها من الأشياء التى لا نريدها . وعلى الرغم من أننا لا ننظر الى الدخان والضباب المحمل بدخان المصانع وضوضاء المواصلات وعادم السيارات على أنها جزء من انتاج المجتمع ، الا أن هذه الأشياء هى عواقب انتاج أشياء أخرى نريدها ، فالدخان جزء من عملية الانتاج التى تعطينا الصلب والأسمت ، والضباب المحمل بدخان المصانع هو نتاج انتاج الطاقة والحرارة وأشياء أخرى ، والمواصلات هى نتاج جانبى للنقل ، وفى رطانة دارجة يسمى الاقتصاديون هذه المنتجات الجانبية غير المرغوب فيها « سيئات » ويؤكدون على علاقتها بما نسميه السلعة . والسبب الرئيسى لوجود العوادم تكنولوجيا ، فنحن لا نعرف كيف ننتج الكثير من البضائع بنظافة ، مما يعنى بغير فضلات أو منتجات جانبية سامة ، ولكن هناك أيضا جوانب اقتصادية للمشكلة ، فحتى لو كنا نعرف كيف ننتج بنظافة ، فالعوادم توجد لأنها أرخص طريقة لصنع الكثير من الأشياء أو لاستهلاكها ، أرخص أن نبعثر الأشياء من أن نشترى سلة مهملات ، أرخص أن نصب الفضلات فى النهر عن أن ننظفها . وهذا أرخص للأفراد وللشركات ، ولكنه قد لا يكون أرخص بالنسبة للمجتمع فان أى مصنع قد يلقي فضلاته فى نهر « مجانا » ولكن الناس الذين يعيشون حول المجرى سوف يعانون من مصاعب وتكاليف الحياة مع مياه ملوثة . وأخيرا علينا ملاحظات أن بعض العوادم ليست « سيئات » ولكنها « سلع » ، فمبنى ادارى جديد قد يرفع من قيمة العقارات فى الجوار وهذه « عوادم » ايجابية وهناك فائدة تعود على الآخرين بسبب هذا المبنى الجديد ، ولكنها غير مدفوعة لأصحاب المبنى ومثل هذه العوادم تعطى بعض البضائع الخاصة بعض صفات البضائع العامة .

وفى مواجهة منظر الدخان القبيح يتصاعد من مدخنة مصنع ، أو النفاية وهى تتسرب الى بحيرة ، أو السيارات وهى تخنق المدينة بالعام ، أو الأشخاص الذين أضر بهم التلوث ، يصرخ علماء البيئة المهتمون فى طلب القواعد والقوانين وهم يقولون « أقرؤا قانونا يحرم المداخن أو الفحم الكبريتى ، أقرؤا قانونا يجعل المصنع يلقي فضلاته فى مكان آخر أو ينقيها ، أقرؤا قانونا يحرم مرور السيارات فى قلب المدينة » .

ما هى النتائج الاقتصادية للقواعد والقوانين ؟

ان الفكرة الأساسية وراء وضع القانون هي أن وضع أى قانون على نشاط كان فى السابق مجانا بالنسبة للأفراد والشركات رغم أنه كان يكلف - كما رأينا - المجتمع ككل . وهذا يعنى أن على الأفراد والشركات أن تتوقف عن النشاط الملوث للبيئة تماما ، أو أن تتحمل تكاليف تلك العقوبة التى يقرها القانون أو أن يجدوا وسيلة للقيام بأنشطتهم بغير التسبب فى التلوث . هل القواعد والقوانين وسيلة جيدة للحد من التلوث ؟ !

فلنأخذ حالة الشركة التى تلوث البيئة أثناء انتاجها للسلع أو الخدمات ، ولنفترض أنه تم اقرار قانون يلزم تلك الشركة بوضع وسائل ضد التلوث ، فلتر للدخان أو وسائل لمعالجة النفايات ، من يتحمل تلك التكاليف ؟ !

ان الاجابة تبدو سهلة للوهلة الأولى ، الشركة تتحمل تلك التكاليف . ولكن اذا حولت تلك الشركة هذه التكاليف المرتفعة الزائدة الى أسعار بيع أعلى فسنصل الى نتيجة مختلفة الآن . أى تحليل اقتصادى بسيط سيوضح لنا أن التكاليف تحملتها ثلاث مجموعات وليست الشركة وحدها . **فأولا :** تحملت الشركة جزءا منها لأنه بالأسعار الأعلى ستبيع الشركة انتاجا أقل ، ولكن أقل الى أى درجة ؟ هذا يتوقف على مدى حساسية السعر والطلب على انتاج الشركة ، ولكن ما لم يكن الطلب غير حساس بالمرّة فان المبيعات والدخل ستتكشف بكل تأكيد .

المجموعة الثانية التى تتحمل جزءا من التكلفة هى مجموعة عناصر الانتاج : القوة العاملة ، وملاك المواد الخام ، فسوف يتم توزيع عناصر أقل لأن الانتاج قد هبط ، وفقد هؤلاء للدخل يعتبر أيضا جزءا من تكلفة القوانين المضادة .

والمجموعة الثالثة والأخيرة المستهلك بالطبع حيث ترتفع الأسعار بسبب الاتفاق ضد التلوث .

ان المستهلك لابد أن يتحمل أيضا جزءا من تكلفة القوانين ويعوض كل هذه التكاليف ، حقيقة أن كل مجموعة من هذه المجموعات استفادت من البيئة الأفضل ، ولا يوجد سبب مع ذلك لأن تظن كل واحدة من هذه المجموعات ، بمفردها أو مجتمعة ، أن مكاسبها فاقت تكاليفها ، فمعظم الفوائد تذهب الى جماهير الناس أكثر مما تذهب الى الأفراد المشتركين بالفعل فى انتاج أو استهلاك البضائع أو الخدمات المسببة للتلوث .

وهكذا فإن قانونا يجبر صانعى السيارات على صنع محركات أنظف سوف يكلف المصنع بعض الخسائر فى المبيعات ، وسيكلف المستهلك نفقات زائدة على ثمن السيارة ، وسيسبب خسارة فى الدخل لبعض الأرض والأيدى العاملة ورأس المال غير المستخدم بسبب تكاليف الانتاج المرتفعة ، وكجزء من المجموع تستفيد هذه المجموعات الثلاث من الهواء الأنقى ، ولكن كلا منها ستشعر فى الأغلب بخسارتها الخاصة بأكثر مما تستقدر فائدها العامة .

هل هذه القوانين مفيدة ؟ هل القواعد مفيدة أم ضارة ؟

تعتمد الاجابة غالبا على سهولة فرض القوانين ، وانقارن بين فاعلية حدود السرعة التى تستهدف الاقلال من خارجية الحوادث وبين القوانين ضد القاء المهملات . من الصعب حقا أن تفرض قوانين السرعة ، ولكنه يكاد يكون مستحيلا أن تطبق القوانين ضد القاء المهملات ومن وجهة أخرى فقوانين القاء المخلفات المشعة أسهل فى الفرض لأن الملوثات أقل ، ويسهل الاشراف عليها . وهذه مرة أخرى مسألة تكاليف فلو كنا مستعدين لأن نضع رجل بوليس على كل ميل من الطرق السريعة ، وعلى كل ناصية شارع فى المدينة لأمكن تطبيق قوانين السرعة والقوانين ضد القاء المهملات بنفس كفاءة تطبيق القوانين ضد التخلص من النفايات المشعة ، ولكن من الواضح أن التكلفة ستكون هائلة ، وكذلك أيضا ستكون ردود أفعال الناس لاحساسهم بأنهم محاصرون بالشرطة أكثر مما ينبغى . وطريقة أخرى للتمشى مع التلوث هى أن نفرض عليه ضرائب ، وعندما تقرر الحكومة أن تفرض ضرائب على التلوث (غالبا تسمى مدفوعات جارية) ، فهى بالضرورة تنشئ نظام أسعار لعمليات التخلص من القمامة ، وإذا ما رأى فرد ما أو شركة أنها تستطيع أن تنظف نفاياتها الملوثة بأرخص من دفع الضريبة فلها أن تفعل هذا وبهذا تتجنب الضريبة ، وإذا لم تستطع الشركة أن تنظف نفاياتها بنفسها (وهذه هى الحالة غالبا) فعليها دفع الضريبة المطلوبة . وتقوم الولاية بتنظيف البيئة ، وتبدو المدفوعات الجارية - لهذا - وكأنها رخصة تلوث للبيئة - ولكنها ليست كذلك - أنها رخصة تسمح لك بإنتاج بعض الملوثات ولكن بثمن . وكنتيجة للمدفوعات الجارية فإن نشاطا كان سابقا غير مكلف لم يعد كذلك ، وهكذا فإنه من زاوية تأثيرها الاقتصادى وهذه المدفوعات تشبه قوانين الحكومة بل فى الواقع أنها نوع من القوانين الحكومية . والفرق أن كل منتج يستطيع أن يقرر أن يدفع لشراء معدات تنظيفية ولا يدفع الضريبة أو أن يلوث ويدفع كل التكاليف الضريبية الواقعة عليه .

أيهما أفضل القوانين أم الضرائب ؟

الاعتبارات العملية تقرر بنفسها ، فعلى سبيل المثال ، الضرائب على القاء الفضلات فى الأنهار أكثر عملية من الضرائب على الدخان المتصاعد من المصانع ، فالدولة تستطيع أن تقيم مشروعا لمعالجة الصرف ولكنها لا تستطيع أن تنقى الهواء من التلوث الناتج لأن المنتجين يجدون أنه من الأرخص لهم أن يدفعوا الضريبة على أن يضعوا معدات كافية للدخان . وأكثر من ذلك ، لكى نكون فعالين ففرضية التلوث يجب أن تختلف بحسب كمية التلوث ، ومصنع الورق أو خلافة يجب أن يزيد من قيمة الضرائب اذا زاد من انتاجه للمخلفات أو الدخان . واحدى مشاكل الضرائب هى ايجاد معدات قياس . فمن الصعب وضع مقاييس دقيقة للتلوث ، ومن الصعب أن نأخذ فى اعتبارنا الاختلاف فى مقدار الضرر الواقع على البيئة من نفس الكمية من الدخان المتصاعد من مدخنتين لمصنعين فى منطقتين مختلفتين ، والطريقة الثالثة للتعامل مع التلوث هى أن نعوض الذى يقوم بالتلوث حتى يتوقف عن تلويث البيئة ، وفى هذه الحالة فان الحكومة تدفع للجهة المقصودة حتى تصلح آثار ما تفسده أو تتوقف عن ذلك ، وعلى سبيل المثال فان المدينة قد تخفض الضرائب على الشركة التى توافق على وضع مرشح على مداخنها ، وهذا يعتبر بالطبع كأن الحكومة تدفع للشركة حتى تتوقف عن تلويث البيئة .

وهناك حالات يصبح فيها التعويض أسهل الطرق لتجنب التلوث . فعلى سبيل المثال قد يكون أكثر فاعلية وتأثيرا أن ندفع لأرباب البيوت حتى يحتفظوا بالعلب القديمة والزجاجات عن أن نحاول أن ننظم عاداتهم فى التخلص من القمامة أى من فرض الضرائب عليهم على كل زجاجة أو علبة فارغة يلقونها ، والتعويض قد يصبح أحيانا وسيلة غير مكلفة لتحقيق الهدف المرجو ، رغم أنه قد لا يكون أفضل الطرق من وجهات نظر أخرى .

مراجعة سريعة للسوق

مشكلة العوادم تختلف تماما عن مشكلة البضائع العامة . والاختلاف يقع فى أنه من الممكن أن نسمح لنظام السوق نفسه أن يتولى التكاليف المختلفة المختلفة للتلوث عن طريق استخدام الطرق المختلفة التى شرحناها ، ولا توجد طريقة لاستخدام السوق فى تحديد انتاج أو استهلاك نظام العدالة مثلا .

ولهذا فى محاولتنا للقضاء على العوادم فى انتاج البضائع الخاصة .
تحاشينا بعض الأحكام التى شكلت معضلة فى الامداد بالبضائع العامة .
ونحن نستطيع « ادخال » تكاليف التلوث بطريقة لا نستطيع مثلها عندما

نحاول « تخصيص » تكاليف أو فوائد البضائع العامة . ومع ذلك فعلى الحفاظ على نعمة واحدة فى هذا الفصل ، وهى أن نظام السوق له نقاط ضعف أو مناطق غير مؤثرة ، خاصة بطبيعته المؤسسية . والعلاج يتطلب تدخلا سياسيا من نوع أو آخر - قوانين أو ضرائب أو تعويض - لأنه لا يوجد بديل عن التدخل السياسى عندما يفشل النظام الاقتصادى التلقائى ، وهذه ليست خلاصة يجب تقديمها كنوع من الدعوة العامة للمزيد من التدخل الحكومى .

فالكثير من الاقتصاديين الذين ينتقدون السوق بشدة يريدون جهدا حكوميا أقل فى عدم الديمقراطية وفى عدم المساهمة وفى البيروقراطية . والمسألة مع ذلك هى أن ندرك أن وجود وأسباب الخل فى السوق يجعل من الصعب تجنب بعض التدخل الحكومى ، ويمكننا عندئذ اللجوء الى استخدام قوة الحكومة فى اصلاح الفضل الفردى من أجل تقوية النظام ككل .

وبعد كل هذا النقد لنظام السوق ربما يكون من الأفضل أن نختم بأن نتذكر مواطن القوة به ، وبالأساس هناك اثنان . الأول : أن السوق تشجع الأفراد على بذل الطاقات والمهارات والطموح وخوض المخاطرة فى الجانب الاقتصادى من الحياة ، وهذا يعطى نظام السوق قدرا كبيرا من المرونة والحياة والابتكارية والتغير ، ورغم كل فشله فاققتصاديات السوق لعبت دورا مدهشا فى النمو ومصدر هذا النمو يقع فى النهاية فى الأنشطة المختلفة لرجال السوق .

الثانى : أن النظام يقلل الى الحد الأدنى من الاحتياج الى الاشراف الحكومى رغم أنه - ولأسباب ندركها الآن - لا يمكنه الاستغناء عنها ، ومن الخطأ أن نتصور أن كل لمحة تدخل من الحكومة حجرا على الحرية ، أو أن كل مناطق نشاط السوق مثال حتى على الحرية ، والحقيقة أن الحكومة والسوق قادران بشكل متساو لكل منهما على دفع الحرية أو ممارسة القهر . ومع ذلك وفى عالم أصبحت فيه سيطرة قوة الحكومة واحدة من أكبر الكوارث على الجنس البشرى فهناك بلاشك شئ يجب أن يقال عن وجود نظام قادر على ممارسة الأهداف الاقتصادية الأساسية للمجتمع ولكنه يعتمد - بحد أدنى - على السيادة السياسية .



الفصل السابع عشر

نظرة على الأعمال التجارية الضخمة

ان كلمات مثل « الاحتكار » أو « السيطرة على السلع » تعتبر هذه الأيام من الكلمات الكريهة لمعظم الناس ، تماما مثلما تعتبر كلمة « المنافسة » من الكلمات المحبوبة ، على الرغم من أنه ليس من السهل أن يعدد المرء ما هو الجيد أو النقيض بالضبط فيهما * .

ولكننا واقفون تحت سيطرة الانطباع بأن هدف المحتكرين شرير وضار بينما هدف المنافسين نبيل وبه ايثار ، ولهذا فالفرق الرئيسى بين عالم منافسة صافية وآخر من المنافسة غير الخالصة يبدو وكأنه الفارق بين حوافز ودوافع المتنافسين حسنى النية وبين الاحتكاريين سيئى النية .

والحقيقة أن نفس الدوافع الاقتصادية هى التى تحرك الاحتكار وتحرك الشركات المتنافسة ، كلاهما يسعى لأن يصل بأرباحه الى الحد الأقصى ، وبحق فالشركات المتنافسة لأنها تواجه ضرورة أن تراقب التكاليف والدخل حتى تستطيع الاستمرار فى المنافسة ، فهى أكثر استعدادا لأن تصبح أكثر سعيا وراء البنس وأكثر حرصا على الربح السريع من الاحتكارى الذى (كما سنرى) يتحمل أن يأخذ موقفا أقل سعيا وراء الربح ، بينما الدوافع والنوايا السيئة لا علاقة لها اطلاقا بمشكلة المنافسة غير المتكاملة .

* ان الاحتكار فى صورته الأساسية نادر ، ومعظم الشركات الكبرى تحتكر سلعة ما مشاركة مع غيرها من الشركات ، وفى مواقف كهذه يتقاسم عدد قليل من البائعين السوق ، وفى بعض الأحيان هناك سلسلة من المتنافسين الأصغر شأننا يتقاسمون المتبقى ، ومثال جيد على ذلك صناعة الصابون ، ففي عام ١٩٧٢ كان هناك أكثر من ٥٠٠ صانع للصابون والمنظفات ، ولكن الشركات الأربع على القمة كانت تمثل ٦٢٪ من السوق ، وفى صناعة الاطارات والانايب ، تشكل ١٣٦ شركة عماد الصناعة ، ولكن الشركات الأربع التى فى القمة لها ٣/٥ المبيعات ، وفى السيارات تحتكر أكبر أربع شركات (من ١٦٥ شركة) ٩٣٪ من السوق (منذ ذلك الوقت أطاحت جنرال موتورز وفورد بشركتى أمريكان موتورز وكريزلر . ولكنهما فقدتا أرضا لصالح الواردات الأجنبية) .

إذا ما هو الجيد فى المنافسة ؟ ! نظريا الاجابة واضحة جدا . فى سوق تنافسية تماما يعتبر المستهلك ملكا وبالفعل فان سياسة هذه السوق توصف بأنها « سيادة المستهلك » وهذا الشعار يعنى شيئين ، **الاول** : أنه فى سوق تنافسية تماما فان المستهلك يحدد توزيع المواد تبعا لطلبه . فالجمهور يختار النغمة التى يرقص عليها رجال الأعمال .

الثانى : يستمتع المستهلك ببضائع تباع بأرخص وتنتج بأكثر ما يمكن فى سوق تنافسية تماما تنتج الشركات البضائع التى يريدها المستهلك بأكثر الكميات وبأقل التكاليف الممكنة .

وفى سوق المنافسة بها غير كاملة يفقد المستهلك الكثير من سيادته ، فالشركات لها استراتيجيات ، وهى تشمل السيطرة على طلب المستهلك ، والشركات الاعلانية تحاول أن تجعل المستهلك يرقص على أنغامها ، والبضائع لا تباع بأرخص ما يمكن ولكن ببيع احتكارى ، ولأن الأسعار ليست زهيدة فان حجم البضائع المباعة للجمهور ليس أعلى ما يمكن .

نتائج الاحتكار

لا احد يعترض على تلك النتائج النظرية العامة ، ولكن المشكلة تكمن فى تقدير مدى أهميتها فى الحقيقة !

ولنأخذ السؤال حول طلب المستهلك ، فى عام ١٨٦٧ أنفقنا حوالى ٥٠ مليون دولار فى اقناع المستهلكين أن يشقروا منتجات ، وفى عام ١٩٠٠ بلغت تكاليف الاعلانات ٥٠٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٨٠ بلغت ٥٠ بليون دولار ، أى تقريبا نصف ما نصرفه على التعليم الأولى والثانوى ، وبحق فتكاليف الاعلانات يمكن اعتبارها حملة ضخمة « لتعليم » المواطنين كيف يكونون مستهلكين ناجحين . الى أى درجة يعتدى الاعلان على سيادة المستهلك ؟ انه سؤال محير ، فمن جهة لم يعد من الممكن أن نفكر فى المستهلك على أن له ذوقا « طبيعيا » ، مادامنا قد خرجنا من نطاق اقتصاد الكفاف .

ولهذا السبب فان الكثير من الاعلانات لها أغراض اعلامية بحتة ، فالناس يجب أن يدركوا أن من الممكن (ومن المتخيل) - مثلا لعامل فى مصنع أن يأخذ أجازة بالطائرة بدلا من استخدام عربة الأسرة . بل ان جهودا عديدة لخلق أذواق قد فشلت ، فى منتصف الخمسينيات صرفت شركات فورد ١/٢ بليون دولار فى سيارة جديدة « ايدزل » وقاموا بحملة اعلامية هائلة كى يجعلوا الشعب الأمريكى يحبها ، ولكن الجماهير لم تحبها واضطر المصنع

لإبطال السيارة • ومرة أخرى قرر المستهلكون تلقائياً أن يشتروا السيارات الاسبور الصغيرة فى أوائل الخمسينيات ، وبعد جهود مضنية لوقف هذه الموجة اضطر المنتجون الأمريكيون صاغرين الى الرضوخ والاعتراف بأن المشترين الأمريكيين يريدون سيارات صغيرة • ومن الواضح أن الاعلانات ليست كلها اعلانية وأن أذواق المستهلكين يتم التلاعب بها لدرجة كبيرة (رغم أنها غير مقاسة بوضوح) ، اننا مخلوقات لها ميل ناحية ماركة معينة ، ليس لأننا اختبرنا كل المتاح ثم قررنا بعد ذلك ، ولكنه تحت تأثير الضغط الاعلانى •

ومن الصعب أن نتأمل الأسبرين أو الصابون (١٠٪ من ثمن الصابون تكاليف مبيعات) ، أو السيارات أو السجائر بغير أن نميز أن معظم هذه المعارك مجرد مضیعة للموارد والمواهب ، والأسوأ من كل هذا هو تأثير الاعلام فى جعل المستهلك مجرد هدف للفرصة ، يتلاعب بلا خجل فى مفهومه للحياة من خلال دراما قصيرة من أرضيات المطابخ اللامعة والشعور المسدلة •

وتمييز الانتاج - جعل نوعا من معاجين الأسنان مختلفا ومميزا عما سواه - حالة أخرى غريبة ، فقليلون سينكرون أن الماركات قد تضاعفت الى درجة من السفه ، والاهم الى حيث أصبحت من الناحية الجوهرية خسارة اقتصادية •

ولكن كما فى الاعلان ، السؤال هو أين يوجد الخط الفاصل ؟

متى ينتج عن تعدد المنتجات اختلاف حقيقى فى النوعية ؟ ومتى لا يصبح مجرد اختلاف فى الشكل ؟ وعلى المرء أن يسأل عما اذا كان على المجتمع أن يهدف الى انتاج أكبر كمية ممكنة من منتج قياسى بأقل تكلفة ممكنة ، أو أن يسمح بسيل من المنتجات المختلفة الماركات التى ترضى أنواقنا ، ولكن بلاشك بتكلفة أعلى قليلا ؟ القليل من المستهلكين فى مجتمع غنى سيفضلون زيا موحدا رخيصا على ملابس حرة أغلى • ومن وجهة النظر هذه فحتى هذا الاستعراض المضىاع من ماركات السيارات له فلسفته الخاصة •

وهكذا ، كما فى الاعلان ، فان بعض تنوع الانتاج يلعب دورا مفيدا ودافعا للانتاج ، ولكن السؤال هو : الى أى درجة ؟ من الصعب أن نضع حكما موضوعيا تماما ، فبالتأكيد هناك متعة حقيقية فى التنوع ، على الرغم من أن المرء ليشك فى أنها قد تأخذ شكلا موسميا « موديل هذا العام » بلا درجة كبيرة من التحفيز الظاهرى ، ان تكاثر الماركات هو فى جزء منه جهد لزيادة الفائدة (أو المتعة) العامة الى الحد الأقصى ، وفى جزء آخر جهد لخلاق تلك الفائدة لزيادة ربح المنتج الى الحد الأقصى •

وماذا عن الصفة الثانية الرئيسية لسيادة المستهلك وهى قدرته على شراء البضائع بأرخص ما يمكن ؟ والى أى درجة يسبب احتكار بعض الشركات لسلعة ما نقصا فى النظام ؟ مرة أخرى يكون الدليل فى الحقيقة أقل وضوحا عن النظرية . لأننا نميل الى افتراض أن الشركة المتنافسة هى بالضرورة شركة على كفاءة ، هل هذا حقيقى ؟ فلنفرض أن الشركة المتنافسة لا تستطيع تحمل نفقات المعدات التى تقود الى انتاج ضخم اقتصاديا ، فلنفترض أنها لا تستطيع حمل اتفاق ضخم على البحث والتطور ، ولنفتراض أن عمالها يعانون من انخفاض الروح المعنوية ولا ينتجون بالقدر الواجب ، وهذه ليست افتراضات طائشة ، فهناك دلائل قوية على أن الكثير من الشركات الكبرى أكثر كفاءة فى معدل انتاجية العامل فى الساعة عن الشركات الصغيرة ، على الرغم من أن بعض الشركات الاحتكارية الكبرى تستطيع أن تحتل الى حد كبير ممارسات من عدم الكفاءة وذلك ببساطة لأنه لا توجد منافسة ، فالشركات الكبرى تمارس معدلات من التقدم التكنولوجى أعلى من الشركات الصغيرة المتنافسة ، وقد تجعل من التطور التكنولوجى طويل المدى مبررا لأرباحها الاحتكارية قصيرة المدى .

ومرة أخرى علينا اعتبار الجانب الآخر . الأرباح فى الصناعات الاحتكارية بوجه عام أعلى بنسبة ٥٠٪ - ١٠٠٪ منها فى الصناعات التنافسية ، وفى صناعات معينة مثل صناعة الدواء ، هناك دلائل على أن المستهلك قد تم استغلاله بشدة ، فنوع جديد من الأسبرين لماركة خاصة يباع بثلاثة أمثال ثمن العقار من غير الماركة الجديدة ، وبعض الأدوية كالمضادات الحيوية وما شابهها تتمتع بأرباح طائلة ، وهى قد أجبرت المستهلكين على دفع أكثر بكثير مما كانوا سيدفعونه لو أن أسعار البيع كانت تنافسية وليست احتكارية . وحتى نقلب العملة على الوجه الآخر مرة أخرى فإن تعقيدا آخر قد أضيف بواسطة الحقيقة التى تقول أن الشركات الاحتكارية قد وضعت ظروف عمل أفضل ومكاتب أفضل ومصانع أكثر أمنا مما تملكه الشركات الصغيرة .

وهكذا فإن جزءا من الخسارة فى رفاهية المستهلكين قد عوضها رفاهية العاملين ، وغنى عن القول أن هذا لا يعكس طيبة قلب الشركات الكبرى ، ولكنه يعكس وضعهم المحمى من ضغوط المنافسة ، ولهذا فإن المكتسبات فى ظروف العمل والروح المعنوية للعاملين حقيقية ويجب وضعها فى الاعتبار .

الاعمال التجارية والقوة

ولهذا ليس من السهل رسم التوازن الاقتصادي ، والميزات ليست بأى حال فى جانب واحد ، ورغم أننا نأخذ مثال المنافسة التامة كأساس ومقياس للكفاءة و « الفضيلة » الاقتصادية الا أننا نجد فى الواقع أن العالم أعقد من ذلك ، وهناك مع ذلك اعتبار واحد أخير ، يختص بالقوة ، والاقتصاديون لا يتحدثون كثيراً عن القوة لأنه فى موقف التنافس الذى يؤخذ على أنه الطبيعى تختفى القوة . وفى قلب فكرة سيادة المستهلك توجد فكرة أن الشركة لا تمتلك قوة ، وأن الكيان التجارى لا يستطيع أن يفرض ارادته على الذين يستخدمهم ولا على الذين يخدمهم . من الواضح أن هذا ليس صحيحاً فى عالم المنافسة غير التامة (العالم الحقيقى) لهذا تتزايد أهمية موضوع كيف يسيطر على القوة ؟ ليس فقط فى مجال الحكومة ، حيث كانت دائماً محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين السياسيين ، ولكن فى المجالات الخاصة للعمل والأعمال التجارية . ويأخذ السؤال أهمية أكبر عندما نعرف أن المجال الذى تمارس فيه الشركات سلطاتها يتسع ليشمل الكرة الأرضية كلها ، وليست الأمة فحسب ، فالشركات المتعددة الجنسيات التى تأخذ مواردها من مكان فى العالم وتضع امكانياتها الانتاجية فى مكان آخر وتبيع انتاجها فى مكان ثالث ، هى بعد جديد للأعمال التجارية الضخمة لم نستطع بعد ادراك دلالاته كاملة ، وستكرس لها فصلاً مستقلاً فيما بعد ، وفى الوقت الحالى يظل السؤال ، ماذا نفعل فى الشركات الكبرى داخل اطارها القومى ؟ هذه بعض الاجابات المقترحة .

عمل الملائمة

أول اقتراح يرتبط بقوة باسم « ميلتون فريدمان » الفيلسوف المحافظ الذى شرحنا رؤيته المالية المصرفية (فصل ١١) ، واجابة فريدمان على سؤال - ماذا على الشركات أن تفعل حتى تؤدي مسؤوليتها الاجتماعية ؟ - بسيطة للغاية : صنع المال . يقول فريدمان : « ان وظيفة المؤسسات التجارية فى المجتمع هى أن تعمل كموامل فعالة للانتاج وليس كنقاط للتطور الاجتماعى ، وهى تخدم هذا الهدف الانتاجى بأفضل صورة عن طريق السعى خلف الربح على أن تلتزم أثناء ذلك بالقواعد الأساسية والأشكال القانونية للمجتمع ، وليس واجبا على الشركات أن تفعل « الأشياء الطيبة » بينما واجب الحكومة أن تمنعها من أن تفعل « الأشياء السيئة » .

ويقول فريدمان : « بمجرد أن تحاول الشركات أن تطبق أى قواعد بخلاف صنع المال ، فهى تأخذ بين يديها قوى تابعة للآخرين مثل السلطات السياسية » .

بل ان فريدمان حتى ليذهب الى منع الشركات من اعطاء الاموال للوجوه الخيرية أو للجامعات ، فهو يؤكد أن عملهم ومسئوليتهم نحو المجتمع هي الانتاج ، وهو يقول « اجعل متلقى الأرباح يضعون الاموال التي اعطتها أياهم الشركات أينما شاءوا ولكن لا تجعل الشركات تصبح هي الهيئات النشطة للخير الاجتماعى فى المجتمع » .

نطلب من الشركات الكبرى أن تكون مسئولة رسميا

من المدهش أن نلاحظ أن بعض رؤساء الشركاء يرفضون رأى فريدمان ، وهم يرون أن الشركات الضخمة بسبب حجمها وقوتها الهائلة عليها تبعة لهذه القوة سواء أرادت ذلك أم لم ترد ، وحل هذه المشكلة كما يراها هؤلاء المسئولون أن يعمل المديرون التنفيذيون للشركات بشكل رسمى على استخدام هذه القوة ، فيفضلون ما بوسعهم للحكم فى المنازعات بين المجموعات المختلفة المسئولة عنها هذه الشركات من عمال وحملة أسهم وعملاء والجمهور بشكل عام ، ومما لاشك فيه أن كثيرا من مديرى الشركات الكبرى يعتقدون أنهم بمثابة الحكم بين الجماعات المتنازعة ، ومما لاشك فيه أن كثيرا منهم يستخدمون الحذر والتفكير المستمر قبل استخدام سلطة القرار ، ولكن نقطة الضعف فى وجهة النظر هذه ليس من الصعب ادراكها ، فليس هناك صفات معينة للتأهيل كمدير شركة مسئول ، ولا يوجد خط واضح للارشاد حتى بالنسبة لأكثر المديرين تدقيقا وحرصا - يحدد له الأسلوب الصحيح الذى يمارس به مسئولياته ، هل يهتم المدير بأساليب منع التلوث على حساب حصوله على ربح جيد فى نهاية العام ٠٠ أو على حساب اعطاء زيادة فى الأجور ٠٠ أو على حساب تخفيض تكاليف الانتاج ؟ وهل اسهامات الشركة فى مجال الخير أو التعليم يجب أن تمثل الاهتمام الأول للمدير أم للعملاء والعاملين ؟

هل تملك شركة « زيروكس » الحق فى مساندة القضية المذاعة لصانعى الأسلحة لمساعدة تدعيم الهيئة القومية للبنادق ؟ ! !

هذه الأسئلة تبدأ فى توضيح تعقيد مشكلة المسئولية الاجتماعية والمشاكل الناتجة عن السماح لبعض الأفراد أن يتخذوا قرارات فى بعض القضايا الاجتماعية الهامة خاصة عندما يكون هؤلاء الأفراد غير مسئولين امام الناس عن هذه الأفعال .

حل الشركات الكبرى

واقتراب ثالث من مشكلة المسئولية يأخذنا فى اتجاه آخر ، حيث توجد اقتراحات بتفتيت قوة الأعمال التجارية الضخمة عن طريق تقسيمها الى وحدات أصغر ، وقد أثبتت بعض الدراسات أن أكبر مصنع مطلوب من أجل الكفاءة الصناعية يمكن أن يكون أصغر بكثير (من حيث الأصول المالية) من الأشكال التقليدية العملاقة لأكبر خمسمائة شركة صناعية فى الأمة . (بل ومن هذا المنطلق من الخمسمائة شركة الثائية أيضا) لهذا اقترح بعض الاقتصاديين اقرار قوانين ضد الاتحادات الاحتكارية وتطبيقها بشدة ، ليس فقط لمنع الاندماج ولكن أيضا لفصل المشروعات الضخمة مثل جنرال موتورز الى وحداتها الجزئية : شركة بويك وشركة أولدن موبيل ، وشركة شيفروليه وهكذا . . .

ومنذ عدة عقود هناك اتفاق غير معلن بين الاقتصاديين على أن تطبيق صارما لقوانين مضادة للاحتكار هو أحد أفضل الطرق لمواجهة مشاكل احتكار عدد قليل من الشركات لسلعة معينة ، ولكن اليوم فان وجهة النظر هذه قد اهتزت قليلا ، أولا لأن الاقتصاديين قد عرفوا أن صناعة تسيطر عليها شركة أو شركتان على القمة ، وذيل طويل من الشركات الصغيرة لا تختلف فى طريقة عملها كثيرا - أو اطلاقا - عن صناعة بها ٥ أو ٦ شركات فى المقدمة . . . حتى أن حل صناعة الألومنيوم من شبه احتكار تحت سيطرة شركة الكوا الى صناعة لها ٤ شركات كبرى تنقسم السوق لم يبد أنه غير فى أسعار الألومنيوم أو سياسات تسعيره ، والمدافعون عن القوانين المضادة للاحتكار لا يتسائلون بجدية عن وجهة النظر السابقة ومن غير المتصور أن شركة جنرال موتورز مثلا يمكن أن تنقسم الى ألف شركة منها لها رأس مال ٤٠ مليون دولار ، على الرغم من أن جنرال موتورز من الضخامة بحيث يمكن أن تنتج كل هذا العدد ، ولكن من الأرجح أن حل جنرال موتورز سوف ينتج عنه تكوين ثلاث أو أربع شركات عملاقة ، كل واحدة تساوى ١٠ بلايين دولار ، وكل واحدة تظل تملك قوة هائلة فى السوق ، كما أن الاقتصاديين بدأوا يعون أن الصناعات التى تسيطر عليها شركات كبرى تملك القدرة على خلق تطورات تكنولوجية ، وعلى مر الأيام فان كثيرا من الصناعات التنافسية ظلت ثابتة تكنولوجيا ، بينما كانت الصناعات الاحتكارية أكثر خلقا وابتكارا - ماعدا بعض الاستثناءات بالطبع .

واعتبار ثالث هو الوقت الضائع فى القضايا الاحتكارية الضخمة ، فقضية احتكارية ضخمة قد تظل لمدة ٢٠ أو ٣٠ عاما قبل أن يتم حسمها .

وقد يتسائل المرء عما اذا كانت المدخرات النهائية تساوى التكاليف
القانونية الباهظة !

وهكذا فان كثيرا من الحماسة للقضية المضادة للاحتكار قد ضاعت ،
وهناك قضايا جديدة تستجد ، ودعاوى قضائية ضد شركة « اى ، ب ، ام »
وضد شركة « ا ، ت ، و ، ت » ، ولكنه لم يعد واضحا اذا ما كان الاقتصاد
سيستفيد حقا اذا ربحتا تلك القضايا . وأخيرا فان حماسة الداعين لحل
الاحتكارات تقل مع اتضاح ان المنافسة الموجودة اليوم هى على نطاق دولي
وليس مجرد اطار قومى ، وقد علمتنا التجربة أنه حتى العمالقة مثل شركة
كريزلر أو فورد أو جنرال موتورز (ولسنا نذكر الأمريكان ستيل ، وبنيلهايم
ستيل) يمكن أن تتهدد من المنافسة اليابانية والألمانية وشركات أجنبية
أخرى . وكما رأينا فان أحد دواعى قوة تلك الصناعات هو دعم حكوماتهم
لهم ، وأمام هؤلاء المنافسين الجدد فان التقسيم عن طريق قوانين الاحتكار
يبدو اليوم أقل جاذبية عما كان قبل وجود مثل تلك الشركات الخاصة
- العامة - الجديدة ، وسننظر فى هذا مرة أخرى فى فصل ٢٠ .

تنظيم العمالقة

ان التنظيم كان هو الاستجابة الأمريكية منذ فترة طويلة لمشكلة قوة
الشركات ، وقد اعتُبر أن التنظيم يحبط أو يحد من أنشطة الشركات فى عدة
مجالات : الأسعار ، والاعلان ، وتصميم المشروعات ، والتعامل مع الاتحادات
والأقليات وغيرها .

ومع ملاحظة الطرق العديدة التى يتم تنظيم الشركات بها فليس من
الدهش أن يكون تأثير عملية التنظيم غير متعادل ، ولكننا مع ذلك يمكننا أن
نحدد صفتين عامتين تؤثران على معظم الهيئات التنظيمية .

أولا : الأحداث الاقتصادية تتغير بأسرع من القواعد التى تنظمها .
فقوانين المباني للمدن التى كانت مناسبة تماما وقتما وضعت أصبحت طرازا
بطل استخدامه وأعاق استخدام الأساليب والمواد الجديدة التى كانت
ستصبح أفضل ولها نفس درجة الأمان .

لساذا لا تلاحق التنظيمات والقواعد . . الأحداث ؟

جزء من الاجابة أن العملية السياسية أبطأ من العملية الاقتصادية ،
وجزاء آخر أن أى قانون أو نظام سرعان ما يخلق المدافعين عنه ، فالمصالح
الخاصة تتشكل حول القوانين الموجودة وتحارب من أجل منع التغييرات فى

تلك القوانين ، فالسباك الذى يستخدم المواسير النحاسية التى يطلبها القانون قد لا يكون هو السباك الذى يستخدم المواسير البلاستيك اذا تم السماح بها .

ثانيا : الهيئات التنظيمية غالبا ما تأخذ وجهة نظر نفس تلك الصناعة التى من المفروض أن تنظمها لأن عليها أن تلجأ لخبراء تلك الصناعة ليكونوا هيكل لجانها ، لهذا من المعتاد لجسد تنظيمى أن يصبح أسيرا لوصايته هو نفسه . وهيئة التجارة الداخلية التى أنشئت عام ١٨٨٧ بفرض تنظيم المسكك الحديدية هى خير مثال على هذا التحول فى الهدف إذ عند انشاء تلك الهيئة كانت المسكك الحديدية احتكارا يلزمه بشدة اشراف جماهيرى ، ولم تكن السيارات العامة والخاصة قد وجدت بعد ، لذا كانت البدائل المتاحة للنقل قليلة فى أماكن عديدة .

وعند نهاية الربع الأول من القرن العشرين ، لم تعد المسكك الحديدية بلا بدائل فعالة ، فقد كانت هناك السيارات ، والحافلات ، والطائرات ، ومقرو الأنفاق . وكلها شككت منافسة فعالة ، عند هذه النقطة أصبحت هيئة التجارة مهتمة بحماية المسكك الحديدية من المنافسة أكثر من اهتمامها بوقف اساءة الاستخدام ، وواحدة تلو الأخرى وقعت تلك الطرق الجديدة تحت رعاية هيئة التجارة (أو تحت رعاية من هيئات مماثلة) وتم وضع أسعار جديدة شبه احتكارية لهذه الطرق الجديدة للنقل وكنيجة لهذا فقد ظهر حديثا اتجاه جديد لاستخدام أساليب السوق نفسها للوصول الى مستويات أعلى فى الأداء ، وحيث خلقت القوانين أشباه احتكارات مترهلة وكسولة يمكن بإلغاء القوانين والتنظيمات أن يحدث تغيير منشط فى السلوك والاتجاه . وقد أدى هذا الاتجاه الى اختفاء الكثير من القوانين فى مجال النقل والطرق الجوية ، ويمكن أن يستخدم لتسهيل العمل فى مناطق أخرى وسيكون علينا أن نرى هل الرجوع الى المنافسة الحقة يؤدى الى النتائج المرجوة من إلغاء القوانين . أم أنه فقط سيؤدى الى الإلقاء بالصناعة فى صراع ينتج عنه نداء جديد من أجل التنظيم .

تأميم الصناعات الكبرى

لماذا لا نؤم الشركات الكبرى ؟ ان الفكرة تبدو « تخريفا » لأمة تعودت على ربط التأميم بالاشتراكية ، ومع ذلك فألمانيا وفرنسا وإنجلترا والسويد وإيطاليا وغيرهما من الدول الرأسمالية قد أممت صناعات تختلف من تكرير البترول الى خطوط الطيران . ومن انتاج السيارات الى انتاج

الفخم والكهرباء ، لهذا اقترح جون كينيث جالبريث أن نؤم الشركات المتعاملة مع المصلحة العامة مثل المنتجين الكبار للسلاح الذين يعتمدون تماما على البنتاجون ٠٠ لكى نضع تلك الشركات تحت المراقبة العامة ، ولكن هل يحقق التأميم هدفه من تأمين المسؤولية الاجتماعية ؟ فى عام ١٩٧١ دبر البنتاجون عقودا وقروضا « خاصة » ليحمى شركة لوكهيد - احدى شركاته الكبرى من الافلاس . وهذا يمكن أن يكون مصير أى شركة أخرى على غير كفاءة ، والتأميم الصريح سوف يقوى فقط هذا الاتحاد بين القوتين الاقتصادية والسياسية بأن يجعل لوكهيد جزءا من البنتاجون ، وهذا يجعل من الأصعب أن نضع عليها ضغوطا حتى لكى تعمل بكفاءة والمشكلة هى أن التأميم لن ينزع فقط الشركة المعينة تماما من ضغوط السوق ولكنه لا محالة سيأتى بها تحت الغطاء السياسى للحكومة ويحميها من النقد المؤثر .

كل هذه الصعوبات توضح لنا أنه لن يكون من السهل حل مشكلة المسؤولية الاجتماعية أو حتى تحديدها بغض النظر عن نوعية الخطوات التى اخترناها ، من « ترك الأمور وشأنها » كما يقول فريدمان ، الى التأميم الذى ينادى به جالبريث ، ولكل مشكلة من هذه المشاكل مع الشركة يمكننا بسهولة أن نوجه أنظار الذين عليهم مراقبة اتصالات العمال أو الحكومة نفسها .

ماذا اذا يمكن عمله ؟ ؟ توجد مجموعة خطوط من الأنشطة تقترح نفسها احدها هو توسيع المسؤولية القانونية للشركة بحيث تشمل مناطق من النشاط لها بها اليوم علاقة بسيطة أو ليست لها بها علاقة على الاطلاق .

الضرر على البيئة واحد من هذه العلاقات وحماسة المستهلك علاقة أخرى .

والخطوة الثانية هى توسيع المسؤولية العامة عن طريق الاظهار ، أو ما يسمى طريقة « وعاء السمك فى التنظيم » ، إذ يمكن أن نطلب من الشركات أن ترسل تقارير الى هيئات جماهيرية عامة أو جماعات الضغط السياسية توضح فيها انفاقاتها على مكافحة التلوث وما الى ذلك ، ويمكن اعلان الاقرارات الضريبية لشركات للجماهير ، ويمكن أن نطلب من الشركات والاتحادات على السواء أن تظهر للجماهير ممارساتها التشغيلية فى مجالات التعيين والسماح والترقية ومعدلات الأجور .

واتجاه آخر للنشاط هو تعيين أعضاء عموميين فى مجالس إدارات الشركات الكبرى أو فى القطاعات التنفيذية للاتحادات الكبرى ، وأن يكلف هؤلاء الأعضاء بحماية مصالح المستهلكين ، وأن يبلغوا عن السلوك المخالف للمصلحة العامة .

ويمكن أيضا للأعضاء العاملين أن يقوموا بهذا الدور النافع فى مجالس الامدادات (هناك مثل هؤلاء الأعضاء فى ألمانيا وبين بعض الحركات العمالية المنظمة فى عدد من البلدان الأوروبية) .

وأخيرا هناك الحركة التصحيحية لأفراد مخلصين مثل « رالف نادر » الذى ارتفع الى الشهرة بسبب تطبيقه لاجراءات أمنية فى صناعة السيارات والذى وجه مسدسه صوب التلوث وصوب بعض التصرفات غير المسئولة من الشركات الكبرى ، وصوب الأداء المتدهور للبيروقراطية الفيدرالية ، ومثل هذا الضغط العام الفردى قصير العمر بالضرورة ، ولكنه كان دائما مصدرا قويا للتغيير الاجتماعى . ولكن من الخطأ أن ننهى هذا العرض بانطباع أن قوة الشركات (أو الاتحادات أو الحكومة) يمكن السيطرة عليها ببساطة من خلال بضعة اجراءات قانونية أو بواسطة قوة الرأى العام ، بالطبع يمكن وقف الكثير من المساوئ وكذلك يمكن الوصول الى مستويات أفضل من الأداء الاجتماعى ، ولكن التنظيم الجماعى يبدو أنه الاتجاه الحتمى لعصرنا عصر التطور التكنولوجى والاستقلال الاجتماعى المتزايد ، علينا هنا ملاحظة أننا نركز على وجوه مختلفة من هذه الظاهرة العامة بحسب اهتماماتنا ، وبالنسبة للبعض الذين يخشون النمو المستمر للأعمال التجارية الضخمة فإن الجانب العام فى اعتقادهم هو أننا فشلنا فى السيطرة على قوة الشركات ، وبالنسبة للبعض الآخر من المهتمين بالتخلص من الاتحادات العمالية الضخمة فإن قوة العمال هى التى هربت من قبضة السيطرة وبالنسبة للآخرين المنزعجين كذلك من ظهور الحكومات القوية فإن نمو القوة العامة هو المشكلة الرئيسية .

وهكذا فإن سؤال القوة الاقتصادية يظل ، فى أحسن الأحوال ، له نصف اجابة ومنذ عدة سنوات كتب « ١٠١٠ بيرل » يقول « بعض هذه الشركات يمكننا أن نتخيلها فقط بنفس الطريقة التى نتصور بها بعض الدول » .

ولكن على عكس الدول فإن قوتها مع ذلك لم يتم تبريرها قانونا ، ولم تختبر بالممارسة وهى غير واضحة الفلسفة . وبلاشك فإن التأثير السياسى والاقتصادى لمراكز الصناعة الكبرى يثير أسئلة وعلى الرأسمالية وكل الأمم الصناعية أن تعالجها لعدة سنوات فى المستقبل .



الفصل الثامن عشر

توزيع الدخل

إذا سألت معظم الناس « لماذا يزيد دخل فرد ما عن دخل الآخر ؟ »
فالأغلب أنهم سيجيبون بأن الناس « تكتسب » الدخل الذى تحصل عليه .
وذلك بافتراض أن الفرد الذى تسأل عنه لم يحصل على ارث كبير أو كان
ضحية ظروف ما . مما يعنى أنه من المعتقد أن الأفراد يحصلون من المجتمع
على عائد مساو - الى حد ما - لما يقدمونه للمجتمع .

والاقتصاديون غالبا يقدمون نفس هذه المقولة فى لغة أكثر تعقيدا .
فهم يؤكدون أن الدخل يعكس الى حد كبير الانتاجية الهامشية للمساهمين
المختلفين فى العملية الاقتصادية . وهى مجرد طريقة معقدة للقول بأن الأفراد
يحصلون على دخول قريبة من قيمة العمل الذى يقومون به للآخرين أو
لأنفسهم .

ولكن هل يساعدنا هذا التفسير على فهم التوزيع الحقيقى للدخل الذى
نجده فى المجتمع ؟ الاجابة كالمعتاد . نعم ولا . . ان هذا التفسير يلقى
الضوء على الأمور لأنه فى العديد من الحالات نجد أن انتاجية الفرد تؤثر
بشكل واضح فى دخله ، فالعامل الماهر يكسب أكثر من العامل غير الماهر .

ولكن . . الانتاجية لها أهمية بسيطة فى تفهم طبقات القمة والقاع فى
كعكة الدخل الأمريكى حيث نحن فى اشد الحاجة للشرح والتوضيح .

الأغنياء والفقراء :

دعنا نبدأ بالفقراء . . بمراجعة بعض الخصائص البارزة فى العائلات
الأمريكية التى عانت من الفقر فى الثمانينيات :

- حوالى ثلثهم من الزنوج .
- حوالى نصفهم تكون ربة العائلة امرأة .
- ثلثهم فوق خمسة وستين عاما .
- العشر من ارباب العائلات عاطلون .

وبالطبع ليست هذه هى الأسباب الوحيدة للفقر ولكنها العوامل المسببة التى تظهر الى حد ما فى العديد من حالات الفقر .

ومع ذلك لاحظ أن العلاقة ضعيفة بين خصائص الفقر هذه وبين الانتاج . فليس هناك سبب للاعتقاد بأن امكانية الانتاج لدى الزوج أو النساء تؤدى بهم الى حالة من انخفاض الدخل . (وسناقش هذه المسألة فيما بعد) . وليس لزاما على من تخطوا سن الخامسة والستين أن تكون انتاجيتهم ضعيفة .

فالعديد من أشهر فنائنا ورجال دولتنا والمحامين والموظفين الاداريين قد تخطوا سن الخامسة والستين ، وبالتأكيد فان انتاج شخص عاطل يساوى صفرا ليس لأنه غير قادر على الانتاج ولكن لأنه ليست لديه وظيفة .

وبالتالى فان الفقر مسألة يجب أن نفحصها من منظور مختلف عن منظور الانتاجية الهامشية فلماذا لا يقدم الاقتصاد أعمالا للجميع ؟ ولماذا توجد فروق انتاجية من مكان لآخر ؟ ولماذا يوجد التمييز حيث ينشأ مجتمع فقير فى الأحياء الفقيرة يصعب الخروج منه ؟

بعض هذه الأسئلة عولجت فى هذا الكتاب وبعضها الآخر يذهب بعيدا عن مجال أو معرفة الاقتصاديين .

ومن الواضح أننا عندما نريد أن نتفهم الفقر جيدا فان نظرية الانتاجية الهامشية لن تخدمنا كثيرا . فالناس ليسوا فقراء لمجرد أنهم غير منتجين . وفى الأغلب هم غير منتجين لأنهم أعيقوا بصورة جعلت منهم فقراء .

وعن الجانب الآخر من مقياس الدخل ، الخمسة بالمائة من العائلات التى تتمتع بدخل أكثر من ٥٦,٠٠٠ دولار سنويا أى نسق القمة من المليونيرات . هل تستطيع الانتاجية الهامشية أن تفسر هذا الدخل العالى ؟ لابد أن يكون واضحا أنه ليست هناك أية علاقة بين انتاجية الفرد والدخل الموروث الذى يحصل عليه . ولكن ماذا عن المليونيرات الذين اكتسبوا ثرواتهم !

هل نستطيع أن نفسر ثراءهم بدعمهم الانتاجى للمجتمع ؟ لا نستطيع أن نؤكد هذا . فالنظرية الاقتصادية التقليدية تفسر تراكم الثروة بالادخار ، وبلاشك فان بعض الأشخاص يجمعون كميات محدودة باقتطاعها من الاستهلاك ، ولكنهم بالتأكيد لا يجمعون ثروات .

أنك لو بدأت بمائة ألف دولار وهو الكم الذى لا يملكه الا جزء صغير جدا من كل العائلات ٠٠ واذا ما أودعت هذا الكم بفائدة عشرة بالمائة وتدفع خمسين بالمائة كضريبة على الفائدة فسوف ينقضى عمر بأكمله (سبعة وأربعون عاما بالتحديد) لتكمل مليون دولار ، وقليل جدا من الملايين التى جمعت بهذه الطريقة .

ويبدو أن هناك طريقتين للثراء : الأولى : عن طريق الوراثة ، وهو مصدر حوالى نصف ثروات اليوم . والطريقة الثانية : وهى الاثراء السريع ، وهو المصدر الرئيسى للثروات الجديدة وأيضا المصدر الاصلى لمعظم حالات الثروات القديمة .

كيف يستطيع الفرد أن يكون غنيا بين يوم وليلة ؟ ان الحظ قد يساعد على أية حال ٠٠٠

وأولئك الذين يكونون ثروة من محاولة واحدة نادرة ما يستطيعون أن يملكوها مثلها مرة أخرى .

وفى الحقيقة فان المؤسسات المالية التى تستخدم أحسن الخبراء المتاحين لا تصيب نجاحا باستثماراتها أكثر مما تقدمه سوق الأوراق المالية .

واذا كان الحظ يلعب دورا فى اختيار الرابحين فان عنصرا آخر يحدد حجم الربح ، فلنفترض أن مخترعا قد تصور أن تركيب وبناء مصنع معين لصنع منتج جديد سيتكلف مليون دولار وأن المنتج فى حالة بيعه سيدير ربحا قدره ٣٠٠ ألف دولار ، وقدم البنك المال ، وتم بناء المصنع والحصول على الربح (٣٠٠ ألف دولار) . الآن تأتى الثروة السريعة ، وبالنسبة لأسواق رأس المال القومية فان تكلفة المصنع الفعلية لا عائد من ورائها ، وما يهم هو معدل الفائدة على استثمارات بنفس درجة المخاطرة .

اذا كان هذا المعدل ١٠٪ فان مصنع المخترع يساوى فجأة ٣ ملايين دولار لأن هذا هو الكم الذى ينتج ٣٠٠ ألف دولار ، بمعدل ١٠٪ عائدات ، والآن يمتلك المخترع مليونى دولار أكثر مما هو مدين للبنك ، وسيرتفع الى مصاف المليونيرات لأن السوق قد ضاعفت أرباحه الى مكاسب رأس مال ليس بحكم انتاجيته وليس لأن مدخراته جعلته ثريا .

وعندما تنتقل من دخل العقارات الى الدخل المكتسب ، فان القوة الايضاحية للانتاجية تصبح أقوى ، فهناك ارتباط واضح بين دخول من هم على القمة من المحامين والطيارين والفنانين ومقدمى البرامج والمساهمة التى يقدمونها للانتاج . (اننا قد لا نحب هذه المساهمة ، أو قد نظهر أنه من العار أن يقدر المجتمع نجوم الرول بهذا القدر . ولكن هذا ليس بأن

نذكر أنه بمقاييس السوق فإن اسهاماتهم للمجتمع مرتفعة للغاية (ومع ذلك ،
فحتى فى هذه الحالة توجد مشكلة ، فبعض هذه الدخول المكتسبة الكبيرة ،
لم تصبح كذلك الا لان العقبات قد وضعت فى طريق اكتساب هذه القدرات
الانتاجية .

وبالطبع لا يمكن لآى فرد ان يصبح نجم رول ولكن بكل تأكيد فان
الكثيرين يمكن ان يكونوا محامين أو جراحين أو حتى عمالا مهرة مرتفعي
الأجر - لو لم توجد صعوبات لدخولهم هذا المجال .

وبمعنى آخر فهناك حواجز من الجنسية أو الثروات أو من الاتعاب
المرتفعة من التدريب الباهظ الثمن أو الضرائب الاجتماعية ينتج عنها أسوار
يحتذى فيها بعض الأشخاص ليتقاضوا دخولا أعلى مما تستحق انتاجيتهم.
لو أننا فى سوق مفتوحة بحق .

والجانب الآخر من القصة هو أن الحواجز أيضا تشكل مصدرا للفرقة.
يقلل من دخول هؤلاء الذين منعوا من اكتساب الدخول التى تتيحها لهم
السوق الحرة وأوضح مثال مع الزوج . ان الأسرة الزوجية متوسط دخلها
أقل من متوسط دخل أسرة من البيض ، وفى كل مجال تقريبا فان دخل الزوج
أقل من البيض فى نفس الوظائف ، وفى حد ذاتها بالطبع فان هذه الحقائق
لا تثبت أن هناك تفرقة ، فقد يكون العذر أن هناك حقا فرقا فى الانتاجية
بين البيض والزوج ، وفى هذه الحالة يكون السؤال عما اذا كانت هناك
تفرقة أساسا فى التعليم أو التدريب .

متوسط دخول الزوج مقارنة بالبيض سنة ١٩٧٨

العمر	الذكور	الاناث	العمال الزوج
(النسبة المئوية لربح البيض)			
١٨ - ٢٤	٧٩	٨٧	
٢٥ - ٣٤	٧٥	١٠٥	
٣٥ - ٤٤	٦٦	١١٠	
٤٥ - ٥٤	٥٧	٩٨	
٥٥ - ٦٤	٦٠	٧٢	
٦٥ - فأكثر	٤٧	٥٢	
الاجمالى	٦٥	٩٨	

ومنذ عدة سنوات قليلة مضت كان من السهل أن نستعرض أن السود كانوا يمنعون من اكتساب مهارات متساوية مع البيض أو اكتساب وظائف بشروط متساوية وكان دخلهم أقل لأنهم أُجبروا على الهبوط الى قاع وظائف المجتمع غير قادرين على الدخول الى العديد من الكليات وبعيدين عن المهن عالية الأجر ، وببساطة حرموا بسبب ماضيهم الفقير من ادخار المال اللازم لهم لشراء التعليم الذى يسمح لهم بالمنافسة .

ولكن هذه الصورة الآن تتغير من وجوه كثيرة هامة كما يوضح الجدول السابق . فمتوسط الدخل للزنوج ارتفع عن ذى قبل وبالمئات بين العمال صغيرى السن ، وبين السيدات من الزنوج فيما بين ٢٥ - ٤٠ سنة أعلى من مثيله بين البيض ، وهذا التغير نتيجة كسر الكثير من العوائق أمام الزنوج لدخول حرف ومهن كثيرة . ومنطقة أخرى للتفرقة ضد السيدات هذه المرة ، فالجدول التالى يوضح أجور النساء (على كامل طول السنة) مقارنة بالرجال ، وكما يوضح فالنساء يكسبن أقل من الرجال فى كل المهن ، وجزء من هذا قد يرجع الى انسحاب النساء من العمل لانجاب الأطفال ولرعايتهم فى سنواتهم الأولى ، ولكن مما لاشك فيه أن هذا السبب « الانتاجى » لفرق الأجر لا يفسر كل هذا الاختلاف الذى نراه .

ربح الرجال والنساء عن عمل كامل طول السنة (بالدولار) :

المهنة	الرجال	النساء
الادارة	١٩٧٢٩	١٢٦٤٨
المهندسون	١٩٦٣٣	١٠٦٨٩
البائعون	١٦٨٣٩	٧٦٤٤
حرفيون	١٥٧٧٦	٩٥٨٤
كتبة	١٥٢٨٩	٩١٥٨
مديرون	١٣٦٦٠	٨٠٠٥
خدمات اجتماعية	١١٠٥٧	٦٨٣٢
عمال غير زراعيين	١٢٠٣١	٧٤٥٢
عمال زراعيون	٧٩٤٨	لا توجد معلومات

والاحصاءات التى تقارن بين الرجال والنساء فى سن الخامسة والثلاثين. توضح أن المرأة غير المتزوجة ستظل فى عملها فى المتوسط لمدة ٣١ سنة أخرى أكثر من مثيلها الرجل - وفى المتوسط أن المرأة المتزوجة من غير المحتمل أن تترك عملها الآخر ، بعكس الرجل (تغير ٨٦٪ من النساء عملهن سنويا مقارنة بـ ١١٪ من الرجال) وأخيرا تفيد معلومات الصحة العامة الأمريكية أن المرأة تتغيب عن العمل ٣ره يوما فى السنة وهو رقم أفضل من الرجال .

وفى السنوات الأخيرة رأينا الكثير من الصراع حول حقوق متساوية للمرأة ، وهناك انطباع بأن التفرقة ضد المرأة قد انتهت ، ولكن الاحصاءات لا تدعم هذا ، فان نسبة الفجوة دائمة بين مكسب الرجال والنساء من العمل ولم تتغير منذ ١٩٣٠ !!

هل ستتغير هذه النسبة ؟ لقد ربحت منظمات تحرير المرأة دعاوى قضائية رفعتها من أجل أجور متساوية عن الأعمال المتساوية ، وكذلك فى الحقوق المتساوية من أجل الوظائف بغض النظر عن الجنس ، ولعل هذا يغير من نظرتنا المتحيزة .

لقد كانت الولايات المتحدة بطيئة للغاية فى الاعتراف بالمرأة فى كل المهن والمجالات ، اذ يوجد ١٠٪ فقط من الأطباء من النساء ، بينما فى ألمانيا الغربية نسبتهن ٢٠٪ ، وفى روسيا ٧٠٪ . بل وأكثر من ذلك فى السويد ٧٠٪ من عمال الأوناش من النساء ، وهى مهنة غير معروفة للنساء تقريبا فى الولايات المتحدة . وهذه النسب المدهشة على جانبى المقياس الاجتماعى لا تترك لنا شكاً فى أن النساء يستطعن أن يكسبن أكثر مما يكسبن بالفعل اذا أزيلت عوامل التفرقة .

الهنود والشيكانو وأهالى بورتوريكو وآخرون

يجذب الزنوج الانتباه لأنهم الأقلية التى نحن مسئولون عن بدايتها « العبودية » ولكن الحقيقة أن الزنوج ليسوا أكثر الأقليات ظلما فى أمة ، فأكثر الأقليات ظلما فى جماعة صغيرة من الأمريكيين الأصليين لا توجد عنهم معلومات اقتصادية كافية ولا حتى اهتمام ، انهم الهنود الأمريكيون الذين طبقا للتقارير المرفوعة من نصف مناطق الايواء يتلقون دخولا تبلغ حوالى ٦ دخل مثيلاتهم من العائلات البيض .

ومجموعة أخرى هي الأقليات الأسبانية ونحن نستخدم صيغة الجمع لأنه في الواقع هناك مجموعتان من تلك الأقليات ، ومجموعة منهما هي العائلات التي تتحدث الأسبانية والتي تقيم في الولايات المتحدة قانونا • وهؤلاء دخلهم يوازي حوالي ٢ دخل العائلات البيض ، وهو أفضل قليلا من معدل الزوج ، والمجموعة الثانية من الأسبان المتسللين الذين لا يملكون حقا قانونيا في الإقامة ، ونحن لا نملك احصاءات عن تلك المجموعة ولكن المعلومات الأولية تفيد أنهم في غاية الفقر ، والآن كلمة أكثر بهجة •• إذا نظرنا الى معلومات الدخل لكل الطوائف الصغيرة لوجدنا ٣ طوائف فقط تحت متوسط الدخل القومي : الزوج ، والأسبان ، والهنود ، ومن مائة مليون أمريكي لهم أصول أخرى نجد ٨٠ مليوناً يمتلكون دخلاً أكثر من هؤلاء الذين يعتبرون من أصول بدائية ، وفي عام ١٩٧٢ أغنى المجموعات هي تلك التي من أصل روسي ثم بولندي ثم ايطالي •

تغيير توزيع الدخل

هل يمكننا تغيير توزيع الدخل ؟ بالطبع نستطيع ، هل يجب علينا ذلك ، هذا سؤال أصعب ، عندما نتحدث عن تغيير متعمد في توزيع الدخل فإن غرضنا عادة هو جعله أعدل ، ونعني بتعبير أكثر عدلاً أن يكون غالباً أكثر تساويًا ، وإن كان هذا المفهوم ليس دائماً ، فأحياناً نقول أنه ليس من العدل لطائفة المدرسين مثلاً ألا يتقاضوا أجوراً أعلى على الرغم من أنهم بالفعل يأخذون دخلاً أعلى من المتوسط للمجتمع ، وفي الحديث التالي سنركز على الطرق التي نجعل بها توزيع الدخل أكثر عدلاً عن طريق جعله أكثر تساويًا ، وفي نهاية هذا الفصل سنلقى نظرة فاحصة على المشاكل التي يثيرها التحيز نحو المساواة •

وبافتراض أن الانتاجية الضعيفة هي سبب هام - ان لم تكن السبب الوحيد - للدخل القليل فإن بعض المتحمسين لتغيير توزيع الدخل سيقتراح زيادة انتاجية العمال الأقل مهارة وتدريباً ، كيف ؟ عن طريق التعليم والتدريب على المهارات المتخصصة التي يفتقدونها • ولحظة خاطفة على الجدول التالي توضح لنا أن هناك علاقة قوية بين التعليم والربح طوال الحياة ، ولكن علينا ألا نقفز الى استنتاج أن التعليم هو السبب الرئيسي وراء تلك الأرباح ، لأنه على سبيل المثال ٣٠٪ من خريجي المدارس العليا البيض سوف ينتهي بهم الأمر الى ربح مال أكثر من زملائهم من خريجي الجامعات و ٢٠٪ من خريجي الجامعات سيربحون أقل من متوسط خريجي المدارس العليا ، فمن الواضح

إنه لا يوجد ضمان بأن التعليم سوف يؤتى ثماره مع الجميع ، ولو أخذنا كل العوامل فى الاعتبار فإن تكاليف الدراسة الجامعية ستعطى متلقيها عائداً مدى الحياة قدره ٧ - ١٠٪ من هذا الاستثمار ، صفقة غير مربحة .

وطريقة أخرى مختلفة لتغيير توزيع الدخل هى أن نتدخل فى جانب الطلب من السوق وأشهر طريقة للتدخل هى وضع حد أدنى للأجور سواء تم فرضه بالقانون أو عن طريق الاتحادات ، والحد الأدنى للأجور له تأثيران . فهو يرفع المكاسب لهؤلاء الذين يتم تعيينهم ولكنه قد يتسبب فى فقد البعض الآخر لعمله ، وحجم المجموعة المستفيدة والمجموعة المضارة يعتمد على شكل الطلب على الأيدي العاملة ، وسيختلف من حالة لأخرى ، فعلى سبيل المثال ، حد أدنى للأجور مرتفع قد يتسبب فى أن يفقد عمال النسيج أعمالهم لأن أصحاب الأعمال سيتحركون الى هونج كونج ، وأجور مرتفعة للمزارعين المهاجرين قد تفقد عملهم إذا ما اتجه أصحاب الأعمال الى الميكنة ، ولكن الزيادة فى الأجور للعاملين فى المستشفيات قد تتسبب فى خسارة قليلة جداً للعاملين ، لأنه لا توجد وسيلة لنقل المستشفى أو ميكنة العمل . وفى قول آخر أن التأثير المباشر لفرض أجور عالية يختلف من حالة لأخرى ومن العسير محاولة التعميم .

التعليم للذكور ومتوسط الربح مدى الحياة

الربح مدى الحياة ١٩٧٨

المدارس الأولية

٧ سنين	٣١٦ ألف دولار
٨ سنين	٢٨٨ ألف دولار

المدارس العليا

١ - ٣ سنين	٥١١ ألف دولار
٤ سنين	٥٨٨ ألف دولار

الكليات

١ - ٣ سنين	٦٩٦ ألف دولار
٤ سنين فأكثر	٨٢٦ ألف دولار

وطريقة الثالثة لتغيير توزيع الدخل هي أن تفرض ضرائب على الدخل العالية وتدعم الدخل المنخفضة ، والضرائب والتدعيم (المنقولات) تستخدمها كل الحكومات لتوزيع الدخل . والنظام الضريبي نسبي ، أي أنه يطبق بشكل ثابت على كل الدخل الأعلى عن الحد الأدنى والدخل الأقل عن الحد الأقصى . وفيما بين خمسة آلاف وخمسين ألف دولار من الدخل يدفع الأمريكيون ٢٠ - ٢٥٪ ضرائب للحكومة .

ولو نظرنا الى ضرائب الارث - التي تؤخذ على الثروة لأعلى الدخل - فسنرى نظاماً يبدو تصاعدياً - أي أن نفرض ضرائب مرتفعة كلما زادت الثروة . وأقصى معدل ضريبي على العقارات يصل الى ٥٠٪ ، ولكن التحايل لتفادي دفع هذه الضريبة متعدد لدرجة أن أحدا لا يدفعها ، ومجموعة ضرائب الميراث بلغت أقل من ٢٪ سنوياً على الثروة ، ومن الواضح أن هذه الضرائب لا تستطيع التأثير على توزيع الدخل . وعلى الرغم من أن الضرائب ليس لها تأثير على توزيع الدخل فإن المدفوعات المنقولة تؤثر . وإذا نظرنا الى العائلات في قاع الـ ٢٠٪ من المجتمع ، لوجدنا أن ٦٠٪ من دخلهم يأتي على شكل مدفوعات منقولة . وبغير هذه المدفوعات فإن نصيبهم من الدخل سيصل الى أقل من نصف دخلهم الحالي .

وفي نفس الوقت فإن البرنامج الحالي للمدفوعات المنقولة ليس منظماً بعناية ، فبعض الفقراء يتلقون مزايا عديدة ، وبعض الفقراء الآخرين لا يتلقون شيئاً ، وبعض البرامج تعطي مساعدات لأناس لن يبقوا فقراء على المدى الطويل ، والبرامج توضع بشكل محلي مما يخلق فروقا ضخمة من ولاية لولاية ، وللتغلب على هذه المشاكل فإن رؤساء الجمهورية من الحزبين نيكسون - فورد - وكارتر - اقترحوا اقامة ضريبة دخل سلبية - مدفوعات تلقائية من الدخل الكافي لكل العائلات الموصوفة بالفقر لرفعها فوق خط الفقر - وهناك مشكلتان لهذه المقترحات . الأولى : أنها مكلفة والثانية : أنها غير محبوبة سياسياً ، فالأساس أنها تتطلب من الأغنياء أن يتخفوا عيب الفقراء ، وهو ما قد يتمشى مع موعظة الأحد ، ولكن ليس مع مفاهيم الحياة اليومية ، ولهذا ظلت ضريبة الدخل السلبية فكرة لم يأت أوانها بعد .

نحو تعريف صالح للعدالة

هل يمكننا التحديد بدقة لما هو شكل التوزيع العادل للدخل ؟ ٠٠
بكل تأكيد لا . هل يمكننا تحديد توزيع للدخل يتفق مع ما يراه معظم
الناس على أنه عادل ؟ اننا وضعنا هذا السؤال بحيث يمكننا قياس
النتائج عن طريق اقتراح عام ٠٠٠ مثلا لو أجرينا هذا الاقتراح
لوجدنا أن معظم الناس في الولايات المتحدة يتفقون على أن التوزيع
الحالى للدخل غير عادل لأنهم يعتبرون أنه ليس العدل أن يوجد
اناس فى مثل الفقر الموجود ٠٠ وأغنياء فى مثل هذا الثراء .

ولنفترض أننا سألنا عما اذا كان الناس يوافقون على توزيع
للدخل يماثل دخل مجموعة من الشباب الذين يعملون بشكل مستمر
طول العام بغض النظر عن كونهم جراحين أو كناسين فى الشوارع ٠٠
وهذه المجموعة لا تعاني عادة من معظم المعوقات كالأصل العرقى
والجنس والسن والعجز البدنى الفردى والسياسات الاقتصادية
السيئة ، وعن طريق فحص ربحهم وليس دخلهم يمكننا أن نزيل آثار
الثروة الموروثة - اذا كانت هناك - فهل هذا المعيار لن يروق لبعض
الناس باعتباره التعريف العملى لتوزيع عادل فى الدخل ؟

لأن الاقتراح لم يتم أبدا فلن نستطيع الاجابة على السؤال ،
ولكن يمكننا أن نرى كيف سيبدو توزيع الدخل تحت هذا التوزيع
حيث تبدو النتائج فى الجدول التالى . انه من المدهش أن نلاحظ أن
معيار العدالة هذا اذا تم تطبيقه سوف يخفض توزيع الدخل بنسبة
٤٠٪ !!

الربح السنوى (بالآلاف)	توزيع الدخل طبقا لمعيار « العدالة »	التوزيع الحقيقى للدخل (١٩٨٠)
صفر - ٤	٪٢٧	٪٢٥٨
٤ - ٨	٪٨	٪١٩٢
٨ - ١٢	٪١٥	٪١٦٣
١٢ - ١٧	٪٢٠	٪١٤١
١٧ - ٢٥	٪٢٦	٪١٣
٢٥ - ٣٥	٪١٧	٪٧٢
٣٥ - ٥٠	٪٦٣	٪٢
٥٠ - ٧٥	٪٢٦	٪١
٧٥ - فأكثر	٪١	٪٠٤

العدالة والمساواة

وتبقى مواجهة مشكلة أخيرة ، ان عاجلا أو آجلا ، ففى كل المناقشات حول توزيع الدخل تطل علينا فكرة العدالة برأسها ، وهى غالبا ما تأخذ شكل وجهات نظر معارضة مريرة ترى المساواة على أنها الشكل الأمثل للعدالة ، ولكن الناس تختلف بعنف حول هذه النقطة . فالبعض يدعى أن التوزيع العادل الوحيد للدخل هو المساواة ، بينما يقول الآخرون أن مساواة الدخل أمر غبى (ولا يمكن الوصول اليه) تماما كالمساواة فى المهبة أو القدرة البدنية وخلافه . وفكرة المساواة بالفعل أمر محير ولكنه ليس فوق التحليل . فلنبداً بالحقيقة القائلة أن معظم الأمريكيين بحق ، بل ومعظم الناس فى العالم المتحضر يميلون الى قدر من المساواة فى قيمهم الاجتماعية . فنحن نسمع عن سياسات فى كل أمة تسعى لتقليل الفوارق بين الأغنياء والفقراء ، ونسمع عن سياسات قليلة جدا تدعو الى المزيد من عدم المساواة .

وحتى السياسات التى تساند مزيدا من عدم المساواة - مثل منع الضرائب على المليونيرات مثلا - يتم تبريرها اعتمادا على نتائجها النهائية فى رفع الدخل للجميع والقضاء على الفقر بعد ذلك . وابتداء بهذا التحيز لصالح المساواة نحتاج لبعض التفهم لنوع الاستثناءات التى قد تواجهها هذه القاعدة . ١٠ أى أنه علينا أن ننظر بعناية الى الحجج التى يسوقها أنصار عدم المساواة ، وهناك أربع حجج :

١ - نحن نعترف أن عدم المساواة يكون مبررا اذا كان لكل واحد فرصة عادلة لكى يتقدم ، فمعظمنا لا يعترض على عدم المساواة بل على العكس يحبذها اذا اقتنعنا أن السباق تم تحت شروط عادلة وأن أحدا لم تتم اعاقته منذ البداية . ما هى الشروط العادلة ؟ هنا يصبح الجدل معقدا ، هل الميراث الضخم عادل ؟ معظم الأمريكيين سيتفقون على أن الميراث عادل ولكن على الضرائب أن تمنع الانتقال الكامل للثروة من جيل لآخر .

وماذا عن ميراث الموهبة ؟ لا أحد يهتم بهذا . ميراث الثقافة ؟ لقد تدربنا لبعض الوقت على تجاهل عوامل القصور التى ورثها الأفراد ممن ولدوا فى الأحياء الفقيرة أو لآباء من الزنوج .

٢ - نحن نوافق على عدم المساواة اذا كانت نتائج التفضيل الفردى . اذا كان نتائج اللعبة الاقتصادية هو دخل غير متساو فنحن نوافق على هذا اذا ما تمشى مع مختلف الرغبات الفردية ، فبعض الأشخاص يعملون أكثر من الآخرين لذا يستحقون دخلا أكبر ، البعض يختار أن يدرس القانون ويحصل على ثروة والبعض الآخر يختار الوظيفة ويكتفى بقدر بسيط من الدخل ، ونحن نتمادى فى هذه الاختلافات الى الدرجة التى تبدو فيها أنها تعكس تفضيلات فردية .

٣ - نحن نحتمل هذه اللامساواة عندما تعكس الكفاءة . والكفاءة ليست هى نفس الشيء كالعادلة فى التفضيل الفردى ، ولكنها تتعلق بإيماننا بالمكافآت الأعلى التى يتم تبريرها بالاسهام الأكبر فى الانتاج ، فنحن لا نعترض على تلقى الناس لأجور مختلفة فى السوق اذا ما استطعنا أن نرى أن كل فرد ساهم بكمية مختلفة فى أجمالى الانتاج .

ولكن هذا بالطبع مجرد حكم على القيمة ، فلنفترض أن هناك عاملين على خط تجميع متجاورين تماما ، أحدهما صغير السن وقوى وأعزب ومنتج بشكل واضح ، والآخر أكبر سنا وله عائلة كبيرة ونفقات متعددة وإنتاجية

أقل ، هل يجب مكافأة الأول أكثر من الثانى ؟ اننا نجد أنفسنا فى صراع تقديرات هنا فتحيزنا تجاه المساواة يقول لنا : لا ، واستثناؤنا للمكافأة يقول لنا : نعم . ولا يوجد حل صحيح لهذا أو لآى مشكلة أخرى تشمل أحكاما مشابهة . فمرة أخرى قد تتدخل عوامل اجتماعية لتعطى الأصغر أكثر من الأكبر وأحيانا العكس وأحيانا تساوى بينهما .

٤ - وأخيرا نحن نوافق على خلق روح المساواة اذا اقتنعنا أن فى عدم المساواة منفعة عامة .

والمنفعة العامة غالبا ما تترجم الى بنود عملية فى اجمالى النتائج القومى . وهكذا قد نوافق على منح مكافآت غير متساوية لأننا مقتنعون أن هذا الاختلاف سيفنعنا فى النهاية عن طريق رفع كل الدخول كما يرفع دخول هؤلاء المميزين ، وهذه حجة غالبا ما تطرح للدفاع عن الدخول المرتفعة لأنها ستؤدى الى الادخار ، وبهذا تثرينا جميعا من خلال الاستثمار .

وهناك سؤال سهل وصعب فى نفس الوقت :

السؤال السهل هو أن هناك طرقا أخرى للحصول على نفس النتيجة بغير اقرار اللامساواة ، فعلى سبيل المثال نستطيع تمويل الاستثمار العام عن طريق فرض الضرائب بأكثر من تمويل الاستثمار الخاص عن طريق الادخار .

والسؤال الأصعب يشمل تعريف « المنفعة العامة » هل الاستثمار العام جزء من المنفعة العامة ؟

هناك كما هو واضح طرق كثيرة لتعريف ما نعنيه بهذا المصطلح ، وكلها تشمل أحكام تقديرات ، حتى المنفعة العامة من أجل البقاء التى قد تبرر اعطاء مكافآت أكبر لهؤلاء المؤتمنين على البقاء مسألة حكم تقديرات . هل كل المجتمعات تستحق البقاء ؟ هل ألمانيا النازية بررت سعيها من أجل البقاء رغم كل شيء ؟ وهذه القواعد العامة لا تصف لنا الطريقة التى يجب أن نفكر بها فى اللامساواة ، انها محاولة لوصف الطريقة التى نفكر بها بالفعل ، الحجج التى نسمعها دائما أو نستخدمها بالفعل فى دفاعنا عن توزيع غير متساو للبضائع والخدمات أو للثروة .

وكل من هذه الحجج ، كما نرى ، يثير مشاكله المتشابهة . وهناك أسباب كثيرة لضرورة أن تكون متشابهة ، لأن توزيع الدخل أكبر حيرة فى كل المشاكل الاقتصادية لآى مجتمع . فمن ناحية هو ينتقد كل المميزات

واللامساواة التى يتمتع بها كل مجتمع ، فيجبرنا على أن نشرح لأنفسنا لماذا يجب أن يتمتع فرد بدخل أكبر مما يستطيع انفاقه ، بينما يعانى البعض الآخر من دخل أقل مما يمكن أن يقيم أوده ، ومن الناحية الأخرى ، فهو يجبرنا على تفحص المشاكل والتناقضات لمجتمع بدخول متساوية تماما ، حيث كل فرد (أو عائلة) يتلقى نفس المقدار كالأخرين بغض النظر عن الفرق فى القدرة البدنية وأوضاع الحياة وإمكانية المساهمة فى المجتمع . وغالبا ما نضطر للمساواة لكى نجد أسبابا تدعم توزيع دخل ليس متساويا تماما ولا هو غير متساو تماما ، هنا علينا أن نعتمد جزئيا على معلوماتنا عن تأثير توزيع الدخل على العمل والانتاج ، وجزئيا على تقديراتنا الخاصة التى تسمح باستثناءات من القاعدة العامة التى تقول أن على المجتمع أن يسعى نحو المساواة . وبتغيير التقديرات فنحن الآن نحيا فى فترة تتغير فيها القيم بسرعة - نزن الحجج التى كانت تقدم لتبرير عدم المساواة فى الدخل بميزان جديد .



الباب الرابع

بقية العالم

الفصل التاسع عشر

حماية الدولار

« التجارة الخارجية » و « التمويل الدولي » كانتا دائما من المواضيع التي لا يعبأ الأمريكيون غالبا بمعرفتها . وفي معظم كتب الدراسة بالكليات - على سبيل المثال - يوضع هذان الموضوعان في فصل خاص في نهاية الكتاب ، وهناك اتجاه عام الى أنه لو اضطر الموجه الى الغاء فصل من الكتاب لضيق الوقت أو ما الى ذلك فان الاقتصاد الدولي هو الذي يلغى . ولكن هذا تغير وبشكل كبير في السنوات الأخيرة . أولا : لأن التجارة الخارجية قد تخللت اقتصادنا بدرجة لم يسبق لها مثيل ، فلم تكن الصادرات والواردات تمثل أكثر من $\frac{1}{2}$ من اجمالي الناتج القومي لنا ، أما الآن فهي تشكل حوالى $\frac{1}{3}$ من ج.ن.ق ، وأصبحت أسماء الشركات المتعددة الجنسيات كلمات أسرية - فالهوندا والفولكس فاجن مأوفة لدينا الآن مثل جنرال موتورز وفورد .

وثانيا : لأن الدولار الأمريكى الذى كان كصخرة جبل طارق فى عالم عاصف ، قد تلقى لطعات عنيفة فى حقبة السبعينيات ، والملايين من الأمريكيين الذين كانوا يظنون أن الدولار « كالذهب » تماما أدركوا الآن أنه ليس كذلك ، ومؤخرا عاد الدولار لقوته وهبط سعر الذهب ولكن أيام اللامبالاة نحو عالم الاقتصاديات الدولية قد ولت الى الأبد .

سعر الدولار

سنتعلم فى هذا الفصل والذى يليه شيئا عن تلك الحقائق الجديدة فى الحياة ، ولنبدأ بهذه النزوات للدولار ، ولكن هناك مشكلة ، هل نناقش مشاكل الدولار الهابط . الدولار الذى كان هبوطه هو موضوع الصحف فى السبعينيات ، أم الدولار المرتفع . الدولار الذى كان صعوده هو موضوع مانشيتات الصحف فى ألمانيا وفرنسا عام ١٩٨٢ ؟ سيكون من المرحق أن نتأرجح هبوطا وصعودا كما فى مباريات التنس لمناقشة جانبى المشكلة ، لهذا سنركز على الأحداث الخاصة والصفات المميزة للدولار الهابط وهو الأمر الذى يثير الهلع بين كثير من الناس .

وكما نرى فانه ليس عسيرا على الاطلاق أن ننظر فى المرأة لمرى
المشاكل الناجمة عن ارتفاع الدولار ، ومن وقت لآخر سوف نذكر أنفسنا أن
هناك جانبين للقصة ، وأننا لو فهمنا جانبا منهما فإن الآخر سيكون من
السهل ادراكه ، لذلك سنعود أدرأنا الى أواخر السبعينيات عندما أخبرتنا
مانشيتات الصحف أن الدولار يهبط . فى بعض الأحيان تقول الأنباء أن
الذهب يرتفع أو أن الين اليابانى أو المارك الألمانى أو الفرنك السويسرى
قد حققوا ارتفاعا جديدا ، وكل هذه الجمل تعنى شيئا واحدا . ولكن
ما هو هذا الشيء ؟ ! ، عندما يهبط الدولار فى أسواق المال العالمية فإن
هذا لا يعنى أن الدولار سوف يشتري بضائع أمريكية أقل ، وهذه نقطة
هامة جدا يجب أن نتذكرها ، فالدولار تنخفض قيمته فى الداخل بارتفاع
الأسعار كنتيجة للتضخم ولكنه من الممكن أن يهبط التضخم بقيمة الدولار فى
أمريكا - على الأقل لفترة من الوقت - ولكنه لا يهبط فى أسواق المال
الأجنبية ، والعكس صحيح ، من الممكن أن تهبط قيمة الدولار فى الخارج
ولا تتأثر قوته الشرائية فى الداخل .

وإذا تحدثنا عن هبوط الدولار فى التجارة الخارجية فإن هذا يعنى
شيئا واحدا ، أن الدولار سيشتري عملة أجنبية أقل ، المارك الألمانى
والفرنك الفرنسى أو السويسرى والكورونا السويدية ، وما الى ذلك ، بالتالى
يصبح « أغلى » ومكلفا أكثر عندما نشترى البضائع والخدمات الأجنبية .
ولنفترض مثلا أنك تحبذ النبيذ الفرنسى الذى يباع عن طريق منتجيه
بالفرنكات ٠٠ العملة التى يدفع بها المنتجون فواتيرهم ويريدون بها
مستحقاتهم ، ولنفترض أنهم وضعوا سعرا لنبيذهم ٢٠ فرنكا للزجاجة ، كم
ستكلفنا هذه العشرين فرنكا فى أمريكا ؟ نتوقف الاجابة على السعر الذى
نستطيع به تغيير الفرنكات بالدولارات ، أى أنه يعتمد على سعر الفرنك .
ونحن نكتشف هذا السعر إذا ما عدنا للبنوك جهات التعامل الرئيسية مع
العملات الأجنبية من كل الأنواع ، وعند سؤالنا عن سعر استبدال الدولار
- الفرنك يقال لنا ٥ فرنكات للدولار . إذا لكى نشترى زجاجة من النبيذ
الفرنسى (سنتجاهل الشحن والتأمين وخلافه) ستكلف $20 \div 5 = 4$
دولارات .

والآن دعنا نتصور أن الدولار « هبط » وهذا يعنى أن الدولار أصبح أرخص
فى سوق العملة الأجنبية مما سيستتبع أن الفرنكات ستصبح أغلى بالنسبة
للدولار ، وبدلا من خمسة فرنكات للدولار سنحصل على أربعة فقط ، وفى
الوقت نفسه فإن سعر الخمر (النبيذ) الفرنسى لم يتغير فهو مازال ٢٠ فرنكا

للزجاجة ، ولكنه يصبح الآن يكلفنا خمسة دولارات - وليس أربعة - لكى نشترى ٢٠ فرنكا ، أى أن هبوط الدولار يرفع أسعار البضائع الأجنبية أمام النقد الأمريكى ، وبالعكس فإن الارتفاع فى سعر تغيير العملة مثل ذلك الذى شاهدنا عام ١٩٨١ يرخّص من أسعار البضائع الأجنبية ، فلنتخيل أننا نعد رحلة لألمانيا وأتينا سألنا عن أسعار الفنادق الألمانية والطعام وما شابه ، وأنه قيل لنا أننا نحتاج الى ٣٠٠ مارك فى اليوم ، كم يساوى ذلك بالعملة الأمريكية ؟ الاجابة أن ذلك يعتمد على أسعار تغيير العملة ، ولنتصور أن السعر هو ٢ مارك للدولار .

إذا ٣٠٠ مارك تساوى مائة دولار فى اليوم ، ولكن اذا ما كان سعر الدولار فى ارتفاع فسوف نفاجا مفاجأة سعيدة ، ان أنه حتى يحين موعد السفر يستطيع الدولار أن يشتري مثلا ٤ مارك ، ومازالت الرحلة ستكلفنا ٣٠٠ مارك فى اليوم ولكننا الآن لا نحتاج الا الى ٧٥ دولارا كى نشترى ٣٠٠ مارك .

ولكن علينا أن نتذكر مع ذلك أن الاقتصاد الدولى يجب دائما أن ننظر اليه من على جانبى المحيط ، ان عندما يرتفع الدولار فان البضائع والخدمات الأجنبية تصبح أرخص بالنسبة لنا ، ولكن بالنسبة للألمانى فالعكس تماما هو الصحيح ، فالسائح الألمانى القادم الى أمريكا قد قيل له أنه سيحتاج مثلا الى مائة دولار فى اليوم لتغطية تكاليفه ، وسيسأل كم سيكلفه ذلك بالمارك ؟ لو كانت التكلفة ٣ ماركات فقط لشراء الدولار فان ذلك بكل تأكيد سيكون أرخص مما لو كفه شراء الدولار ٤ ماركات .

لاحظ أن هذا هو العكس تماما بالنسبة للسائح الأمريكى :

وقد دخل الاقتصاد الدولى فى مجال وعينا عندما كان هبوط الدولار يشكل العناوين الرئيسية فى الصحف - على الأقل الصحف الأمريكية (فى ألمانيا كانوا يتحدثون عن ارتفاع المارك وفى اليابان عن ارتفاع الين) ، ونحن الآن نعلم أن أسعار الدولار فى سوق المال العالمية كانت ولا بد تقل - ليس بالضرورة أمام كل العملات ولكن على الأقل أمام تلك التى ندير معها معظم تعاملاتنا .

لماذا هبط سعر الدولار ؟ كما نفعل مع أى تغير فى الأسعار ، فان أول مهمة هى أن ننظر فى وضع العرض والطلب ، وهذا يتطلب منا أن نتحرى عن طبيعة سوق الدولار والعملات الأخرى ، وأفضل بداية هنا هى أن نجتمع

فى ذهننا كل أنواع التعامل وهى التى يدخل فيها الدولار والعملات الأخرى إلى سوقين أساسيتين واحدة منهما هى سوق العملة لمباشرة الصفقات الجارية ، والثانية هى سوق العملة لمباشرة صفقات رأس المال ، ولن تجد صعوبة فى متابعة القصة لو تذكرت ذلك دائما .

سوق الصفقات الجارية

أول سوق حيث العملة تأتى وتباع هى تلك التى تتم فيها الصفقات الجارية بين الشركات والأشخاص أو الحكومات . هنالك يأتى الطلب على الدولار من الأجانب الذين يريدون استيراد البضائع والخدمات الأمريكية فيحتاجون لشراء دولارات ، أو من المسائحين الذين يريدون دولارات للارتحال داخل الولايات المتحدة ، أو من الحكومات التى تحتاج للدولار كى تحتفظ بسفارات وقنصليات فى أمريكا ، أو من الشركات فى الخارج (أمريكية أو أجنبية) التى تريد إرسال الأرباح أو الفوائد الى الولايات المتحدة بالدولار ، كل هذه الأنواع من التعاملات تتطلب من حملة المارك أو اللين أو الفرنك أن يشتروا الدولارات الأمريكية فى السوق الأجنبية . وبالطبع هناك مجموعات مشابهة من الأمريكيين الذين يمدون بالدولارات السوق الأجنبية لتغيير العملة لعكس السبب تماما . وهنا نجد المستوردين الأمريكيين الذين يريدون استيراد الكاميرات اليابانية - مثلا - عليهم أن يقدموا الدولارات من أجل الحصول على اللين لاتمام صفقاتهم ، وكذلك الشركات الأمريكية أو الأجنبية التى ترسل أرباحها وفوائدها التى ربحتها فى أمريكا الى فروع الرئاسة الأجنبية ، والأجانب المقيمون فى أمريكا أو الأمريكيون الذين يبيعون الدولارات للحصول على الليرات أو الدراخمة أو الكورونا لارسالها الى الأقارب والأصدقاء فى الخارج ، أو الحكومة الأمريكية التى تستخدم الدولارات فى شراء العملات الأجنبية لكى تدفع مصاريف الدبلوماسيين أو لدفع المصاريف العسكرية فى الخارج .

كل هذه الأشياء مجتمعة وهذا العرض والطلب على الدولارات بشكل ما نسميه التوازن فى الحساب الجارى . وهذا الميزان هبط فى بداية السبعينيات ثم ارتفع بحدة ثم هبط مرة أخرى ، فحتى عام ١٩٦٨ كان الأجانب يشترون الدولارات لكل أغراض الصفقات الجارية أكثر مما كان الأمريكيون يبيعون الدولارات لنفس الأغراض ، بينما أثناء السبعينيات اختل الميزان فى الاتجاه المضاد ، فاذا كان السبب فى هذا التحول الحاد فى ميزاننا الجارى للمدفوعات ؟ كان هذا أساسا نتيجة لهبوط حاد فى الميزان التجارى للبضائع . وهذه سوق صغيرة داخل التدفق الأكبر لكل الصفقات

الجارية ، حيث نهتم فقط بالدولارات المطلوبة والمعرضة لتمويل استيراد وتصدير البضائع حتى سنة ١٩٧١ كانت الولايات المتحدة تمتلك ميزانا مائلا لصالحها فى حساب البضائع ، وهذا يعنى أننا كنا نبيع بضائع وخدمات فى الخارج - مسحوبة بالدولار - أكثر من القيمة الدولارية للبضائع والخدمات التى كنا نشترىها هناك ، فماذا حدث بعد ذلك حتى يتحول الميزان من الأسود للأحمر ؟

الاجابة فى جزء منها ترجع الى أزمة البترول التى نتج عنها زيادة كبيرة فى عدد الدولارات التى اضطررنا لعرضها لشراء البترول فى الخارج ، فى عام ١٩٧٢ كانت فاتورة البترول ٥ بلايين دولار ، وفى عام ١٩٧٤ أصبحت ٢٧ بليوناً ، وحتى عام ١٩٧٩ أصبحت ٩٠ بليوناً ، ولكن أزمة البترول لم تكن السبب الوحيد لهبوط ميزان البضائع ، فكما رأينا لقد عانينا من هبوط طويل متدرج فى قدرتنا على المناقشة المتكافئة مع العديد من الأمم الصناعية الغربية ، هبوطا سببه بدرجة كبيرة هبوط فى الانتاجية الأمريكية ، بالإضافة الى أن عددا من التطورات قد أزاحت ميزان البضائع بعيدا عن أمريكا - الوضع الزراعى الدولى ، ومعدلات التضخم المرتفعة فى الولايات المتحدة ، والمنافسون الرئيسيون ، وعوامل أخرى كثيرة - وهذا سبب رئيسى كبير حيث فاق المعروض من الدولارات من أجل الاستيراد الطلب عليها من الأجانب الذين يحتاجون الدولار لشراء الصادرات الأمريكية ، اذ عندما تزيد الكمية المعروضة من أى سلعة عن الكمية المطلوبة تهبط أسعارها وليس الدولار استثناء ، لهذا هبط ، ولكن ما هبط يمكن أن يرتفع مرة أخرى ، وبداية من منتصف عام ١٩٨٠ ، تحول الشد والجذب للعرض والطلب الى صالح الولايات المتحدة ، وبدأ ميزان الحسابات الجارية يوضح فائدة ٠٠ فان ضغط العروض والمزايدات فى الأسواق المختلفة للبضائع ورحلات الطيران والتأمين والمواضيع الأخرى فى حساباتنا الجارية بدأت فى ممارسة ضغطها ناحية دولار أقوى .

سوق صفقات رأس المال

ولكن سوق الصفقات الجارية ليست هى المجال الوحيد الذى يتحدد فيه سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى بناء على العرض والطلب ، فهناك سوق أخرى منفصلة تماما نشأت لتستوعب الاحتياج للدولار والعملات الأخرى لتمويل صفقات رأس المال ، لا الصفقات الجارية ، هنا مواضيع مثل بناء أو شراء مصنع ومعدات فى بلد آخر ، أو شراء الأسهم والسندات المطروحة فى أمة أخرى . وأول تدفقات رأس المال هذه تسمى الاستثمار

المباشر ، وهى تنشأ من جهود الشركات الأمريكية (متعددة الجنسيات أساسا) للتوسع فى ملكيتها للمصانع والمعدات فى الخارج ومن الجهود المماثلة للشركات الأجنبية التى تفعل نفس الشيء هنا ، وفى عام ١٩٧٨ استمرت الشركات الأمريكية أكثر من ١٧ بليون دولار فى تسهيلات للإنتاج الأجنبى من تكرير البترول الى السوبر ماركت ، بينما اشترت الشركات الأجنبية أو بنت استثمارات مباشرة هنا قيمتها ٦ بلايين دولار ، وبالتالي فان العرض والطلب على اعتمادات الاستثمار المباشر عام ١٩٧٩ هبطت أيضا بسعر الدولار .

والجزء الثانى من سوق رأس المال مكون من الأفراد أو الشركات الأمريكية أو الأجنبية التى تريد أن تضيف الى استثماراتها النقدية الخاصة من الأسهم والسندات فى الخارج ، هنا نجد أمريكيين يشترون سندات الحكومة الألمانية ، ومستثمرين أجانب يشترون سندات جنرال موتورز أو سندات وزارة الخزانة الأمريكية ، وفى عام ١٩٧٩ أيضا كان الميزان مائلا لغير صالح الولايات المتحدة .

ولو أضفنا الاستثمارات الخاصة الى المباشرة ، حصلنا على محصلة قدرها ٣٠ بليون دولار عرضت عام ١٩٧٩ أكثر من الطلب ، وهذه الزيادة فى العرض ساهمت فى الهبوط بسعر الدولار . لماذا حدث هذا التسرب الضخم فى رأس المال ؟ جزء من الاجابة ان الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات قد تمت أسرع من مثيلاتها هنا ، وقد سمعنا فى السنين الأخيرة ، من غزو الأموال العربية للأسواق الأمريكية ، ولكن هذا لا يقترب حتى من ضخامة غزو الأموال الأمريكية المستمر للأسواق فى الخارج ، اذ بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٧٨ قفزت الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج من ٧٦ بليون الى ١٦٨ دولار بينما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الأسواق الأمريكية من ١٣ بليون الى ٤٠ بليون دولار فقط .

أما التدفق السلبي فى الحسابات الخاصة فينشأ من عاملين رئيسيين :

أولا : أن معدلات الفائدة الأوربية قد أصبحت مؤخرا أعلى من المعدلات الأمريكية ، وحملة الموازنات السائلة الضخمة مثل خزائن الشركات المتعددة الجنسية أو المستثمرين الأفراد الأثرياء ، انهم يضعون أموالهم حيث العائد أكبر ما يمكن ، لهذا لجأت هذه الأموال الى أكبر عائد قصير المدى ، وهبط الدولار كنتيجة لذلك .

ثانيا : معظم الأفراد المستثمرين يستثمرون فى أسواق الأموال لبلاد
متعددة وقد اظهرت سوق الأوراق المالية موقفا لا مباليا فى العقد الأخير
مقارنة ببعض الأسواق الأوروبية واليابانية ، وهذا أيضا أدى الى عرض
رأس المال لتغيير العملة وهو أسعار تغيير العملة التى يتوقع المستثمرون
أن يتلقوها فى المستقبل ، فاذا تصورت أن المارك الألماني سيرتفع أمام
الدولار فانه يمكنك أن تجنى مالا اذا اشتريت المارك قبل أن يرتفع سعره ،
لهذا فان هناك تدفقا ثابتا من العملة الصعبة من بلد لبلد اذ ينقل المستثمرون
أو الشركات متعددة الجنسية اعتماداتهم دائما على أمل الشراء الأرخص
والبيع الأغلى . وكثيرا أيضا من هذه التكهّنات كانت فى غير صالح
الولايات المتحدة لأن المستثمرين شعروا أن الولايات المتحدة لم تكن حازمة
فى حمايتها للدولار وأن الدولار بالتالى سوف يضعف ، وبالتأكيد فان بيع
الدولار وشراء المارك أو الين وما الى ذلك ساهم فى تحقيق تكهناتهم .

وكما فى حالة الحسابات الجارية فان العرض والطلب على العملة
لاغراض رأس المال يمكن أن يتعرض لحالات مد وجزر ، وهذا ما حدث
للدولار بعد أسوأ أيامه فى بداية الثمانينيات . وبداية من عام ١٩٨١ ، فان
أموالا طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل ، وعملات صعبة ومحلية تدفقت
على البنوك الأمريكية بدلا من أن تخرج منها ، تدفقت تلك الأموال بواسطة
أسعار الفائدة العالية التى جاءت بها السياسة المالية الحازمة لإدارة
ريجان ، وهذا المد أضاف ضغطا على الصفقات الجارية مما أدى الى
ارتفاع الدولار من جديد ، وبالتالى وبالطبع فان الألمان قد قرأوا فى جرائدهم
أن المارك - صخرة جبل طارق - فى السبعينيات قد هبط .

مشاكل هبوط الدولار

طوال الوقت الذى كان الدولار يهبط فيه اعتدنا على سماع خطط
لا تنتهى عن كيفية حمايته ، لهذا علينا الآن أن نهتم بالسؤال التالى ،
نحمى الدولار من ماذا ؟ ماذا يعنى للأمريكيين ان كان الدولار يساوى
٣ مارك أو أربعة ؟ ما الفرق الذى يحدث اذا هبط الدولار عن سعر تغييره
- مهما كان هذا السعر - الى سعر أقل ؟ ! ولنأخذ الجزء الأول من السؤال ،
هل من المهم معرفة كم يساوى الدولار بالين أو الفرنك أو المارك ١٠٠ الخ ؟
كثير من الأسئلة الاقتصادية هذا السؤال له اجابة سياسية ، لأن قيمة
التغيير لعملة ما تؤثر على أفراد ومجموعات ومناطق مختلفة ، بطرق مختلفة ،
ولنفترض أن الدولار رخيص ، من الواضح أن هذا حسن بالنسبة لكل من
يريد شراء بضائع أو خدمات أمريكية مستخدما عملة أجنبية ، وهو يجعل

السفر فى الولايات المتحدة زهيدا بالنسبة للأجانب . وهو يجعل الصادرات الأمريكية جذابة ، وهو يجعل السندات الأمريكية والمشاريع المادية مغرية للمستثمرين الأجانب ، وكل هذا يعود بالفائدة على المصدرين الأمريكيين وأصحاب الفنادق وسماسرة الأوراق المالية وأصحاب الأملاك الذين يريدون أن يبيعوا للأجانب ، ولكن من جهة أخرى فإن دولارا رخيصا يضر بمجموعات أخرى ، فأى أمريكى يسافر للخارج يجد الأسعار مرتفعة للغاية ، أى مستورد يجد أن أسعار النبيذ الأجنبى والسيارات والكاميرات ٠٠٠ الخ مرتفعة للغاية ، وكذلك المستهلكون والشركات الأمريكية التى تفكر فى الاستثمار فى الخارج تعوقها الأسعار المرتفعة لتغيير العملة ، وكل هذا سيئ بالنسبة للسائحين الأمريكيين والمستهلكين والمستثمرين ، هل هناك أى سبب لكى تفضل المجموعات التى تستفيد من الدولار الرخيص على تلك المجموعات التى تستفيد من الدولار المرتفع الثمن ؟ من وجهة نظر الخير القومى فلا يوجد سبب معين لتفضيل مجموعة على أخرى . هل من الأفضل للمليون مستهلك أن يشتروا الكاميرات أرخص أو لمائة عامل فى الحديد والصلب أن يحصلوا على دخل أعلى ؟ لا توجد اجابة واحدة شافية قاطعة ، فقط اختلاف فى الآراء .

كيف اذا تحدد أمة السعر المناسب لتغيير عملتها اذا كانت الأسعار الرخيصة تفيد بعض الناس والأسعار المرتفعة تفيد البعض الآخر ؟ الاجابة أن الأمة تحاول أن تكتشف السعر الذى يوازن بين كل العرض وكل الطلب على عملتها بحيث تحصل على علاقة تعادل ثابتة بين نقدها والنقد الأجنبى .

ماذا يحدث اذا لم تحصل أمة على علاقة « التعادل » هذه ؟ اذا كانت الأسعار مرتفعة جدا سوف يكون هناك حافز للأمة لكى تشتري واردات وتنتهقر فى الصادرات .

وسوف تكون النتيجة بطالة فى صناعاتها التصديرية ثم بالتالى بطالة فى أماكن أخرى ، ولعل أشهر حادثة للمبالغة فى أسعار العملات كانت فى انجلترا عقب الحرب العالمية الأولى عندما حاول ونستون تشرشل الذى كان مستشارا لوزارة المالية آنذاك أن يقر سعر الجنيه الاسترلى بخمسة دولارات ، وبهذا السعر كان الطلب على الجنيه الاسترلى أقل بكثير من العرض . وهبطت الصادرات البريطانية بشكل خطير . وهبطت بالاقتصاد معها . ولقد عانت بريطانيا من كساد حاد حتى هبط سعر تغيير الجنيه أخيرا الى ٤ دولارات . كذلك يجلب المتاعب السعر الأقل عما ينبغى ، فهناك الآن دافع تلقائى للأجانب أن يشتروا الصادرات الرخيصة أو الأموال للبلاد التى

لها سعر عملة قليل ، وسيتدفق المال الأجنبي للبنوك فيزيد من المال المعروض ، ومع زيادة المعروض من المال تزداد ضغوط التضخم ، وستعاني الأمة من ارتفاع الأسعار ، وهكذا يمكننا أن نعرض مشكلة أسعار تبادل العملة التي هي أقل مما يجب أو أكثر مما يجب كما يلي :

أسعار مرتفعة أكثر مما ينبغي تؤدي الى البطالة ، أسعار منخفضة أكثر مما ينبغي تؤدي الى التضخم . حماية الدولار اذا تعنى العثور على سعر مناسب يوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية لأغراض العمليات التجارية ولتدفق رأس المال ، وعندما يهبط الدولار فهذا يعنى أننا لم نجد هذا السعر بعد وحكم السوق أن الدولار أعلى مما يجب ، ونحن نعلم هذا الحكم لأن الطلب على الدولار فى مقابل المارك أو الفرنك وغيرها من العملات القوية كان أقل من العرض بشكل دائم .

ماذا يحدث عندما يهبط الدولار ؟ من الواضح أننا نتحرك من أخطار العملة المرتفعة السعر الى أخطار العملة الزهيدة الثمن ، وهى أن هبوط الدولار يحفز الصادرات ويشجع العمالة ، ولكنه أيضا يجعل الواردات أغلى ، وفى النهاية فى اقتصاد معرض للتضخم كالاقتصادنا لا ينتج عن هذا واردات أقل فقط ولكنه يرفع من الأسعار أكثر فقد ارتفعت أسعار البترول بسبب انخفاض أسعار تغيير العملة ، ومع البترول ارتفع سعر الهوندا وأجهزة التلفزيون والشاي والقهوة والنتيجة الكلية لهبوط الدولار تقاس لهذا من واقع الفائدة التى شرحناها فى اتساع العمالة مقابل الضرر الواقع من ارتفاع الأسعار . وكما رأينا من قبل يضع معظم الناس أولوية للتضخم فوق البطالة ، ونحن نرحب بالزيادة فى الصادرات ولكننا نضع أهمية أكبر على الزيادة فى تكاليف المعيشة .

والآن ماذا عن ارتفاع الدولار ؟ هنا نحن فى مباراة للتنس ، والكرة فى الملعب الآخر ، فارتفاع سعر الدولار يعنى أن السفر للخارج سيكون أرخص ولكن بيع البضائع الأمريكية فى الخارج سيكون أصعب ، وهو يجعل البضائع الألمانية واليابانية أرخص مما قد يتسبب عنه طرد بعض العمال الأمريكيين من العمل . اذاً فإن ارتفاع الدولار يسبب مشاكل تماما كهبوطه ، وهو يفيد مجموعات أخرى من الناس ، ومناطق أخرى وصناعات أخرى ، وهو يساعد على أحد من التضخم (واردات أرخص) ، ولكنه يساعد فى تضخم البطالة (بضائع أجنبية أكثر) ، هل يجب علينا اذا حماية الدولار ضد الارتفاع ؟ لقد بدأنا نرى صعوبة المشكلة .

ما الذى يمكن عمله !!

سنعود مرة أخرى لسؤال عما اذا كان ينبغي لنا أن نحمى الدولار من الهبوط أو نقلق لارتفاعه . ولكن أولا من المهم أن نفهم كيف يمكننا تغيير سعر العملة ، مرة أخرى سنبدأ بحالة هبوط العملة ، لأن هذا دائما يبدو مزعجا أكثر من ارتفاعها . عندما يهبط الدولار نقول أنه « ضعيف » وعندما يرتفع نقول أنه « قوى » فماذا يمكننا عمله للدولار الضعيف .

أولى الوسائل هي البساطة بعينها : نمنع سيل الواردات من الزيادة ، وإى شيء سيحول ميزان مدفوعات البضائع لصالحنا سوف يغير بلاشك من حالة العرض والطلب وسيساعد الدولار فى الارتفاع .

هل هذه سياسة سليمة ؟ لن يكون مفاجأة أن نقول أن الاجابة سياسية وليست مجرد حكم اقتصادى ، من المؤكد أن هناك واردات معينة نود لو نقللها ، ليس فقط لحماية الدولار ولكن أيضا لتقوية الأمة نفسها ، فعلى سبيل المثال !و أننا نستطيع احلال الطاقة المنزلية (الفحم والطاقة الشمسية) محل البترول المستورد ، أو لو أننا نستطيع الاقلال من واردات البترول عن طريق توفير الطاقة ، فتستعيد الولايات المتحدة مما تحتاجه أكثر وهو استقلال استراتيجى بالاضافة الى مساندة الدولار . ومع ذلك اذا اقتطعنا من الواردات عن طريق منع استيراد الأحذية الرخيصة ، والاقمشة أو المصلب فاننا ببساطة نحمى الصناعات الأمريكية غير الجيدة ونعاقب المواطنين ورجال الأعمال الأمريكيين بحرمانهم من حق شراء الأحذية والمنسوجات والمصلب بأرخص ما يمكن . ويمكننا توضيح ذلك بأن نتصور أن تعريفتنا الجمركية كانت عالية للغاية ، عندئذ لن تأتى بضائع الى الولايات المتحدة ، فهل سيكون ذلك خيرا على أمريكا ؟

ومن الناحية الأخرى فالواردات تهدد العمالة ، وحتى لو عوضنا العمال فى الصناعات المهددة أو ساعدنا فى إعادة توزيعهم أو إعادة تدريبهم فان بعضهم لن يتمكن من عبور تلك المرحلة وسيظل عاطلا ، وهذه خسارة انسانية حقيقية سببها المنافسة سواء من الداخل أو من الخارج ، ولا ينبغي تجاهلها ، فهل نسمح بتسريح مائة ألف عامل فى مصانع السيارات والحديد والمصلب فقط لكى نحصل على صلب أو سيارات أرخص ؟ سيقول معظم الاقتصاديين ان فوائد الحصول على بضائع أجنبية أرخص بالاضافة الى ان فوائد تحويل مواردنا وعمالنا عن الاستخدامات غير المثمرة تفوق فى النهاية مضار البطالة . وسيكون من المدهش أن نرى أنهم وصلوا الى نفس النتيجة

إذا كنا نستورد اقتصاديين أرخص من الخارج ، وطلبنا من إخصائينا أن يبحثوا لهم عن وسيلة أخرى لكسب القوات ، ولكن حتى لو قبلنا الحكمة التقليدية فسنرى أن هناك خلافا حقيقيا فى المصالح متعلقا بحماية الدولار عن طريق تقييد الاستيراد ، وهذا بكل تأكيد الجانب السياسى من الموضوع . وهذه النقطة السياسية - من الذى يكسب ومن الذى يخسر - هى التى يجب أن تحل قبل أن نوجه جهودنا لاقتصاديات السؤال .

وماذا عن مساعدة صادراتنا ؟ حاولت دول كثيرة مساعدة صادراتها عن طريق اعطاء تعويضات من مختلف الأنواع لمنتجاتها حتى يستطيعوا بيع منتجاتهم رخيصة فى الخارج ، وقد تعهدنا نحن باعانة بعض الصادرات عن طريق تمويل السفن التجارية بواسطة تنظيم صفقات خاصة من مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول الأجنبية ، وعن طريق سياسات الدعم الخارجية التى سمحت لنا ببيع كميات كبيرة من منتجات المزارع فى الخارج .

وكما هو الحال مع الواردات ليس من الممكن أن نعطى اجابات فاصلة عن حكمة حماية الدولار عن طريق مساعدة التصدير فقد يكون من المصلحة القومية أن نبيع بمبلغ ٨ بلايين دولار بشروط ميسرة ، أو أن نصدر أغذية بمبلغ مليون دولار للدول المتخلفة طبقا للقانون رقم ٤٨٠ ، ولكن هذه السياسات يجب الحكم عليها من وجهة نظر موضوعية بحتة وكونها تساعد فى حماية الدولار يجب ألا يكون له أى اعتبار خاص ، وسياسات مساعدة الصادرات أو الحد من الاستيراد تؤثر على ميزان المدفوعات للحسابات الجارية ، ولكن هناك أيضا سوق تغيير العملة لأغراض رأس المال . هل يمكننا حماية الدولار عن طريق التدخل فى هذه السوق ؟ نحن نذكر أن هناك نوعين رئيسيين من الصفقات فى سوق رأس المال - الاستثمار المباشر (شراء المصانع والمعدات والممتلكات الأخرى فى الخارج) ، والاستثمارات المالية (شراء الأسهم أو السندات) ، ونحن نستطيع ببساطة حماية الدولار عن طريق فرض قانون يمنع الشركات الأمريكية من شراء ممتلكات أجنبية ، والمصعوبات هنا لها شقان ، الأول : أن أى تدخل فى حركة رأس المال سيقلل من كفاءة نظام السوق ، ونحن نفضل عدم التدخل فى حق الشركات فى استثمار أموالها حيث تدر أعلى ربح سواء كان هذا فى الداخل أو فى الخارج ، بالإضافة الى أن تدفق الأرباح من استثماراتنا الخارجية يمثل إحدى أقوى الدعائم للدولار ، وفى عام ١٩٨٠ على سبيل المثال تم إرسال ٦٧ بليون دولار الى الولايات المتحدة كأرباح لمصانعها الموجودة بالخارج فى مقابل ٤٣ بليون دولار كأرباح للشركات الأجنبية غادرت الولايات المتحدة

الى بلادها الأصلية ، وفى هذه الحركة الدولية للربح المتبادل فان الولايات المتحدة كما هو واضح هى الفائزة ، وائى حد على سيل الاستثمار المباشر سوف يؤثر ان عاجلا أو آجلا على هذا المصدر للكسب . وطريقة أخرى لحماية الدولار فى أسواق رأس المال هى أن نسعى لاجتذاب الاستثمارات النقدية ، أو رؤوس الأموال سريعة العائد الى الولايات المتحدة ، وهذا يمكن عن طريق رفع قيمة الفائدة حتى نجذب الأموال التى تتبعثر فى أسواق المال العالمية . ولقد رأينا الآن مشكلة هذه الطريقة فى حماية الدولار فرفع قيمة الفائدة حتى تزيد من تدفق الأموال للولايات المتحدة له نفس تأثير رفع قيمة الفائدة لأى سبب آخر ، أحباط الاستثمار ، وبطء الاتفاق ، وركود الاقتصاد . ان ثمن حماية الدولار عندئذ يكون تعريض الاقتصاد لمزيد من البطالة . وهناك طرق أخرى لحماية الدولار وهى منعه من الهبوط أو الارتفاع الى النقطة التى يصبح فيها تهديدا للاستقرار الداخلى ، والطريقة الرئيسية هى استخدام مصادر نظام الاحتياطي الفيدرالى لشراء أو بيع النقد الأجنبى ، ويستطيع النظام أن يقوم بهذا الا أنه يحتفظ بأرصدة العملات المختلفة تماما كما تحتفظ البنوك المركزية بأرصدة من الدولار ، وهكذا فان « الفيد » يستطيع دخول السوق تماما كما لو كان تاجرا ويستطيع دعم الدولار عن طريق شرائه من مخزونه من الين أو المارك أو خلافهما ، كما أنه - بكل تأكيد - يستطيع دائما أن يبيع الدولارات التى يمتلك منها كميات غير ممدودة ، وكل البنوك المركزية فى كل الدول تباع وتشترى عملات بهذه الطريقة ، حتى تحرك قيمتها الدولية الى أعلى أو أسفل . وهذه الممارسة تسمى التعويم « القدر » لأنه يعنى أن أسعار الصرف لا تتحرك بناء على قوى السوق ولكن يتم مساعدتها قليلا من قبل السلطات المصرفية ، وسواء ارتفع الدولار أم انخفض فان قيمته التبادلية الدولية لها أصداء تمتد أبعد مما شرحنا ، وهذا لأن الدولار الأمريكى قد أصبح - بحق - ذهب العالم . وكنتيجة للدمار الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت كثير من الدول الدولار كمخزونها الخاص من العملة ، ولهذا فانه عندما يتحرك الدولار ، يتأثر العالم كله سواء بالخير أو بالشر .

ومؤخرا ، بدأت بعض العملات الأخرى مثل المارك الألمانى والفرنك السويسرى فى أن يحل محل الدولار كمخزون من العملة مما قلل من هذا الضغط الشديد على الدولار . كما أدى تطور آخر وهو ارتفاع سعر الذهب الى رفع مزيد من القيود عن الدولار ، ففي عام ١٩٨٠ كان المعروض من الذهب فى المدخرات الرسمية للعديد من الأمم حوالى ٩٠٠ مليون أوقية ، بسعر حوالى ٤٠٠ دولار للأوقية ، وقيمة المدخرات العالمية من الذهب تقترب

من نصف المدخرات الكلية لكل البنوك المركزية فى العام ، وبدون أى اتفاق مسبق ، تحرك العالم نحو نوع من المعيار الذهبى الواقعى ، ومهما كانت مميزات أو عيوب هذا المعيار فإن الوضع الرئيسى المتميز للذهب يقلل من حجم العيب على الدولار* .

لا أحد يستطيع التنبؤ ماذا سيحدث لسعر الذهب فى المستقبل ، لهذا فلنفكر فى طريقة واحدة أخيرة تزيح عن كاهل الدولار عبئه الدولى ، وهو الاستخدام التدريجى لمعيار مالى جديد تماما وضعه صندوق النقد الدولى (آى . ام . اف) وهو فرع من البنك الدولى أنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة . وهذه الوحدة النقدية الجديدة اسمها (س . د . ر) وهى نوع من « أوراق الذهب » كعملة معروفة دوليا ومربوطة من خلال صندوق النقد الدولى بالذهب وبأى عملة رئيسية أخرى ، وهذه الوحدة (س . د . ر) تحتفظ بها الآن الدول العظمى فى العالم بالإضافة الى الذهب ومخزون من العملات الأخرى وحق السحب الخاص متاح للبنوك المركزية فقط ولكن (س . د . ر) لها ميزة أنها مطروحة تحت المراقبة الدولية : إذ لا يوجد سبيل لكى يزداد العالم عن قصد من كمية أو قيمة الذهب ، ولا توجد أى وسيلة يستطيع بها العالم أن يغير من قيمة أو كمية الدولارات أو الماركات أو الفرنكات كمخزون دولى ، ولكن دول العالم تستطيع الاتفاق على زيادة قيمة (س . د . ر) وعن طريق استخدامها فى تصفية المدفوعات الدولية بدلا من الدولار يمكن بالتدريج اعفاء الدولار من كونه العملة الرئيسية فى العالم بكل ما يتصل بذلك من أخطار .

★ ان المعيار الذهبى من المواضيع الضخمة التى سنحاول تكثيفها فى هذا الهامش .
فلاساس أن المعيار الذهبى يؤسس رابطة قانونية تبين كمية الذهب التى تمتلكها الأمة وكمية الودائع المسموح لبنوكها أن تكونها ، فإذا ما كانت كمية الذهب ثابتة أو تزداد ببطء فأننا عندئذ نحصل على نسخة من نظام « فريدمان » التلقائى لعرض المال (انظر فصل ١١) ، ولكن المشكلة تنشأ عندما تفقد الأمة الذهب إذا ما زادت وارداتها عن صادراتها ، لأنها إذا تمسكت بقواعد اللعبة فأنها عندئذ عليها أن تضيق على مالها المعروض وبافتراض أن هذا الاجراء سوف يحد من الواردات ويشجع الصادرات وسيتوقف تسرب الذهب ، فإن السؤال الآن هو : هل يسمح المواطنون فى الدول المتقدمة للتجارة الخارجية أن تنظم وتتحكم فى رخائهم الداخلى ؟ اننا لا نظن أن هذا ممكن ، وهذا ما جعلنا نقدم هذه الاضافة على الهامش فى هذا الموضوع المعقد .

والتلخيص ، نستطيع أن نتبين أن حماية الدولار تعنى أشياء كثيرة ، فهي تعنى أن نجد مكانا للاقتصاد الأمريكى الذى سيوازن مدفوعاته من وإلى بقية العالم بصعوبة ، وهى تعنى - مرة أخرى - أن نجد الحل بين الخوف والذعر المتولد عن التضخم والبطالة ، وهى تعنى إيجاد حل وسط بين رغبات المستهلكين فى بضائع أجنبية رخيصة وبين مجموعات معينة ستتهدد معيشتها بالمنافسة الخارجية ، (من المؤكد أن حيوات كثيرة يمكن أن تتأثر بالمنافسة من صناعة فى الجوار ، ولكن الضغوط تتضاعف آلاف المرات ، إذا ما كانت الصناعة المنافسة ، مكانها بعيد وتحركها أيد ومديرون من ثقافة أخرى ولون آخر) . ولا توجد حلول بسيطة لتلك التحديات السياسية والاقتصادية ، وبالفعل فإن التشجيع المتزايد للتأمين جعلنا نرى تهديدات فى مواقف هى فى الحقيقة إنجازات ، كما قد لاحظنا بالفعل عندما نتحدث عن الانتاجية ، فالأمريكيون يرون أنه فشل من جانبهم أن الألمان الغربيين قد تخطوا مستوانا فى المعيشة وأن اليابانيين كادوا يلحقون بنا ، فانا لازلنا نحلم بالماضى عندما يبدو حتميا (وبالتالي مناسبا) من الناحية الاقتصادية ، ان مستويات المعيشة للأمريكيين ستظل دائما مرتين أو ثلاث مرات أعلى من مثيلتها فى الدول التالية عليها .

وتدهشنا الآن فكرة أنه ليس فشلا منا ولكنه نجاح باهر منهم أنه أخيرا قد تم تحقيق تكافؤ من الاستقرار المادى بين أمم تتشارك فى نفس الميراث وتملك الكثير من الأهداف السياسية المشتركة .

وموقف المنافسة المستعرة بين الأمم ذات الميراث القديم أدى فى مرات لا تحصى إلى الحرب ، ومن المستبعد جدا أن تؤدي حماية الدولار « ضد » شركائنا الغربيين إلى حرب فى هذه الأيام ، ولكن تهديدات العداء والصدام تأتى من جانب مهمل حتى الآن ، انه يأتى من الدول النامية ، إذ أن اتجاهها جديدا واضحا هناك فى البلدان الشرقية والجنوبية التى تتعرض للجرعة الكاملة من التكنولوجيا والإدارة والأيدولوجية الغربية الرأسمالية . ان الاستسلام والخنوع الذى مكن الغرب من فرض طريقته فى الحياة على العالم النامى يفسح طريقه لنوع من المقاومة لازالت غير منظمة وغير فعالة - ولكنها مع ذلك مقاومة ، وظهور الأوبك يعتبر أحد مظاهر هذه المقاومة ، هل سيعقب الأوبك ظهور تنظيمات أخرى شبه اتحادية تغير جذريا من الميزان الاقتصادى بين الغرب وبقية دول العالم النامية ؟ مازال سؤالا غير محسوم . وما هو غير محسوم أيضا هل لمحة الاستقلال والتمرد المتمثلة فى الأوبك سوف تصبح عاملا دائما فى الحياة الاقتصادية الدولية فى المستقبل ؟

وهكذا فإن حماية الدولار سوف ترى عقبات جديدة للأحقاب القادمة ،
وأكثر من أى وقت مضى ستدور هذه العقبات حول عوامل سياسية هي
إيجاد توازن مناسب بين مصالح الأمريكيين (أو الغرب ككل) فى حفظ
مركزهم المتميز فى العالم ، ومصالحهم فى نظام عالمى مستقر ، وسيكون من
الحماقة أن نحاول التنبؤ بنتيجة هذا الصراع المقبل ، ولكننا يجب أن نتوقع
أن تؤثر هذه الضغوط السياسية والاقتصادية على حياتنا لفترة طويلة
قادمة .



الفصل العشرون

الشركات متعددة الجنسية

ان مشكلة الاعمال التجارية الضخمة قديمة وترجع الى فترة ما بعد الحرب الاهلية ، ولكن طرأ عليها تحول جديد بظهور الشركات الهائلة التى تحيط امبراطورياتها التجارية بالعالم ، انها الشركات العالمية متعددة الجنسية . خذ « بيبسيكو » على سبيل المثال ، ان بيبسيكو لا تشحن انتاجها حول العالم من مصنعها بالولايات المتحدة ، انها تنتج « بيبسى كولا » من أكثر من ٥٠٠ مصنع فى أكثر من مائة دولة ، وعندما تشتري « بيبسى كولا » فى المكسيك أو فى الفلبين أو فى اسرائيل أو الدانمرك فانت تشتري منتجا أمريكيا تم تصنيعه فى هذه البلد ، وبيبسيكو تعتبر من أشهر الأسماء ولكنها ليست بالضرورة من أكبرها ، ففي عام ١٩٧٩ كانت رقم ٧٥ فى تسلسل أكبر الشركات الأمريكية ، ولو قارناها بشركة فورد عام ١٩٧٩ ، وهى عالمية متعددة الجنسية نجد أن فورد تتكون من شبكة من ٦٠ شركة فرعية ، ٤٠ منها أساسها أجنبى ، ومن مجموع الأصول البالغ ثمنها ٢٢ بليون دولار يتم استثمار أكثر من الثلث فى ٢٧ دولة أجنبية ، ومن الموظفين البالغ عددهم ٤٩٤٠٠٠ (عام ١٩٧٩) ، أكثر من ١٧٥ ألف يعملون خارج الولايات المتحدة ، ولو درسنا هيكل شركة جنرال موتورز أو (آى . بى . ام) أو الشركات البترولية العظمى لوجدنا أنها أيضا شركات متعددة الجنسية ، فأجزاء رئيسية من ثروتها الكلية تستثمر فى تسهيلات انتاجية خارج الولايات المتحدة ، ولو اتسعت نظرتنا لتشمل أكبر مائة شركة أمريكية لوجدنا أن ثلثها لها مثل هذه التسهيلات فى ٦ دول أجنبية على الأقل . والأهم أن قيمة الانتاج الذى تنتجه فى الخارج يفوق بمراحل قيمة الانتاج الذى لا تزال تصدره من الولايات المتحدة ، ففي عام ١٩٧٤ بلغت قيمة مبيعات الشركات الأجنبية المندمجة فى شركات أمريكية (ما نعنى به الفروع المملوكة لهم جزئيا أو كلياً) أكثر من ١١٥ بليون دولار . بينما فى نفس السنة بلغت قيمة صادراتنا الكلية من المنتجات ٤٧ بليون دولار ، أى ٤١٪ فقط من قيمة انتاج الشركات الأمريكية فى الخارج .

وطريقة أخرى لتوضيح الارتفاع المذهل فى الانتاج الدولى هى ان نتبع الزيادة فى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة ، أى قيمة المصانع والمعدات الأمريكية الملكية الموجودة فى البلاد الأجنبية (وليست السندات الأجنبية التى تمتلكها شركات أمريكية) . فى عام ١٩٥٠ كانت قيمة الاستثمارات المباشرة الأجنبية للولايات المتحدة ١١ بليون دولار . وفى عام ١٩٨٠ كانت أكثر من ٢١٣ بليون دولار ، بل وأكثر من ذلك فهذا الرقم يحتاج الى تعديل بالزيادة لأنه يشمل فقط قيمة الدولارات الأمريكية المستثمرة فى الخارج وليس القيمة الاضافية لرأس المال الأجنبى الذى يمكن التحكم فيه بهذه الدولارات . فعلى سبيل المثال اذا استثمرت شركة أمريكية ١٠ ملايين دولار فى مشروع أجنبى قيمته الكلية ٢٠ مليون دولار فان الأرقام الأمريكية الرسمية عن استثمارنا الخارجى تأخذ فى اعتبارها الـ ١٠ ملايين دولار الأمريكية فقط ، وليس الـ ٢٠ مليون دولار التى هى القيمة الحقيقية للثروة التى يتحكم فيها استثمارنا ، ولو حسبنا رأس المال الذى تتحكم فيه استثماراتنا الأجنبية المباشرة ككل فان قيمة الأصول الانتاجية الأمريكية فى الخارج قد تصل الى ٣٠٠ بليون دولار . وبشكل عام فان ما يقرب من ١/٢ الى ١/٣ الأصول الحقيقية لأكبر شركاتنا توجد فى الخارج ، وبالفعل فان أكبر الشركات الأمريكية هى أكبر الشركات فى العالم .

والحركة نحو « تدويل » الانتاج ليست ، فى الواقع ، حركة أمريكية خالصة ، فاذا ما كانت الشركات الأمريكية متعددة الجنسية هى اليوم الأكثر تأثيرا فى العالم ، (هناك ٣٠٠ شركة أمريكية من بين أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم) ، فانها تنافسها شركات أخرى غير أمريكية كما يوضح الجدول التالى ، فشركة « فيليب لامب » مثلا ، شركة هولندية عملاقة لها أعمال فى أكثر من ٦٨ دولة ، ومن عدد موظفيها البالغ (٢٢٥٠٠٠ موظف) ، هناك (١٦٧٠٠٠) يعملون فى بلدان أخرى خارج هولندا ، وشركة « رويال دتش شل » هى الأخرى شركة عالمية متعددة الجنسية موطنها بين هولندا وإنجلترا (فهى ملكية مشتركة لمواطنين من كلا البلدين) وتعتبر « شل » فى الولايات المتحدة ضمن أكبر ٢٠ شركة « لنا » ، وكذلك « شيكولاته نستله » ، شركة سويسرية ينبع ٩٧٪ من دخلها البالغ بليونى دولار من خارج سويسرا .

ولو قسنا الأمور بحجم رأس المال السويدى المستثمر لاعتبرنا « سان باولو » ثانى أكبر مدينة صناعية سويدية !

ولو أخذنا أكبر عشر دول مصدرة لرأس المال معا (شاملة الولايات المتحدة) لوجدنا أن صادراتهم مجتمعة فى عام ١٩٦٧ تعدت ١٣٠ بليون

دولار ولكن انتاجهم فى الخارج مجتمعا تعدى ٢٤٠ بليون دولار . وفى عام ١٩٨٠ قدر اقتصادى فى غرفة التجارة الدولية أن مجموع الانتاج الدولى - الانتاج الأمريكى فى الخارج والانتاج الأجنبى هنا (فى أمريكا) ، والانتاج الأجنبى فى بلدان أجنبية أخرى - يساوى حوالى ١/٦ القيمة الكلية لكل انتاج العالم . ونسبة أعلى من ذلك بكثير من المنتجات الصناعية العالمية .

واليوم النسبة أعلى من ذلك بكثير على الرغم من أننا لا ندرى بالضبط حجم الانتاج الدولى . ما الذى يدفع أى شركة لأن تنتج فى الخارج بدلا من أن تباع للخارج فقط ؟ احدى الاجابات المقترحة كمثال أن احدى الشركات ناجحة هنا فى الوطن وامكانياتها التكنولوجية والتنظيمية تعطيها قدرة على المنافسة العالمية ، فتبدأ بتصدير منتجاتها ، وتتسع السوق الأجنبية ، وعند نقطة ما تبدأ الشركة فى حساب ما اذا كان من الأرباح لها أن تنظم عملية انتاج خارجية ، فهى بهذا ستوفر تكاليف النقل وقد تستطيع تفادى الضرائب الجمركية عن طريق تصنيع منتجاتها خلف الحائط الجمركى ، واعتبار آخر هام جدا هو انها قد تستطيع الاستفادة من معدلات الأجور الأرخص ، وهكذا بالتدرج توقف شحن البضائع للخارج ، وبدلا من ذلك (تصدر) رأس المال والتكنولوجيا والادارة وتصبح شركة متعددة الجنسية . وقد تكون الحسابات أعقد ، على درجات ، فشركة ناجحة قد تغير من وجهة نظرها ، فاقولا تفكر فى نفسها كشركة محلية وربما بسوق صغير للتصدير ، ثم تزيد من صادراتها فتفكر فى نفسها على أنها شركة عالمية لها اهتمام بالتصدير . وأخيرا يتغير منظورها ويتحول الى شركة متعددة الجنسية وتعتبر العالم (أو مناطقه الرئيسية) سوقا لها ، وفى هذه الحالة قد تبني مصانع فى الخارج قبل أن تتبلور السوق تماما ، حتى تكون ثابتة الأركان فى الخارج قبل منافساتها .

والكثير من الشركات الضخمة فى العالم بدأت فى اعتبار العالم كله سوقها « الطبيعية » وليست بلدها فقط ، والصراع بين شركات السيارات والكومبيوتر والاتصالات والصلب هو على انصبه فى السوق العالمية ، وهذا هو السبب فى أننا نجد شركات مثل آى . بى . ام جنرال موتورز تعتبر العالم مكانها ليس فقط فى مصادر المواد الأولية ولكن أيضا فى أماكن المصانع واتجاه جهود البيع . وبالنقل النفث الحديث السريع ، والمعلومات العالمية الفورية ، يمكن ببساطة أن يتزايد كل يوم توجيه الصناعة الى حيث يتم انتاجها بسعر أرخص ثم نقلها الى بلاد أخرى حيث توجد أغنى الأسواق .

وهكذا نجد لدينا راديو ترانزستور كمنتج ياباني صنع فى هونج كونج
أو كوريا الجنوبية أو سنغافورة وتم تجميعه فى المكسيك وبيع فى الولايات
المتحدة . وفى بدايات عام ١٩٧٢ - تاريخ قديم (منذ عشر سنوات) ولكنه
افضل ما لدينا - قدر مثل هذا الانتاج المتعدد الجنسية بحوالى ١٥ - ٢٠ %
من اجمالى الانتاج للعالم الرأسمالى .

أكبر ١٥ شركة متعددة الجنسية عام ١٩٧١

الشركة	المبيعات الكلية (بالبليون) بالدولار	المبيعات الأجنبية كنسبة مئوية من الاجمالى	عدد البلدان التي توجد بها فروع الشركات
جنرال موتورز	٢٨ر٣	٪١٩	٢١
ايسكون	١٨ر٧	٥٠	٢٥
فورد	١٦ر٤	٢٦	٣٠
رويال دتش وشل (غير أمريكية)	١٢ر٧	٧٩	٤٣
جنرال اليكتريك	٩ر٤	١٦	٢٢
آر . بى . ام	٨ر٣	٣٩	٨٠
موبيل أويل	٨ر٢	٤٥	٦٢
كريزلر	٨	٢٤	٢٦
تكساكو	٧ر٥	٤٠	٣٠
يونى ليفر (غير أمريكية)	٧ر٥	٨٠	٣١
آى تى	٧ر٣	٤٢	٤٠
جلف أويل	٥ر٩	٤٥	٦١
يرتس بتروليم (غير أمريكية)	٥ر٢	٨٨	٥٢
نيليسن (غير أمريكية)	٥ر٢	لا يوجد حساب	٢٩
ستاندا رد أويل أوف كاليفورنيا	٥ر١	٤٥	٢٦

اقتصاديات الانتاج متعدد الجنسية

سواء ٠٠ استمر انتعاش الشركات العالمية بنفس معدلاته السابقة أولا فان ظهور الشركات متعددة الجنسية قد غير بالفعل من وجه العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأحد التأثيرات الرئيسية هو التحول الحاد فى المواقع الجغرافية والصفات التكنولوجية للأنشطة الاقتصادية الدولية ، والتحول من التصدير الى الانتاج العالمى قد أدخل تغييرين على مسرح الاقتصاد القومى .

التغير الأول : هو حركة الاستثمار الأجنبى بعيدا عن تكديسه الأساسى فى المناطق النامية من العالم نحو أسواق أغنى فى البلاد المتقدمة ، فمنذ خمسين عاما مضت فى عصر أوج الأمبريالية ، كان معظم رأس المال الذى يترك بلدا الى آخر يتحرك من الأراضى الأغنى الى الأفقر ، لهذا كان الاستثمار الأجنبى فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مرتبطا بخلق مستعمرات واسعة وبناء الطرق الحديدية بين الغابات وتطوير التعدين ، ولكن نمو الشركات العالمية صاحبه تحول أكيد بعيدا عن الاستثمار فى العالم الثالث الى الاستثمار فى العالم الصناعى . فى عام ١٨٩٧ كان ٥٩٪ من الاستثمار الأمريكى المباشر فى الخارج فى الزراعة والتعدين أو فى الطرق الحديدية يوجد فى العالم الثالث أساسا . وفى نهاية ١٩٨٠ هبط استثمارنا فى الزراعة والتعدين والطرق الحديدية الى ٢٠٪ من مجموع الأصول الاستثمارية فى الخارج ، وأصبح موقعها الجغرافى فى العالم النامى لا يتجاوز ٣٦٪ من كل استثماراتنا المباشرة فى الخارج .

والأوضح أن ثلاثة أرباع الزيادة الضخمة فى الاستثمار المباشر فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كانت فى العالم المتقدم ، والجزء الأكبر منها كان فى التصنيع والبتترول أكثر منه فى بناء المستعمرات والطرق الحديدية والذهب ، وهكذا فان الشركات المتعددة الجنسية تستثمر فى أراضى كل منها الأخرى بدلا من غزو مناطق الدول النامية . وفى السنوات الأخيرة لاحظنا اندفاعا ملحوظا للاستثمار متعدد الجنسية فى التسهيلات الصناعية فى بعض الأمم الفقيرة - مصانع استثمارية ضخمة فى المكسيك ، هونج كونج ، تايوان ، سنغافورة ، كوريا - ومع ذلك فهذه الاستثمارات مازالت أقل بكثير من استثمارات الشركات متعددة الجنسية فى البلدان المتطورة .

والتغير الثانى : هو فى الواقع تطبيق على الأول ، انه تحول من صناعات التكنولوجيا الثقيلة الى صناعات التكنولوجيا المعقدة المتطورة ، بعيدا عن الصناعات التى ترتبط فيها كميات كبيرة من رأس المال بالضخامة كقوى عمالية ضخمة غير ماهرة كما فى حالات بناء السكك الحديدية

والمزارع الى صناعات يكون رأس المال فيها مستثمرا أو متجها الى الأخذ بالعمالة التكنولوجية الماهرة ، والأسلوب الادارى المعقد كما فى صناعات الكمبيوتر والبتروكيماويات والصناعات الأخرى الجديدة .

والجدول التالى يوضح هذا التحول الكلى .

لاحظ التحول الحاد بعيدا عن أمريكا اللاتينية الى أوروبا ، وبعيدا عن النقل والتعدين والزراعة الى التصنيع ، وهو تحول كان يمكن أن يكون أكثر حدة لو لم تكن مازلنا نعتمد على البترول كمصدر رئيسى للطاقة ، وإذا حلت الطاقة النووية أو الخلية الضوئية محل البترول فى العقود القادمين ، فانا نتوقع مزيدا من الهبوط فى الاستثمار فى المناطق المتخلفة (وخاصة الشرق الأدنى) مع نسبة أكبر فأكبر من تركيز الاستثمار الأجنبى المباشر فى التصنيع .

حجم وتوزيع الاستثمار الأمريكى الأجنبى المباشر			
١٩٨٠	١٩٥٠	١٩٢٩	المجموع (بالملايين)
٢١٣٤٦٨	١١٧٨٨	٧٥٢٨	
دولار	دولار	دولار	
التوزيع فى السوق (%)			
٢١	٣٠	٢٧	كندا
٤٥	١٤	١٨	أوروبا
١٨	٤١	٤٧	أمريكا اللاتينية
١٦	١٥	٨	آسيا ، أفريقيا ، الشرق الأدنى
التوزيع فى القطاع الصناعى (%)			
٤٢	٣١	٢٤	التصنيع
٢٢	٢٩	١٥	البترول
لا يوجد حساب	١٢	٢١	النقل والمواصلات
٢	٩	١٥	التعدين
١٢	٧	٥	التجارة .
لا يوجد حساب	٥	١٢	الزراعة
١١	٦	٨	صناعات أخرى

مشاكل الجنسية

الشركات متعددة الجنسية لم تغير فقط من وجه الأنشطة الاقتصادية الدولية ولكنها أيضا أضافت الكثير الى مشاكل التحكم فى الاقتصاد المحلى . لنفترض أن بلدا ما أرادت أن تحد من اقتصادها عن طريق سياسات نقدية وضعت بحيث تقلل من الانفاق على المصانع والمعدات . ان السياسة النقدية المتشددة محليا قد تفسدها قدرة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات فى بلدها وبالعكس فسياسة نقدية وضعت لتنشط الاقتصاد المحلى قد تنتهى الى قروض تزيد الانتاج فى بلد آخر . وهكذا فان فاعلية السياسة الاقتصادية المحلية قد ضعفت . وأكثر من ذلك فانه ليس من السهل أن نقترح أن ننظم السياسات النقدية بين الدول لأن الاحتياجات الاقتصادية للبلدان المختلفة قد لا تتشابه فالمناسب لدولة فى وقت معين قد لا يكون كذلك بالنسبة لغيرها . والأهم أن الصيحات القومية التى تسعى لحفظ السيطرة القومية على الأنشطة الانتاجية داخل الحدود والانفعا القوى للشركات المتعددة الجنسية لأسواق جديدة فى مناطق أجنبية يخلق توترا عنيفا فى المجال الدولى ، ومن جهة أخرى فالشركات متعددة الجنسية فى مواقع تسمح لها بالفوز فى المفاوضات العنيفة التى تجرى بينها وبين البلدان المضيفة التى تسعى الشركات للدخول فيها لأن هذه الشركات هى المصدر الرئيسى للتكنولوجيا الحديثة ولأساليب الادارة الحديثة التى تسعى اليها كل أمة . لهذا اذا رفضت أى بلد - الهند مثلا - أن تعطى السماح لاحدى الشركات بالدخول (وربما سببت خسائر مادية لشركاتها الموجودة بالفعل) ، فان الشركة متعددة الجنسية قد تضع مصانعها بما تحقوبه من انتاجية اقتصادية ثمينة فى بلد آخر تاركة البلد العنيد ليكون هو الخاسر فى سباق النمو العالمى .

ولكن من الناحية الأخرى فالقوة ليست بأى حال فى جانب واحد لأنه فور دخول الشركات متعددة الجنسية الى البلد الغريب فانها تصبح « رهينة » لهذا البلد « المضيف » أسيرة لقوانين هذا البلد ، وقد تجد نفسها مجبرة على القيام بأنشطة « غريبة » ، ففى اليابان مثلا هناك قانون غير مكتوب ينص على أن عمال الشركات الكبرى لايفصلون أبدا ولكنهم يصبحون موظفين دائمين . واليابان كانت دائما غير راغبة فى السماح لرأس المال الأجنبى أن يقيم مشروعات صناعية على الاراضى الياباتية ، مما ضايق رأس المال الأجنبى جدا ، ولكن لو فتحت اليابان أبوابها لرأس المال الأمريكى أو الأوروبى (كما هو محتمل الآن) فاننا يمكننا أن

نكون واثقين أن نتوقع من الشركات الأمريكية والأوروبية أن تتصرف بالطريقة اليابانية مع موظفيها ، ولن يكون هذا سهلا ، لأن هذه الشركات لن تتلقى الدعم الخاص الذى تعطيه الحكومة اليابانية لشركاتها . أو لنأخذ مشكلة الشركات المتعددة الجنسية التى تضطر نتيجة للهبوط فى الطلب الى أن تخفض من حجم انتاجها ، ان قرارا مبنيا على أساس اقتصادى بحت سيؤدى بها الى أن تغلق أقل مصانعها ربحا ، ولكن هذا قد يؤدى الى اثار اقتصادية عنيفة فى البلد التى بها هذا المصنع الى درجة أن الحكومة قد تهدد باتخاذ مواقف عنيفة اذا أغلق المصنع - ماذا ستفعل الشركة ؟ هل تأخذ بما تمليه عليها الحسابات الاقتصادية أم السياسية ؟

العالم النامى

كل هذه المشاكل تأخذ أهمية خاصة فى العلاقات بين الشركات العالمية والعالم النامى ، لأن الشركات العالمية هى الآن القناة الرئيسية بين الاندفاع التوسعى الديناميكى للرأسمالية الغربية وبين الأطراف المتملطة - رغم أنها مازالت السلبية - فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهذا يخلق مشاكل صعبة للغاية ، أو كما قال مرة وكيل وزارة الخارجية جورج بول « كيف تستطيع حكومة قومية أن تضع خطة اقتصادية بأى قدر من الثقة اذا كان مجلس ادارة يجتمع على بعد خمسة الاف ميل يستطيع عن طريق تعديل أسلوب الشراء والانتاج أن يؤثر بطريقة رئيسية على الحياة الاقتصادية للبلد ؟ لهذا ولأسباب أخرى فهناك قدر كبير من الريبة وعدم الراحة يحيط بالموقف تجاه الشركات المتعددة الجنسية من جانب الدول النامية . ولأسباب وجيهة فهناك شئ مقلق للغاية فى مشهد الكوكاكولا وهى محل الأطعمة الشعبية فى طعام الافطار مما يسبب الضرر لانس يعيشون على حافة الكفاية الغذائية ، وفى مشهد الراديو الترانزيستور والزينات المصنوعة من البلاستيك وهى تدفع جانبا وسائل التسلية والزينات الأهلية ، وفى فنادق هيلتون وهى تتشاهق بجانب المباني السكنية القذرة المكسدة ، وفى المصانع الرتيبة القبيحة وهى تجذب المزارعين وأصحاب الحرف من مهنهم ومهاراتهم . وأى شخص ارتحل فى بلدان العالم النامى لا يمكنه الا أن يصدم من العنف اللامبالى الذى اقتلعت به الشركات المتعددة الجنسية العادات المستقرة ، وكيف عرضت أناسا غير مدربين وغير مستعدين لاعصار التكنولوجيا الحديثة والقيم الحديثة ، كل هذا باسم الريح وليس - بكل تأكيد - باسم التطور الانسانى . ولكن مع أنه من السهل أن نستشيط غضبا ولكن قبل أن نتفهم

الوضع تماما ، فالمجتمعات التي مزقتها الشركات المتعددة الجنسية لها بالفعل تقاليد عظيمة من الاستقرار والتكافل - لأنه اذا لم يكن لها لكانت انتهت منذ وقت بعيد - ولكنها اكتسبت قوة تحملها بأساليب صعبة وبطولية خاصة بها ، حفظت لها طبقاتها الفقيرة ونساءها فى حالة من القهر والجهل ، ومن هذا المنظور فان الشركات المتعددة الجنسية رغم استغلالها القاسى للرغبات الساذجة والعمالة الطيبة فهى ايضا الحاملة لعلاقات اجتماعية وقدرات بغيرها كان العالم النامى يظل خاضعا بغير حيلة للمواد والقدرات التنظيمية القاهرة للغرب . ولكن ألا يوجد بديل لهيمنة الشركات العالمية بطرق أخرى لنقل التكنولوجيا والقيم الاجتماعية للناس فى افريقيا وجنوب شرق آسيا والصين وأمريكا اللاتينية ؟ ان السؤال ينبع فى الحقيقة بفحص العلاقة المعقدة بين القلب (الأمم الرأسمالية) والأطراف (المناطق التى اقتحمتها الرأسمالية جزئيا) وهذه العلاقة التى كانت فى الماضى هامة جدا للرأسمالية ، أصبحت الآن سببا للشد والجذب كلما حاولت الدول النامية الحد من اعتمادها على الغرب . ولكن تتبّع المشكلة حتى أعماقها يخرج عن اطار هذا الكتاب ، وأكثر من ذلك فانه مهما كانت العلاقة فعلى المدى القريب لا يبدو أنه يوجد بديل ناجح لحل هذا التوتر بين القلب والأطراف ، فالحكومات الاشتراكية فى كل المناطق النامية حاولت أن تقيم عملية التطور الاقتصادى بغير أن تلجأ للمشروعات الرأسمالية ، ولكن النتائج جاءت مخيبة للأمال فى أحسن الأحوال وكوارث فى أسوأها ، لأنه مهما كانت عملية التطور غير كافية أو غير متوازنة عندما تأتى عن طريق الشركات العالمية ، الا انها حتى الآن متفوقة على التطور الممكن حدوثه اذا بدأنا من الصفر ، وكذلك متفوقة على التكنولوجيا والتنظيم الذى يأتى من أنظمة مثل الاتحاد السوفيتى . ان التأثيرات الهدامة والمشاكل الاجتماعية الناتجة عن الارتباط بشركة أى . بى . ام أو ايكسكون مثلا قد تكون أسهل فى التعامل معها - فى النهاية - من مشاكل التعامل مع وزارات الطاقة وتكنولوجيا الكمبيوتر . وهذا التأكيد لا يعنى أن نحقر من جهود الدول النامية فى أن تخلق حكومات اشتراكية مستقلة ، ولكن البحث العملى لهذه الحكومات لفترة طويلة سيأتى ثماره فى الأغلب اذا ما كان الاتجاه هو تصحيح الأخطاء المتصلة بالارتباط بالشركات العالمية وليس محاولة البحث عن بديل مستقل تماما . لهذا فستحتل الشركات المتعددة الجنسية دورا استراتيجيا فى العلاقات الاقتصادية العالمية لفترة طويلة ، ولكن فى النهاية يبدو مشكوكا فيه أن يصبح العالم خاضعا تحت سيطرة هذه الكفاءة .

هناك الكثير من الأشياء تستطيع الشركات المتعددة الجنسية أن تفعلها ولا تستطيعها الدول النامية . ولكن هناك شيء رئيسي هام تستطيع أن تفعله الأمة البازغة ولا تستطيعه أى شركة وهو أن تقود ولاء وتقانى الجموع الهائلة من الناس ، فالرجال والنساء يمكن أن يموتوا فداء لوطنهم ولكنهم لن يموتوا من أجل ربح شركة .

وهكذا فلعله من المناسب أن نقول فى الختام أنه فى هذه المرحلة من التاريخ فان وجود كل من الشركات الضخمة والأمم - القوميات ضرورى ، ان يبدو أنهما الطريقتان الوحيدتان اللذان نستطيع بهما أن ننظم البشر ليقوموا بالجهد الشاق الدائم الذى بدونه ستفنى الانسانية نفسها ، ولعله بعد انتهاء العصر الطويل من تراكم الرأسمالية ، وبعد وجود رأس مال كاف لكل الناس ، يمكننا أن نفكر بجدية فى حل الشركات العملاقة والدولة القومية ، كلاهما يطغى على الفرد بقوته الهائلة المنظمة . ومهما كانت هذه الغاية النهائية مطلوبة ، ففى عصرنا ستظل الدولة والشركة معنا ، وسيظل التوتر بينهما هو دراما التطور لفترتنا التاريخية هذه .



الفصل الواحد والعشرون

الى أين نتوجه ؟ ؟

وهكذا فى نهاية كتابنا نعود الى نغمة البداية ، خط سير تاريخ الاقتصاد ٠ فى الواقع ، نحن الآن نواجه للمرة الأولى تلك الأسئلة الرئيسية - رغم غموضها - التى لمسناها فى صفحاتنا الأولى ، الى أين نتجه الرأسمالية ؟ ما هى علامات وبشائر مستقبل مجتمعنا ؟ ماذا يمكن أن يعرقل سنواتنا القادمة ؟ هذه أسئلة تفوق قدرة الاقتصاديين ، وهى فى النهاية اعتبارات مبادئ وقيم سياسية وأيديولوجيات وارتباط اجتماعى وقرارات تحدد مستقبل الولايات المتحدة أو اليابان أو السويد أو فرنسا ، تماما مثلما - وربما أكثر - تحدد أساليبها الاقتصادية المعتادة ٠ ولكن مع ذلك فهناك أشياء يستطيع الاقتصادى أن يقولها عن المستقبل ، لأنه توجد دروس تعلمناها عن عمل الرأسمالية والاشتراكية رغم أنها لا تحدد لنا شكل الأحداث القادمة ٠

التخطيط الاشتراكى

ما المزايا والعيوب الاقتصادية - لا السياسية ولا الاجتماعية - لاشتراكية اليوم ٠ المنافس الأعظم للرأسمالية ؟ ان الموضوع لمن الضخامة بحيث يملأ عدة كتب ، وهذا الفصل الصغير ليس المقصود به شرح اقتصاديات الاشتراكية ، ولكنه عدة ملاحظات عامة تفيد كمقدمة لموضوع تنظيم البديل الاشتراكى للسوق ٠

كيف يتم التخطيط ؟ ان السؤال يأخذنا لصلاب الموضوع لأن كل الاقتصاديات المخططة قد وجدت صعوبتها الكبرى فى التحرك من رؤية هدف عام الى التحقيق الفعلى لهذا الهدف ، أن تخطط لنسبة نمو قدرها ٦٪ شيء ، وأن تصدر الأوامر والتوجيهات التى تحرك الكمية المطلوبة تماما من مئات الآلاف من البنود بحيث تنتج فى النهاية نسبة نمو قدرها ٦٪ تماما ، فهذا شيء آخر تماما ، وفى الاتحاد السوفيتى فان نظام التخطيط المعقد هذا يتم على عدة مراحل متتالية ، الأهداف العامة يتم صياغتها عن طريق الجوسبلان وهى هيئة التخطيط الحكومية ، والخطة العامة طويلة

المدى يتم تقسيمها الى خطط أصغر قصيرة المدى (مدتها عام) ، وهذه المخطط السنوية التى تحدد انتاج القطاعات الصناعية الرئيسية يتم نقلها الى الوزارات الحكومية المختلفة المسؤولة عن - مثلا - انتاج الصلب ، النقل ، صناعة الأخشاب ، وهكذا ٠٠٠ ، وفى المقابل تحيل الوزارات هذه المخطط السنوية الى المسؤولين عن تلك المصانع الضخمة ، الى الخبراء والمستشارين وهكذا ٠ وفى كل مرحلة تنقسم الخطة العامة الى مكوناتها الرئيسية حتى يمكننا فى النهاية أن نتتبع الخيوط مع عملية الانتاج حتى نصل الى الرسميين المسؤولين عن عمليات التصنيع الفعلية ، فمدير فى مصنع مسئول مثلا - عن عملية « طبخ » معينة ، يتم اعطاؤه خطة أهداف العام القادم وتحدد له كمية الانتاج المطلوبة من مصنعه وهو يناقشها مع مهندسى الانتاج واضعا فى الاعتبار حالة الآلات والأيدى العاملة المتاحة ، ثم هو ينقل متطلباته لكى يحقق الأهداف المطلوبة منه من خلال النظام الحكومى الى المسؤولين ٠ وبهذه الطريقة ، تماما كما اتجه الطلب من أعلى الى أسفل من خلال سلسلة من الأوامر ، ترتفع الالتماسات على الامدادات من أسفل الى أعلى ، حتى تصل الى قمة السلطة التخطيطية الجوسبلان نفسه ٠

ان التعاون والتكامل بين هذه المخطط عملية هائلة التعقيد ، وقد تحول السوفيت مؤخرا الى استخدام تحليل الكمبيوتر مما بسط المشكلة الى حد كبير ٠ وحتى مع أساليب التخطيط المعقدة فالعملية بيروقراطية ، مربكة ، بطيئة ، وعرضة للأخطاء ٠ ومدير المصنع الروسى لا يملك القدرة على التحول بما ينتجه أو بالعوامل التى يستخدمها فى الانتاج ، فالامدادات والانتاج قد حددا له بعناية فى الخطة ، والمفروض من المدير أن يحاول تجاوز الخطة بأن ينتج من البنوك أكثر مما هو مفروض ٠ وبالفعل فإن ٣٠ - ٥٠٪ من مرتب المدير يعتمد على علاوات مقيدة بشكل مباشر يتجاوز الخطة حتى يوجد لديه حافز شخصى قوى جدا لتجاوز « معايير النجاح » المحددة له ٠ كل هذا يبدو معقولا ، الا أن المتاعب تأتى لأن رغبة المدير فى تجاوز خطة المصنع بالزيادة تفسد الجهود الانتاجية من وجهة نظر المشترين ، فعلى سبيل المثال اذا ما كان الهدف لمصنع نسيج تمت صياغته على شكل ياردات من الأثواب فهناك اغراء كبير بأن يكون النسيج « أوسع » ما يمكن حتى يتم الحصول على أقصى عدد ممكن من الياردات من كمية محسوبة من الخيوط ٠ أو اذا كانت الخطة تتطلب أطنانا من الانتاج فهناك دوافع ضخمة لأن نتغاضى عن التصميم أو التشطيب أو النوعية لكى يتم التركيز على مجرد الوزن ٠ وهناك رسم كاريكاتير فى المجلة السوفيتية

الساخرة « كروكوديل » يبين مصنع المسامير الفائز بجائزة الانتاج وهو يعرض انتاجه القياسى ، انه مسمار واحد عملاق معلق فى قاطرة هائلة . ومن الناحية الأخرى اذا تم تعيين انتاج المصنع على حسب عدد المسامير فإن الاتجاه سيكون الى انتاج مسامير صغيرة أكثر من اللازم أو رفيعة جدا .

ما هو الطريق للخروج من هذه المأثرة ؟ لفترة كانت رياح الاصلاح تهب فى الاتحاد السوفيتى من اتجاه غير متوقع يقودها الاقتصادى « بى . ج ليرمان » فقد كان هناك طلب متزايد لأن تهتم التوجيهات المضللة الخاصة بالوزن والطول وما الى ذلك بمعيار جديد للنجاح قادر وحده على هداية المدير الى نتائج لها معنى من وجهة نظر الجميع ، ما هو هذا المعيار الجديد المتفوق ؟ انه كمية الربح التى يستطيع المدير تحقيقها للمشروع !!!

وعلىنا ملاحظة عدة أشياء حول هذا الربح . **فأولا :** ليس من المفروض أن ينشأ هذا الربح من خلال التلاعب فى الأسعار ، فالمديرون عليهم أن يظلوا يعملون بالاسعار التى حددها لهم المسئولون ، ولكن سيكون عليهم بيع انتاجهم وشراء احتياجاتهم بدلا من مجرد تسليم المنتجات واستلام الاحتياجات ، وهذا يعنى ان على كل مصنع أن يستجيب لاحتياجات زبائنه اذا أراد توزيع انتاجه . وب نفس الطريقة سيكون على الموردين أن يستجيبوا لاحتياجات المصنع اذا ارادوا أن يبيعوا للمصنع **وثانيا :** سيعود الربح ليس على المصنع ولا على المديرين ولكن على الدولة . بالطبع سيتم توزيع جزء من الربح كعلاوات وخلافه حتى يكون هناك حافز مباشر لادارة المصنع بكفاءة ، ولكن الجزء الأكبر من الربح سيذهب للدولة ، وهكذا فإن الاهتمام بالربح لم يكن يعنى حقيقة أن الاتحاد السوفيتى يتجه نحو الرأسمالية ولكنه أوضح أن أسلوب ادارة نظام صناعى من خلال التخطيط المركزى وحده يفسح الطريق لمحاولة ادارته من خلال الاندماج بين التخطيط ونظام السوق ، والسبب لم يكن بأى حال أيديولوجيا - العودة الى المعتقدات الفكرية الرأسمالية بتقديس الملكية الخاصة - لقد كان الدافع للسوفيت برجماتيا (عمليا) محضا . فالسوق كانت هى الوسيلة للحصول على كفاءة اقتصادية . وب نفس الطريقة تم ادخال ليس فقط الربح ولكن - أيضا المصلحة - اصطلاح رأسمالى كان من الكفر نطقه فى أيام ستالين - لقد تم ادخاله فى نظام التخطيط لكى يسمح لمديرى المصانع أن يحددوا بأنفسهم ما هو أنسب شئ يفعلونه لشاريعهم والاقتصاد بصفة عامة .

وهذا الاتجاه الى نظام السوق مازال تطبيقه هامشيا فى الاتحاد السوفيتى ونحن لا ندرى الى أى مدى سوف يتطور ، فأهداف أحداث الخطط طالبت بالمزيد من التأكيد على بضائع المستهلكين ، وتحديث عن « استخدام مكثف لأساليب الحساب الاقتصادية » مما يلمح الى اعتماد متزايد على الكمبيوتر وليس على حركة سريعة فى اتجاه التجارة الحرة ، ولكن مع ذلك فالالاقتصاديون السوفيت يتحدثون عن التجارة بدلا من نظام « الحصص » وبالتدريج يبدو لنا أن أساليب السوق تتسلسل الى النظام الاقتصادى السوفيتى ، وهو مازال ليس مجتمع سوق - بعيدا عنه - ولكن هذا هو اتجاه تياره البطيء .

وفى نفس الوقت فالاتجاه نحو السوق قد تقدم خطوات أكثر فى أوروبا الشرقية وبالمذاذات فى يوغوسلافيا إذ أن قوانين السوق تكاد تشابه هناك تلك التى فى العالم الغربى، ولكن مع ذلك فاليوغسلاف يعتبرون اقتصادهم اشتراكيا ، وكما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى فأرباح المشروعات لا تذهب الى « المسالكين » ولكنها توزع كحوافز أو تستخدم فى الاستثمار أو لأغراض أخرى تحت اشراف الدولة الكلى ، ومرة أخرى فالاتحاد السوفيتى يستخدم السوق كأداة للتحكم الاجتماعى وليست كمؤسسة فوق السؤال ، وهكذا فإن التحديد الأساسى للاستثمار واتجاه تطوير بضائع المستهلكين والتوزيع الرئيسى للدخل ، كل هذه تظل مواضيع تحدت كجزء من الاقتصاد المخطط ، ولكنها يتم رؤيتها أكثر فأكثر من منظور عمليات السعى وراء الربح للشركات الضخمة ولا يتم فرضها بتفاصيلها الدقيقة على الاقتصاد .

السوق فى مواجهة الخطأ

ان التحول من التخطيط نحو الأسواق يثير سؤالا له أهمية رئيسية . لماذا الخطأ على الاطلاق ؟ لماذا لا نترك السوق تحمل على عاتقها مهمة التنظيم الذى أثبت أنه مشكلة هائلة للمنظمين ؟ أليس نظام السوق نفسه أساويا تخطيطيا ؟ قبل كل شيء ، فى السوق اتجاهات الربح هى التى تحدد الاتجاه لوضع الموارد والأيدى العاملة . ومقاولو العمليات التجارية بحسب توقعاتهم أو تبعا للطلب يضعون الأموال الخاصة فى انشاء التسهيلات التى يأملون أن يتطلبها المستقبل ، وفى هذه الأثناء بينما تنمو تلك الصناعات الرئيسية تنمو معها صناعات أخرى تابعة وذلك لتموينها باحتياجاتها . وهكذا ينتظم تدفق المواد فى كل قطاع عن طريق قوى الطاب الخاصة والتى تعلن عن نفسها بإشارات ارتفاع أو انخفاض

الأسعار ، وفى كل لحظة ينبعث من الصناعات النامية جذب مغناطيسى من الطلب على صناعات ثانوية ، بينما فى المقابل فان الصناعات الرئيسية هذه تهتدى هى نفسها وتتحفز أو تبطئ عن طريق ضغوط الطلب من الجماهير المشتريه ، وفى مواجهة كل قوى الطلب هذه هناك التعتن فى العرض ، جداول التكلفة للمنتجين أنفسهم وفى هذا التعارض بين العرض والطلب يكمن جهاز اجتماعى رائع لضبط وتكامل كل الجهود الاقتصادية من أجل التوسع .

وهذه القدرة التكاملية غير العادية لنظام السوق تثير اعتبار الصلاحية للأساليب التنظيمية الاقتصادية المختلفة لمراحل التطور المختلفة .

اذ أن بعض أساليب التخطيط - الصينية أو السعودية - تبدو ضرورية لتحريك الاقتصاد التقليدى الراكد من موضعه ، ومتى بدأت عملية النمو سيرتها بنجاح تبدأ القيم الفعلية للسوق وللأنظمة المسيطرة فى التغير .

وبعد أن يؤدى التخطيط وظيفته الكلية - فيدفع التغير الاقتصادى والاجتماعى ، ويخلق قطاعا صناعيا ، ويوجه الزراعة - تبدأ مشكلة أخرى فى اكتساب أهمية كبرى . . انها مشكلة الكفاءة ، مشكلة تجميع الجهود الانتاجية المتعددة للمجتمع فى كل متكامل ومنسجم . وفى فترة نصف التطور الحماسية يفوق نظام السوق نظام السلطة كوسيلة لاتمام مهمة التنظيم المعقدة . ان كل مدير تجارى ساع للربح وكل بائع تجارى وكل وكالة بيع تفكر بالتكاليف تصبح بالفعل جزءا من نظام تخطيطى عملاق ويقتض دائما داخل اقتصاديات السوق . ان نظم السلطة لا تضاعف بسهولة من جهودها . ان عنق الزجاجة والانتاج غير المستعمل والنقص والفاقد والأشكال البيروقراطية المعقدة والرسميين كلها تتدخل بشكل تقليدى فى كفاءة الاقتصاد المخطط فى منتصف النمو .

وما نراه هنا ليس مشكلة عابرة من السهل تجاوزها ، فمن أهم دروس القرن العشرين أن كلمة تخطيط من السهل جدا نطقها ومن الصعوبة بمكان تطبيقها . . اذا ما كانت الأهداف مازالت بسيطة نسبيا وأولويات العمل لا خلاف عليها - كما فى حالات الأمم التى تنزع نفسها من ركود الماضى التقليدى - فالتخطيط يمكن أن يفعل المعجزات ، ولكن عندما يصل الاقتصاد الى درجة معينة من التعقيد ، يصبح فيها تنظيم عشرة أنشطة مؤديا الى عشرات الآلاف من المشاكل التى تحتاج لتنظيم ، لأن الاقتصاد المخطط لا يمتلك أى تطابق طبيعى بين النشاط الخاص واحتياجات الجمهور .

هنا تأتى السوق بدورها ، على كل شركة أن توفق بين عوامل انتاجها

واضعة إحدى عينيها على التكاليف النسبية والعين الأخرى على الانتاج ،
وفى النهاية تأتى بخليط تستخدم فيه كل عامل بأقصى فاعلية ، وهكذا فى
السعى فقط الى مضاعفة الربح فان وحدات السوق المختلفة ستسعى
بلا وعى ولا محالة الى مضاعفة كفاءة النظام ككل .

واكثر من ذلك : قانون واحد يكفى وحده لأن يوفق بين الأهداف
الخاصة والأهداف العامة . هذا القانون هو مضاعفة الأرباح . ان هذا
يتم بالتركيز على هذه الخاصية الوحيدة للنجاح ولا يتم عن طريق محاولة
مضاعفة الانتاج من وحدات مادية ، أو عن طريق الالتزام بكتاب معقد من
القواعد والتعليمات . ان متابعة العمليات التجارية فى بيئة تنافسية تؤكد
فى الواقع دفعها بالنظام ناحية الكفاءة ، وبمعنى آخر فالربح فى النظام
الرأسمالى ليس فقط مصدرا للدخل المتميز ، ولكنه أيضا مقياس دقيق ومفيد
للنجاح بالنسبة لنظام يحاول أن يستخرج أقصى انتاج من الموارد المتاحة .

واكثر من ذلك فنظام السوق يحل المضلات الاقتصادية بحد أدنى
من السيطرة السياسية والاجتماعية ، ان يتحرك التاجر فى السوق مدفوعا
بالقوى الطبيعية المتأصلة فى مجتمع السوق لكى يودى وظائفه الاقتصادية
العامة بغير رعاية دائمة من السلطات ، بينما مثيله فى مجتمع سلطوى
مركزى - غالبا يتم دفعه على غير رغبته أو بمداهنته أو حتى بتهديده
لكى يعمل بطرق لا توافق مصلحته الشخصية - ان التاجر التقليدى
فى السوق يطيع الطلبات القاطعة للسوق كممارسة اختيارية « لحرية »
الاقتصادية . لهذا ليس مدهشنا أن نجد كثيرا من الحوافز الرئيسية للسوق
يتم ادخالها فى المجتمعات السلطوية لأنه بينما استقرت هذه المجتمعات
فى روتين ثابت فانها تستطيع استخدام ضغط الرغبة فى مكافأة أو حافز
لكى تسهل تحقيق خططها الرئيسية ، والحرية الاقتصادية كما نعرفها فى
الغرب ليست بعد حقيقة ، ولا حتى هدفا رسميا لأى من تلك البلاد . فحق
الاضراب مثلا ، غير معروف . ولا يسمح بنظام مثل نظام السوق المستجيب
للمستهلكين أن يؤثر على الاتجاه العام للنمو الاقتصادى . ولكن ادخال
المزيد والمزيد من حرية التصرف على مستوى المصنع يؤكد بقوة أن أساسيات
مجتمع السوق على وشك أن تجد لها مكانا فى مجتمعات التخطيط فى
مرحلة مناسبة من مراحل النمو الاقتصادى .

حيث تفشل السوق

وهكذا نرى أن هناك حكمة من ظهور نظام السوق عند مرحلة معينة من النمو الاقتصادي . ولكن ماذا عن الغد ؟ هل نستطيع أن نتوقع من السوق أن تستمر في مواجهة احتياجات المجتمع المتزايدة وببنفس كفاءة الماضي ؟

هنا نعود الى مشاكل واجهناها من قبل ، غير أننا الآن نضعها داخل اطار تاريخي أوسع ، هناك ثلاث من هذه المشاكل :

الأولى : ان السوق أداة على غير كفاءة في امداد المجتمعات - حتى الغنية منها - بتلك البضائع التي لا توجد لها بطاقة أسعار مثل التعليم وخدمات الحكومة المحلية والتسهيلات الصحية العامة . ان مجتمع السوق يشتري هذه السلع العامة عن طريق تخصيص كمية معينة من الضرائب لهذه الأغراض ، والمواطنون مع ذلك يشعرون أن هذه الضرائب اغتصاب على عكس احساسهم بالبنود التي يشترونها اختيارا .

ومن السهل لهذا أن يقلل مجتمع السوق من تقديم الكفاية من هذه الخدمات ، كالتعليم والخدمات الصحية العامة . الخ . لأنها لا تملك وسائل المزايدة على وضع الميزانية في هذه الأماكن في منافسة مع وسائل المزايدة القومية لوضع الأموال في صناعة السيارات أو الملابس أو التأمين الشخصي ، وهكذا نيويورك شراء خاص وفقير عام ، ان مدينة أغنى الناس في العالم تفتقر الى المال اللازم لحفظ شوارعها نظيفة أو أمنة .

والفشل الثاني الأعمق لنظام السوق هو تطبيقه لحسابات اقتصادية صارمة لارضاء حاجات الناس ورغباتهم ، فالسوق خادمة مطيعة للأغنياء ولكنها خادمة غير مطيعة للفقراء ، وهي تظهر لنا فائضا من الاسكان الفاخر جنبا الى جنب مع نقص في الاسكان الرخيص ، على الرغم من أن احتياجات المجتمع للأخير أكثر بكثير من احتياجاته للأول ، أو تصب الطاقة والموارد في زيادة الكماليات والتي تخلق الطبقة الغنية سريعا لها بينما تظل احتياجات الفقراء غير مجابة . وليس هذا مجرد فشل اقتصادي ولكنه أيضا فشل أخلاقي ، فنظام السوق يشجع اللا أخلاقية ، ونحن نعتبر أن من المكاسب تلك الزيادة في اجمالي الناتج القومي التي تنتج من نظام السوق ولكننا لا نلقى بالا الى الاهتمام الزائد بالكسب التجاري ، والتفاهة ، والاحباط النفسي ، وعدم الرضا الذي يصاحب النشاط الزائد للسوق .

وهذا العرض لفشل السوق ينتهى بنا الى فشل ثالث وهى المشاكل الكبرى والصغرى التى تظهر كمواقب لعملياتها ، ونحن نعلم عنف واتساع بعض هذه المشاكل بعدما انتهينا من دراسة الاقتصاديات الكبرى والصغرى ، ولكن علينا أن نتذكر أن التضخم والبطالة والفقر والتلوث كلها بدرجة ما نتاج قوة الدفع الضخمة اللامبالية وأحيانا الخطيرة التى تلقىها السوق على العملية الاجتماعية ، علينا أن نربط كل مرض اجتماعى بالنظام الاقتصادى الذى يظهره ولكن يكون من الغباء اهمال العلاقة التى تربط بين الأمراض الاجتماعية بعضها ببعض .

هل توجد أزمة للرأسمالية ؟

وهكذا فانه واضح أن نظام السوق له عيوبه وأنه عاجز بطريقته تماما مثل التخطيط ، والآن حان الوقت أن نرى تلك العيوب كجزء من مشكلة أكبر لم نلق لها بالا كبيرا منذ الفصول الأولى ، وهى مشكلة الحفاظ على فعالية طويلة المدى وحركة دائبة للأمام لذلك النظام الاجتماعى - الاقتصادى المسمى بالرأسمالية .

وفى هذه النقطة الأخيرة من البحث علينا مرة أخرى أن نرى اقتصادنا من منظور تاريخى لنسأل ليس من أين نجىء ولكن الى أين يبدو أننا ذاهبون .

هناك أكثر من دليل على أن الرأسمالية اليوم فى مرحلة شد وجذب عالمية - وتعبير الأزمة هو الأكثر استخداما - وهذه الأزمة تظهر نفسها فى كل أمة رأسمالية على شكل ارتفاع فى معدلات البطالة ، ركود فى النمو ، تضخم متزايد ، عدم استقرار مالى ، وأعراض من القلق وعدم الراحة بين الشباب ، وأسباب الأزمة غير واضحة . ربما كان السبب هو التوتر بين القلب والأطراف الذى ألمحنا اليه فى الفصل الأخير ، أو ربما كان من الضغوط الرهيبة للمنافسة العالمية فى عصر الثورة التكنولوجية المخيفة ، أو ربما كان الارتفاع فى متوسطات الأعمار فى الوقت الذى تقترب فيه من الانفجار السكانى الذى يتهدد سفينتنا الفضائية - الأرض - ومهما كانت الأسباب ، فإن الأمراض عميقة الجذور ويبدو أنها تجتاح كل البلدان الرأسمالية ، ومن غير المحتمل أن تكون هذه هى انتفاضة الموت الأخيرة التى تحدث عنها ماركس ، لا لشيء الا أن الاشتراكية الحديثة بذاتها فى نفس الوضع . ومع هذا فالأزمة يبدو أنها تبشر بمرحلة تغيير تنظيمى وتوفيق ، ليس بأى حال الأول من نوعه فى تاريخ الرأسمالية . أى نوع من التغيير والتوفيق ؟

إذا حكمنا من خلال الاتجاه فى القرنين الماضيين فمن المحتمل أن الأمر سيأخذ شكل حركة نحو نوع من أنواع تخطيط الرأسمالية لنفس الأسباب التى ذكرناها آنفا - فشلها فى الامداد بالبضائع العامة ، جانبها اللا أخلاقى ، واللامبالاة الاجتماعية - أن السوق تخلق رغبة فى التخطيط لدى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تماما ، كما أن صلاية مجتمعات نظم السلطة المتقدمة تخلق الحاجة الى السوق ، وفى كلتا الحالتين ما نراه هو استجابة من النظام لمشاكل داخلية تلقائية ، أن السوق تنبثق من الاشتراكية لكى تبيح قدرا من المرونة مطلوبا واستجابة للاحتياجات الخاصة ، ويقفز التخطيط من الرأسمالية لكى يصوغ أهدافا عامة لا تستطيع السوق صياغتها بنفسها ، أو لكى يصلح من خسائر ربما يكون نظام السوق نفسه هو الذى أحدثها .

وهذا يعنى بالتأكيد أن الرأسمالية تتجه لكى تصبح نظاما تخطيطيا مركزيا ، فهناك متسع للكثير من التخطيط داخل نظام مازال فى الأساس رأسماليا ، وبالفعل فالتخطيط كما نراه سوف يأخذ شكل مساعدة للنظام الرأسمالى على مواجهة التحديات المختلفة عن طريق اضافة قدرات وعقل القطاع العام الى قدرات وعقل القطاع الخاص ، ولن يكون ازاحة للقطاع الخاص واحلال جهاز تنظيمى متضخم بدلا عنه .

ان التخطيط الرأسمالى يمكن أن يأخذ ، بل أخذ بالفعل ، صورا عديدة ، ففى اليابان - كما رأينا - تم التخطيط عن طريق التعاون المفتوح بين الحكومة والشركات الكبرى والبنوك . وفى فرنسا هناك خطوات مفصلة نحو هدف ويشمل العمال والصناعة والخدمات المدنية والبرلمان . وفى السويد استعملت كل من ادارة المحافظين وادارة الاشتراكيين الديمقراطيين قوة الحكومة لكى يعدلا من اتجاه الاقتصاد السويدى ، وكذلك غيرت حركة اتحاد العمال القومية من أهدافها الاشتراكية .

وفى ألمانيا الغربية لا يوجد تخطيط رسمى ولكن البنوك تعمل باتصال وثيق مع الحكومة لكى تنظم سياسة الاستثمار الألمانية ، كما تقوم الاتحادات الألمانية للتجارة الموجودة بحكم القانون فى مجالس ادارات الشركات بدور ارشادى ضخم . وإذا ما نظرنا من خلال رؤية المحافظين المؤمنين بالرعاية الحكومية أو من خلال رؤية الرأسماليين الأقرب للاشتراكية لوجدنا أن كليهما يعتمد أساسا على التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة للحصول على الأهداف المطلوبة الكبرى والصغرى ،

وللوصول بمشاكل نشاط الرأسمالية الى الحد الأدنى . ومن هذا المنظور فإن الولايات المتحدة وبريطانيا هما الوحيدتان اللتان تعلنان نيتهما فى إلغاء دور الحكومة والسماح لقوى السوق الثاقبة بأن تصبح الموجه الرئيسى للنظام .

ولأسباب أوضحناها فى هذه الصفحات نحن نشك فى أن محاولة فصل الحكومة هذه سوف تذهب الى مدى بعيد أو تستمر لفترة طويلة . ففى رأينا أن الخواص المتأصلة فى الرأسمالية - رواجها وكسادها ، ميولها غير العادية ، تكنولوجياتها المتفجرة ، اندفاعها نحو عمليات أوسع فأوسع فى كل اتجاه ، وشهيتها التجارية - كل هذا يؤدى الى صعوبات تحتاج الى انتباه الحكومة ، ومن وجهة النظر هذه ، من الخطأ أن نصر على أن القطاع الخاص ينتج بضائع جيدة دائما ، والقطاع العام ينتج بضائع سيئة دائما ، ومن التضليل أن نفترض أن الحكومة والأعمال التجارية حبيسو علاقة متعارضة أبدية ، وعلى العكس نحن نرى القطاع العام كمكمل لا غنى عنه للقطاع الخاص ، وندرك حركة التاريخ على أنها تدوير تدريجى لفروق من المفترض أنها واضحة بين القطاعين . وهذه رؤية يأسف لها اليسار ويتهمها اليمين ، وأكثر من ذلك فكلاهما يعلن أن التخطيط لا يؤدى نتائج . وهما بالفعل على صواب بأن التخطيط لا يعمل كما ينبغي ، وما أوضح دليل على ذلك أكثر من الوجود العالمى لازمة فى كل الدول الرأسمالية على الرغم من الاتجاه نحو التخطيط بكافة صوره ؟ ولكن هذا الاعتراض يغفل نقطة هامة وهى أنه لا توجد طريقة لهداية المجتمعات من أقصى المركزية الى أقصى الاستقلالية ، ولا يمكن أن نتوقع أن يتحرك النظام بنعومة فى مواجهة قوى اليوم السياسية والتكنولوجية والاجتماعية .

فنفس العوامل التى تركز عليها مشاكلنا المعاصرة - التوترات التى تقسم الأمم الفقيرة والغنية ، تأثير التكنولوجيا للقوى العظمى ، ضيق التحمل البيئى ، اختفاء ايمان العامة القديم بالقدر - هذه العوامل تربك أى نظام اقتصادى وأى نوع من الحكومات ، وليست الرأسمالية فقط فى أزمة ولكن كل المجتمعات الصناعية الحديثة ، والنظرة الواقعية نحو التنظيم يجب ألا تنحصر فى أنه يجب أن يعمل بنجاح . ولكن فى أن يعمل بنجاح كاف ، وهو ما يبدو أنه هدف يمكن تحقيقه . وسوف نتناقل فى أزمة عصرنا لفترة طويلة غالبا بلغة الاقتصاد ، لذا فكلمة أخيرة ربما تكون مطلوبة . الاقتصاديات يجب أن تكون الآن واضحة ، سهلة - ربما يتقسم - بالتاكيد لها صعوباتها التكنيكية وعلاقاتها الغامضة ورطانتها . ولكن درسا واحدا يجب أن يكون واضحا من هذه الصفحات ، ان التحدى الذى

يواجه عصرنا لا يكمن فى اقتصاده ولكن فى القيم الأخلاقية والسياسية التى تدخل دائما فى الاعتبارات الاقتصادية . ان الاقتصاد هو اللغة التى نستخدمها للحديث عن الاختيارات أمام نظامنا ، ولكنه ليس هو اللهجة التى نقدر بها قيم النظام أو التى نحدد بها أى العوامل سوف نتبعه وأى سوف نغيره . السياسة والقيم - ارادتنا الكلية ونظام قيمنا الخاصة - تظل حجر الأساس للمجتمع . ونتاج هذه الأزمة سوف يعكس قوة هذه الارادة ونوعية هذه القيم .

تذييل

كيف يعمل نظام البنوك ؟

النظام المصرفى عمل يثير فىنا الاحترام والسخرية فى نفس الوقت . ربما كلاهما يشهد على احساسنا بعدم الراحة لأننا لا نفهم كيف تعمل البنوك وعما اذا كانت البنوك تستطيع « خلق » المال أم لا .

وما هو تفسير لهذه الأنشطة ، والشرح لا يشكل أى صعوبة . ولكن يجب أن يقرأ ببطء لكى يفهم .

(ملحوظة : لا يوجد قانون يحتم عليك أن تفهم كيف يعمل النظام ، اذا أن الكثيرين من رجال البنوك لا يفهمون ذلك . ولكن اذا كنت فضوليا فهناك الاجابة) .

سنبدأ بادخال عنصرين رئيسيين لحسابات الأعمال التجارية :

الأصول (الموجودات) ، والمطلوبات (الخصومات) .

كل طالب فى وقت أو آخر رأى الميزانية العمومية لشركة ، ولا بد أن معظمهم قد تعجب كيف أن اجمالى الأصول انما يساوى اجمالى الخصومات . والسبب بسيط للغاية . فالأصول هى كل الأشياء التى يمتلكها مشروع تجارى .

المال السائل ، الحسابات المتلقاة ، المصانع والمعدات ، الخ .

والخصومات هى الادعاءات على هذه الأصول ، بعضها ادعاءات الدائنين ، وبعضها ادعاءات المالكين (تسمى القيمة الصافية للمشروع) . وحيث الأصول توضح كل شئ يمتلكه المشروع وحيث الخصومات توضح كم

من المطالبات على نفس هذه الأصول مقسمة بين الدائنين والملاك ، يصبح من الواضح أن جانبى الميزانية العمومية يجب دائماً أن ينتهى الى نفس الاجمالى . فاجمالى الأصول واجمالى الخصومات متطابقان . وتوضح الأعمال التجارية موقفها المالى فى الميزانية العمومية التى توضح البنود فى جانبها الأيسر الأصول ، وتوضح البنود فى جانبها الأيمن الخصوم .

وباستخدام ميزانية عمومية بسيطة من عمودين نستطيع أن نتعقب بوضوح ما يحدث للبنك عندما نودع فيه المال وعندما يقوم بقروض أو استثمارات .

وسنبدأ بهذا المثال الذى فيه بنك جديد تماماً يحتوى على مليون دولار نقدا وعلى شكل شيكات على بنوك أخرى ، لهذا يوضح أول مدخل لنا على الميزانية جانبى هذه الصفقة .

لاحظ أن بنكنا قد ربح أصولا قدرها مليون دولار - النقد والشيكات التى يمتلكها الآن - وأن عليه مطلوبات (خصومات) قدرها مليون دولار - الودائع التى يدينه بها المودعون (الذين يستطيعون سحب أموالهم) .

الخصوم	البنك الأصلى
الأصول	
١ مليون دولار (المال المملوك للمودعين)	(نقدا وشيكات) ١ مليون دولار
١ مليون دولار (اجمالى)	١ مليون دولار (اجمالى)

وكما نعلم ، مع ذلك ، فالبنك لن يحتفظ بكل مكتسباته الجديدة من النقد والشيكات فى خزائنه .

انه سيحتفظ بقدر من النقد ، ولكنه سيرسل كل شيكاته التى تلقاها بالإضافة الى كل النقد الذى يشعر انه لا يحتاجه الى « الفيد » ليودعه فى حسابه هناك .

الخصوم	البنك الأصلى
الأصول	
١ مليون دولار الودائع	١٠٠ ألف دولار الغطاء النقدي
	٩٠٠ ألف دولار ودائع فى «الفيد»
١ مليون دولار الاجمالى	١ مليون دولار الاجمالى

هكذا تبدو الميزانية العمومية بعد تسوية الشيكات من خلال الاحتياطي الفيدرالى ، وإذا فحصت الميزانية العمومية لأى بنك ، فستجد هذه البنود مكتوبة على أنها « النقد ومستحق الدفع من البنوك » ، وهذا يعنى بالطبع ، النقد فى خزائنتهم بالإضافة الى ميزانيتهم فى الاحتياطي الفيدرالى .

ونتذكر الآن من الفصل العاشر أن بنكنا لا يريد أن يظل فى هذا الوضع السائل غير الربح بالمرة ، وبحكم القانون عليه أن يحتفظ بنسبة معينة فقط من ودائعه نقدا ، وفى الاحتياطي الفيدرالى - ٢٠٪ فى مثالنا الفرضى - وهو حر فى أن يقرض أو يستثمر الباقي . ولأنه يمتلك مخزونا يساوى ١ مليون دولار فهو يمتلك ٨٠٠ ألف دولار زائدة عن احتياجاته ، وإذا فلنقرض أنه قرر أن يضع هذه المدخرات الزائدة فى مشروع تجارى يبدو مربحا (لاحظ أن البنوك لا تقرض المدخرات الزائدة بنفسها فهذه المدخرات - النقد والودائع فى « الفيد » - تظل حيث هى . ووظيفتها أن تخبر البنوك كم تستطيع اقراضه أو استثماره) .

ولنفترض الآن أن شركة سميث ، شركة معروفة ، قد تقدمت بطلب قرض قيمته ٨٠٠ ألف دولار سيسعد بنكنا أن يقرضها هذا المبلغ ، ولكن اعطاء القرض لا يعنى أن البنك يعطى الشركة نقدا من خزائنه ولكنه يعطى القرض عن طريق فتح حساب جار جديد للشركة ، وعن طريق اعتماد هذا الحساب بثمانمائة ألف دولار . (أو اذا كانت - كما هو متوقع شركة سميث تملك حسابا مع البنك ، فسوف تعتمد حصيلة القرض على هذا الحساب) .

والميزانية العمومية الجديدة توضح تغيرات مثيرة .

النك الاصلى		الخصوم	
الاصول			
١ مليون دولار	الودائع الاصلية	١ مليون دولار	نقدا وفى الفيد
٨٠٠ ألف	الودائع الجديدة (شركة سميث)	٨٠٠ ألف دولار	قروض (شركة سميث)
٨٠٠ ألف و مليون	الاجمالى	٨٠٠ ألف و مليون	الاجمالى

وهناك عدة أشياء يجب ملاحظتها حول هذه الصفقة ، أولا أن مدخرات البنك (النقد والودائع فى الاحتياطى الفيدرالى) لم تتغير بعد . فالمليون دولار المخزونة لازالت هناك .

ثانيا : لاحظ أن قرض شركة سميث يحتسب كأصل من الأصول لأن البنك الآن يمتلك حقا قانونيا بمطالبة الشركة بهذا المبلغ .

(الفائدة على القرض لا تظهر هنا فى الميزانية العمومية ولكن عند دفعها ستظهر اضافة على نقد البنك) .

ثالثا : زادت الودائع بمقدار ٨٠٠ ألف دولار ، ولاحظ مع ذلك أن هذه الأموال (٨٠٠ ألف) لم تدفع لشركة سميث من حساب أى شخص فى البنك ، فهى حساب جار جديد ، لم يوجد من قبل ، وكنتيجة لذلك فإن المال المعروض أيضا زاد .

هل من المأمون أن نفتح للشركة هذا الحساب الجديد ؟

حسنا ، يمكننا أن نرى ما اذا كانت مدخراتنا الآن كافية لأن تغطى حساب شركة سميث ، بالاضافة الى الحساب الاصلى المودع ، ان لمحة خاطفة توضح أن كل شيء على ما يرام ، فمازال لدينا مليون دولار فى المدخرات فى مقابل مليون و ٨٠٠ ألف دولار فى الودائع ، اذا نسبة المدخرات أكثر من الـ ٢٠٪ المطلوبة قانونيا .

انها فى الواقع أعلى درجة تغرينا أن نقدم قرضا آخر للعميل التالى الذى يطلب قرضا ، وبهذه الطريقة سنزيد من قدرتنا على الربح ، ولكن أى رجل بنوك خبير سيهز رأسه معترضا ويقول : « ان شركة سميث لم تأخذ قرضا وتوافق على دفع فائدة عليه فقط من أجل متعة أن تترك ذلك المال معك ، فعما قليل سوف تكتب الشركة الشيكات على حسابها لتدفع ثمنها للبضائع والخدمات ، وعندما تفعل هذا فانك ستحتاج لكل ملين من المدخرات التى تمتلكها الآن ، » .

وهذه بالفعل هى الحقيقة ، ففى خلال أيام ستجد أن حساب البنك فى البنك الاحتياطى الفيدرالى مسحوب عليه شيك بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار من شركة سميث لحساب شركة جونز التى تضع أموالها فى بنك آخر .

ان الميزانية العمومية الآن قد اختلفت بشدة كما نرى .

البنك الأصلي		الخصوم	
الأصول			
مليون دولار	الودائع الأصلية	٢٠٠ ألف دولار	النقد وفي الفيد
_____	ودائع شركة سميث	٨٠٠ ألف دولار	قروض (شركة سميث)
_____		_____	
مليون دولار	الاجمالي	مليون دولار	الاجمالي

المقترض يستخدم قرضه فيهبط حسابه الى الصفر

لنر الآن ماذا حدث بالضبط :

اولا : ان شيك شركة سميث سحب على حسابنا فى الفيد وهبط به من ٩٠٠ ألف دولار الى مائة ألف دولار ، بالاضافة الى المائة ألف نقدا فى الخزنة وهذا يعطينا ٢٠٠ ألف دولار مدخرات .

ثانيا : حساب شركة سميث تلاشى تماما على الرغم من ان اتفاقية القرض التى اجراها معنا تظل فى الأصول .

والآن لو راجعنا مدخراتنا لوجدنا انها مضبوطة تماما فنحن مطلوب منا ان نملك ٢٠٠ ألف نقدا فى الخزنة او فى حسابنا فى الفيد فى مقابل مليون دولار فى الودائع وهذا بالضبط ما يتبقى لنا . اذا فان البنك قد اقترض بشكل سليم .

ولكن النظام المصرفى لم يقرض كل ما لديه تماما ، فحتى الآن تتبعنا ما قد حدث لبنكنا فقط عندما سحبت شركة سميث المال من حساب ودائعها ولكننا الآن تتبع تأثير هذا العمل على وداائع ومدخرات البنوك الأخرى .

وسنبداً بالبنك الذى أودعت فيه شركة جونز الشيك الذى اخذته من شركة سميث ، ونظرة على الجدول التالى ستريك أن بنك شركة جونز قد وجد نفسه فى وضع بنكنا تماما عندما افتتحناه بمليون دولار فى حسابات جديدة فيما عدا أن الاضافة فى هذا الجدول الجديد أصغر من الاضافة فى البنك القديم .

البנק الثانی		الخصوم	
الأصول			
٨٠٠ ألف دولار	ودائع (شركة جونز)	٨٠٠ ألف دولار	نقدا وفى الفید
٨٠٠ ألف دولار	الاجمالی	٨٠٠ ألف دولار	الاجمالی

لقد ارتفعت أصول البنك الثانى .

وكما نرى فان البنك الثانى قد ربىح ٨٠٠ ألف دولار ، نقدا وفى ودائع .

ونظرا لأنه يحتاج فقط ٢٠٪ من هذه الكمية فى المدخرات فانه يجد نفسه ومعه ٦٤٠ ألف دولار زيادة عن الاحتياطى المدخر ، وهو حر فى استخدام هذا المال كقروض للاستثمار ، فلنفترض أنه أعطى قرضا لشركة براون ، وأن شركة براون بعد فترة أنفقت حصيلة القرض فى شركة بلاك التى تضع مالها فى بنك ثالث ، ان الميزانية العمومية توضح لنا اجمالى الودائع كما يلى :

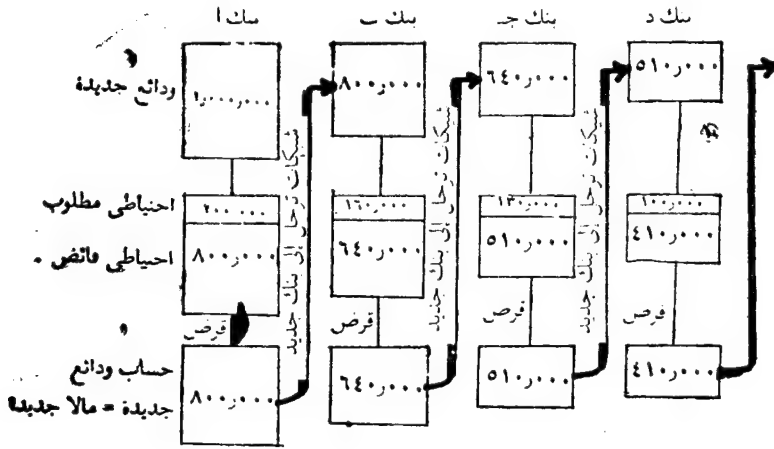
البנק الثانى (بعد أن أنفقت شركة براون حصيلة قرضها)		الخصوم	
الأصول			
١٦٠ ألف دولار	ودائع (شركة جونز)	٨٠٠ ألف	نقدا وفى الفید
٦٤٠ ألف	ودائع (شركة براون)	٨٠٠ ألف دولار	قروض (لشركة براون)
٨٠٠ ألف	الاجمالی	٨٠٠ ألف دولار	الاجمالی

البנק الثالث (بعد أن حصلت شركة بلاك على الشيك من شركة براون)

الخصوم		الأصول	
٦٤٠ ألف دولار	ودائع (شركة بلاك)	٦٤٠ ألف دولار	نقدا وفى الفید
٦٤٠ ألف دولار	الاجمالی	٦٤٠ ألف دولار	الاجمالی

هنا تكرر لنفس العملية لأن البنك الثانى استخدم الاقراضية لتمويل شركة براون .

وكما يوضح الشكل التالى ، لن تتوقف العملية هنا ، ولكنها تستمر من بنك لآخر على قدر استمرار القدرة الاقراضية ، ولاحظ مع ذلك ان هذه القدرة تقل بالتدريج وانها ستصل فى النهاية الى صفر .



المال والدين

كل هذا يعطينا فكرة عما هو المال ، وقد قلنا من قبل انه ما نستخدمه فى الدفع ، ولكن ما الذى نستخدمه ؟ الاجابة مدهشة . اننا نستخدم الديون ، بالتحديد ديون البنوك التجارية . فالودائع ما هى الا الخصوم التى تدين بها البنوك عملاءها . والاكثر من ذلك نستطيع ان ندرك ان من اغراض النظام المصرفى شراء الديون من وحدات اخرى فى الاقتصاد مثل الحكومات والمشروعات التجارية ، فى مقابل ديونها هى (التى هى المال) ، لأنه عندما يفتح بنك حسابا لمشروع تجارى قد قدم له قرضا او عندما تشتري سندا حكوميا فما الذى تفعله سوى قبول دين لا يستخدم كمال فى مقابل خصومها الايداعية التى تستخدم كمال ، وما الذى يجعل البنوك تخلق المال عندما تقدم القروض بينما انا واثت لا نفعل ذلك عندما نقدم قرضا ؟ السبب اننا جميعا نقبل خصومات (ودائع) البنوك كمال ولكننا لا نقبل سندات (انا مدين لك) الخاصة او العامة لكى ندفع بها ، فاثت لا تستطيع شراء بقالة بسند (انا مدين لك) من جنرال موتورز ، ولكنك تستطيع ذلك بسند من تيشيس مانهاتن - شيك مسحوب على حسابك هناك .

التوسع فى عرض المال★

واذا نظرنا الآن الى اسفل الرسم السابق فسنرى شيئا هاما للغاية ، فى كل مرة فى هذه السلسلة من الصفقات يفتح فيها بنك حسابا لمقترض جديد يزداد المعروض من المال . لاحظ ان المعروض من المال هو مجموع النقد خارج النظام المصرفى (أى الذى فى جيوبنا) بالاضافة الى اجمالى ودائع الطلب ، وبينما تفتح سلسلتنا من البنوك حسابات جديدة فانها كانت تزيد من قدرة كتابة الشيكات فى الاقتصاد ، وهكذا ظهر المال من الهواء .

★ لقد تتبعنا كيف ان الزيادة فى اقراض البنوك قد ادت الى زيادة فى عرض المال ، نفس الشيء يمكن أن يحدث اذا استخدم بنك فائض مدخراته لشراء استثمارات ، مثل سندات الحكومة بدلا من اقراض أمواله ، ولاغراض التبسيط اهللنا عملية الاستثمار هنا .

كيف حدث هذا ؟ اذا قلنا لآى رجل بنوك فى السلسلة : انه « خلق » مالا فانه سوف يعترض بقوة ، فأى قرض أعطاه كان مغطى وقت اعطائه بمدخرات فى كمية القرض نفسه ٠٠ تماما ٠ كما كان عندنا ٨٠٠ ألف دولار مدخرات زائدة عندما أعطينا قرضنا الأول لشركة سميث ٠ وهكذا فكل قرض تال كان مغطى بنسبة ١٠٠٪ بمدخرات غير مستخدمة وقت اعطائه ٠

ورجال البنوك محقون تماما عندما يخبروننا أنهم لم يقرضوا أبدا مليما أكثر مما يمتلكون ، ان المال لم يخلق فى عملية الاقراض ، لأن البنك أقرض أموالا لا يمتلكها ، لقد تم خلق المال لأن أنا وأنت يدفع بعضنا لبعض غالبا بشيكات تعطى حقوقا لكل منا على بنك الآخر ، ولو صرفنا باستمرار الشيكات التى نتبادلها ، فلن يتم خلق مال جديد ، ولكننا لا نفعل هذا ، فنحن نعطي بنوكنا مدخرات أكثر ما يحتاجون فى مقابل الودائع التى افترضناها ٠

وهذه المدخرات الزائدة تجعل من الممكن للبنك أن يقرض أو يستثمر وبالتالي أن يفتح مزيدا من حسابات الایداع التى تؤدي بالتالى الى مدخرات جديدة ، وهذا يبدو مخيفا ، هل يعنى أن المعروض من المال يمكن أن يزداد الى مالا نهاية من حساب واحد جديد ؟

الا يكون هذا خطرا شديدا ؟ انه بالطبع يكون شديد الخطر ولكن لا يوجد احتمال حدوثه ، اذا كنا قد فهمنا كيف يمكن للمعروض من المال أن يزداد من زيادة مبدئية فى الایداعات ، فانه يمكننا الآن أن نفهم ما الذى يحفظ التوسع داخل اطار ٠

١ - ليس كل قرض يسبب زيادة فى ودائع البنك :

فاذا فتح البنك حساب قرض لشركة سميث فى نفس الوقت الذى سددت فيه شركة أخرى قرضا مماثلا فلن يكون هناك زيادة أصلية فى ودائع البنك ، وفى هذه الحالة فان زيادة حساب شركة سميث بمقدار ٨٠٠ ألف دولار سيوازنها تماما هبوط مقداره ٨٠٠ ألف دولار فى حساب البعض الآخر ، وحتى لو أن هذا الهبوط حدث فى بنك آخر ، فانه مازال يعنى أن ودائع البنوك الكلية فى الأمة لم تزد ، وأنه لذلك لم يتم خلق مال ، وهكذا فان الزيادات الصافية فقط للقروض لها تأثير بالزيادة ، ومثل هذه الاضافة تحدث عندما يشتري الفيد « أوراقا مالية » ٠

٢ - هناك حد للزيادة فى المال المعروض من زيادة واحدة فى الودائع :

كما يوضح الرسم فى سلسلة الزيادة فى الودائع كل بنك يليه زيادة أصغر فى الودائع ، لأن كل بنك عليه أن يحتفظ بجزء من نقده المكتسب حديثا أو الشيكات على شكل مدخرات ، وهكذا فإن كمية المدخرات الزائدة التى يمكن الاقراض مقابلها ، تهبط بثبات ، وأكثر من ذلك يمكننا أن نرى أن كمية الزيادة النقدية الكلية من زيادة صافية أصلية فى الودائع محكومة بحجم الجزء الذى يجب حجب جانبا كل مرة كاحتياطي مدخر ، وإذا كان كل بنك يجب أن يحتفظ بمقدرا $\frac{1}{n}$ ودائعه الزائدة كمدخرات ، إذا فإن التأثير التراكمى لزيادة مبدئية فى الودائع - إذا ما زادت من خلال النظام - هو خمس مرات قدر الزيادة الأصلية ، وإذا كانت المدخرات $\frac{1}{4}$ فإن الزيادة محدودة بأربع مرات قدر الزيادة الأصلية وهكذا .

٣ - أن عملية الزيادة النقدية يمكن أن تعمل بالعكس :

فلنفرض أن النظام المصرفى ككل عانى من خسارة صافية فى الودائع ، وبدلا من وضع مليون دولار فى البنك سحبها العملاء نقدا ، البنك الآن يمتلك احتياطا قليلا وسيضطر لتخفيض قروضه وبيع استثماراته ليحصل على الاحتياطي الذى يحتاجه ، وفى المقابل يسدد المقترضون قروضهم ، أو بينما يدفع مشترى السندات ثمن سنداتهم ، سيتم سحب النقد من البنوك الأخرى التى ستجد الآن أن مدخراتها صغيرة جدا فى مقابل ودائعها ، وفى المقابل سيضطرون لبيع مزيد من الاستثمارات أو تخفض من قروض أخرى ، وهذا أيضا سيضغط على بنوك أخرى وتخفض من مدخراتها بنفس التعاقب .

وهكذا فانه تماما كما أن الزيادة فى الودائع يمكن أن تؤدي الى زيادات متعددة فذلك التقلص فى الودائع يمكن أن يؤدي الى تقلصات متعاقبة . وحجم هذا التقلص مرتبط كذلك بحجم نسبة الاحتياطي . إذا احتفظ بنك بنسبة ٢٥٪ احتياطي عندئذ يحدث هبوط مبدئي قيمته ١٠٠ ألف دولار فى الودائع ويمكن أن يؤدي الى هبوط كلى قيمته ٤٠٠ ألف دولار بافتراض أن النظام كان مكثفيا تماما من البداية ، ولو أنهم احتفظوا بنسبة ٢٠٪ احتياطي فإن هبوطا قيمته ١٠٠ ألف دولار يمكن أن يصل الى ٥٠٠ ألف دولار .

٤ - أن عملية التوسع قد لا تتم بالكامل . لقد افترضنا أن كل بنك فى السلسلة سيقترض دائما كمية مساوية للزيادة فى الاحتياطي، ولكن قد لا تكون

الحالة كذلك ، فان البنك الثالث أو الخامس قد يجد صعوبة فى الحصول على عميل يستحق القرض ، وقد يقرر - فى الوقت الحالى - أن يحتفظ بمدخراته الزائدة ، أو قد يحدث أن المقترضين فى السلسلة قد يسحبون نقدا من بعض حساباتهم الجديدة وبذلك يقللون من احتياطي البنوك وقدرتها الاقراضية ، وهكذا فان امكانية التوسع قد تتحقق فقط جزئيا .

٥ - عملية التوسع تحتاج لوقت . تماما مثل عملية تكاثر الاستثمار ، فان زيادة المعروض من المال تصادف عراقيل كثيرة فى الحياة العملية :

فالبنوك لا تزيد قروضها فور زيادة المدخرات ، وعملاء البنوك لا يزدون قروضهم فور زيادة المدخرات ، وعملاء البنوك لا يزدون فورا من حصيلة قروض البنوك ، ان فترات الوقت فى النظام المصرفى مختلفة للغاية بشكل لا يسمح لنا أن نتوقع بالضبط كم من الوقت ستحتاج زيادة فى الودائع الجديدة لكى تأخذ طريقها من خلال النظام ، ولكن الامر بالتأكيد يحتاج « شهورا » لدورتين أو ثلاث . ان ميكانيكيات التوسع فى عرض المال تساعدنا على فهم أفضل لدور الاحتياطي الفيدرالى ، فالفيد - كما نذكر - يمتلك ٣ طرق لبيسط سلطته ، رفع أو خفض مقدار الاحتياطي المطلوب ، تغيير سعر الخصم للبنك ، شراء أو بيع سندات الحكومة الأمريكية (عمليات السوق الحرة) وكل هذا يؤدى لنفس النتيجة ، فهو يزيد أو يخفض حجم الاحتياطي فى البنوك ، وكنتيجة ، فهو يسمح بعملية التوسع - أو عملية التقلص - لكى تبدأ مسيرتها . وهذه هى طريقة عمل النظام المصرفى .



فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
الباب الأول : خلفية الاقتصاد	٥
الفصل الأول : الرأسمالية من أين تجيء	٧
الفصل الثاني : ثلاثة اقتصاديين عظام	٢١
الفصل الثالث : نظرة عامة على الاقتصاد	٣٥
الفصل الرابع : اتجاه الأشياء	٥٣
الباب الثاني : اقتصاديات المشاكل العامة	
تحليل الرخاء والركود	٧١
الفصل الخامس : اجمالي الانتاج القومى	٧٣
الفصل السادس : الادخار والاستثمار	٨١
الفصل السابع : الاستهلاك السلبي	
الاستثمار الايجابى	٩٣
الفصل الثامن : اقتصاديات القطاع العام	١٠٣
الفصل التاسع : الجدل حول الحكومة	١١٥
الفصل العاشر : ماهية المال	١٢٥
الفصل الحادى عشر : كيفية عمل المال	١٣٥
الفصل الثانى عشر : التضخم المشكلة الاولى	١٤٣
الفصل الثالث عشر : التضخم المشكلة الثانية	١٥٣
الفصل الرابع عشر : التدهور مشكلة الانتاجية	١٦٧
الباب الثالث : اقتصاديات المشاكل الصغيرة	١٧٧
تشريح نظام السوق	١٧٧
الفصل الخامس عشر : كيفية عمل السوق	١٧٩
الفصل السادس عشر : حيث تفشل الأسواق	١٩١

٢٠٣	الفصل السابع عشر : نظرة على الأعمال التجارية الضخمة . . .
٢١٥	الفصل الثامن عشر : توزيع الدخل
٢٢٩	الباب الرابع : بقية العالم
٢٣١	الفصل التاسع عشر : حماية الدولار
٢٤٧	الفصل العشرون : الشركات متعددة الجنسية
	الفصل الحادى والعشرون :
٢٥٧	الى أين نتوجه ؟؟
٢٦٧	تذييل كيف يعمل نظام البنوك ؟
٢٧٩	فهرس الكتاب

رقم الايداع ٢٧٨٥ / ٨٦
الترقيم الدولى ٦ - ١٣٥ - ١٧٢ - ٩٧٧

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاطوغلى) القاهرة
ص ٠ ب (٥٨) الدواوين تليفون : ٣٥٤٢٠٧٩